رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

ديوان امرئ القيس

مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية

«١»

ديوان امرؤ القيس

ابن حجر الكندي

توفي سنة ٥٤٠ م

بشرح

محمد بن ابراهيم بن محمد الحضرمي

توفي سنة ٦٠٩ هجرية

قدم له وحققه

الدكتور أنور أبو سويلم — الدكتور علي الهـ

ساعد في تحقيقه

د. علي الشوملي

نشر بدعم من جامعة مؤتة

دار عمار

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩١م

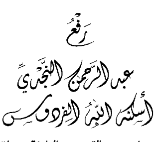
٢ر١ع٨
امــر

امرؤ القيس .. ابن حجر الكندي ..... ت ، ٥٤٠م
ديوان امرؤ القيس / تحقيق انور ابو سويلم ، محمد الهروط ،
شرح محمد الحضرمي ، تدقيق علي الشوملي .ـــ عمان : دار عمار ،
١٩٩١ .
(٣٠٤) ص .
ر.أ. (١٩٩١/١١/٦١٦) .
١ ـــ الشعر العربي ـــ دواوين ـــ العصر الجاهلي
أ ـــ انور سويلم ، محقق ب ـــ محمد الهروط ، محقق
جـ ـــ محمد الحضرمي ، مشارك د ـــ علي الشوملي ، مدقق
هـ ـــ العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

دار عمار
الأردن - عمان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

الطابعون
جمعية عمال المطابع التعاونية
هاتف ٣-٦٣٧٧٧١ - ص. ب ٨٥٧
عمان - الأردن





مقدمة التحقيق:

عني العلماء منذ مطلع القرن الثاني بدواوين الشعراء الستة: امرىء القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة، وكانت قصائدهم من المصادر الأولى التي استقى منها العلماء أحكامهم النقدية، وآراءهم الفنية، وقواعدهم النحوية والصرفية والعروضية، وبحوثهم اللغوية، واتخذوها وسيلة للاستشهاد والتمثيل والاحتجاج، ويعود الاهتمام بهؤلاء الشعراء لأنهم في المرتبة الأولى في التفوق والشُّهرة، وهم من أقدم الشعراء وأطولهم قصائد.

قال الأعلم الشنتمري في مقدمته[1]: «رأيت أن أجمع من أشعار العرب ديواناً يُعين على التصرف في جلة المنظوم والمنثور، وأن أقتصر منها على القليل، إذ كان شعر العرب كله متشابه الأغراض، متجانس المعاني والألفاظ، وان أوثر بذلك من الشعر ما أجمع الرواة على تفضيله، وإيثار الناس استعماله على غيره...».

وقال أهلوارد في مقدمة العقد الثمين: «إنَّ هؤلاء الستة يعود اختيارهم إلى ثلاثة أمور: قيمة شعرهم الفنية، وكثرة قصائدهم وطولها... وعنايتهم بالحوادث ذات الذكريات المجيدة وبالأشخاص ذوي المكانة التاريخية السامية...»[2].

وقد جمع دواوين الشعراء الستة في مجموعة واحدة ثلاثة من العلماء:

(١) الوزير أبو بكر، عاصم بن أيوب البطليوسي البلوي النحوي (ت ٤٦٤هـ)، وتضم مجموعته دواوين الشعراء الستة: امرىء القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة، برواية الأصمعي وأضاف بعضاً من رواية المفضل الضّبي وأبي عمرو الشيباني[3].

(٢) العالم اللغوي يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، أبو الحجاج الأعلم (ت ٤٧٦هـ) ومجموعته يبدأها برواية الأصمعي، ثم يذكر قصائد معينة يختارها من رواية الكوفيين لشعر ذلك الشاعر، قال في المقدمة[4]: «واعتمدْتُ فيما جلبته من هذه الأشعار على أصح

---

(١) انظر: ديوان طرفة بن العبد، ص ١،٢ وهو قسم من شرح دواوين الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري.

(٢) العقد الثمين في شرح دواوين الشعراء الستة الجاهليين، المقدمة، ص ٢-٣.

(٣) نسخة عاصم منها مخطوطة في مكتبه فيض الله، بتركيا، ونشر منها ديوان امرى القيس، تونس ١٢٨٣هـ، والقاهرة سنة ١٩٠٦، وقد نُشر شرح الأشعار الستة لأبي بكر عاصم البطليوسي في بغداد، وزارة الاعلام ١٩٧٩م، تحقيق ناصيف عواد.

(٤) العقد الثمين، ص ٢.

رواياتها وأوضح طُرُقاتها، وهي رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي لتواطؤ الناس عليها واعتيادهم لها، واتفاق الجمهور على تفضيلها، وأتبعت ما صح من روايات قصائد متخيّرة من رواية غيره».

ورواية الأعلم لهذه الدواوين متصلة السَّنَد بالأصمعي نفسه، وقد ذكر ابن خير الأموي إسناد هذه الرواية في فهرسته[1]، وللمغاربة ولوع شديد بهذا المجموع يحفظون متونه، ويتدارسون شروحه، وقد كان محفوظ ابن خلدون من الأدب العربي أشعار الشعراء الستة وبعض مختارات من الأغاني[2].

وتضم نسخة الأعلم من ديوان امرىء القيس أربعاً وثلاثين قصيدة ومقطعة، جعلها قسمين:

الأول: ما رواه الأصمعي، وهو (٢٨) قصيدة ومقطعة بإسناد يتصل بأبي حاتم السجستاني.

الثاني: يشتمل على ست قصائد اختارها من رواية الكوفيين، ثلاث منها مما روى أبو عمرو الشيباني، وثلاث مما لم يرو أبو حاتم.[3]

(٣) محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (ت ٦٠٩ هـ) صاحب الشرح المسمَّى «مُشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية» ويضم دواوين: امرىء القيس وعلقمة والنابغة وزهير وطرفة وعنترة. ومنه نسخة خطية، الرباط أول (٣١٤) وهي التي اعتمدناها في تحقيقنا هنا. وقد استند في شرحه على نسخة الأعلم الشنتمري استناداً تماماً، ولم يخالفه في ترتيب القصائد وعددها. وتضم مجموعته من ديوان امرىء القيس (٢٨) قصيدة ومقطعة برواية الأصمعي، و (٦) قصائد برواية أبي عمرو الشيباني والطوسي. ويتفرد الحضرمي بشرحه عن شروح العلماء السابقين له بأن شرح دواوين الشعراء شرحاً نحوياً محضاً، وقلّما يشرح معنى أو يفسر بيتاً، أو يشير إلى استعارة أو مجاز، لأنه أراد أن يتحوَّل بشرحه إلى ما يُسَمَّى اليوم

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه، ص ٣٨٩.

(٢) مختار الشعر الجاهلي للسقا، ص (ك).

(٣) انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم، بتحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، المطبعة المنيرية، القاهرة ١٩٥٤م، ١٩٦٣م وبتحقيق مصطفى السقا، القاهرة ١٩٢٩م.
وويلهام اهلوارد: العقد الثمين في داواوين الشعراء الستة الجاهليين، طبعة ليدن ١٨٧٠م، وطبعة باريس ١٩٠٢م.
وديردف: شرح الشعراء الستة للشنتمري، ألمانيا. والبارون دي سلان: مجموعة أشعار الجاهليين، باريس ١٨٣٨م. وقد نشر من هذه النسخة ديوان امرىء القيس بتحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م. وديوان طرفة ابن العبد، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب، سورية ١٩٧٥م، وديوان علقمة الفحل تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، حلب ١٩٦٩م.

بالنحو الوظيفي، أو النحو التطبيقي. فاختار أعلى نماذج الشعر القديم قيمة تاريخية وفنية، وأول عصور الاحتجاج النحوي واللغوي، وهو العصر الجاهلي، وجعلها نماذج تطبيقية للقواعد النحوية التي استنبطها النحاة وكانت غايته الأساسية تعليمية، وقد أشار إلى هذه الغاية في مقدمة شرحه، قال: «سألني أحدُ الطلبة أن أجمع تأليفاً يحتوى على مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، ليكون لمن شدا تذكرة، ولكل مبتدىء تبصرة...».

واختار من القصائد نماذج خاصة، أو قل: تلك النماذج التي تحتوي على مشكلات في اعرابها، ومبدأ انتخاب الأبيات جعله يتجاوز أحياناً عن كثير من الأبيات التي شرحها الأعلم الشنتمري في نسخته ومن هنا وجدنا صعوبة كبيرة في البحث عن السند الذي اتّكأ عليه الحضرمي في شرحه لأنه كان يُغْفل أبياتاً لم يجد فيها مشكلات تحتاج إلى بحث.

والبحث في الأبيات المشكلة الإعراب لم يكن موضوعاً جديداً ابتكره الحضرمي، فقد ألفَّ في هذا الفن عدد من العلماء وسمّوا مجموع الأشعار من هذا النوع: أبيات المعاني، أو معاني الشعر[1] وألف الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت ٤٨٧هـ) كتاب: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب[2] ولابن الأنباري رسالة «الإغراب في جدل الاعراب»[3].

غير أن الحضرمي يتميّز عمَّن سبقه في أنه تناول دواوين ستة شعراء، شرح مشكلاتها، ولم يتناول أبياتاً مفردة كما فعل غيره.

توثيق نسبة الكتاب:

نسب بروكلمان[4] هذا الكتاب إلى ابن خروف النحوي، أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي الأندلسي[5] (ت ٦٠٩هـ) وهو إمام معروف في علم العربية، كان محققاً مدققاً مشاركاً في علم الأصول، حافظاً للقراءات، عارفاً بعلم الكلام، كثير العناية بالردّ على الناس، ومن شيوخه ابن طاهر وابن ملكون. وقد خلط بعض المؤرخين بين ابن خروف النحوي وبين ابن خروف الشاعر، علي بن محمد القرطبي (ت ٦٠٤ هـ) ونبه إلى هذا الخلط ابن

(١) عرض البغدادي في مقدمة الخزانة إلى الكتب التي اعتمد عليها في تفسير أبيات المعاني المشكلة، فذكر أبيات المعاني للاخفش المجاشعي، وابن قتيبة، وابن السيد البطليوسي وغيرهم.
خزانة الأدب ج١ ص ٣١.

(٢) بتحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ١٩٧٤م.

(٣) رسالتان لابن الأنباري مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.

(٤) تاريخ الأدب العربي ج١ ص ٨٨.

(٥) أنظر ترجمته في: معجم الأدباء ج١٥ ص ٧٥، وفيات الأعيان ج٣ ص ٣٣٥، الذيل والتكملة ج٥ ص ٣١٩. فوات الوفيات ج٣ ص ٨٥، الوفيات لابن قنفذ ص ٣٠٤ البداية والنهاية ج ١٣ ص ٥٣ الإحاطة في أخبار غرناطة ج٤ ص ١٠٨، نفح الطيب :٣ ص ١٨٤، كشف الظنون ص ٦٠٣، ١٤٢٧، هدية العارفين ج١ ص ٧٠٤.

خلكان[1].

ويهمّنا هنا الخَلْط الذي نشأ في هذا المخطوط بالذات، فقد جاء في غلافه ما يخالف متنهُ، فوهم بروكلمان ومفهرسو المخطوطات، استناداً إلى صفحة الغلاف، فنَسَبوا هذا الكتاب إلى ابن خروف الحضرمي، ولعلّ من أسباب هذا الوهم:

(١) أن غلاف المخطوط مكتوب عليه: شرح ابن خروف على ديوان الشعراء الست، وهم امرؤ القيس... الخ.

(٢) مادة الكتاب نحوية صرفة، وابن خروف من أشهر المغاربة في هذا العلم، فقد شرح كتاب سيبويه وشرح جمل الزجاجي، وشرح جمل الجرجاني[2].

(٣) الصفحة الأولى تنص صراحة أن مؤلف الكتاب: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي. وقام بروكلمان بالتوفيق بين الغلاف ونص المقدمة فنسبه إلى «محمد بن إبراهيم بن محمد بن خروف الحضرمي» (ت ٦٠٩هـ/١٢١٢م)[3] مع أن ابن خروف الحضرمي اسمه علي بن محمد بن علي.

(٤) ان المؤلف الحقيقي حضرمي، وكذلك ابن خروف.

(٥) كلا الرجلين مات في (صفر) سنة ٦٠٩هـ.

(٦) كلا الرجلين يُعني بآراء سيبويه عناية بالغة، فقد شرح ابن خروف كتاب سيبويه وكان يعتد بآرائه ويرفض ما يخالفها، والحضرمي لا يكاد يخرج عن آراء سيبويه أيضاً.

(٧) أن مؤلف هذا الكتاب مغمور ولم يترجم له من العلماء سوى ابن الأبار في تكملة الصِّلة[4] قال:

محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، فاضل، عارف بالرجال، مشارك بالعربية واللغة، من أهل «اليسانة» من عمل «قرطبة». روى عن أبي القاسم ابن بشكوال، وصحب أبا محمد القرطبي وأخذ عنه، وولي القضاء، واستشهد في وقيعة «العقاب» في منتصف صفر سنة ٦٠٩هـ، من آثاره: الدرة الوسطى في السلك المنظوم في رجال الموطأ.

ويُفهم من مقدمة كتابه هذا أنه كان يشتغل بالتدريس أيضاً.

(٨) ان صفحة الغلاف مكتوبة بخط مشابه لخط المتن، مع أن الفرق بين الخطين واضح عند

(١) وفيات الأعيان ج٣ ص ٣٣٥،

(٢) فوات الوفيات ج٣ ص ٨٤، الوفيات لابن قنفذ ص ٣٠٤.

(٣) تاريخ الادب العربي ج١ ص ٨٨.

(٤) تكملة الصلة، ص ٣٠٠-٣٠١.

المتخصصين في علم الخطوط، وفي صفحة الغلاف سقط بَيِّن قال: شرح ابن خروف على ديوان الشعراء الست، وهم: امرؤ القيس.. والنابغة.. وعلقمة.. وطرفة.. وعنترة.. وأسقط اسم: «زهير بن أبي سلمى» مع أن شرح ديوانه من أكبر الشروح.

(٩) عنوان الكتاب في صفحة الغلاف ـ مختلف عنه في مقدمة الكتاب، ففي الغلاف: «شرح ابن خروف على ديوان الشعراء الست» وعنوانه في مقدمة الشارح: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية «ولم يلحظ هذا الاختلاف بروكلمان أو غيره.

(١٠) لم يذكر المترجمون جميعاً أن لابن خروف كتاباً في مشكل إعراب الأشعار الستة أو شرحاً لها.

ورأينا قطعاً للشك، وزيادة في الاطمئنان أن نعود إلى آراء ابن خروف النحوي لنقارنها بآراء الحضرمي، فثبت لدينا بما لا يدع مجالاً للشك أن الكتاب لا يَمُتُّ إلى ابن خروف بأي صلة وزيادة في إيضاح ذلك نورد هنا الخلافات بين ابن خروف وبين الحضرمي:

(١) يرى ابن خروف أنّ «ماذا» اسم موصول بمعنى الذي[1]، ويرى الحضرمي أن «ما» في موضع رفع بالابتداء و«ذا» خبره[2].

(٢) ابن خروف لا يُقدِّر متعلقاً للظرف الواقع خبراً[3]، والحضرمي يقدر دائماً متعلقاً في الظرف يقول[4]: إن كل حرف جر أو ظرفاً وقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً فإنه يتعلق أبداً بمحذوف.

(٣) يرى ابن خروف أن جملة الأمر مضمَّنه معنى الشرط[5] بينما يرى الحضرمي أن قوله: (قفا نبك)، نبك: مجزوم على جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف دل عليه الأمر[6].

(٤) يرى ابن خروف أن (ما) حرف باتفاق[7]، بينما يرى الحضرمي أن (ما) في «فاَصدع بما تُؤْمر» مصدرية[8].

(٥) يرى ابن خروف أن المخصوص بالمدح والذم مبتدأ، خبره ما قبله[9]، في حين لم يشر

(١) المغني ج١ ص ٣٠١

(٢) هذا الشرح، ص ١٠٦.

(٣) همع الهوامع ج٢ ص ١٠٨.

(٤) هذا الشرح، ص ٣٥.

(٥) مغني اللبيب ص ٨٤٧، والبحر المحيط ج٢ ص ١٧٥.

(٦) هذا الشرح، ص ٢٤.

(٧) التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص ١٩٨.

(٨) هذا الشرح، ص ٣٥.

(٩) المغني، ص ٦٦٧، وشرح الكافية ج٢ ص ٣١٨.

الحضرمي إلى هذا عندما شرح (نعم) و (بئس)[1].

(٦) يرى ابن خروف عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، هو المبتدأ[2]، ولم يشر الحضرمي إلى ذلك[3].

(٧) يعد ابن خروف الحديث النبوي مصدراً مهماً من مصادر استنباط القواعد النحوية إلى الحد الذي أصبح محل نقد «ابن الضائع» في شرح الجمل، يقول[4]: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرُّك بما رُوي عنه ﷺ، فحسن وان كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً يجب استدراكه فليس كما رأى». في حين يغفل الحضرمي الحديث النبوي إغفالاً تاماً ويكاد لا يعتد به.

(٨) زيادة على ذلك فإن الحضرمي تفرَّدَ باصطلاحات نحوية لا نجدها عند ابن خروف، ومن أمثلة ذلك:

(١) يسمِّي الحضرمي الجملة الإسمية جملة ابتدائية، يقول:[5] وأسماء الزمان والمكان تضاف إلى الجملة الفعلية والجملة الابتدائية.
ويقول أيضاً[6] ويقدَّر في الأول بجملة ابتدائية اسمية، وفي الثاني بجملة فعلية.
ويقول أيضاً[7] وإذا وقعت الجملة الابتدائية في موضع الحال وفيها ضمير يعود على صاحب الحال...

(٢) يسمى اللام الموطئة للقسم «اللام التي يُتلقَّي بها القسم»[8].

(٣) يعد (هل) أداة شرط، يقول[9] ويَتَأَسَّ: مجزوم على جواب الشرط: «هل لي».

(٤) يسمى المعطوف «مردوداً»[10].

(٥) يستخدم مصطلح «المضمر» بدلاً من «المحذوف»[11].

(٦) يسمي المصدر المضاف الواقع مفعولاً مطلقاً «مصدراً مثالاً»[12].

(١) هذا الشرح، ص ٢٠٧.
(٢) المغني ص ٤٣٣.
(٣) هذا الشرح، ص ٢٥.
(٤) الاقتراح في أصول النحو، ص ١٨، والخزانة ج١ ص ٥.
(٥) هذا الكتاب، ص ٣٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٦.
(٧) المصدر السابق، ص ٢١٣.
(٨) المصدر السابق، ص ٩٤.
(٩) المصدر السابق، ص ١٧٧.
(١٠) المصدر السابق، ص ١٢٧.
(١١) المصدر السابق، ص ١٢٨.
(١٢) المصدر السابق، ص ٢٨، ٩٨، ١٠٢.

(٧) يرى ان الحرف له موضع من الإعراب[1].

(٨) يرى أنّ كل حرف وقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً فإنه يتعلق أبداً بمحذوف[2].

(٩) يرى أن إعراب «أسىً» في (لا تهلك أسىً وتجمل) مفعولاً معه[3].

(١٠) يرى أن كسرة (علِ) كسرة إعراب[4].

(١١) يرى أن (أن) التي من (إلاّ) جاز حذفها لأن عملها دل عليها[5].

(١٢) يعد جملة من مثل: «عليه عقيقتُهُ» جملة من فعل وفاعل، ويقدرها على النحو التالي، أي: كائنة عليه عقيقته[6].

(١٣) يرى أن معنى واو الحال «إذْ»[7].

(١٤) يرى أنّ (ذا) تستغني بها العرب عن ياء النسب[8].

منهج الحضرمي

(١) حدَّد الحضرمي غايته من تأليف هذا الكتاب، قال في المقدمة: سألني أحد الطلبة أن أجمع تأليفاً يحتوي على «مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية» ليكون لمن شدا تذكرة، ولكل مبتدىء تبصرة..».
فالهدف تعليمي مَحْض، لذلك كان منهجه أَن يتلمَّس المشكلات في ديوان الشاعر ويحاول حلّها معتمداً على آراء النحاة السابقين له، ثم يتلوها برأيه الخاص.

(٢) يحاول الحضرمي أن يقف عند الظاهرة النحوية أو اللغوية ذاكراً ما قيل فيها من آراء[9].

(٣) يذكر الوجوه الإعرابية للكلمة التي يراها مشكلة في سياقها، معتمداً في ذلك على المعنى معللاً رأيه تعليلاً ينم عن عقلية نحوية ولغوية بصيرة[10].

(٤) يهتم الحضرمي اهتماماً بالغاً بإعراب الجمل، وموقعها من السياق[11].

(٥) يعنى الحضرمي بنظرية العامل، ولا غرو في ذلك، فالمغاربة عموماً قد اهتموا بهذه النظرية

(١) هذا الكتاب، ص ٢٤، ٢٨، ٣٣، ٧٦.
(٢) هذا الكتاب، ص ٢٥.
(٣) هذا الكتاب، ص ٣١.
(٤) هذا الكتاب، ص ٧١.
(٥) هذا الكتاب، ص ٢٠٩.
(٦) هذا الكتاب، ص ٢٠٣.
(٧) هذا الكتاب، ص ١٠٣.
(٨) هذا الكتاب، ص ١٠٤.
(٩) هذا الكتاب، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٠.
(١٠) هذا الكتاب، ص ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٥، ٤٧.
(١١) هذا الكتاب، ص ٤٦، ٤٨.

وأولوها عنايتهم[١].

(٦) يعتدّ الحضرمي بآراء سيبويه، ولا يخرج عن رأيه ويتشدد في تأييده[٢].

(٧) يعنى الحضرمي بالقضايا الصرفية ويحلّلها تحليلاً منطقياً، معتمداً على آراء من سبقه[٣].

(٨) يهتم الحضرمي بروايات الأشعار المختلفة، وقد اعتمد أصلاً على رواية الأصمعي لديوان امرىء القيس، ومع ذلك نراه يذكر أحياناً رواية الطوسي، أو رواية أبي حاتم، أو رواية أبي عمرو الشيباني، ويحاول إعراب الكلمة في رواياتها المتعددة.

(٩) يرجح الحضرمي رأياً على رأي، وقد ينفرد برأي مغاير، فمثلاً يقول: (ما) مع ما بعدها بتأويل المصدر، أي بعد نوم أهلها، ومنهم من يجعلها زائدة والأول أحسن[٤].
أو يقول: والأول أقوى[٥]. وفي موضع آخر يقول وما قدمت ذكره أحسن[٦] أو يقول: وهذا ليس بشيء[٧] أو: وذلك غلط[٨] أو: وهو الجيد[٩]، أو: والنصب أجود[١٠] أو: وفي هذا ضعف[١١] أو: إلاّ أنَّ الرفع أحسن.

(١٠) يعتمد في إعرابه على التقدير كثيراً[١٢].

(١١) لا نستطيع أن نجزم بأن مذهب الحضرمي بصري، بالرغم من أنه يؤيد مذهب البصريين، بخاصة سيبويه، ففي أحيان كثيرة يخالف آراءهم، وهو في هذا كغيره من الأندلسيين الذين تأثروا بالمذهب الكوفي ثم مالوا إلى المذهب البصري، وجمعوا غالباً بين المدرستين.

(١٢) لم يكن الحضرمي دقيقاً دائماً في عزو الأقوال إلى أصحابها، فمثلاً يقول: والثريا في (إذا ما الثريا) عند البصريين مرتفعة بفعل مضمر دل عليه الظاهر، وعند الكوفيين رفع بالابتداء» وحقيقة الأمر أن البصريين يرون أن «الثريا» ترتفع بالفعل المضمر وجوباً،

---

(١) أنظر: ص ٤٠، ٤١.
(٢) أنظر: ص ٢٨، ٤٣.
(٣) هذا شرح، ص ٩٧.
(٤) ص، ١١٩.
(٥) ص، ١٣٨، ١٣٩.
(٦) ص، ١٥١.
(٧) ص، ١٦٤.
(٨) ص، ١٦٨.
(٩) ص، ١٧٤.
(١٠) ص، ١٩٢.
(١١) ص، ٢١٩.
(١٢) انظر: ص ٢٤، ٢٥، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٩٧.

وعند الكوفيين هي فاعل بالفعل الموجود الذي تقدم عليه، وعند الأخفش من البصريين هي مرفوعة بالابتداء[١].

النسخة الخطية وتحقيق النص:

رأينا أن نُصْدر كتاب الحضرمي «مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية» في ستة أجزاء منفصلة، الجزء الأول يحتوي ديوان امرىء القيس بن حجر، والثاني ديوان علقمة الفحل... وهكذا. واعتمدنا النسخة الخطية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط (D 923)، وعنها نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، وهي نسخة فريدة أشار اليها بروكلمان برقم مختلف هو الرباط ا(أول) رقم ٣١٤، ولم يسفر تنقيبنا عن نسخة أخرى عن نتيجة، لذلك اضطررنا للاعتماد عليها واتخذناها أصلاً للتحقيق وهي نسخة واضحة الخط، جيلة مكتوبة بخط مغربي متأخِّر في نحو واحد وعشرين سطراً في الصفحة الواحدة، ويحتوي السطر على نحو من خمس عشرة كلمة، في نحو خمس صفحات ومائة صفحة مزدوجة.

وفي نهاية المخطوط ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ، قال: انتهى على يد كاتبة عبدالسلام بن العلامة سيدي العربي الزرهوني رحمه الله...

وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب صبيحة يوم الجمعة أواخر جمادي الأول عام ١٢٧٣. وهي نسخة جيلة قليلة السقط، واضحة، تخلو من البياض والسَّهو ولم تصل إليها الرطوبة أو الأرضة.

وسلكنا في تحقيق الجزء الأول الخطوات التالية:

(١) أسقط الشارح نص ديوان الشاعر، وأثبت أوائل الأبيات المشكلة التي يريد إعرابها، لذلك اضطررنا إلى كتابة النص الشعري كاملاً، حتى تتضح صورة ما يتحدث عنه.

(٢) قابلنا الرواية التي اعتمدها الشارح بروايات العلماء الآخرين كابن النحاس وابن الأنباري والطوسي.

(٣) قابلنا آراءه بآراء النُّحاة وعلماء العربية موضحين أوجه الاتفاق والاختلاف.

(٤) وثَّقنا المصادر التي رجع إليها الحضرمي وعزونا الأقوال إلى أصحابها.

(٥) خرجنا الآيات الكريمة والشواهد الشعرية والشروح، وعزونا ما لم ينسب إلى قائله.

(٦) حاولنا قراءة النص قراءة قويمة، وضبطناه ضبطاً تاماً وصحَّحنا ما وقع فيه الناسخ من سهو أو وهم.

---

(١) أنظر: معاني القرآني للأخفش ج ٢ ص ٥٣٤، وهمع الهوامع ج١ ص ١٥٩.

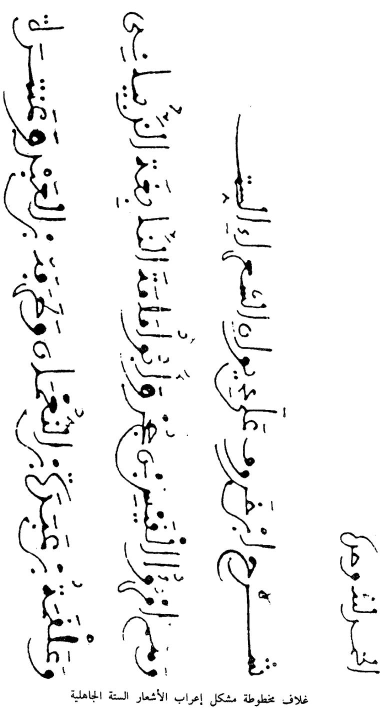
(٧) ألحقنا بهذا الشرح ملحقاً بشواهد شعر امرىء القيس في كتب النحو واللغة.

(٨) وضعنا لهذا الكتاب كشافاً يحتوي على:ـ

الأعلام، والآيات الكريمة، والحديث، والشواهد الشعرية، والقضايا النحوية والصرفية، وقصائد الديوان، ومصادر التحقيق ومراجعه.

وبعد:

فهذا مؤلَّف جليل، حاولنا إخراجه كما أراده مؤلفه، وبذلنا فيه جهداً لا يعلمه إلاّ من كابَدَ مشقَّة التحقيق للنصوص القديمة، فإن لاقى استحساناً وقبولاً فهذا أملنا، وإلاّ فيكفينا أننا حاولنا جهدنا، والله من وراء القصد.



غلاف مخطوطة مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد رسوله خاتم النبيين والرضى عن صحابته أجمعين وعن الإمام ... وخلفائه الأئمة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. قال محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي تجاوز الله تعالى عنه سألني أمير الطلبة أن أجمع تأليفا يحتوي على مشكل إعراب أشعار الستة الجاهلية ليكون لمن شدا تذكرة ولكل مبتدئ تبصرة جعله الله تعالى لوجهه وعصمني من الخطأ بمنه وأعان على إكماله بلا مواراة فوه ... إنه ...

امرؤ القيس اسمه حُندج والحندج في اللغة الرملة المنصبة الطيبة التي تنبت الوان ويقال وامرؤ هندجة والقيس في اللغة الشدة بمعنى امرئ القيس رجل الشدة وقيل امرؤ القيس اسم صنم وكنيته أبو وهب وقيل أبو الحارث ويقال ذو القروح لقوله ... وبدلت قرحا ... وأمه فاطمة بنت ربيعة بن الحارث بن زهير وقيل اسمها مليكة وهي أخت كليب ومهلهل ... فقفا نبك يحتمل أن يكون خاطب اثنين فثنى لذلك وأن يكون خاطب واحدا وثنى لأن مراده تكرير الفعل أي قف قف على التأكيد والتكرير وجاء بالألف ليدل على تكرير الفعل والعرب تفعل ذلك قال بكر بن محمد العرب ...

الصفحة الأولى من مخطوطة مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية

الصفحة الأخيرة من مخطوطة مشكل اعراب الاشعار الستة الجاهلية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية

القسم الأول

ديوان امرىء القيس بن حُجر الكندي
(ت ٥٤٠م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاة على «مُحَمَّد» رسوله خاتَم النَّبيِّين، والرِّضا عن صحابته أجمعين، وعن الإمام المَهْديّ وخلفائه الأئمة، والتَّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

قال «محمد بن إبراهيم بن محمد الحَضْرميّ»، تجاوز الله - تعالى - عنه: سأَلَني أحدُ الطَّلَبة أَنْ أَجْمَعَ تأليفاً يَحْتوي على (مُشْكِل إعْراب الأَشْعار السِّتَّة الجاهلية) ليكونَ لِمَنْ شَدَا تَذْكِرَة، ولكُلِّ مُبْتَدِىءٍ تَبْصِرَة، جَعَلَهُ اللهُ - تعالى - لوَجْهِهِ، وعَصَمَ فيه من الخَطَأ بمَنِّهِ، وأَعَانَ على إكماله. فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِهِ.

[١] امرؤ القيس بن حُجْر الكِنْديّ[1]

اسمُهُ «حُنْدُج» والحُنْدُج في اللُّغة[2]: الرَّمْلَة المُخْصِبة الطَّيِّبة التي تُنْبِتُ أَلْواناً.

ويقال: وَاحِدَتُها «حُنْدُجة».

و «القَيْس» في اللُّغَة[3]: الشِّدَّة، فمعنى «امرىء القيس» رَجُل الشِّدَّة.

وقيل: امرؤ القيس[4]: اسم «صَنَم»..

وكُنْيَتُهُ[5]: أبو وَهْب، وقيل: أبو الحارث. ويقال «له»: «ذو القُروح»

---

(١) هو امرؤُ القَيْس بن حَجْر بن الحارث بن عَمْرو بن حُجْر الكِندي (ت٥٤٠م) انظر ترجمته وأخباره وأشعاره في: المؤتلف والمختلف ص ٧٠، وطبقات ابن سلام ص ٥١، وحماسة ابن الشجري ص ١١٦، ٦٦٧ وجمهرة القرشي ص ٩٥ والشعر والشعراء ص ١٠٥-١٣٦، والأغاني ج ٩ ص ٧٦-١٠٣ (دار الثقافة) وخزانة الأدب ج ٣ ص ٦٠٩. وانظر ديوانه بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م وديوانه بشرح حسن السندوبي، القاهرة ١٩٢٩، وكتاب طاهر أحمد مكي: امرؤ القيس، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م، وانظر مصادر حياته وشعره وأخباره في معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين، د. عفيف عبد الرحمن، دار العلوم، الرياض ١٩٨٣ ص ٣٠.

(٢) الحُنْدُج والحُنْدُجة: الرَّملة الطيبة التي تُنْبت ألواناً من النَّبات، وقيل: الرَّملة العظيمة، ويقال للإبل العِظَام حنادج تشبيهاً بالرِّمال. انظر لسان العرب، مادة (حندج).

(٣) والقَيْس أيضاً الذَّكَر والجُوع. انظر اللسان، مادة (قيس)، والقاموس المحيط، مادة (قيس).

(٤) القيس: من أصنام العرب في الجاهلية كانوا يعبدونه وينتسبون إليه. انظر الأغاني ج ٩ ص ٧٨، ولم يذكر ابن منظور في اللسان أنه اسم صنم، مادة (مرأ) و (قيس).

(٥) يكنى أبا وهب وأبا زيد، وأبا الحارث، ويلقب بذي القروح، والمِلك الضِّلِّيل، وأشهرُ ألقابه امرؤ القيس. انظر الأغاني ج ٩ ص ٧٨.

لقوله:[1] [الطويل]

وبُـدِّلْـتُ قُـرْحـاً [دامِيـاً بَعْـدَ صِحَّـةٍ لَعَـلَّ مَنَـايَـانَـا تَحَـوَّلْـنَ أَبْـؤُسَـا][2]

وأُمُّه[3]: فاطمةُ بنت ربيعة بن الحارث بن زهير. وقيل: اسمها «تَمْلك» وهي أخت «كُلَيْب» و «مُهَلْهِل».

(١) من قصيدته التي مطلعها:

أَلِمَّـا على الرَّبْـعِ القَـديمِ بِعَسْعَسَـا
كـأنِّـي أُنـادِي أو أُكلِّـمُ أخْـرَسَـا

ديوانه: ص ١٠٧، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.

(٢) ما بين الحاصرتين تتمة البيت من الديوان.

(٣) أمّه: فاطمة بنت ربيعة أخت كليب وربيعة التغلبيين.
انظر الأغاني ج ٩ ص ٧٧.
ووهم بعض الرواة في نَسَبِهِ، فقالوا: أُمُه تَمْلك بنت عمرو بن زُبيد بن مذحج من رهط عمرو بن معد يكرب (الأغاني ج ٩ ص ٧٧) وهو خلط أوْقعهم فيه تَشَابُه اسمه مع اسم شاعر آخر، وكان في الجاهلية ستة عشر شاعراً كلّهم يَتَسَمّى باسم امرىء القيس. انظر: العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر ص ٢٣٦.

[ديوانه]

« ١ »

« قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ »[1]

قوله: قِفَا نَبْكِ «يُحْتَمل أنْ يَكون خاطب اثنين؛ فَثَنَّى لذلك، وأن يكون خاطب واحداً وثَنَّى؛ لأنه أراد تكرير الفِعْل؛ أي: قِفْ، قِفْ، على التأكيد والحَثّ، فجاء بالألف ليدلَّ على تكرير الفِعْل، والعَرَبُ تَفْعَلُ ذلك.

قال «بَكْر بن محمد»[2]: العربُ تقول للرجُل (قُومَا) على شرطِ إذا أردت تكرير الفعل، فجاءوا بالألف؛ ليدل على هذا المعنى.

قال «المبَرد»[3]: [أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ][4] تَثْنِية على التَّوكيد، يُؤَدِّي عن معنى «أَلْقِ، أَلْقِ». وقال في (قِفا) إنَّه يُؤَدِّي عن معنى «قِفْ، قِفْ»[5].

(١) الديوان: «وحومـل» ص ٨ وهي رواية الأصمعي، وهذا ما يجيزه النحويون، لأنّ (بَيْن) إنَّما تقع معها الواو لأنك إذا قلت: المال بين زيد وعمر، فقد احتويا عليه، وان جئت بالفاء وقع التفرُّق فلم يَجُز. انظر: شرح القصائد المشهورات لابن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت ج ١ ص ٤ وشرح ابن الأنباري ص ١٩. والصواب أنه لم يرد موضعاً بين الدخول فحومل، وإنما أراد بين مواضع الدخول ومواضع حومل. ابن النحاس ص ٤.

(٢) هو المازني واسمه بكر بن محمد من بني مازن بن شيبان، اتَّصل بالواثق، وله من الكتب: ما يَلْحَنُ فيه العامَّة، وكتاب القوافي وغيرها. انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٢-٦٣ (طبعة طهران).

(٣) قول محمد بن يزيد المبرد ذكره ابن النَّحاس في شرح القصائد المشهورات ص ٤.

(٤) سورة ق، آية ٢٤.

(٥) في تأويل هذه الآية أوجه:
(١) أنَّ الخِطاب للمَلَكين.
(٢) أنَّ الخِطاب لواحدٍ على أنَّ الألف عِوَض من تكرير الفعل، والتقدير أَلْقِ، أَلْقِ.
(٣) أنَّ الخطاب لواحدٍ على أنَّ ذلك جاء على لغة العرب وعادتهم كقولهم: خليليَّ، لأنَّ الغالب أن يصحب المسافرَ اثنان.
(٤) أنَّ ذلك مَحْمُول على أنَّ من العَرَب من يخاطب الواحد بخطاب الاثنين، ومما يمكن حمله على خطاب الواحد والجمع قوله تعالى: ﴿قال قد أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما﴾ على مذهب المهدوي الذي جعل الخطاب لموسى وحده لأنه الدَّاعي.
(٥) أنَّ الألف بَدَلٌ من نون التوكيد الخفيفة، على أن في ذلك إجراء الوَصْل مَجْرَى الوَقْف.
انظر: ابو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ٢/١٧٥-١٧٦.
وانظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٤٠.

وقال الزّجاج[١]: [أَلْقِيَا] مُخاطَبَة لِلْمَلَكَيْنِ، و «قِفَا» إنّه يُخَاطِبُ صاحِبَيْه. حَكَاهُ «النّحّاسُ» في شرح القصائد[٢]. وقال «الفرّاءُ»[٣]: العربُ تُخَاطِبُ الواحد مخاطبة الاثنين، فتقول: (يا رَجُلُ قُومَا) وأنشدوا:[٤]. [الطويل]

خليليَّ مُـرّا بِـي عَلَـى أُمِّ جُنْـدُبِ   لِنَقْضِيَ حَـاجَـاتِ الفُـؤَادِ المُعَـذَّبِ

وإنما خاطب واحداً بدليل قوله بعدَهُ:[٥] [الطويل]

«أَلَمْ تَرَ أَنّي كُلّما جِئْتُ طارقاً»........

وقيل: أراد «قِفَنْ» فوقف عليها بالألف، وأجرى الوَصْلَ مجرى الوَقْفِ[٦]. ومن هذا قوله ـ تعالى ـ[٧]:

﴿لنسفعاً بالنَّاصيةِ﴾ ﴿وليَكُوْناً مِن الصَّاغِرِيْن﴾[٨]

وقول الشاعر[٩]: «الطويل»

«ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فَاعْبُدَا»

(١) قول الزجاج ذكره صاحب الخزانة ج٤ ص ٥٦٩.
(٢) انظر شرح القصائد المشهورات ص ٤.
(٣) انظر: معاني القرآن: تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة، مصر ١٩٧٢م ج٣ ص ٧٨، قال الفراء: العرب تأمر الواحد بما يُؤْمَرُ به الإثنان، فيقولون للرَّجُل: قُمَا عَنَّا. وذكر الفراء شواهد أخرى زيادة على ما ذكره الحضرمي هنا.
(٤) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٧٢ وذكره الفراء في معاني القرآن ج٣ ص ٧٩، والبغدادى في الخزانة ج٣ ص ٢٨٤ والأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٦ (طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٩) وانظر أمثلة أخرى في تفسير القرطبي ج١٧ ص ١٦ والمخصص ج٢ ص ٥، واللسان مادة (عطل).
(٥) رواية الديوان: ألم تَرَيَانِي» وتمامه: «وَجدْتُ بها طِيْباً وإنْ لَمْ تَطَيَّبِ» ديوان امرىء القيس ص ٦٥.
(٦) ترسم نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند أَمْن اللَّبس، أمّا إذا خيف اللبس فَتُكْتَبُ نوناً، نحو: «اضربَنْ» لئلا تلتبس بأمر الاثنين «اضرِبَا» وأما المفرد المذكّر نحو: اضرِباً، فلم يَلْتَبِس لأنَّ المُفرد المذكّر لا يلحقه ألف، وبعضهم خاف التباسه بالمثنى فَكَتَبهُ بالنون. انظر: اللُّمع في العربية لابن جني ص ٢٠١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ج٢ ص ١٢٩٥، والجنى الدّاني ص ١٧٤، ٢٠٢ ومغني اللبيب ص ٤٤٣ والبحر المحيط ج٨ ص ٤٩٥ ورصف المباني ص ٣٢.
(٧) سورة العلق، آية ١٥.
(٨) سورة يوسف، آية ٣٢، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ ولَنَكُونناً﴾ التوبة، آية ٧٥، وهي قراءة الأعمش انظر: رصف المباني ص ٣٢.
(٩) الشاهد للأعشى، تمامه:

فَصَـلِّ على حينِ العَشِيَّـاتِ والضُّحَـى   ولا تَعْبُـدِ الشَّيْطَـانَ واللهَ فَـاعْبُـدَا

وروايةِ الديوان (ص١٧٣) بتحقيق: محمد محمد حسين:

وذا النُّصُـبَ المَنْصُـوبَ لا تَنْسُكَنَّـهُ   ولا تَعْبُـدِ الأوثـانَ واللهَ فَـاعْبُـدَا

والشاهد في أمالي الشجري ج١ ص ٣٨٤ وشرح المفصل ج٩ ص ٣٩ والانصاف ص ٦٥٧ والممتع ص ٤٠٨ والمغني ص ٤٨٦. وانظر أمثلة أخرى في الكتاب ج٣ ص ٨٦ والخزانة ج٤ ص ٦٦٠.

ومن هذا[١]: «يا حَرَسِي اضْرِبَا عَنُقَهُ» و:

«أَلا أَبْلِغَا عَبْدَ الضَّلالِ رِسَالَةً»[٢]

من شعر طرفة.

وقيل[٣]: إنّما ثَنّى هذا، لأنَّ أَقَلَّ أعوان مَنْ له مال وشَرَفٌ اثنان فأكثر، فثَنّى على ذلك.

وقيل[٤]: العربُ تَأْمُر الواحدَ والجميع كما تَأْمُر الاثنين، وذلك أنَّ الرجُلَ المُعَنَّى أعوانه في إبله وغَنَمِه اثْنان، وكذلك الرُّفْقَة أدنى ما تكون ُ ثلاثة، فجرى كلام الرجل على صاحبيه.

ومثل هذه الأقوال كلّها ذُكر في قوله ـ تعالى ـ:[٥]

﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيْدٍ﴾.

و «نَبْكِ»[٦] بحذف الياء مجزومٌ على جواب الأمر.

وتحقيق إعراب هذا وشِبْهه أنْ يُقَال فيه: شَرْط محذوفٌ دَلَّ عليه الأمر، لأنَّ التقدير:

«إنْ تَقِفَا نَبْكِ». كل ما ينجزم من هذا النوع إنّما يَنْجزم على معنى الشَّرط الذي يكون فيه؛ أَلاَ ترى أنَّ قولَكَ: أطع الله يَغفِرْ لَكَ معناه: «إنْ تُطع اللهَ يَغفِرْ لك»[٧].

وينجزم بـ «إنْ مُضْمَرَة إذا وقعت جواباً لأمر أو نَهْي أو اسْتِفهام أو تَمَنٍّ أو

(١) الشاهد في مغني اللبيب ص ٤٨٧، وهذا القول منسوب إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. انظر شرح ابن الأنباري ص ١٧.
(٢) تمامه: وقَدْ يُبْلِغُ الأَنْبَاءَ عَنْكَ رَسُولُ
انظر: ديوان طرفه بشرح الأعلم، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب، دمشق ١٩٧٥، ص ٨٢. وعبد الضّلال هنا: عبد عمرو بن بشر، وكان قد وشى به إلى عمرو بن هند.
(٣) هذا القول ذكره ابن الأنباري ص ١٦.
(٤) ذكره ابن الأنباري في شرحه ص ١٦.
(٥) سورة ق، آية ٢٤.
(٦) نَبْكِ مجزومٌ على تأويل الأمر، والتقدير: فَلْنَبْكِ، وقيل: نَبْكِ مجزومٌ لأنه جواب جزاء مقدّر، والتقدير: إنْ تَقِفَا نَبْكِ. قال الفَراء: الأمر لا جواب له في الحقيقة.
(٧) اختلف النحويون في الفعل المجزوم في هذه المسألة، فذهب قوم إلى أن جلة الأمر مُضَمَّنة معنى الشَّرطْ، وهو قول أبي الحسن بن خروف، وذهب آخرون إلى ان جلة الأمر نابت مناب الشرط، والعمل للشرط المُقَدَّر اختيار السيرافي والفارسي وأبي حيان. ومذهب سيبويه والخليل. انظر: مغني اللبيب ص ٨٤٧، والبحر المحيط ج١ ص ١٧٥ وتفسير ابن عطية ج١ ص ٢٥١.

تحرُّض، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها.

قال «الخليل»[1]: هذه الأوائل كلُّها في معنى «إنْ» فلذلك انجزم الجواب.

و «بسِقْطِ اللِّوَى» الباء في موضع الصِّفة لَمنزلٍ[2]، أي كائن بسِقط[3] اللِّوَى، فللباء موضعٌ من الإعراب.

قوله: «مِنْ ذِكْرَى» لا موضع ل «مِنْ الإعراب لتعلُّقها بالظَّاهر[4] وهو «نَبْكِ» والأصل في هذا أنَّ كلَّ حرف جرٍ أو ظرف وقع خبراً أو صفةً أو صلةً[5] أو حالاً فإنه يتعلق أبداً بمحذوف، وما ناب منها مناب صفة أو خبر أو حال تعيّن فيه أنَّ له موضعاً من الإعراب، وما عدا هذه المواضع فإنه متعلقٌ بظاهر، أو ما هو في حُكْم الظَّاهر، ولا يقال فيه أن له موضعاً، وما كان العامل فيه محذوفاً فإنَّه مُقَدَّرٌ بالاستقرار الذي هو اسمٌ أو فعلٌ[6]. قال الله ـ تعالى ـ[7]:

﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾

إلاَّ الصِّلة وحدَها فإنَّ استقرارها المُقَدَّر «فِعْلٌ»[8] والذي هو في حكم الظاهر

(١) جاء في الكتاب ٩٤/٣: «وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلها في معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب: لأنه إذا قال ائتني آتيك فإن معنى كلامه: إنْ يَكُنْ منك إتيان آتيك، وإذا قال: أين بيتك أَزُرْكَ، فكأنّه قال: إنْ أعْلَمْ مكان بيتك أزُرْكَ؛ لأنَّ قوله: أيْنَ بَيْتُك، يريدُ بِهِ: أعْلِمْني، وإذا قال: لَيْتَه عندنا يُحَدِّثُنا، فإنّ معنى هذا الكلام: إنْ يكن عندنا يُحَدِّثْنا، وهو يريد هاهنا، إذا تَمَنَّى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نَزَلْتَ، فكَأنَّه قال: انْزِلْ.
انظر الكتاب: ٩٩/١، ٩٥/٣، ٩٧، ٩٩، ١٠٠.

(٢) يريد أنَّ الباء ومجرورها يتعلقان بمحذوف، ويمكن أنْ يُحْمَل كلامه على أنَّ الموضع للباء وحده على تَوَهُّم أنّ ما بعدها في موضع نصب بكائن المقدَّر. انظر: البحر المحيط ج٥ ص ٥٤٨ وشرح المفصل ج٧ ص ٦٥. والباء فيها ثلاثة أوجه: أن تكون صِلَة المنزل، وأنْ تكون صلة لنَبْكِ، وأنْ تكون صلة لِقِفَا. ابن الأنباري ص ١٩.

(٣) قال أبو عبيدة: في (سقط) ثلاث لغات: بكسر السين وضمها وفتحها، والأصمعي لا يعرفها إلاَّ مفتوحة، وسقط اللوى: حيث يسترق الرمل فتخرج منه إلى الجَدَد.
ابن الأنباري ص ١٩.

(٤) أكثر النحويين يكتفي بالتعلق في هذه المسألة ويصرح بعضهم بهذا الموضع كابن جني وابي حيان النحوي، فالجار والمجرور في موضع نصب إنْ كان في موضع المفعول به مثلاً. انظر التأويل النحوى في القرآن الكريم ص ١٠٧٣-١٠٧٥.

(٥) لم يذكر المصنف ما يتعلق بمحذوف مثل: مفعول الأفعال الناسخة (ظنَّ وأخواتها) والاسم المرفوع بالظرف، والقسم بغير الباء، وأن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيومَ الجمعة صمت فيه؟ انظر: المغني ص ٥٨٢.

(٦) في هذا الموضع خلاف، قيل: إنَّه كَوْنٌ مقدَّرٌ، وقيل إنه المبتدأ، وقيل المخالفة وهو مذهب الكوفيين، وفي كون العامل كوناً مُقَدَّراً خلاف، منهم من ذهب إلى أنَّه اسم فاعل أو فعل كائن أو كان، ويرجِّح ابن مالك تعلقه باسم الفاعل لأنَّ الأصل في الخبر الإفراد. ورجَّح الزمخشري الفعل. انظر: همع الهوامع ج٢ ص ٢١، والإنصاف ص ٢٤٨.

(٧) النمل، آية ٤٠ تمامها:
«فلمَّا رآهُ مُسْتَقِرا عِنْدَهُ قَالَ هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّي».

(٨) لأنَّ صلة الموصول يجب أنْ تكون جملة، وكذلك يتعلق بفعلٍ محذوف في القَسَم بغير الباء، وقيل: إنه لو قدّر المحذوف مفرداً أعرب خبراً لمبتدأ محذوف، وهو عائد الموصول، وحذفه من غير الصلة ليس بكثير.
انظر همع الهوامع ج١ ص ٢٩٣.

«رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ» لأنَّ الجُمْلَةَ من صفة النَّكِرة، والصفة لا تعمل في الموصول، ولا فيما يتصَّل به، ولكن الصفة سَادَّةٌ مَسَدّ ذلك الموصول، فلذلك كان في حكم الموجود[1]، ومما هو في حكم الظاهر الملفوظ به الاستقرار المُضْمَر في الصفة[2]، فلا موضع لمعموله، نحو «في الدار زَيْدٌ».

ومَنْ رَوَى «وَحَوْمَلِ» بالواو، فلا إشكال فيه، كما لا إشكال في قولهم: جلست بين زيدٍ وعمروٍ.

ومن رواه بالفاء، ففيه إشكالٌ، لأنَّ الفاءَ مُرَتِّبة، و «بَيْن» إنَّما تقع بين شيئين فأكثر، و «الدَّخُول» واحدٌ، فيُقَدَّر حذف مضافٍ؛ أي بين منازلَ وأماكن الدَّخُول فَحَوْمل، كما تقول: «مَرَرْتُ بين المدينة فالرَّهَا»[3].

«فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا ... لِمَا نَسَجَتْها مِنْ جنوب وشَمْأَلِ»

و «فَتُوضِحَ» معطوفة على الدَّخُول وحَوْمَل، ولم يَنْصَرِفْ للتأنيث والتَّعريف، وكل اسم اجتمعت فيه عِلَّتان فَرْعيتان من العِلل التِّسْع امْتَنَعَ من الصَّرف لشبهه بالفعل، إذْ فيه عِلَّتان فرعيتان: علة بالعُدُول عن فاعله، وعلّة بالاشتقاق من مصدره[4]. فيمتنع بذلك الاسم من الصَّرْف، ويدخله ما يدخل الفِعْل من الإعراب، وهو الرفع، والنَّصب، ويمنع منه ما يمنع من الفعل، وهو الجَرّ والتنوين. كل اسم أَشْبَهَ الحَرْف مُنع من الإعراب كلِّه[5].

وأصل «المِقْرَاةِ»[6] مقرية فلمّا تحركت الياء بالفتح، وقبلها فتحة انقلبت ألفاً.

(١) في كون رُبَّ اسماً أو حرفاً خلاف بين النحويين؛ انظر همع الهوامع ج:١ ص ١٧٣، وفي كونها حرفاً زائداً أو غير زائدٍ خلاف، انظر السيوطي ج٤ ص ١٨٢. ويرجّح السيوطي تعلقها بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له. همع الهوامع ج٤ ص ١٧٣-١٨٥. ويتراءى لنا أن المصنف ممن يذهبون مذهب حذف العامل لدلالة الصفة عليه.

(٢) المقصود بالصفة هنا حرف الجر (في)، فالجار والمجرور يتعلق بمحذوف وجوباً فالاستقرار مفهوم من (في الدار).

(٣) من ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّها بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوَانٌ بين ذلك﴾ البقرة، آية ٦٨.
وقوله تعالى: ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ منهم﴾ انظر تأويل هاتين الآيتين في كتاب التأويل النحوي ص ٤٢٣.
ويمكن حمل الشاهد السابق على أنه الفاء لمطلق الجمع كالواو، وهو قول الجرمي في المطَر والأماكن خاصة، والشاهد يعزز ما ذهب إليه الجرمي. انظر: الجنى الداني ص ١٢٢، وهمع الهوامع ج٣ ص ٢٠١.

(٤) العلتان إحداهما لفظية، وهي أنّ الفعل مشتقٌ من المصدر على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فالمصدر مشتق من الفعل. والثانية معنوية، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد أي احتياجه إلى الفاعل الذي يكون اسماً. واللفظية عند الكوفيين أنّ الفعل مركّب والاسم مُفْرد والمركب فَرْع من المفرد. انظر التفصيل في شرح التصريح: ٢٠٩/٢-٢١٠ والإنصاف: ٣٣٥/١ والصَّبَّان: ٢٢٩/٣.

(٥) أي: بُني، نحو: أسماء الاستفهام والضمائر وغير ذلك.

(٦) من باب «مِفْعَلَة».

وأنَّثَ الضمير في «رَسْمها» حَمْلاً على المَعْنَى[1]، لأنَّها منازلُ كثيرة، إذْ لا تحتوى هذه المواضع على منزلٍ واحدٍ. ويُحْتَمل أن يكون التأنيث على معنى «الدار»؛ لأنّ المنزل هو الدار، كما قال الآخر[2]. [الوافر]

فَــرَدَّ عَلَــى الفُــؤَادِ هَــوىً عَمِيــدًا .. البيت

يعني: فَرَدَّ المنزلُ أو الرَّبْعُ.. ثم قال[3]: «وقد نَغْنى بها....» فَأَنَّثَ على المعنى.

وقال «رَسْمها» وأفرد، واكتفى بالواحد عن الجمع كما قال الآخر[4]: [الطويل]

.... وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبُ

كما قال الآخر[5]: «الكامل»

[أَقْوَيْن] مِنْ حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ

أراد: ومن شُهُور.

وقال تعالى[6]: ﴿يُخرِجُكُمْ طِفْلاً﴾

وكما قال[7]: [الوافر]

كلوا في بعض بطنكم تَعيشُوا......

وفاعل «نَسَجَتْ» ضمير «ما»، وأنَّثها حَمْلاً على المَعْنَى، كما قالوا: ما جاءَت

---

(١) قال قوم: المعنى: لَمْ يَعْفُ رَسْمُها «للرِّيح» وحدها، وإنَّما «عفا» للمطر والريح وغير ذلك من مر الدهور، وهو دارس في المعنى. وقال أبو بكر محمد بن آدم العبدي: معنى قوله: لم يَعْفُ رسمُها: لم يَدْرُسْ من قلبي، وهو في نفسه دارسٌ. انظر: ابن الأنباري ص ٢١.

(٢) الشاهد للمرّار الأسدي، وهو من شواهد سيبويه، وتمامه:ـ وسوئِل لو يُبين لنا سؤالا.

(٣) بعض التالي من قول المرّار، وهو:ـ

وقــد نَغْنَــى بها ونَــرَى عصــورا بها يَقْتَــدنَنَــا الخُرُدَ الخِدَالا

أنظر: كتاب سيبويه ٧٨/١ (تحقيق عبد السلام هارون).

(٤) هو لعلقمة الفحل، وتمامه:

بِهَا جيفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها فَبِيضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَليبُ

يريد: وأما جلودها، فلم يمكنه، فاجتزأ بالواحد عن الجمع.

أنظر: ديوانه، ص (٤٠) «دار الكتاب العربي، حلب ١٩٦٩م»

(٥) هو لزهير بن أبي سلمى، وتمامه:

لمن الديــار بقُنَّــة الحِجْــر أقْــوَيْنَ مــن حِجَــج ومــن دَهْــر

يريد: مرّ حِجَج، ومر دهر. أبو عمرو: من حِجَج ومن شهر أبو عبيدة: مُذْ حجج ومُذ شهر.

أنظر: ديوان زهير، ص (٧٦).

(٦) سورة غافر، آية ٦٧، والحج، آية ٥٥.

(٧) هو صدر بيت، عجزه: فإنّ زمانكم زمنٌ خميص، وهو من شواهد سيبويه، ولم يذكر قائله. انظر الكتاب ج١ ص ١٠٨، والمفصل ص ٢١٣، وتفسير الطبري ج١ ص ١٢٤، والصاحبي ص ٢١٢.

حاجَتَك» بالنصب[1]. و «مِنْ» لبَيَان الجِنْس[2]. هذا مذهب «سيبويه» وكما قال الآخر في أحد الأقوال، وقيل: فاعلها: ضمير الريح، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالة الكلام عليها. وقيل: «مِنْ» زائدة في الإيجاب على مذهب «الأخفش»[3] و«جنوب» فاعلها، أي نسجتها جنوب.

ويجوز إذا كانت «مِنْ» زائدة أن تكون «ما» مصدريَّة، ولا يعود عليها ذكر[4] وتكون «الهاء» عائدة على «المِقْرَاة» أو على المواضع كلها.

و «ما» تقع للمذكر والمؤنَّث بلفظ واحد، وانما يعلم مكانها من التذكير والتأنيث بضميرها العائد عليها، وبغيره مما يدل عليه مجرى الكلام.

«تَـرَى بَعَــرَ الآرامِ في عَــرَصَــاتِهَــا وقِيْعَـانِهَـا كَـأَنَّــهُ حَــبُّ فُلْفُــلِ»[5]

وقوله:

«تَرَى بَعرَ الآرامِ»

«ترى» تستعمل على أربعة أضْرُب:

(١) تكون بمعنى الإبصار والاعتقاد، فتتعدى إلى واحد[6].

(٢) وبمعنى العِلْم والظَنّ فتتعدّى إلى اثنين[7].

وأصل (تَرَى) تَرْأَيُ على وزن «تَفْعَلُ» استثقلت الضمة على الياء، فأُزِيلت، فبقي

---

(١) من باب تأنيث المذكر كقراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿تلتقطهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ يوسف، آية ١٠، وكقولهم: ذهبتْ بعضُ أصابعه، فأنَّث الفعل. انظر الخصائص ج٢ ص ٤١٥، ٤١٦، والكتاب ج١ ص ٥٠، ٥١، و ج٢ ص ١٧٩ و ج٣ ص ٢٤٨.

(٢) تقع (مِنْ) التي لبيان الجنس كثيراً بعد (ما) و (مهما) لإفراط إبهامها فتكون مع تابعها في موضع نصب على الحال، وقد تقع بعد غيرهما في القرآن وغيره. انظر: مغني اللبيب ١/٤٢٠-٤٢١.

(٣) ذكر ابن هشام أنّ (مِنْ) تكون زائدة في التنصيص على العموم وفي توكيد العموم، وهذه الزيادة مقيّدة بثلاثة قيود: (١) تقدم النفي أو النهي أو الاستفهام، (٢) تنكير مجرورها، (٣) كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ. ولم يشترط الكوفيون الشرط الأول، والأخفش لم يتقيَّد بالشرطين الآخرين انظر: مغني اللبيب ٤٢٥/١.

(٤) لقد صرَّح الأخفش وبعض الكوفيين بإسميّتها وعليه فلا بدّ من عائد عليها، أمّا ابن خروف فقد ذكر أنّها حرف باتفاق.

انظر: مغني اللبيب ٤٠٢/١ وشرح المفصل ج٨ ص ١٤٢ ورصف المباني ص ٣١٣.

(٥) قال الأصمعي: هذا البيت منحول لا يعرف. ابن الأنباري ص ٢٣. وقال القرشي يروي «حافاتها» ويروى «كأنه حبّ عُنْصُل» وروى الأصمعي «قيعانها» جهرة أشعار العرب ص ١١٥.

(٦) تأتي رأى بمعنى أبصر، وبمعنى ضرب الرِّئَة، نحو: رأيتُ الصَّيْدَ: أي ضَرَبْتُ رِئَتَهُ. انظر: شرح التصريح ج١ ص ٢٥٠، وهو معنى أهمله المصنِّف، وتأتي بمعنى اعتقد فتتعدى إلى مفعول واحد وهو قول ابن مالك والفارسي، وقيل: إنَّ التي بمعنى اعتقد تصل إلى اثنين، انظر: همع الهوامع ج٢ ص ٢١٧.

(٧) من كون رأى بمعنى ظَنّ قوله تعالى: ﴿إنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾ أي يظنُّونَه. وبمعنى علم «وَنَرَاه قَرِيباً» المعارج، آية ٦، ٧.

«تَرْآى» على وزن «تفعَى»[1] ثم نقلت حركة الهمزة على الراء، فسقطت إحدى الألفين[2]، لالتقاء الساكنين، فصار وزن «تَفَى»[3].

و «في عَرَصَاتِها» الفاء[4] في موضع الحال من «بَعَر» أي كائناً أو مستقراً، و «كأَنَّهُ» في موضع الحال صفة لها[5]؛ أي مُشْبِهاً حبَّ الفلفل، والعامل فيهما معاً «تَرَى» والجُمَل تكون أحْوالاً للمعارف، وصفاتٍ للنَّكِرات، وقد يكون للاسم حَالان، كما يكون له خَبَران في قولهم: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ»[6] وإنْ شئتَ جعلت «كأنه» في موضع الحال من الضمير الذي في الاستقرار المحذوف[7]، أو حرف الجر النائب مَنَابَه؛ لأنَّ الضمير قَوِيّ الشَّبَه بالفِعْل، دليله[8] ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ لأنَّ الشرط بابه الفعل، وهذا تَنَاهٍ في قوة الشَّبَه. وأكثرُ ما تعمل في الأفعال حروف الجر، والظروف إذا وقعت أخْبَاراً، وإذا حذفت الاستقرار انتقل الضمير، فصار مُقدماً مُتَوَهَّماً فيها؛ فلذلك تعمل.

ويروى «قُلْقُل» بقافين، وهو حَبُّ النَّشَم.

«كــأنّـي غَـدَاةَ البَيْـنِ يَـوْمَ تَحَمَّلُـوا   لَـدَى سَمُراتِ[9] الحَيِّ نَـاقِـفُ حَنْظَـلِ»

و «كأَنِّي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلوا» لا تَتَعلَّق «الكاف» بفعلٍ، ولا بمعنى فعلٍ؛ لأنَّها فارقت الموضع الذي يمكن أنْ تَتَعلَّق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، فزالت عن الموضع الذي كانت فيه مُتَعلِّقة بِخَبَر (إنَّ) المحذوف، فزال ما كان لها من التَّعَلُّق بمعاني الأفعال[10].

(١) ليس هذا من باب الوزن الصرفي، بل من باب الوزن الموسيقي، والوزن الصرفي «تَفْعَل».

(٢) نرى أن المحذوف الألف الأولى بعد نقل حركتها؛ لأنَّ هذه الهمزة حذفت تخفيفاً، وهي مسألة يعزّزها ما في القرآن الكريم، ومن ذلك قراءة الزهري: «فاليه تجرون» بغير همز (النحل، آية ٥٣).

(٣) الوزن الصرفي هو: «تَفَلْ».

(٤) المراد بالفاء هنا (في) ومجرورها.

(٥) المراد بالصِّفة: الوَصْف، والحال في الأصل صفة مُشْتَقَّة كاسم الفاعل أو المفعول.

(٦) في إجازة تعدُّد الخبر مذاهب: الجَوَاز، وهو مذهب الجُمهور، والمنع وهو اختيار ابن عصفور. انظر تفصيلات أخرى في الهَمْع ج٢ ص ٥٤.

(٧) الذي يتعلق به (في عَرَصَاتِها) وهو الاستقرار المفهوم، فيكون الضمير مستتراً في الاستقرار المفهوم من الجار والمجرور.

(٨) النِّحل، آية ٥٣ وفي (ما) في هذه الآية تأويلان: أنَّها موصولة، وأنَّها شرطيّة. انظر: العكبري ج٢ ص ٧٩٨.

(٩) يروى: إلى سَمُرات. ابن النَّحاس ص ٥، وهي جمع سَمُرة وهي من شَجَر الطَّلْح، وليس في العِضَاة أجود خشبا منها. انظر: اللسان، مادة (سمر).

(١٠) يذهب المصنِّف مذهب سيبويه والخليل والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء في كون (كأنّ) مُرَكَّبة من كاف التشبيه، و (أنَّ) لأنَّ أصل الكلام عندهم: (إنَّ غَدَاةَ البَيْن) فقدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه؛ ولذلك فتحت همزة (أنَّ) لأنَّ المكسورة لا يدخلها حرف الجر. انظر الخلاف في هذه المسألة من حيثُ تَعَلُّق الكاف وعَدَمِه في الإنصاف ج١ ص ١٩٧و٢٢٤، وسرّ الصِّناعة ج١ ص ٣٠٣ والجَنَى الداني ص ١٨ـ٥٠.

ويجوز أنْ يكون العامل في «غَدَاةَ» و «يَوْمَ» (نَاقِفُ) وأن يكون العامل فيها ما في «كأنَّ» من معنى الفعل من التَّشْبيه، وقد تعمل المعاني في الظُّروف والأحوال، ولا تعمل في المفعولات، وذلك مثل: «كأنَّ» و «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» ولا تعمل «إنَّ» و «أن» في الحال[1].

ويجوز أن يكون العامل في «يَوْمَ» ما في «غَدَاةَ» من معنى الغُدُو، أو ما في «بَيْن» من معنى الفراق، لأنَّه مصدر ولا يكون «يَوْمَ» بَدَلاً من «غَدَاةَ» لأنَّه أعم منه[2]. وقد قيل إنَّ لك أنْ تبدله من «غَدَاةَ» على أنْ تُقَدِّر أنَّ «الغَدَاةَ» واقعة على «اليوم» كلِّه، لأنَّ بعض اليوم يوم، كما قال ـ تعالى ـ[3]:

﴿وإنَّكم لَتَمُرُّونَ عليهم مُصبِحِيْنَ وبالليل﴾

فجعل الإِصْبَاح اسما لجملة اليوم كلِّه، بدليل قوله تعالى: ﴿وبالليل﴾ أو على أنَّ تُقَدِّر أنَّ اليوم واقع على مِقْدار الغَدَاة فقط، أو على حذف البَدَل، وإقامة المُضاف إليه مَقَامَه، أي «غَدَاةَ البَيْنِ غَدَاةَ تَحَمَّلُوا»[4] كل ذلك جائز.

والعامل في «يوم» على هذه الوجوه هو العامل في المُبْدَل منه[5]، ولا يَحْسُن أن يكون «غداة» حالاً من الضمير في كأنّ»[6] لأنَّه ظَرْف زَمَان، وظروف الزمان لا

(١) من العوامل المعنوية: اسم الأشارة، حروف التَّنبيه، حرف التَّمنِّي لَيْتَ، ولَعَلَّ للتَّرَجّي، وما في (إذا) من معنى المُفَاجأة، وما في (ما) من معنى النفْي. انظر الهمع ج٤ ص ٣٠، ٣٦.

ومنع بعض العلماء عمل حرف التَّنبيه في الحال وكذلك اسم الإشارة لأنه غير مشتق. قال أبو حيان: الصحيح أنَّ لَيْتَ ولَعَلَّ وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف. انظر: الهَمْع ج٣ ص ٣٦ والأشباه ج١ ص ٢٣٧.

(٢) لا يُبْدِل الجمهور الكُلَّ من البعض، وذكر السيوطي أنَّ المختار خِلاف هذا القول لوروده في الفصيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يدخلون الجنَّةَ ولا يُظْلَمُون شيئاً جَنَّاتِ عَدْن﴾ مريم، آية ٦٠ـ٦١. على أنَّ (جَنَّات) بدل من (الجَنَّة) انظر: التِّبْيَان في إعراب القرآن ج٢ ص ٨٧٧ وهَمْع الهَوَامِع ج٥ ص ٢١٦ـ٢١٧، والصبَّان ج٣ ص ١٢٦، والنّكت الحِسَان ص ١٢٤.
ومنه بيت امرىء القيس الذي أثْبَته المصنف، وانظر أمثلة أخرى في المُقْتَضب ج٢ ص ١٨٨، وابن يعيش ج١ ص ٤٧ والخزانة ج٢ ص ٨٨.

(٣) سورة الصَّافَّات، آية ١٣٧

(٤) يبدو أنَّ التقدير حَمْلاً على ما يفهم من كلام المصنف هو: «كأنّي غَدَاةَ البَيْنِ غَدَاةَ يَوْم تَحَمَّلُوا» فحذف المضاف غداة الثانية وحلّ المضاف إليه (يوم) محله.

(٥) ذكر أبو حيان في النُكت الحسان: أنَّ المشهور البدل من ملة أخرى، وأن من النُّحاة من زعم أنَّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وقد نُسِب إلى سيبويه (الكتاب ج١ ص ٢١٩ (بولاق) وقيل إن العامل إذا كان رافعاً أو ناصباً في (غَدَاة) في هذا الشاهد هو الكَوْن العام المحذوف الذي يتعلق به هذا الظرف. انظر هَمْع الهوامع ج٥ ص ٢١٩ وشرح جمل الزجّاجي ج١ ص ٢٨٠ والنُكت الحسان ص ١٢٣.

(٦) الضمير هو ياء المتكلم، وهو اسم (كأنّ).

تكون أحوالاً من الجُثَّة كما لا تكون أخباراً عنها[1].

ويجوز في «لدى» أن يكون حالاً من الضمير[2]، فَيَتَعَلَّق بمحذوف، وأن تكون مُتَعَلِّقة ب «نَاقِف» أو ب «تَحَمَّلُوا» أو بالتشبيه[3].

«وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ   يَقُولُونَ: لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ»

و «وقوفاً بها»[4] يجوز أن يعود الضمير في «بِها» إلى «السَّمُرَات» وأن يعود إلى مواضع الديار.

ويجوز في قوله: «وقوفاً» أن يكون حالاً من الضمير في «يقولون» ويكون «صَحْبِي» مبتدأ، أي: صَحْبِي يقولون في حال وُقُوفِهِم على مَطِيِّهِم. وفي القرآن[5]: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهم يَخْرجُون﴾ بتقديم الحال[6].

وقد يجوز أن يَنْتَصِب «وقوفاً» على الحال من الضمير في «نَاقِف» وقد قِيل[7]: إنَّه حال من الضمير في «نَبْك» وهذا لا يَصِحّ إلاّ أن يكون «نَبْك» لواحد[8].

وقد قِيْل: إنَّه حال من الدِّيار المذكورة، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، ما عدا الابتداء[9]، لأنَّه لا يجاوز عَمَلَه وهو الرَّفْع، فلا يعمل عَمَلَيْنِ لِضَعْفِه.

وقيل[10]: إنه مصدر ل «قِفَا نَبْك» أي قِفَا وقوفاً مِثْلَ وقوفِ صَحْبِي، ويجوز أن يعملَ في الحال «قِفَا نَبْكِ» كما تقول[11]: [مجزوء الكامل]

---

(١) المشهور عند النحاة ما أشار إليه المصنِّف، وما ورد من الكلام العربي ظَاهِرُه على خلاف هذا المشهور مَحْمُول على حذف مضاف، وأجاز قوم ذلك إذا كان في الظرف معنى الشرط، وأجاز المسألة ابن مالك وبعض المتأخرين بِقَيْد الفائدة نحو: الرّطب شهري ربيع ونحو ذلك. انظر التفصيل في همع الهوامع ج٢ ص ٢٣.

(٢) هو واو الجماعة في (تَحَمَّلوا).

(٣) وهو عامل معنوي يُفْهَم مِمَّا في (كأنَّ) من التّشبيه.

(٤) ذكر ابن الأنبارى أربعة أوجه في توجيه نصب وقوفاً انظر شرحه ص ٢٤ وأنكر أن يكون نصباً على الحال في (يقولون) وقال: هذا غَلَط. شرحه ص ٢٤.

(٥) سورة القمر، آية ٧.

(٦) في تقديم الحال على عاملها أربعة مذاهب: المَنْع مطلقاً والجَوَاز مطلقاً، عَدَم الصِّحَّة في مواطن، الجَوَاز والمَنْع في مواطن. انظر تفصيل ذلك في الهَمْع ج٤ ص ٢٨-٢٩.

(٧) أشار إلى هذا الرأي ابن الأنباري نقلاً عن مجهولين. شرحه ص ٢٤.

(٨) نرى أنَّ هذه المسألة جائزة حَمْلاً على أنَّ المصدر لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث أو يُذَكَّر، ويمكن حَمْل ذلك على حَذْف مضاف، أي: ذوي وُقُوف.

(٩) الابتداء عامل مَعْنَوي وهو عامل ضعيف أقل رتبةً من العامل اللّفظي الذي يَصِحّ أن يعمل في معمولين مختلفين.

(١٠) هذا الرأي منسوب إلى أبي العبَّاس ثَعْلَب. انظر ابن الأنباري ص ٢٤ وانظر: هَمْع الهوامع ج٢ ص ٨.

(١١) لم نعثر له على قائل.

★ ولديّ قائماً سُكّناها ★

ويجوز أن يكون[1] جَمْع «واقف» أو مصدراً جُعِل حالاً[2].

و «مَطِيَّهُمْ» مفعول بالوقوف، أي: وَقَفَ صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم، كما يقال: وَقَفْتُ الدَّابَّة.

و «لا تَهْلِك» جلةٌ موضِعُها نَصْبٌ «يقولون»[3] و «صَحْبِي» فاعل بوقوف، و ليست حركة الباء بحركة إعراب، ولا حركة بناء، وكذلك حُكْم كُلِّ كسرة قبل «ياء» المُتَكَلِّم، أمَّا كَوْنُها غَيْرَ إعراب، فلأنَّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً، وهي فيه نحو: هذا غلامي، ورأيت غلامي. وليس بين الكَسْرة وبين الرَّفْع والنَّصب في هذا ونَحْوِه شَبَهٌ ولا مُقَارَبَة.

وأمَّا كَوْنُها غَيْرَ بِنَاء، فَلأَنَّ الكلمة مُعْرَبَة مُتَمَكِّنَة، فليست الحركة - إذَنْ - في آخرها بِبناء[4].

و «أسىً» يجوز أنْ يكون مصدراً جُعِلَ حالاً من الضمير في «تَهْلِكْ» والمصدر كما يقع صفة يقع حالاً، أي: لا تَهْلِكْ حُزناً، أو في حال حُزْن.

وأنْ يكون مفعولاً من أجله، أي من أَجْلِ «الأسى» ويقال له أيضاً مفعولاً معه، أي: لا تَهْلِك والأسى، فلما حُذِف الحرف، وَصَلَ الفعل إلى المصدر، فَنَصَبَه[5].

«وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إنْ سَفَحْتُها[6]   وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ»

---

(١) الضمير يعود على وقوفاً في قول امرىء القيس السابق.

(٢) لقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّ المصدر إذا وَقَع حالا أوّل بمشتق، وحمله آخرون على حَذْف مضاف وذهب آخرون إلى أنَّ المصدر في هذه المسألة منصوب بِفِعْل محذوف من لَفْظِه والجملة الفعلية في موضع الحال. ونرى أنَّ المصنِّف يميل إلى تأويل المصدر بمشتق أو حَذْف مضاف، ونرى وقوعه من غير تأويل لكثرة وروده في القرآن وكلام العرب. انظر كتاب: التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ٤٥٢ وما بعدها.

(٣) لأنَّها جلة القول، لأنَّ القول لا يَنْتَصِب مفرداً، وما جاء ظَاهِرُهُ على خلاف ذلك جُعِل صفة لقول محذوف كقولنا: قُلْتُ شِعراً ونثراً أو خُطبة: أي قولاً شعراً أو قولاً نثراً أو قولاً خُطبة. وقيل إنَّ ما مرّ نُصِبَ على المفعول به لأنَّه اسم الجملة، وهو أظهر من الأوّل لِبُعْدِهِ عن التَكَلُّف والتَمَحُّل. انظر التأويل النحوي: ٥١٧ وما بعدها.

(٤) يسمى المضاف إلى ياء المتكلم عند بعض النحويين بالخصي. وقيل إنَّ هذا الاسم تُقَدَّر فيه الضمة والفتحة والكسرة، وقيل إنَّ الكسرة حركة إعراب أُكْتُفي بها في المناسبة.

(٥) نرى أنَّ عدّ (أسى) مفعولاً معه قول لم يذهب إليه نحوي إلاَّ المصنِّف، وعليه فيمكن عَدُّ ما كان من هذا الباب مفعولاً معه وهي مسألة لا تتضح إلاَّ إذا نُوِيَ هذا المعطوف. أنظر الهمع ٢٣٥/٣، وجاء في حاشية الصبَّان ١٣٤/٢. ويجب ذِكْرُ هذه الواو إذ لم يَثْبُت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغني.

(٦) التبريزي ص ٢٥، وابن النّحاس ص ٦ يرويان: «عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فهل».

وجواب «إنْ سَفَحْتُها» دَلَّ عليه ما قبلها، أي إنْ سَفَحْتُها فَهِي شِفائي، أو شفتني.

وحروف الشَّرْط على ضَرْبَيْن في الاستعمال:

أحدهما: أن يُذْكَر الشَّرط والجزاء، نحو: إن تُكرِمْني أُكْرِمْكَ.

والآخر: أن يُحذَف الجواب لِدَلاَلَة الشَّرط عليه، نحو: أنت ظالم إنْ فعلت[1].

أو يُحذَف الجواب لِدَلالة الجَزاء عليه[2]، نحو: ائتِني أُكْرِمْكَ.

وَحَقُّ المضمر أنْ يكون على وَفْق المُظْهَر، ومن جنسه، فلا يجوز: لا تَدْنُ من الأسدِ يَأكُلْكَ، بالجَزْم، لأنَّ النَّفي لا يدلّ على الإثبات. ولكِنْ تَرْفَعُهُ على تقدير: فأنْتَ يَأكُلُكَ.

ويُروى[3] مكان «إنْ» «لو» ويجوز دُخول «الفاء»[4] في «فَهَل» على رواية من روى «لو»[5].

وموضع «مِنْ مُعَوَّل»[6] رفع بالابتداء، أي: وهل عند رَسْمٍ دارٍ من تَعْويلٍ، أو عَويل[7]. و «عند رسم»: الخبر، أي موجود أو كائن عند رسم. و «من» زائدة.

«كَـدَأْبِكَ[8] مِـنْ أُمِّ الحُوَيْـرِثِ قَبْلَهـا ... وَجَـارَتِهـا أُمِّ الرَّبَـابِ بِمَـأْسَـلِ»

و «كَدَيْنِك» يجوز أنْ تَتعلَّق هذه الكاف ب «قِفَا نَبْكِ كَدَأْبِك في البُكَاءِ» فالكاف في موضع نَصْب، لأنَّها نَعْت لمصدر محذوف، أي: نَبْكي بُكَاءً مِثْلَ بُكاءِ عَانٍ.

(١) التصويب أنْ يُقال: أنْ يُحْذَف الجواب لدلالة ما تقدم على الشَّرط، وهو: أنتَ ظَالِمٌ، والتقدير: إنْ فعلتَ فَأَنتَ ظَالِمٌ.

(٢) لَعلَّ الأفضل أنْ يُقال: أن يُحْذَف فعل الشَّرط وأداته لدلالة (أكْرِمْك) عليه، لأنَّه يُتَوَهَّم أو يُتَصَيَّد من (ائتني) أي: إنْ تَأتِنِي أُكْرِمْكَ.

(٣) هذه رواية القُرشي: جمهرة أشعار العرب ص ١١٦.

(٤) هي رواية ابن النَّحاس (شرحه ص ٦) ورواية ابن الأنباري (شرحه ص ٢٥).

(٥) على أن الكلام مُسْتَأنَف، ويكاد الاسْتِئْنَاف في هذه المسألة عند كثير من النحاة أنْ يكون محصوراً بالمضارع المسْبوق بالواو أو الباء او ثم بعد مضارع منصوب أو مجزوم انظر المغني ج١ ص ٤٧٠.

(٦) من مُعَوَّل: موضع عَويل أي بُكاء، ويُحْتَمَل أنَّه يُريد موضعاً يَنَال فيه حاجته. ابن النَّحاس ص ٦. ابن الأنباري: من مُعَوَّل: من مَبْكَى، وقال آخرون: من أمر يُعَوَّل عليه، وهو كل أمر يُعْتَمَدُ عليه ويَنْفَع، ويُقال معناه: من مَحْمَل. (شرحه ص ٢٧).

(٧) على أنَّ (مِنْ) حرف جر زائد للتوكيد على مذهب الجمهور في زيادتها إذا سُبِقَت بنفي أو نهي أو استفهام ب (هل) وقوله: من تَعْوِيْل أو عَوِيْل.. يُوْحِي بأنَّ اسم المفعول مؤوَّل بالمصدر.

(٨) رواية ابن النَّحاس (ص٦) وابن الأنباري (ص ٢٧) والقرشي (ص ١١٦): كَدَأْبِك. والرواية المُثْبَتَة هي رواية الأصمعي وأبي عبيدة ، الديوان ص ٩، وابن الأنباري ص ٢٨.

ويجوز أن تَتَعَلَّق ب «شِفائي» لأنَّه مصدر.

التقدير: كعادَتِك في أنْ تشفيني من أُمِّ الحُوَيْرث، أو كما تَلْقَى من أُمِّ الحُوَيْرث[1]. يعني هذا، ويجوز أنْ تَتعلَّق الكاف ب «سَفَحْتُها»[2].

و «بمَأْسَلِ» الباء مُتَعلِّقَة ب «كَدَيْنِك»[3] ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من المرْأتين[4]، أو من إحداهما، فَيَتعلَّق بمحذوف.

قال «ابن جِنّي»[5]: (مَأْسَل) مَفْعَل، من قولهم: أَسَلَة الذِّراع، ومن قولهم: خَـدٌّ أَسِيْـل، كما قـال أبـو علي: إن «قُبَـاء» مـن قـولهم: حـرف مَقْبُوٌّ، أي مضموم إنْ كان في هذا الجبل انضمام، وليس بفاعل، لأنَّ زيادة الميم في أول «بنات الثلاثة» أكثر من زيادة الهمزة في وسطها والهاء في «قَبْلَها» تعود على الحبيب المُتَقَدِّم في قوله: «مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ» أي قَبْلَ هذه المرْأة.

و «أُمِّ الرَّبَابِ» بَدَل من «جارَةٍ».

«فَفَاضَـتْ دُمُـوعُ العَيْـنِ مِنِّـي صَبَـابَـةً ... على النَّحْـرِ حَتَّـى بَـلَّ دَمْعِـيَ مِحْمَلِي»

و «صَبَابَةً» مصدر في موضع الحال[6]، أي: مَصْبُوبَة أو مُنْصَبَّة، كما تقول: جاء زيدٌ مشياً، وقَتَلْتُهُ صَبْراً. والمصدر الذي يقع مَوْقع الحال على ضَرْبَيْن: معرفة ونكرة،[7]

(١) يبدو أنَّ ما أشار إليه المُصنِّف من التَّعَلُّق لا يُراد به التَّعَلُّق النحوى الحقيقي إلاَّ إذا عُدَّت الكاف للتعليل على أنَّ المعنى: إن شِفائي عَبْرَةٌ بِسَبَب عادَتكِ في إشفائي من أمّ الحُوَيْرِث.
أمَّا إذا عُدَّت الكاف وما بعدها صفة لمصدر محذوف أو حالاً من المضاف إليه في (شفائي) فتتعلق بكون عام محذوف.

(٢) ابن النَّحاس يُرَجِّح تَعَلُّق الكاف ب (قِفا) أو ب (شِفَائي) شرحه ص ٧.

(٣) نرى أنَّ الباء بمعنى (في) فيكون الجار والمجرور في موضع نصب على المفعول فيه.

(٤) هُما أمّ الحُوَيرِث وأمُّ الرَّبَاب.

(٥) في المُصنَّف (ج١ ص ١٥٠): مَفْعَل من لفظ الأسَلة، وليس بِفَأْعَل كَشَأْمَل، لأنَّ زيادة الميم في أوّل بَنَات الثلاثة أكثر من زيادة الهمزة في حَشْوِها، ولا يجوز أن يكون (فعللا)، لأنَّ الميم في أوّل بنات الثلاثة نظيرةُ الهمزة، ولو كانت الهمزة موضع الميم لقُضِي بزيادتها، وانَّ هذا الجبل الذي اسمه مأسل سَبْطاً مستطيلاً، فاشتقاقه عندي من أسَلة الذراع ومن قولهم خَدٌّ أَسِيلٌ، كما قال أبو علي في (قُبَاء) اسم الجبل المعروف: أنَّه كان في هذا الجبل انضمام واجتماع فهو من قولهم: حرف مَقْبُوٌّ أي مَضْمُوم، فهذا الذي قلت أنا نَظِير ما قاله. «انتهى»

(٦) كذا أعربها ابنُ النَّحاس، ومثله، جاء زيد مشياً. شرحه ص ٧.

(٧) قيل إنّه يجب تَنْكِير الحال لأنَّها خبر في المعنى ولِئَلاَّ يُتَوَهَّم أنَّه نعت لصاحبه المعرفة المنصوب، أو عَدَم ظُهور حركة الإعراب. وجوَّز يونس والبغداديون تعريفاً قياساً على الخبر وعلى ما سُمِع، وقَيَّد الكوفيون المسألة بكَوْن الحال فيها في معنى الشرط، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء. على أنَّ المعنى: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. انظر الهمع ج٤ ص ١٨.

فالمعرفة: سَمَاع لا قِيَاس كأَرْسَلَهَا العِرَاكَ[١]، وقَعَدَ القُرْفُصَاءَ[٢]، ومَشَى الهَيْدَبا[٣]، وَطَلَبْتُه جُهْدِي، ورجع عَوْداً على بدء[٤].

والحال في الحقيقة عند «أبي علي»[٥] الأفعال التي وقعت هذه موقعها، نحو: تَجْتَهِد، وتَعْتَرِك.

والتي لا يُقَاس عليها عند بعضهم بِشُروط[٦]:

أن تكون مما يَتَنَوَّع بها الفعل، كقَتَلْتُه صَبْراً، وأَتَيْتَه رَكْضاً، ودموع العَيْن صَبَابَةً، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، لِأَنَّ القَتْل والإتْيَان، والدَّمع، والكلام يتنوع أنواعاً، والعامل في المصدر إذا كان حالاً هو العامل في الحال. ويجوز أن يكون مفعولاً له، أي للصَّبَابَة، وفِعْلُه: صَبَّ يَصَبُّ صَبَابَةً.

و «حَتَّى» غَائِيَّة أو ابْتِدَائية، ولا تكون عند بعضهم عَاطِفَةً[٧]، لأَنَّها مَنْقُولة من الجَرّ، فلا تَعْطِف إلاّ مَا يُجَرّ[٨].

«ألا رُبَّ يَـوْم لَـكَ مِنْهُـنَّ صَـالِـحٍ[٩] ... ولا سِيَّمَـا يَـوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـل»

«ألاَ رُبَّ يَوْمٍ» جواب رُبَّ محذوف[١٠]، أي: شَهِدْتَه أو فَعَلْتَ فيه كذا وكذا. و «الجرمي»[١١] لا يَجْعل لِرُبَّ جواباً، ولا يُقَدِّر محذوفاً.

---

(١) من قول لَبِيد بن رَبِيعَة:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَال

الصَّبَّان ج٢ ص ١٧٢ وهمع الهوامع ج٤ ص ١٩.

(٢) يبدو أن المصَنِّف لا يَعُدُّ هذا المثال وقول العرب: رجع القَهْقَرى، من باب إنابة نوع المصدر عن المصدر في باب المفعول المطلق. انظر الصبّان ج٢ ص ١١٣.

(٣) الهَيْدَبا: ضَرْبٌ من مشي الخيل. اللسان مادة (هدب).

(٤) أي عائداً وراجعاً. انظر: التصريح ج٢ ص ٣٧٢.

(٥) انظر رأي أبي علي في الكافية في النحو للاستراباذي ج١ ص ٢٠٢ وانظر حاشية الصبّان ج٢ ص ١٧٢. وقيل في الكلام حذف مضاف، أي: أرْسَلَتْها إرسَال العِرَاك. شرح جمل الزجاجي ج١ ص ٣٣٦.

(٦) يتحدَّث هنا عن وقوع الحال مصدراً التي لا يقاس عليها عند بعض النحويين على الرغم من كَثْرة وقوع المصدر حالاً في القرآن وغيره. انظر تفصيل ذلك في الهمع ج٤ ص ١٤ وما بعدها. والتأويل النحوي ص ١٤٥٢ وما بعدها.

(٧) حتى العاطفة تشترك في الإعراب والحُكْم، وهو مذهب سيبويه وغيره من أئمة البصريين، ولا يعدُّها الكوفيون عاطفة، وما بعدها محمول على إضمار عامل قبله انظر: الجنى الداني ص ٥٠١ وابن يعيش ج٨ ص ٩٦-٩٧.

(٨) في الجنى الداني أمثلة تعزز كونها عاطفة في الرفع والنصب والجر. انظر: ص ٥٠١ وما بعدها.

(٩) القرشي (ص ١١٧): ألارُبَّ يوم لي من البِيْض صالح... ابن النحاس (ص ٨).. منها.. بِدَارَةِ، قال: ويُرْوَى: ألارُبَّ يومٍ صالحٍ لَكَ منهم. ويروى (يوم) بالرَّفع والخَفْض.

(١٠) لعل المراد بالجواب الفعل العامل فيها، لأنَّه يَكْثُر حَذْفُه، والبصريون لا يكادون يُظْهِرُون هذا الفعل، وقيل إنَّه لا يُظْهَر، والجملة الفعلية خبر المبتدأ. انظر: الجنى الداني ص ٤٢٨ والمفصل ج٨ ص ٢٩.

(١١) هو أبو عمر صالح بن اسحٰق البجلي. انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٢ (طبعة طهران). وانظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص ٨٤.

و «صَالِح» صفة ليوم.

«ولا سِيَّمَا» سِيَّ: نُصِبَ بلا، وتُشَدَّد وتُخَفَّف كَرُبَّمَا. ويُرْوَى «يَوْم» بالخَفض، و«يَوْمٌ» بالرَّفع، و «يَوْماً» بالنَّصب، فَمَنْ خَفَضَ «يوماً» جعل «ما» زائدة، وأَضَافَ «سِيَّ» إليه، وأراد: ولا سِيَّ يومٍ.

ومن رفعه جعله في صلة «ما»، و «ما» في موضع خَفْض بالإضافة بمعنى الذي، و«يَوْمٌ» خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: ولا سِيَّ الذي هو يَوْمٌ، وحَذَفَ المبتدأ، وهو قَبِيح[١]، كَحَذْف العائد المُنْفَصِل. و«سيبويه»[٢] يُسمي الصِّلَة «الحَشْو»، ومتى كان العائد ضميراً متصلاً بفعل جاز حذفه وإثباته، نحو: يُعْجِبُني الذي كَرِهَه زيدٌ، والذي كَرِهَ. وقوله تعالى[٣]:

﴿أَهَذَا الذِّي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾

و ﴿لا عَاصِمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾[٤].

ولا يكون محذوفاً لفظاً ومعنى، لأنَّه لا بد للصِّلَة من رابط، وقد قُرِىء[٥]: ﴿ومَا عملتْهُ أيديهم﴾ ﴿وما عَمِلَتْ أيديهم﴾[٦].

ومتى كان متصلاً باسم أو حرف لم يَحْسُن حذفه، مثل: يعجبني الذي أنت لديه، والذي مررت به[٧].

فلو حَذَفْتَ «الهاء» من «به» لَبَقِيَ حرف الجر مُعَلَّقاً، ولو حَذَفْتَ معها حرف الجَرِّ لأَخْلَلْتَ بحذف شيئين.

وقوله تعالى[٨]: ﴿فاصْدَعْ بما تُؤْمَرْ، وأَعْرِضْ عن المُشْرِكِيْن﴾ قِيْل: هل مَصْدَرِيَّة[٩]، وقِيْل:

---

(١) إنَّ هذا الحذف قبيح لعدم طُوْل الصلة. انظر همع الهوامع ج١ ص ٣١١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ١٠٥-١٠٨.

(٣) سورة الفرقان، آية ٤١، والتقدير: بعثه.

(٤) سورة هود، آية ٤٣، والتقدير: رحمه.

(٥) سورة يس، آية ٣٥.

(٦) من غير الهاء العائدة، قراءة حمزة وأبي بكر وغيرهما، وقراءة الباقين من السبعة من غير الهاء. انظر العكبري ج٢ ص ١٠٨٢.

(٧) عائد الموصول غير (أل) إنْ كان ضميراً متصلاً في موضع نصب بفعل أو وصف (مشتق) جاز حذفه كقوله تعالى: ﴿أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً﴾ «الفرقان، آية ٤١»، أما إذا كان مُنْفَصِلاً لم يَجُز حذفه، نحو: جاء الذي إياه أكرمت. أما الذي في محل جر فَقُيِّد بكون مجرور بحرف جر الموصول أو الموصول بالموصول بالحرف نفسه لفظاً ومعنى ومتعلقاً، نحو: مررت بالذي مررت، وكقوله تعالى: ﴿ويَشْرَب مِمَّا تَشْرَبُون﴾ «المؤمنون، آية ٣٣». انظر تفصيل هذه المسألة في الهمع ج١ ص ٣١٠ وما بعدها.

(٨) سورة الحِجْر، آية ٣٤.

(٩) ذكر ابن خروف أنها حرف باتفاق، وهي عند الأخفش كالموصولة والموصوفة من حيث احتياجها إلى العائد. انظر: التأويل النحوي ص ١٩٨.

من باب «أَمَرْتُكَ الخَيْرَ» ونحوه. و«المَصْدَرِيَّة» لا تحتاج إلى راجع، كما لا تحتاج «أنَ» الأخرى. الأصل «تُؤْمَر بِهِ» فلو بَنَيْتَ للمفعول قُلْتَ: تُؤْمَره، ثم حَذَفْتَه.

ومتى كان الضمير فاعلاً كان مستتراً، نحو: يُعْجِبُني الذي قام. وعلى حذف العائد المرفوع المنفصل قرأ بعضهم[1]: ﴿تَمَاماً على الذي أَحْسَنُ﴾ بالرَّفْع[2]، على تقدير: الذي هو أَحْسَنُ[3].

وقد قُرِىءَ[4]: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع[5] حكاها «يونس» وغيره. وقد حذفوه إذا طال الكلام بالصِّلة، كقولك: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا» يريد: هو قائلٌ، فحذف «هو» لِطُول الكلام بالصِّلة، ولا يجوز حذف الموصول[6].

و«سِيَّ» إن أَضَفْتَه إلى معرفة لا يَتَعَرَّف، كأنَّه في معنى المِثْل.

ومن نَصَبَ «يوماً» فعلى الاستثناء بـ«سِيَّمَا» كما تَنْصِب «إلاَّ»[7]. وقِيْلَ[8]: هو مُنْتَصِبٌ على الظَّرف في صِلَة «مَا».

وقيل: على التَّمييز، وكذا قال «ابن السَّرَّاج»[9].

قال بعضهم: تجيء «سِيَّما» شبيهاً بالاستثناء.

وحكى: ولا سِيَّمَا يومٌ ويوماً ويومٍ[10].

والباء من «بِدارَةٍ» مُتَعَلِّقَة بالصِّفَة المحذوفة، أي: يومٌ كائن أو مَوْجُودٌ.

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٥٤. أولها: ثم آتينا موسى الكتاب تماماً...

(٢) هي قراءة يحيى بن يعمر وغيره، وهي قراءة شاذّة.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في التأويل النحوي ص ٤٧٤.

(٤) سورة البقرة، آية ٢٦.

(٥) هي قراءة شاذة. انظر: الكشّاف ج١ ص ٢٦٤ والبحر المحيط ج١ ص ١٢٣، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ج١ ص ٦٤.

(٦) أي حذف الموصول وبقاء الصِّلة، وهي مسألة أجازها الكوفيون والأخفش، وتَبِعَهُم في ذلك ابن مالك الذي قَيَّدَه بكونه معطوفاً على موصول آخر، ومما يُعَزِّز حذفه وبقاء الصِّلة ما ورد في القرآن الكريم من شواهد محمولة على حذفه. انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ٤٩٥.

(٧) هذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والنَّحاس، قال ابن النَّحاس: يجوز أن تُبنى ظروف الزَّمان مع الفعل المُسْتَقْبَل، ولا يجوز ذلك عند البصريين لأنَّ المُسْتَقْبَل مُعْرَب (شرحه ص ١٠) والصحيح عند السيوطي أنَّها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء لدخول الواو عليها وعَدَم صلاحية (إلَّا) مكانها. انظر: همع الهوامع ج٣ ص ٢٩٢.

(٨) التفصيل في مواضع ما بعد (لا سيَّما) الإعرابية انظر: همع الهوامع ج٣ ص ٢٩٢.

(٩) في الأصول في النحو ج١ ص ٣٠٥: وقال بعضهم: (لا سيما) يجيء شبيها بالاستثناء، وحُكي: ولا سيَّما يومٌ ويوماً... ومن نصبه جعله ظرفاً...».

(١٠) هذه الروايات الثلاثة أشار إليها ابن النَّحاس في شرحه ص ١٠. وكذلك ابن الأنباري ص ٣٣.

«وَيَــوْمَ عَقَــرْتُ لِلعَــذَارَى مَطِيَّتِي ... ويـا عَجَباً[1] مِـنْ رَحْلِهَـا المُتَحَمَّـلِ»

وَيَوْمَ عَقَرْتُ...

و«يَوْمَ» بالنَّصب معطوف على «يَوْمِ» المجرور بـ«سِيَّ» وفَتْحُه لإضافتِهِ إلى غير المُتَمَكِّن، وهو الفعل الماضي، لأنَّه غير مُعْرَب، ونحوه[2]: «الطويل»

«على حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا»

فبَنَاه على الفتح، ويَجوز فيها الخَفْض والإعْراب.

وأسماء الزمان والمكان[3] تُضاف إلى الجملة الفعلية، والجملة الابتدائية[4]، قال الله - تعالى[5]: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُم﴾ و﴿يوم هـم بـارزون﴾[6] و﴿يَـوْمَ خَلَـقَ السَّمٰـواتِ والأَرْضَ﴾[7] وجئتُكَ إذْ جاء زَيْدٌ، وأَتَيْتُكَ حِيْن نَزَلَ الشِّتاءُ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ دَخَلْتُ المَدِيْنَةَ، وَمُنْذُ قامَ زَيْدٌ، وأَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاج أمير، وَجَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ.

فالنَّصْب فيها على البِنَاء.

وجاز أَنْ تُضاف إلى الفعل ظُروف الزَّمان[8]، لأنَّ الفعل بمعنى المصدر، والخَفْض على تقدير إضافتها إلى المصدر[9]، فَمَنْ رَفَعَ «يوماً» بعد «سِيَّ» رَفَع هذا، ومن نَصَب «يوماً» نَصَب هذا، وعَطَفَه عليه، وقد يجوز أَنْ يَنْتَصِبَ بمُضْمَر نَصْبَ المفعول به، كأنه قال: اذْكُر يومَ عَقَرْت. أو بتقدير: بَعَثْتُ يَوْمَ عَقَرْت[10].

---

(١) رواية الديوان: فيا عجباً (ص ١١) وهي رواية ابن النّحاس ص ٩، وابن الأنباري ص ٣٣ والقرشي ص ١١٨.

(٢) هو للنَّابغة الذيباني، ديوانه ص ٥١ (دار المعارف بمصر) وتمامه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِع

وهو شاهد منكرر في الهمع ج٣ ص ٢٣٠، وشرح جمل الزَّجَّاجي ج١ ص ١٦، ومعاني القرآني ج١ ص ٣٢٧ والخزانة ج٣ ص ١٥١.

(٣) ليس كل أسماء الزمان والمكان يُضاف إلى جملة، ومَّما لا يُضاف منها إلى الجملة: قبل، بعد، أمس، غد، شهر، سنة وغير ذلك. انظر: الهمع ج٣ ص ٢٢٩، ومغني اللبيب ص ٥٤٧، وحاشية الصَّبَّان ج٢ ص ٢٥٩.

(٤) أي الجملة الإسمية.

(٥) المائدة: آية ١١٩.

(٦) غافر، آية ١٦.

(٧) التوبة، آية ٣٦.

(٨) من هذه الظروف (إذ) التي تضاف إلى الإسمية والفعلية، وتَخْتَصِ (إذا) بالإضافة إلى الفعلية.

(٩) ومن ذلك (قبل) فهي تُجَرّ إذا سُبِقَت بخافض من غير تنوين على أنَّ المضاف إليه المصدر منوي لفظاً، كقراءة قوله تعالى: «لِلهِ الأَمْرُ مِن قبلِ ومن بعدِ» (الروم، آية ٤). انظر: ضياء السّالك ج٢ ص ٣٧١.

(١) على أنَّ (يوم) ظرف زمان.

«ويا عجباً» يُروى مُنَوّناً وغَيْرَ مُنَوّن[1]، فمن نوّنَه جَعَلَه مُنادى مَنْكُوراً[2]، والعرب تُنادي العَجَبَ إذا أرادت تعظيم الأمر[3]، مثل: حَضَر يا عَجَب، أو جُعِل المنادى محذوفاً، وعجباً مصدر في موضع اللَّفظ في الفعل، أي: يا قوم، اعجبوا عجباً[4].

ومَنْ لَمْ يُنوِّنْهُ فقال: يا عجباً، مثل يا ويلتا، ويا حسرتا، أراد: يا عجبي، فَقَلب كسرة الياء فتحة، فانْقَلبت الياء ألفاً، كما تقول: يا غلاما تعال[5].

«يَظَلُّ[6] العَذَارَى يَرْتَمِيْنَ بِلَحْمِهَا وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ»

وموضع «يَرْتَمي» نَصْبٌ على خَبَر «يَظَلُّ».

والياء[7] في «يَرْتَمِيْنَ» و «تَفْعَلِيْنَ» ونحوهما: هي ضمير الفاعل، عند سيبويه[8] فهي اسم.

وقال غيره[9]: هي حرف تدل على التَّأنيث، كالتَّاء في «فَعَلَتْ» والفاعل مضمر فيه.

و«كهدابِ» موضع «الكاف»[10] خفض على الصِّفة لِشَحْمٍ، والكاف تَنْقَسِم أربعة أقسام:

- قسم تكون فيه اسماً[11].
- وقسم تكون فيه حرفاً[12].
- وقسم يجوز أن تكون فيه حرفاً واسماً.
- وقسم تكون فيه زائدة.

(١) حذف التنوين رواية القرشي. انظر: جمهرة أشعار العرب ص ١١٨.
(٢) اي نَكِرَة مقصودة.
(٣) قال ابن النّحاس: إنَّ العرب إذا أرادت أنْ تعظم الخبر جعلته نداء، وهو منسوب إلى سيبويه. انظر شرحه (ص ١٠).
(٤) هو من المصادر التي حُذِف فعلها وجوباً، لكونه واقعاً في الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ «محمد، آية ٤»، انظر: ضياء السّالك ج٢ ص ١٣٤.
(٥) يجوز في هذه المسألة أن يقال أيضاً: يا عَجَبَ، على أن الألف حُذِفَت، فاجْتُزِىء بالفتحة، وهي مسألة أجازها الأخفش والمازني والفارسي. انظر: حاشية الصبّان ج٣، ص ١٥٥. وانظر شرح ابن النّحاس ص ٩.
(٦) يروى: «فَظَلَّ» وهي رواية القرشي ص ١١٨ وابن النّحاس ص ١٠، وابن الأنباري ص ٣٥.
(٧) حديثه في هذه المسألة يدور في فلك الأفعال الخمسة، لا في فلك «يَرْتَمِيْنَ» في الشاهد، لأنَّ النون للنسوة، والفعل مبني على السكون.
(٨) انظر: الكتاب ج١ ص ١٩-٢٠ و ج٣ ص ٥٢٢ وما بعدها.
(٩) هذا قول الأخفش والمازني. انظر: المغني ص ٤٨٧.
(١٠) إمّا على أنَّ الكاف اسم بمعنى مثل، وإمّا على أنَّ المراد موضع الكاف ومجرورها. انظر كون الكاف اسماً أو حرفاً: مغني اللبيب ص ٢٣٨.
(١١) وهي التي ترادف لفظه «مثل» وقيل إنّها لا تقع اسماً إلاَّ في الشعر وهو مذهب سيبويه وأجاز الأخفش والفارسي وقوع ذلك في النّثر. انظر: المغني ص ٢٣٩.
(١٢) ذكر ابن هشام في المغني ص ٢٣٩: أن الحرفية تتعين في كَوْنِها زائدة خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، وأن تقع هي ومخفوضها صلة لموصول، وهي مسألة يمكن حَمْل الجار والمجرور فيها على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

فالأول: كَفَاخِرٍ ضَعِيف، وكَزَيدٍ جاءني، أيْ مِثْلُ زيدٍ جاءني.

والثاني: مَرَرْتُ بالذي كَزَيْدٍ، فهي حرف لأنَّك لو جَعَلْتَها اسماً لَوَصَلْتَ الَّذي بالمُفْرد.

والثالث: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، لأنَّه يُقدَّر: مِثْلُ عمرو.

والرابع:[1] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي مِثْلُه[2].

«ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرجلي»

يجوز في «يَوْمَ» أنْ يكون معطوفاً على «يَوْمَ عَقَرْتُ» وأنْ يَعْمَل فيه مُضْمَراً «أذْكُرْ»[3].

وفي «قالت» ضمير عُنَيْزَة.

و«الوَيْلات» مُبْتَدأ، وخبره في «لَكَ» أيْ كائنةٌ أو مُسْتَقرةٌ أو موجودة[4].

«تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعاً عَقَرْتَ بَعِيْري يا آمرأَ القَيْسِ فَانْزِلِ»
«فَقُلْتُ لَهَا سِيْرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ ولا تُبْعِدِيْنِي مِنْ جَنَاكِ المُعَلَّلِ»

«وقَدْ مَالَ الغبيطُ» جملة في موضع الحال.

و«عَقَرْتَ» جملة موضعها نَصْب بـ «تقول»[5]

و«مَعاً» يَنْتَصِبُ على الحال من الضمير المخفوض، أي بِنَا مُجْتَمِعَيْن، ويجوز أن يَنْتَصِبَ على الظَّرف، كأنَّه قال: في وقتٍ واحدٍ، لأنَّهم يَسْتَعْمِلُونَها مضافة، فيقولون: جئتَ من مَعَكَ، ومَعُكَ، فصار بمنزلة أمَامَكَ، فبهذين الوجهين تُعَرب «معاً» حيث جاءت[6].

وحُذِفَتْ النون من قوله «سِيْرِي»[7] بالأمر، ومن «تُبْعِدِيْنِي»[8] بالنَّهْي، وهو لا ينجزم، ولا يَنْجَزِم الفعل أبداً إلاَّ بعامل، والعامل على ضربين:

حرف شرط، وحرف غير شرط.

(١) سورة الشورى، آية ١١.
(٢) في تأويل الكاف في هذه الآية مذهبان: الأول: أنَّها زائدة وهو قول أكثر النحاة، فلولا عَدَّها زائدة لصار التقدير: ليس شيء مثل مثله. فيكون فيه إثبات المثل. والثاني: أنَّها ليست زائدة، لأنَّ الزائد مثل، والأول أظهر، لأنَّ زيادة الحرف أولى وأكثر من زيادة الاسم.
(٣) هذا رأي بعض النحويين. انظر ابن الأنباري ص ٣٦.
(٤) ذهب ابن مضاء الأندلسي إلى أنَّه لا مُحْوِج إلى مثل هذا التقدير. انظر الرَّدّ على النحاة ص ٧٩.
(٥) ذكر ابنُ هشام أنَّ الصواب أنْ تكون هذه الجملة مفعولاً به، وهو قول الجمهور، واختار ابن الحاجب أنْ تكون مفعولاً مطلقاً ونرى أنَّ ذلك محمول على أنَّ مقول القول لا يَصِحُّ أنْ يكون مُفْرداً، أمّا قولنا: «قلت شعراً ونثراً» فمن باب قلت قولاً شعراً ونثراً. انظر مغني اللبيب ص ٥٣٨.
(٦) الأكثرُ فيها عندما تكون غير مضافة النَّصْبُ على الحال، وقَلَّ وقوعها في موضع رفع على الخبر. انظر التفصيل في هذه المسألة: همع الهوامع ج٣ ص ٢٢٧ وما بعدها.
(٧) رُسِمَتْ مُصَحَّفَة: بعيري.
(٨) رُسِمَتْ مُصَحَّفَة: تبعدينا.

نحو: لَمْ ولَمَّا، ولام الأمر، ولافي النَّهي.
فهذه لا تُحْذَف في الكلام[1] وحال السَّعة[2].

وحرف الشرط قد تقدم الكلام عليه.

فَمِثْلُكِ[3] حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ[4] ... فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[5]

«فَمِثْلُكِ حُبْلَى» يُروى برفع «مِثْلُ» ونَصْبِه وخَفْضِه، فالرَّفع على الابتداء، و«قَدْ طَرَقْتُ» الخَبَر، وقد حُذِفَتْ «الهاء» الرَّاجعة إلى المبتدأ التي هي مفعولة «طَرَقْتُ» ضَرورَةً، أي طَرَقْتُها، كما تقول: زَيْدٌ ضَرَبْتُ في مذهب «سيبويه» وغيره، وفيه ضَعْفٌ لِحَذْفِ العائد الرَّاجع على المبتدأ[6]، وكَوْن المبتدأ نَكِرَةً لم يَتَعَرَّفْ بإضافته إلى الضَّمير، لأنَّ النيَّةَ فيه التَّنوين والانفصَال، وهذا يُجيزُه «الكوفيون» وقد قِيل[7]: شَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرْعَى.

ورُوِي[8]: «فثوبٌ نَسِيتُ وثَوْبٌ أجُرْ».
وقُرِيء[9]: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾.

والنَّصب بـ «طَرَقْتُ» أي طَرَقْتُ امْرَأَةً أو جَارِيَةً مِثْلَكِ. والخَفْضُ على إضْمَار «رُبَّ»[10].

---

(1) أي: في الكلام المنثور (الاختيار).
(2) أي: في الشعر وهو موطن الضرورة.
(3) الديوان ص ١٢: مِثْلَكِ (بالنصب) وبالكسر رواية ابن الأنباري ص ٣٩ وابن النَّحاس ص ١٢.
(4) رواية سيبويه: ومثلك بِكْراً قَدْ طَرَقْتُ وثَيِّباً. ابن النَّحاس: ص ١٢.
(5) يروى مُغْيَل. انظر ابن النَّحاس ص ١٣ والقرشي ص ١٢١. وهي رواية الأصمعي وأبي عُبَيْدَة. ابن الأنباري ص ٤١.
(6) أجاز ابن الرَّبيع ذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، وقيل: إنَّ حذف العائد في هذه المسألة كثير، وأجاز الفرَّاء ذلك بقيد كَوْن المبتدأ اسم استفهام أو كِلا أو كِلْتَا أو كُلّاً. وقيل: إنَّ ذلك جائز في كل اسم له الصَّدَارة نحو: أي وكَمْ، وفي كل اسم لا يَتَعَرَّف نحو: مَنْ ومَا، وأجاز الكِسَائي حذف العائد المنصوب بفعل كَفِعْل التَّعَجُّب نحو: ما أَحْسَنَ، أي: مَا أَحْسَنَهُ، والمُخْتَار عند السيوطي حَذْفُه بقَيْدَيْن: وجود دَليل، وألّا يُؤدي حَذْفُه إلى رُجْحَان عامل آخر فيه. انظر همع الهوامع ج٢ ص ١٥.
(7) مَثَلٌ عَرَبي، يَعْنُون: شهور الرَّبيع: يمطر أولاً، ثم يَطْلُع النَّبات ثم يَطُول فترعاه النَّعَم. انظر مجمع الأمثال ج١ ص ٣٧٠. وفَصْل المَقال ص ١١٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣. وقيل فيه: أنَّ التنوين حُذِفَ من الاسمين المَقْصُورَيْن لمُجاوَرَتِها الفعل (ترى). انظر: الحَذْف في المثل العربي ص ١٨٠.
(8) هو عَجْزُ بيت من المُتَقَارَب لامرىء القيس، رواية الديوان:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا ... فَثَوْباً نَسِيتُ وَثَوْباً أَجُرْ

انظر: ديوان امرىء القيس ص ١٥٩.
(9) النساء، آية ٩٥، وهي قراءة شاذة. انظر: التأويل النحوي ص ٢٧٧.
(10) هذا من باب إعْمَال (رُبَّ) بَعْد الفاء، وقيل: إنَّ ذلك كثير، وإعْمَالُها بعد الواو أكثر. انظر: مغني اللبيب ص ١٨١.

ومن رواه بالواو، فهو مَخْفُوض بواو «رُبَّ» على مَذْهَب «أبي العَبَّاس المُبَرِّد»[1] وبإضْمَار «رُبَّ» على قَوْل سيبويه[2]. وهو الأولى، وتُحْذَفُ للعلم بوَضْعِها، ولا يجوز عِنْده الخَفْضُ بالواو لأنَّها حَرْف عطف، فكما لا يجوز أنْ يُرْفَع بها، وأنْ يُنْصَب بها، كذلك لا يُخْفَض بها، وإنَّما الرَّفع[3] والنَّصب[4] بِعَامِل غَيْرِها، فكذلك الخَفض، ودَليْلُ ذلك قَوْلُ الشَّاعر[5]: «الخَفيف»

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال الآخر[6]: «الرَّجَز»

بلْ جَوْزَ تَيْهَا مِثْلَ ظَهْرِ الجَحْفَتْ

وقال الآخر[7]: «الوَافر»

فَإنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

وقال الآخر[8]: «الوَافر»

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَوَاعِمَ فِي المُرُوْطِ وَفِي الرِّيَاطِ

ولا يَدَّعي أحَدٌ بأنَّ «الفاء» و«بَلْ»[9] تُعَوَّضَان من «رُبَّ»[10] والعرب تُبْدِل من «رُبَّ» الواو[11] «وتُبْدِل من الواو الفاء، فإذا صَحَّ هذا وثَبَت في الفاء وبَلْ، كانت الواو مَحْمُولَةً على حُكْمِها.

---

(1) انظر: المُقْتَضَب ج٣ ص ٥٧ و ص ٦٦.
(2) انظر: مغني اللبيب ج١ ص ٤٧٣، وابن النَّحاس ص ١٢.
(3) كقولنا: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ يقول ذلك.
(4) كقولنا: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيْتُ.
ومَّا يكون ما بعدها في موضع رفع أو نصب (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته) على أنَّ ذلك من باب الاشتغال. انظر: همع الهوامع ج٤ ص ١٨١ وما بعدها.
(5) قائلُهُ جَميل بن مَعْمَر. انظر: ديوانه ص ١٨٧، والخزانة ج٤ ص ١٩٩، وحاشية الصَّبّان ج٢ ص ٢٣٣، ولسان العرب، مادة (جلل).
(6) البيْت لسُؤر الذئب، والشاهد فيه قوله: مثل ظهر الجحفت؛ يريد املاسها، وأنَّها لا نبات فيها ولا بنيان ولا جبل. انظر: شرح الشافية ج١ ص ٢٧٧، والمخصص ج٩ ص ٧، واللسان، مادة (جحف)، وتكملة الإيضاح العضدي لأبي علي، ج٢ ص ١٠٨ طبعة الجزائر ١٩٨٤م.
(7) قائلُهُ: ربيعة بن مقروم الضَّبِّي، ويُروى: تَكَادُ تَلْتَهِبُ. انظر: الأمالي الشَّجَرِيَّة ج١ ص ٤٣ وخزانة الأدب ج٤ ص ٢٠١.
(8) قائله: المُتَنَخِّل بن عُوَيمر. انظر: حاشية الصَّبّان ج٢ ص ٢٣٢.
(9) وقيل: إنَّ هذه المسألة تَصِحّ بعد (ثُمَّ) أيضاً. انظر حاشية الصَّبّان ج٢ ص ٢٣٢.
(10) ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الجرَّ بعد الفاء وبَلْ بها لا بـ(رُبَّ) مُضْمَرَة، لأنَّها ينوبان مَنَابها، وذهب الكوفيون والمُبَرِّد إلى أنَّ الجرَّ بعد الواو بها، والصحيح عند البصريين أنّ الجرّ بـ (رُبَّ) مُضْمَرة. انظر: حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني ج٢ ص ٢٣٣.
(11) يبدو أنَّ المؤلف من أنصار مذهب الكوفيين وأبي العَبَّاس المُبَرِّد، ومن أنصار من يذهب إلى الجرّ بـ (بَلْ) والفاء لنيابتها مَنَاب الواو التي تنوب مناب (رُبَّ).

و«رُبَّ» في التَّقليل نَظِيْرَةُ «كَمْ» في التَّكْثِير[1]، ولا تَدْخُل إلاَّ على نَكِرة، ولا تَعْمَل مباشَرة في معرفة إلاَّ وهو مُضْمَر مُبْهَم، مُفَسَّر بِواحد مَنْصُوب[2]، كما يُفَسَّر العَدَد في نحو: عشرين درهماً، ولا بِوَاسِطَةٍ إلا وهو مُضاف إلى مُضْمَر يعود على ظاهر نَكِرَةٍ عَمِلَتْ فيه «رُبَّ»[3] مُباشَرَة، فإذا دَخَلت على نَكِرَة ظَاهِرَة لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ عند بَعْضِهِم بِمُفْرد، أو جُملة، نحو: رُبَّ رجلٍ جَوادٍ، ورُبَّ رجلٍ كريمٍ أبوه. وقد يُحْذَف في كثير من الأمر للعلم به، فموضع «رُبَّ» مع المجرور بها موضع نَصْب، وهو فعل مُتَأَخِّر عنها ماضٍ وغَيْرُ مُسْتَقْبَل.

و«حُبْلَى» تمييز أو بَدَل أو نَعْت.

فإذا كان بدلاً أَوْ نعتاً جَازَ في (مَرْضِع) الرَّفْع والنَّصْب والجَرّ عَطْفاً عليه، وإذا كان تمييزاً لم يَجُز في «مُرْضِع» غَيْرُ النَّصْب.

و«عَنْ ذي تَمَائِمَ»[4] أراد عن صَبي ذِي تَمَائم، ولم يَنْصَرِف «تَمَائِم» للجمع ونهاية الجمع، وإنْ شِئْتَ لأَنَّه جَمْعٌ لا نَظِيْرَ له في الواحد، كَدَرَاهِم.

«إذا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهـا آنْحَرَفَـتْ لَـهُ[5] بِشِـقٍ وشِـقٌّ عِنْـدَنَـا لَـمْ يُحَـوَّلِ[6]»

و«إذا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِها» إذا: ظَرْف زمان، وظروف الزّمان ثلاثة أقسام: مُخْتَص ومَعْدُود ومُبْهَم.

فالمُخْتَص، ما كان جواباً لِمَتَى.

والمَعْدُود: ما كان جواباً لِكَمْ

وما عَدَاهُمَا فهو مُبْهَم[7].

(١) انظر في هذه المسألة: الجنى الداني: ٤١٧-٤١٨، شواهد التوضيح: ١٠٤، التسهيل: ١٤٧-١٤٨، همع الهوامع: ١٧٢/٤، حاشية الصبّان: ٢٣٠/٢.

(٢) ومن ذلك قولنا: رُبَّهُ رَجُلاً. وقد يُفَسَّر بِمُثَنّى أو جمع نحو: رُبَّهُ رجلين ورُبَّهُ رجالاً. وقيل: إنَّ الأصح في هذا الضمير أن يكون معرفة جرى مجرى النَّكِرة لدخول (رُبَّ) عليه. وقيل إنّه نكرة لوقوعه موضع النكرة. انظر التفصيل في هذه المسألة همع الهوامع: ١٨٠/٤.

(٣) مثال ذلك: رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ رَأَيْتُ، أمّا ما حكاه الأصمعي: «رُبَّ أبيه ورُبَّ أخيه» فإنّ التقدير: رُبَّ أبٍ له ورُبَّ أخٍ له، على أنَّ الانفصال مَنْوِي. والقول نفسه في جرّها المُعَرَّف بالألف واللام، لأَنَّ ذلك محمول على زيادتها. انظر: همع الهوامع: ١٧٨/٤.

(٤) قال أبو عُبَيدة: التَّمَائِم: العُوَذ، واحدتها: تَمِيْمَة، وتُجْمَع تَمِيْمَة على تَمِيْم وتَمَائِم. انظر اللسان، مادة (تمم) وابن النّحّاس ص ١٢ وابن الأنباري ص ٤٠. وانظر في هذه المسألة همع الهوامع ج١ ص ٧٩.

(٥) يُرْوَى: إذا مَا بَكَى مِنْ خَبِّهَا (ابن الأنباري ص ٤٢) وآنصَرَفَتْ (ابن النّحّاس ص ١٣)، وابن الانبـاري ص ٤١ والقرشي ص ١٢١.

(٦) ابن الأنباري والقرشي وابن النّحّاس: وتَحْتِي شِقّها، رواية أبي عبيدة: وشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يَحَلْحَل (ابن الأنباري ص ٤٢).

(٧) انظر: همع الهوامع ج٣ ص ١٣٦.

وظروف الزّمان يَتَعَدّى إليها الفعل بنفسه من غير واسطة لِقُوَّة دِلاَلَتِه على الزّمان المَعْدُود العَمْل فيه كله، وقد يكون في بَعْضِه، ومنها ما يُسْتَعْمَل اسماً وظرفاً وهو ما جاز أَنْ تَعْتَقِب عليه العَوَامِل.

ومنها ما يُسْتَعْمَل ظرفاً لا غير، وهو ما لَزِمَ النَّصب، نحو: ذَات مَرَّةٍ، وسَحرٍ، وعِشَاءٍ، وعَشِيَّةٍ، ومَسَاءٍ إذا أردت سحراً بِعَيْنِه وعِشَاءً وعَشِيَّةً ومَسَاءً[1].

والمَعْدُود منها وهو الوقت، وهو مَا لَهُ مِقْدارٌ مَعْلَومٌ: كَثَلاثَةِ أَيَّامٍ، ويوماً وليلةً.

والمُخْتَص[2]: كيومِ الجُمُعَةِ.

والمُبْهَم: كَضُحى وسَحَر، أو الحِيْن والوَقْت.

و«إذا» ظَرْفُ زَمَان مُسْتَقْبَل يَجْري مَجْرَى أدواتِ الشّرط في أنَّه يَدْخُل على جملتين، ويربط إحداهما بالأخرى، وتَصِيْرُ الثانية منها جواباً للأولى، وتُخَالِفُها في أنَّها لا تَجْزم كما تَجْزم أدوات الشّرط، وأَنَّ العامل فيه جوابه، ولا يَصِحّ أن يَعْمَل فيه الفعل الذي هو شَرْطُه، وإنَّما امْتَنَع ذلك، لأنَّ «إذا» في تقدير الإضافة إلى ما بعدها، ولا يجوز أَنْ يَعْمَل المُضاف إليه في المُضَاف[3].

وأمَّا الاسماء التي يُشْرَطُ بها فالعوامل فيها شُرُوطُها، نحو: مَنْ تُكْرِم أُكْرِم[4]، ومَا تَفْعَل أَفْعَل.

«فَمَنْ وَمَا» منصوبتان بالفعل الذي بعدها بإجْمَاعٍ، ولا يَصِحّ أَنْ يعمل فيها جَوابُها، ولا يَتقدمها، ولأَنَّ لها صَدْرَ الكلام كالاستفهام. ولا يجوز أَنْ يُجَازَى بإذا عِنْدَ «البصريين» إلاَّ في الشعر[5]، وقد أجاز قوم المُجَازاة به إذا زِيْدَ عليه «ما»[6] وإنَّما آمْتَنَعَت المَجَازَاةُ به عند «البصريين» لأنَّ المُجَازَاةَ سَبِيْلُها أنْ تكون بالمُمْكِن الذي يَجُوز أَنْ يقع وأَلاَّ يقع، والفعل المَشْرُوط بعد «إذا» مَضْمُون الوُقُوع[7]، فلمَّا خالف حُرُوفَ الشَّرط في المَعْنَى خالفها في العَمَل.

فَمَنْ جَعَل «إذا» هنا شَرْطِيَّة لِزِيَادَةِ «ما» عليها، فالعامل عِنْدَه فِيها «بَكَى» لأَنَه إذا

(١) أجازت خَثْعم التَّصرف في: ذات مَرَّة، وذا صَبَاح وغيرهما. انظر: همع الهوامع ج٣ ص ١٣٩-١٤٣.

(٢) المُخْتَص: هو المَوْصُوف أو المُضَاف أو المَعَرَّف بالألف واللام أو العَلَم، انظر: شرح التصريح على التَوضيح ج١ ص ٢٩٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٢٧، تفسير ابن عطية ج١ ص ١٦٤، مُشكل إعراب القرآن ج١ ص ٦٤، الجَنَى الداني ص ٣٦٠.

(٤) مَنْ: في موضع نَصْبٍ على المفعول به بفعل الشرط (تُكْرِم).

(٥) أجاز الكوفيون الجَزم بها مطلقاً. انظر الجنى الداني ص ٣٦٠، وتسهيل الفوائد ص ٩٤٠.

(٦) نَصَّ النحاة على أنَّ (إذ ما) يُجَازي بها، فَيُجْزَم بها، وقيل: إنَّها حينئذ حرف وهو مذهب سيبويه، وقيل: إنَّها باقية على اسميتها وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أَنْ كان ماضياً، وهو مذهب المُبرّد وابن السَّرّاج وأبي علي الفارسي. انظر: همع الهوامع ج٤ ص ٣١٨.

(٧) انظر: همع الهوامع ج٣ ص ١٧٩ وما بعدها.

أجْراها مجْرَى الاسماء التي يُجَازَى بها لم تكن مُضَافة إلى الجملة التي بعدها كما لا تُضاف الاسماء المُجَازى بها، فلا يمتنع حينئذ من أنْ يَعْمَل فيها الفعل الذي هو شَرْطُها، ولا يَعْمَل فيها ما قَبْلها، لأنَّ حرف الشّرط لا يَنْصِب ما قَبْلَه.

وقولهم: أَشْكُرُكَ إذا أَعْطَيْتَني، وأَزُورُكَ إذا أَكْرَمْتَني، أي: إذا أَعْطَيْتَني شَكَرْتُكَ، وإذا أَكْرَمْتَني زُرْتُـــك. ومَنْ جَعَلَها غَيْرَ شَرْطِيّة فالعامل فيها جَوَابُها، وهو «ٱنْحَرَفَتْ» ولا يكون جَوَابُها أبداً إلاَّ بَعْدَها، ولا يَجُوز تَقَدُّمُه عليها، فإذَا قلت: مَرَرْتُ بِشَاكِرٍ إذا أعطى.

لم يَجُز أنْ تَنْصِب «إذَا» بشاكر، لكنْ بما دَلَّ عليه، كأنّه قال: إذَا أعطى شَكَر[1]. وكذلك «إذا ما ٱسبَكَرَّت» لا يَنْصِبُه «يَرْنُو الحَلِيم»[2] ولكنْ بما دَلَّ عليه، لأنَّ الشّرط كالاستفهام فلا يَتَقَدّمُه ما «يَعْمَل فيه»[3] وعلى هذا التفسير تكون حيثما وقَعَتْ.

فأمَّا «إذْ»[4] و «إذا»[5] اللّتان للمُفَاجَأة فليستَا مُضافتين إلى ما يقع بَعْدَهُما من الفِعْل، فالعامل فيهما الفِعْل الذي بَعْدَهُما، نحو قوله ـ تعالى[6]: ﴿إذا هُمْ يَقْنَطُوْن﴾ فالعامل فيها «يَقْنَطُون» وهي للمكان لا للزمان[7]، وكذلك «إذ»[8] ويقعان جواباً، «وبَيْنَما نَحْنُ بِمَوضِعِ كَذَا إذا فُلاَنٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنا».

و «شِقٌّ» مرفوع بالابتداء، و«عِنْدَنَا» في موضع خَبَر، أي كَائِنٌ عِنْدَنَا.

و «لَمْ يُحَوَّل» يجوز أنْ يكون خبراً بعد خبرٍ، لأنَّ المبتدأ قد يكون له خَبَران فصاعداً، قال الله ـ تعالى ـ[9]: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

وأن يكون من صِفَة «شِقٍّ».

ويجوز أن يكون «عِنْدَنَا» في موضع الصِّفة لـ «شِقّ». و«لم يُحَوَّل» الخبر، أي غَيْرُ مُحَوَّلٍ.

---

(١) انظر التفصيل في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وعَدَمِه في همع الهوامع ج٣ ص ٣٣٢ وما بعدها.

(٢) يشير إلى قول امرىء القيس:

إلى مِثْلِهـا يَـرْنُــو الحَلِيْـمُ صَبَـابَــةً ... إذا مـا ٱسبَكَــرَّتْ بَيْــنَ دِرْعٍ وَمِجْــوَلِ

ديوانه، ص ١٨.

(٣) سقط من الاصل.

(٤) قيل إنَّها لا تكون للمفاجأة إلا بعد (بَيْنَا) و (بَيْنَمَا) واخْتُلِفُ فيها: فقيل إنَّها باقية على ظرفيتها الزمانية، وقيل: هي ظَرْف مكان. انظر: الجَنَى الداني ص ٢١٣ وخزانة الأدب ج٣ ص ١٧٨.

(٥) ذكر الزّمخشري أنّ العامل فيها معنى المفاجأة على أنّ فِعْل المفاجأة مُقَدَّر. انظر الجنى الداني ص ٣٦٧-٣٦٩.

(٦) سورة الروم، آية ٣٦.

(٧) تأتي أيضاً للزمان على مذهب بعض النحاة. انظر: الجنى الداني ص ٣٦٧.

(٨) تأتي أيضاً على مذهب بعض النحاة للزمان. الجنى الداني ص ٢١٣.

(٩) سورة البُروج، آية ١٤.

«وَيَوْماً عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَـذَّرَتْ[1] ... عَلَـيَّ وآلَـتْ حَلْفَـةً لَـمْ تَحَلَّـلِ»

«يوماً» منصوب «بِتَعَذَّرَتْ عَلَيَّ».

وظروف الزّمان منها مُتَصَرِّفٌ يَنْصَـرِف: كَيَوْمٍ ولَيْلَةٍ، ومقابلها «سَحَر» معرفة معيناً[2].

ومُتَصَرِّفٌ لا يَنْصَرِف: كَغَدْوَةٍ وبُكْرَةٍ معرفتان مُعَيّنَتان[3]، ومقابلها ضَحْوَة وضُحَى وعَشِيَّة ومَسَاء وعَتَمَة وبُكْرَة وعَشِيّاً.

ومعنى الانصراف دُخول التنوين، ومعنى التَّصَرُّف أنْ يَجُوزَ رَفْعُه في موضع يَجُوزُ فيه نَصْبُه، ومأْخَذُه السَّاع. وقد يُتَّسَع فيها فَتُجْرَى مَجْرَى المفعول به، فَيُقَال: الذي سِرْتُهُ[4] يَوْمَ الجُمُعَةِ. ومنه[5]: «الطويل».

«وَيَـوْمـاً شَهِـدْنَـاه سُلَيْماً وعَـامِـراً»

ويُضَاف إليه. فَيُقَال: يا صَائِمَ النَّهَارِ، وقَائِمَ الليلِ.

قال تعالى[6]: ﴿بَلْ مَكْرُ الليلِ والنَّهارِ﴾.

ولولا السَّمَاعُ لَقِيْل: سِرْتُ فيه، ومَكَرْتُ فيه، وشَهِدْنَا فِيه، وصُمْتُ فِيه.

وَرُوِي «وَيَوْمٌ».

و«آلَتْ» وَزْنُه «أَفْعَتْ» وأَصْلُه: «أَأْلَيْت» بهمزتين وياء، فَسُهِّلَت الثانية تخفيفاً، وٱنقلبت الياء أَلِفاً لتحركها وٱنفتَاحِ ما قَبْلها، وسَقَطَت الأَلِفُ لالتقاء السّاكِنَيْنِ.

و «حَلْفَةٌ» مَصْدَرٌ مَحْدُودٌ، والعامل فيه عند «سيبويه» فِعْلُه الصّادِر عنه المُشْتَق من لفظه تقديره: وحَلَفْتُ حَلْفَةً[7].

---

(١) تعذرت: تَصَعَّبَتْ، أو جاءت بالمَعَاذِير مِنْ غيرِ عُذْر. اللسان مادة (عذر).

(٢) لا ينصرف سَحَر الملازم للظرفية لِلعَدْل والعَلَمِيّة. انظر: همع الهوامع ج١ ص ٩٢.

(٣) على أنّهما عَلَمان قُصِدَ بهما التَّعْيِين أم لا، فهما يُسْتَعْمَلان استعمال أسامة. وقد تُمْنَعُ عَشِيَّة كذلك على أنّها عَلَم جِنْسي. انظر: الهمع ج٣ ص ١٣٨ و ١٤٠.

(٤) يجوز أن يكون التقدير الذي سِرْتُ فيه يومُ الجُمُعَةِ أو يكون الفعل تَعَدَّى إلى ضمير ظَرْفِهِ، كقولنا: صُمْتُه وصَلّيْتُها. انظر: همع الهوامع ج٣ ص ١٥٤، ١٦٦.

(٥) يُرْوَى (يَوْمٍ) وهو لِرَجُلٍ من بني عَامر، تَمَامُهُ:

وَيَــوْمٍ شَهِــدْنَــاهُ سُلَيْماً وَعَــامِــراً ... قَلِيْـلٍ سِـوَى الطَّعْـنِ سِوَى النِّهَـالِ نَـوَافِلُـه

انظر: شرح المُفصّل ج٢ ص ٤٦، والمُقتَضَب ج٣ ص ١٠٥.

(٦) سورة سبأ، الآية ٣٣.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣٤-٣٥.

وقيل: إنَّ ذلك مذهب الجمهور أيضاً، وذكر الحمصي أنَّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ ـ مذهب ابن جني وأبي علي الفارسي، وهو التفرقة بين المُؤكد الذي يعمل فيه فعل مضمر من لفظه، والمُبَيِّن للنوع الذي يَعْمَل فيه الظاهر.

وعند «أبي عثمان»[1] و «أبي العبّاس»[2] وغيرهما «آلتْ» لأنّه بمعنى حَلَفَتْ، ولا يَعْمَل عند «سيبويه» في المَصْدَر الذي يكون مفعولاً مطلقاً إلاّ فِعْلُه المُشْتَقُّ منه، و «أبو العبّاس» و «أبو عثمان» يُعْمِلان فيه المُشْتَقَّ منه والذي من مَعْنَاه والمَصْدَر.

«أَفَاطِمُ[3] مَهْلاً بَعْضَ هـذا التَّـدَلُّـلِ[4] وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي[5] فَأَجْمِلي»

و «أَفَاطِمُ» بِضَمِّ الميـم، ولاَ يُنَادَى بالألف إلاّ القريب المُقْبِل عليه[6]، و «يا» و «أي» و «هَيَا» للبعيد أو مَنْ هو بمنزلته.

و «مَهْلاً» مصدر، أيْ أَمْهِلي مَهْلاً[7].

و «بَعْضَ» مفعول بفعل مُضْمَر، أيْ: كُفّي، أو أَقِلّي، أو أَدّي بَعْضَ...

و «التَّدَلُّلِ» بدل مِنْ «ذَا» أو صِفَةٌ أو عَطْفُ بَيَان[8].

و «قَدْ أَزْمَعْتِ» جملة موضعها نَصْبٌ على خَبَرِ «كُنْتِ» أي مُزْمِعَةً.

وقد ذَكر بعض النحويين من هذه الأفعال الرَّافعةِ الاسمَ، الناصبةِ الخبرَ تسعةَ عَشَرَ فعلاً، وهي:

كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظَلَّ، وبات، وصار، وتحوَّل بمعنى صار، وراح، وغدا، وعاد، وآض، وليس، وما زال، وما انفكَّ، وما فَتِيء، وما بَرِح، وما دام، وما جاءَت حاجتَك[9] (بنصب التاء) جعلوها بمنزلة (صارت) ولاجتماعها في العبارة عن الانتهاء[10].

ب ـ مذهب المازني وهو النَّصْبُ بالفعل المذكور.

جـ ـ مذهب سيبويه وهو النَّصْب بفعل مضمر.

انظر: شرح التصريح على التوضيح ج١ ص ٣٢٧.

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني، له كتاب التصريف، وما يلحن فيه العامّة، توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٢، ٦٣ (طبعة طهران).

(٢) هو أبو العبّاس المبَرِّد، محمد بن يزيد، انظر ترجمته في الفهرست، ص٦٤ ومقدمة المُقْتَضَب، وقد سبق ذكره في هذا الشرح.

(٣) أَفَاطِمَ (بالفتح) رواية ابن الأنباري ص ٤٢ وابن النّحاس ص ١٤.

(٤) رواية أبي عمرو الشيباني: أَفَاطِمَ أَبْقِي بَعْضَ هذا التَّدَلُّل (ابن الانباري ص ٤٤) ويُروي: أفَاطِم مَهْلاً بَعْض هذا التَّدَلُّل.

(٥) رواية أبي عُبَيدة: أَزْمَعْتِ قَتْلِي (ابن النّحاس ص ١٤).

(٦) قيل: إنّها لا يُنَادى بها إلاّ القريب مسافة وحكماً، ومما يمكن عَدُّه من ذلك قراءة «أَمَّن هُوَ قَانِتٌ» (الزمر، آية ٩). انظر: التيسير في القراءات السبع، ص ٨٩.

(٧) مهلاً: اسم مصدر، لأنَّ مصدر (أَمْهَل) وهو (إمْهَال).

(٨) وقيل أيضاً: إن كان هذا التابع مُشتقاً عُدَّ صفة لاسم الإشارة، أمّا إن كان جامداً فعطف بيان أو بدل.

(٩) ما جاءَت حَاجَتَك (برفع التاء ونصبها) فالنَّصب على أنّ (ما) استفامية مبتدأ. واسم (جاءت يعود عليها) وحَاجَتَك خبر جاءت، والجملة المُصَدَّرَة بالفعل الناقص خبـر المبتدأ. والرفع على أنّها اسم الفعل الناسخ، و(ما) خَبَره.

(١٠) لم يذكر المُصَنِّف من الأفعال الناسخة: رَجَعَ، وعَادَ، وآسْتَحال، وقَعَدَ، وحَارَ، وآرْتَدَّ (المُضَمَّنَة معنى صار) انظر

وتقول: صِرْت إلى المكان، وجئت إليه، وأَنَّث (جاءت) حَمْلاً على المعنى كما قال[1]: «الطويل».

لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

ومنها أربعة أحرف شُبِّهْنَ بلَيْسَ، وهُنَّ:

لاتَ، ولا، وما وإنْ النافية عند «المُبَرّد».

قال الله ـ تعالى ـ[2]: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي ولاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاص. و ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[3].

وتقول: إنْ زَيدٌ قائماً، بمنزلة: مَا زَيدٌ قائماً، و (قوله)[4]: [مجزوء الكامل]

«فَأَنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ»

ومنها[5]: كادَ وكَرَبَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وأَنْشَأَ، وآبْتَدَأَ، وجعَلَ، وعَلِقَ، وأَوْشَكَ. إلاّ أنَّ أَخْبَارَ هذه لا تكون إلاّ فعلاً[6]، ومِثْلُها «عَسَى».

«أَغَـرَّكِ مِنّـي أنَّ حُبَّـكِ قَـاتِلِـي وأَنَّـكِ مَهْمَا تَـأْمُـرِي ٱلقَلْبَ يَفْعَـلِ»

«أَغَرَّكِ» لَفْظُهُ استفهام ومعناه التَّقْرِير[7].

حاشية الصبّان ج١ ص ٢٢٧-٢٣٠. وذكر الدماميني أنّ الأندلسي ذهب إلى أنّ (جاء) لا تُستعمل بمعنى صار، إلاّ في هذا التركيب، فلا يَصِحُ أن يُقال: (جاءَ زَيْدٌ قَائِماً) حَمْلاً على ما مَرَّ، ولقد أجاز ابن الحاجب هذه المسألة من غير قيد. انظر: حاشية الصبّان ج١ ص ٢٢٩.

(١) ثاني بيت من معلقة امرىء القيس (الديوان ص ٨) وصَدْرُه:

فَتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

(٢) سورة ص، آية ٣.

(٣) من سورة المجادلة، آية ٢ وهي: «الَّذِيْنَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِنْ نِسَائِهِم مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم».

(٤) يُروى هذا البيت لسعد بن ناشب وهو من شعراء الدولة المروانية وتمامه:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

وقيل: هو لسعد بن مالك يعرض بالحارث بن عباد. انظر: اللسان، مادة (برح).

(٥) يقسم النحاة أفعال المُقارنة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) ما دَلَّ على المُقاربة، وهي: كَادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ.

(ب) ما دَلَّ على الرَّجاء، وهي: عَسَى وحَرَى وآخْلَوْلَق.

(جـ) ما دَلَّ على الانشاء، وهي: جَعَل وطَفِقَ وأَخَذ وعلق وأنشأ.

أنظر: حاشية الصبّان على الأشموني ج١ ص ٢٨٦.

(٦) الأصل أن يكون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعاً مسبوقاً بأنْ، وإذا ورد ما ظَاهِرُهُ غير هذا يُؤول أو هو نادر. انظر: الأشموني ج١ ص ٢٦٩.

(٧) ابن الأنباري (ص ٤٥): أَغَرّك: لفظه لفظ الاستفهام ومعناه التقرير.

وانظر الفرق بين الاستفهام والتقرير: رصف المباني ص ١٣٦.

و «أَنَّ حُبَّكِ» مَوضِعُه رَفْعٌ لأنَّه فَاعِلُ أَغَرَّ.

و «تَأْمُرِي» بإثْبَات «الياء» وسَقَطَت النُّون من «تَأْمُرِينَ» لِلجَزْمِ بـ «مَهْمَا».

و «يَفْعَلِ» جُزِم على جواب الشرط، وكُسِرَت اللام من هذا ومن كلِّ ما يَقعُ مِثْله مجزوماً لِسُكُون القَافِيَةِ بَعْدَه.

«وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إلاَّ لِتَقْدَحِي[1] بِسَهْمَيْكِ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ»

و «إلاَّ لِتَقْدَحِي» «إلاَّ» حَرْفُ إيجَابٍ بَعْدَ نَفْيٍ، ويَقَعُ آستثناءً.

«وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ»

«وَبَيْضَةِ خِدْرٍ» هي مَخْفُوضَةٌ بواوِ «رُبَّ» أو بإضمار «رُبَّ» على ما تَقَدَّم.

و «لا يُرَامُ» صِفَةٌ لها، والجُمَل تقع صِفَةً للنَّكِرات وأحوالاً للمَعَارِف.

و «تَمَتَّعْتُ» جواب «رُبَّ» و (غَيْرَ) صفة «لِلَّهْوِ» وإن كان غَيْرَ مُشْتَقٍّ فهو في تأويل المُشْتَق[2]، لأنَّه إذا قال «غَيْرَ مُعْجَلٍ» فكأنَّه قال: مُتَمَهِّلاً أو ذا بُطءٍ، ومن نَصَب غير، فعَلَى الحال من التَّاء في «تَمَتَّعْتُ».

ومِمَّا جاء مِثْلَه غَيْرَ مُشْتَق قولُه عليه السلام وقد سُئِل عن الوَحْي، كيف يأْتِيه قال[3]: «أحياناً يأْتِيني المَلَكُ رجلاً» فرجل وهو في تأويل المُشتق، أي: مُتَرجِّلاً[4] أو مَحْسُوساً أو مِثْلَ رجل، فَحَذَفَ المُضَافَ، وأقام المُضَافَ إليه مَقَامَه.

وللحال أقسام منها:

★ أن تكون حالاً مُسْتَصْحَبَة، مثل: هذا زيدٌ قائماً،

و ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[5]

★ وحالاً مَحْكِيَّة، مِثْل: زُرْتُ زيداً أمسِ خارجاً.

★ وحالاً مُفْرَدَة، مثل: مَرَرْتُ بِرجلٍ معه صقر صائداً به غداً، وكقوله تعالى[6]:

(١) تروى: لِتَضْرِبِي. انظر: ابن الأنباري ص ٤٧ وابن النّحاس ص ١٦.

(٢) اشترط النحاة في النَّعت أن يكون مُشْتقاً أو مؤوّلاً بالمُشتق، وخالَفَهم في ذلك ابن الحاجب ودَعَا إلى عَدَم اشتراط التأويل وأنَّ الضابط دلالته على معنى في مَتْبُوعِهِ.
انظر: الأشموني ج٣ ص ٤٧.

(٣) يُروى الحديث برواية أخرى هي: «... وأحياناً يَتَمَثَّلُ لي المَلك رَجُلاً فَيُكَلِّمني».
انظر: النَّسائي (الافتتاح) ٣٧، والموطأ (مس القرآن) ٧.

(٤) رُسِمَت مصحفة: منزياً.

(٥) سورة هود، آية ٧٢.

(٦) سورة يوسف، آية ١

﴿وخَرُّوا له سُجَّداً﴾[1] و ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾[2].

★ وحالاً مُؤَكِّدَة، نحو قوله تعالى[7]: ﴿وهو الحقُّ مُصَدِّقاً﴾.

★ وحالاً مُوَطِّئَة، مثل[3]: ﴿لِسَاناً عَرَبِيّاً﴾.

★ وحالاً تقع خَبَراً، مثل: ضَرْبِي زيداً قائماً.

ولِلحَال شُروطٌ منها: أنْ تكون مُشْتَقَّة أو في حُكْمِه[4]، ومُنْتَقِلَةً أو في حُكْم المُنْتَقِل[5]، ونكِرةً أو في حُكْم النَّكِرَة[6]، وهو كلام تام أو في حُكْمِه، وبَعْدَ مَعْرِفَة أو في حُكْمِها، ومُقَدَّرَة بِفي، والعامل فيها فِعْلٌ وَشِبْهُه من الصِّفَات، أو مَعْنَى فِعْلٍ، فإن كان العامل فعلاً أو

(١) سورة البينة، آية ٨.

(٢) سورة البقرة، آية ٩١.

(٣) سورة الأحقاف، آية ١٢.

(٤) الأصل في الحال أن تكون مُشتقة، ولكنَّها قد تأتي جامدة مُؤوَّلة بالمُشتق أو غير مُؤوّلة وأشهر المواضع المؤوّلة:
أ- أن تقع الحال مشبهاً به في جملة تفيد التشبيه تَبَعاً لا صراحة مثل: سارت الطيارة برقاً.
ب- أن تكون الحال دَالَّة على مُفاعَلة مثل: سَلَّمْتُ البائعَ نُقُودَه مُقَابَضَةً.
حـ- أن تكون دَالة على سِعْر: بِعْ القَمْحَ كَيْلَةً بثلاثين.
د- أن تكون دَالّة على تَرتِيب: دخلوا القاعة واحداً واحداً.
هـ- أن تكون مصدراً صريحاً مُتَضَمِّناً معنى الوصف: تكلّم الخطيب ارتجالاً أي مُرْتَجِلاً.
أما المواضع الجامدة التي لا تُؤوّل بالمُشتق فهي:
أ- أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق أو بشبه المشتق، وتسمى الحال المُوَطِّئَة مثل: ارتفع الثَّمَنُ قَدْراً كبيراً.
ب- أن تكون دَالَّة على شيء له سعر: اشتريت الأرض دونماً بألف دينار.
جـ- أن تكون دالة على عدد: اكْتَمَلَ العَمَلُ عشرين يوماً.
د- أن تكون الحال دَالَّة على أنَّ صاحِبَها في طَوْرٍ من أطواره مُفَضَّلٌ على نَفْسِه أو على غَيْرِه: هذا الخَادم شاباً أفضَلُ منه كهلاً، المَنزِل مَسْكِناً أحْسَنُ من الفُنْدُق مقاماً.
هـ- أن تكون نوعاً من أنواع صاحِبِها المتعددة: هذه ثروتك كُتُباً.
و- أن يكون صاحبها نوعاً مُعَيَّناً وهي فرع منه: رَغِبْتُ في الصُّوفِ ثَوْباً.
ز- أن تكون هي النَّوعُ وصاحِبُها هو الفَرْع المُعَيَّن: تَمَتَّعْتُ بالقَمِيصِ حَرِيراً.
انظر: أوضح المسالِكِ، ج٢ ص ٧٩-٨١.

(٥) تُقْسَم الحال باعتبار ثبات معناها ودوامِه إلى: مُنْتَقِلَة وثَابِتَة.
أ- المُنْتَقِلَة: وهي التي تُبَيِّن هَيْئَة صاحِبِها مُدْة مُؤَقَّتَة ثم تُفارِقُه بَعْدَها: أَقْبَلَ عَلِيّ مُبْتَسِماً.
ب- الثَّابِتَة: وهي المُلازِمَة لِصَاحِبِها لا تُفارِقُه وهي على أقسامٍ عِدَّة:
(أ) ما معناها التأكيد وتأتي:
١- أن يكون معناها مُؤَكِّداً مَضْمُون جملة قَبْلَها: خَلِيلٌ أبوكَ رَحِيماً.
٢- أن تكون مُؤَكِّدة لِعَامِلِها لَفْظاً ومَعْنى معاً مثل: وأرْسَلْنَاه لِلنَّاسِ رَسُولاً، أو مَعْنى فقط مثل: والسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ويَوْمَ أَمُوتُ ويَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً.
٣- أن تكون مُؤَكِّدة بمَعْنَاها صاحِبها: آختَلَفَ كُلُّ الشُّعُوب جَمِيعاً.
ما كان عَامِلُها دالاً على تجدد صاحِبها: خَلَقَ اللهُ جِلْدَ النَّمِرِ مُنَقَّطاً.
ما كان مَرْجِعُها السَّماع وتدل على الدَّوام بِقَرَائِن خارجيَة: «وَهُو الذي أَنْزَل إليْكُم الكِتابَ مُفَصَّلاً».
انظر: أوضح المسالك، ج٢ ص ٩٩.

(٦) انظر: شرح الأشموني ج٢ ص ١٧٦.

صِفَة فالتَّقْدِيم والتَّأخِير والتَّوْسِيط[1] جائِزٌ على مَذْهب سيبويه[2] وجميع النحويين، مالم يَكُن العامل فيها مَصْدراً أو صِلَةً للألف واللام. وفي القرآن[3]: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهم﴾.

وإنْ كان العامل مَعْنَى فِعْلٍ[4]، مثل: هذا، وكأنَّ، ولَعَلَّ، ولَيْتَ ونحوها لم يَجُز التَّقْدِيم فيها على العامل لِعَدَمِ التَّصَرُّف.

وأعلم أنَّه إذا وَقعت الجملة الاسمية مَوْقِعَها وهي خالية من ضَمِير لَزِمَتْهَا «واو» الحال[5]، وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال فقد يكون فيها ودُوْنَها، والأكثرُ وَجُودُه فيها، فالخالية من الضمير: جَاءَ زَيْدٌ والنَّاسُ جُلُوسٌ.

والتي فيها الضمير: كَلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، وجاءَ زَيدٌ وأَبُوه قائِمٌ.

وإنْ كانت الجملة فعلية، وكان الفعل مضارعاً فَتَلَتَا غَيْرَ منفي، فَبِغَير «واو»[6]، وإنْ كان مَنْفِيّاً ففيه الأمران.

وكذلك الماضي، ولا بُدَّ معه من «قد» ظاهِرةٍ أو مُقَدَّرةٍ. وجاز خُلُوُّ الراجع من بعض الجُمَل لِشَبَهِهَا بالظَّرْف.

ومِنَ الأحْوال ما يُنْصَبُ بِفِعْلٍ مُضْمَر[7]، كقولهم للمرء: حُرّاً، مُصَاحَباً، مُعَاناً، راشداً؛ أي اذْهَبْ وسِرْ.

---

(١) المصدر السابق ج٢ ص ١٧٦-١٨٢.

(٢) سيبويه ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٣) سورة القلم، آية ٤٣.

(٤) يقول الموصلي في شرح ألفيَّة ابن مُعْطِي في هذا:
وأمَّا الثاني وهو العامل الضعيف، فلا يَجُوز تقديمُها عليه لأنَّ العامل لم يَكُن متصرفاً في معموله. وهو أقسامٌ: أحَدُهَا التَّنبيه نحو: هذا زيدٌ قائماً...
وثانيها: اسم الإشارة... وثالثها: التشبيه كقول الشاعر:
كـأنَّـهُ خـارجـاً مـن جنـب صَفْحَتِـه ... سَفُـود شرب نَسـوهُ عنـدَ مُفْتَـأَدِ
وكذلك التَّمَنِي والتَّرَجِّي دون أخواتها لقوتها...
ورابعها: الظرف نحو: زيدٌ خَلْفَك قائماً... وفي ذلك يقول ابن معطي في ألفيَته
فلا تُقَـدِّمْهـا على تَثْنِيَـة ... ولا إشَـارَة ولا تَشْبِيـه
ولا عَلَـى ظَـرْفٍ لـه فيهـا عَمَـلْ ... وفي سِـوَاهـا إن تُقَـدِّم لا تُبَـلْ
شرح ألفيَة ابن معطي ١/٥٥٩-٥٦٢.

(٥) يقول الموصلي: لا تخلو - الجملة الحالية - إما أن تكون اسمية أو فعليةٌ.
أمَّا الاسمية: فإن خَلَتْ من الضمير مطلقاً... لَزِمَتْ الواو مُطْلَقاً.. كقوله تعالى: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأَنْتُم سُكَارَى﴾...

(٦) انظر: شرح ابن معطي :ج١ ص ٥٥٦-٦٦٨.

(٧) انظر شرح الأشموني ج٢ ص ١٧٦.

ولمن قَدِمَ من الحج: مَأْجُوراً، أي: رَجَعْت.

«تَجَاوَزْتُ أَحْـرَاسـاً وَأَهْـوَالَ مَعْشَـرٍ ... عَلَـيَّ حِـرَاصٍ لـو يُشِـرُّون مَقْتَلِـي»[1]

ومَنْ رَوَى «لَوْ يُسِرُّون» بسين غير مُعْجَمَةٍ، فَجَواب «لو» مَحذَوف، أي: لفعلوه. ولا تَدْخُل اللام في جواب «لو» و «لا» على فعل ماضٍ، وإذا دَخَلت «لو» و «رُبَّمَا» على مضارع صَرَفَتَ معناها إلى المضي[2].

[إذا مـا الثُّـريَّـا في السَّمَـاءِ تَعَـرَّضَـتْ ... تَعَـرُّضَ «أثْنَـاءِ الوشَـاحِ المُفَصَّـلِ»]

العامل في «إذا»[3] يجوز أن يكون «جِئْتُ»[4] على زِيَادَةِ «الفاء» أو مَحْذُوفاً أي «تَذَكَّرْتُها» أو «حَنَنْتُ إليها» أو «مَشَيْتُ» أو «تَعَرَّضَتْ والثُّريا إذا...

ويجوز أن يَعْمَل فيه «تَجَاوَزْتُ» لأنَّه يريد: تَخَطَّيْتُ حِيْن صوَّبت الثُّريا في السماء، على أن لا تكون شرطية. وأما إذا كانت شرطاً فلا يَعْمَل فيها ما قَبْلَها.

و«الثُّريا» عِنْدَ «البصريين»[5] مُرْتَفِعةٌ بفعل مضمر دَلَّ عليه الظاهر، لأنَّ «إذا» فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى ظاهراً أو مضمراً.

وعند «الكوفيين» رُفِعَ بالابتداء، وما بعده الخبر، وكذلك كل اسم يأتي بَعْدَه «إذا» يكون على هذا التفسير.

و «تَعَرُّضَ»[6] العامل فيه العامل في الإضافة في المعنى ثم انْدَرَج اللفظ إلى أن عمل فيه الفعل

---

(١) رواية ابن النَّحاس: إليها ومعشراً... حِراصاً لو يُشِرُّون. (شرحه ص ٤٩).
ورواية ابن الانباري: إليها وَمَعْشَراً.. حِرَاصاً لو يَسِرُّون (بالسين) شرحه ص ٤٩.

(٢) يقول المالقي: لو فيها معنى الشرط لا يفارقها، وإن لم يَكُن لَفظُها لِذلِك. ولا عَمَلُها، وتُخَلِص الفِعْلَ أبداً إلى الماضي بخِلاف أدوات الشرط.. (رَصْفَ المَباني ص ٣٥٩).

(٣) تأتي إذا على حالتين: المُفاجأة أو الشَرطيَة. وفي هذا البيت للمُفاجأة، وهي عند الأخفش حرف، وعند المُبرّد ظرفُ مكان، وعند الزَّجّاج ظَرفُ زمانٍ. يُؤيِّدُهم بذلك على الترتيب: ابن مالك، وابن عصفور للثاني والزمخشري للثالث. زعم الزمخشري أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المُفاجأة. والناصب لها عند النحاة هو الخبر المذكور في مثل قولنا: خَرَجْتُ فإذا زيدٌ جالسٌ، أو المُقَدَّر في نحو قولنا: فإذا الأسدُ أي حاضرٌ. وإذا قَدَّرْتَ أنَّها الخبر فعاملها مستقر أو استقر. ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلاَّ مُصرَّحاً به «فإذا هي حَيَّةٌ تَسْعَى» وتقديرات الشارح صحيحة. إذ يجوز أن يكون العامل تَعَرَّضَتْ أو اي فعل آخر.
انظر (مغنى اللبيب ١/٩٢)

(٤) (جِئتُ) في البيت الذي يليه، وهو:
فَجِئْتُ وَقَـدْ نَضَـتْ لِنَـوْمٍ ثِيَـابَهـا.
ويرى ابن الأنباري أنَّ (إذا) صلةُ تَجَاوَزْت. شرحه ص ٥٠.

(٥) يُرْفَع الاسم بعد إذا عند البصريين على أنَّه مبتدأ، فيقول ابن مالك:
وإنْ تلا السـابـق مـا بـالابتـداء ... يَخْتَـص فـالـرَّفـع التَـزِمْـهُ أبـدا
ويقول الصبّان: كإذا الفَجائيَة وليْتَما فَتَرْفَع على الابتداء، وما بعده الخبر. (حاشية الصبان ٢/٧٣).

(٦) مفعول مطلق وعامله الفعل تَعَرَّضَتْ.

بعد حذف الموصوف وصفته المُضافة إلى المصدر.

والمصادر أربعة:ـ

مَصْدَرٌ يَقَعُ تأكيداً[1]،

ومَصْدَرٌ يَقَعُ مِثالاً[2]،

ومَصْدَرٌ يَقَعُ مَحْدُوداً[3]،

ومَصْدَرٌ يَقَعُ حَالاً[4]،

كما تقع الصِّفةُ مَصْدراً في قولهم[5]: قُمْ قياماً، وقَوله[6]: « الطويل »

« ولا خَارجاً مِن فِيَّ زُورُ كَلام »

و « تَعَرُّضَ » مَصْدر مُشَبَّه به، ويُقال له: مصدر مِثَال، أي تَعَرُّضاً مثل تَعَرُّض... فاجتمع فيه حَذْف الموصوف، وإقامة صفته مَقَامَهُ، وحَذْفَ المُضافَ وأناب المضاف إليه مَنابَهُ، ولا يجوز انتصابُه على حَدِّ « ضَرَبْتُه ضَرْباً لأنّي لا أفْعَلُ فِعْلَ غَيِّ، ولكنْ قد أفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِه ».

و « أثْناء » في موضع فاعل بـ « التَّعَرُّض »[7] أي كما تَعَرَّضَتْ أثْناء..

« فَجِئْتُ وقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها[8] لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ »

وقَدْ نَضَتَ » جملة في موضع الحال من ضميرها، وهو مفعول « جِئْتُ » المحذوف، أي: مَجيئُها في حال تَجردها من ثيابها.

والعامل في « لدى » « نَضَتْ »

و « إلاَّ لِبْسَةَ » استثناء مُنْقَطِع[9]

(١) كقولنا: أكرمْتُه إكْراماً، وضَرَبْتُهُ ضَرْباً..

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١١١.

(٣) لعل الشارح يقصد المفعول المطلق المبين للعدد من قوله « محدوداً ». وإن لم يَقْصِد ذلك فَلَعَلَّه تَصْحِيف وقع في المخطوطة.

(٤) قد يقع المصدر في موضع الحال مثل: أتَيْتُه رَكْضاً وَقَتلتُه صَبْراً... والتقدير أتيته راكضاً وقتلته مَصْبُوراً. فهذه المصادر وقعت موقع الصفة وانْتَصَبت على الحال.. شرح المفصل ٢/٥٩.

(٥) تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو: قُمْ قائماً، والأصل قُمْ قياماً... (شرح المفصل ٢/٥٩).

(٦) من بيت للفرزدق، وتَمَامُ البيت:

على حلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

الشاهد في قوله « خارجاً » حيث جاء منصوباً لوقوعه موقع المصدر الموضوع مَوْضِعَ الفعل والتقدير: عاهدتُ رَبِّي لا يَخْرُجُ من فِيَّ زورُ كلامٍ خُروجاً. واستَشْهَد به كلّ من: شرح المفصل ٢/٥٩، سيبويه ١/١٧٣، الخزانة ١/١٠٨، المقتضب ٣/٢٦٩.

(٧) المصدر يعمل عمل فعله. وهنا أضاف المصدر إلى فاعله، فَجَرَّ بالكسرة.

(٨) يُروى: فَجِئْتُ وَقَدْ ألْقَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها. انظر ابن الأنباري ص ٥٢.

(٩) الاستثناء المُنْقَطِع: هو ما لم يكن المُسْتثنى من جنس المُسْتَثنى منه كقولنا: ما قام القوم إلاَّ حماراً. وهذا غير متوفر في المثال، فَلِبْسَة المتفضل من جنس اللُّبس، فهو هنا استثناء مُتَّصِل.

« اللِّبسة »: موضع اللِّبس، فيكون مُتَّصِلاً بما قَبْله، وله شَبَهٌ[1] خاصٌ بالمفعول معه، لأنَّ العَمَلَ فيه بِتَوَسُّط حَرْف.

« فَقَالَتْ: يَمِيْنُ اللهِ مَالَكَ حِيْلَةٌ وَمَا إنْ أرَى عَنْكَ العَمَايَةَ[2] تَنْجَلِي »

و « فَقَالَتْ يَمِيْنُ اللهِ » يُروى بِنَصْبِ « يَمِيْن » ورفعه، فالنصب بفعل مُضْمَر، أي: ألزم نَفْسِي يَمِيْنَ، أو يكون أراد: ويَمِينُ الله.. فلمّا ألقى « الواو » وصل الفعل، وتقديرُه: أحْلِفُ بِيَمِيْنِ الله. ويجوز أن يكون « يَمِيْنَ » نصباً على المَصْدر، أو يكون حَذَفَ « الفاء » فانتصب المُقْسَم به بالفعل المُضْمَر. وتُضْمَرُ حروف الجر قليلاً، فَمِمَّا جاء من ذلك، إضمار « رُبَّ »[3] و « الباء » في القسم، و « مِنْ »[4] بعد « كَمْ » في قول، و « اللام » في: لاهِ أبوك. وفي قول: « خير، عافاك الله، إذا قِيْلَ لَهُ: كَيْفَ أصْبَحْتَ؟ ».

والرَّفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: يَمِيْنُ الله لازمَةٌ لي. أو: عليَّ يَمِيْنُ الله[5].

و « مالَكَ حِيْلَةٌ » الجواب.

وجواب القسم في الإيجاب « أنْ »[6] و « اللام »[7]، وفي النفي « ما » و « لا ».

و « ما »[8] لنفي الحال، و « لا »[9] لنفي المُسْتَقْبَل.

ورُبَّمَا حُذِفَتْ إحدى الجملتين كما تُحْذَف في الشرط والجزاء للعلم بها.

والقَسَمُ مضارعٌ للشَّرط في أنَّ كلَّ واحدٍ منها جملتان[10] مرتبطتان.

ومواقع اللام[11] ثلاثة:

(١) الشَبَه بين الاستثناء المُنْقَطِع والمفعول معه هو النَّصْب، حيث يجب نَصْبُ الاستثناء المُنْقَطِع بعد إلاّ عند النحاة إلاّ بني تميم فأجازوا الإتْبَاع، والمفعول معه يكون منصوباً بعد واو المَعِيَّة.

(٢) رواية ابن النحاس: « الغَوَايَة » شرحه ص ١٨. وكذلك ابن الأنباري ص ٥٢. وروى الأصمعي: وما إن أرى عنك العَمَايَة. انظر: ابن الأنباري ص ٥٢.

(٣) انظر: رصف المباني، ص ٣٩٠، والمغني ١/٣٥٨.

(٤) شرح المغني ج١ ص ١٤٣ـ١٤٥.

(٥) عليّ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ويَمِيْنُ الله: مبتدأ مؤخر.

(٦) تأتي « أنْ » زائدة في حالات منها أنْ تقع بعد فعل القسم... مغنى اللبيب ١/٣١.

(٧) المغني ج١ ص ٢٥٩.

(٨) ما الحرفية تكون نافية، فإن دَخَلَت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون وغيرهم عَمَلَ ليس بشروط معروفة. وإن دَخَلَت على الفِعْلية لم تُعْمَل « وما تُنْفِقُون إلاّ ٱبتِغَاءَ وَجْهِ ٱلله » وإذا نَفَت المضارع تَخَلَّص عند الجمهور للحال... مغنى اللبيب ١/٣٣٥.

(٩) تلزم لا في القسم جواباً له، وربما حذفت للدلالة في القسم، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون، فيقال: تالله لا يقومُ زَيدٌ، قال تعالى: « وأقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أيْمَانِهم لا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوت »... رصف المباني ص ٣٣٠.

(١٠) تتكوّن جملة القسم من فعل القسم وجوابه وكذلك جملة الشرط من فعل الشرط وجوابه. انظر: شرح المفصل ٩/٩٩.

(١١) انظر: مغني اللبيب ١/٢٥١ـ٢٥٢.

الفعل الماضي بشرط تَوَسُّط «قَدْ» ظاهرة أو مقدرة، والابتداء.

والفعل المضارع مع نون التوكيد - في قول - وقد يَتَعاقَبان - في قول -

«ومَا إِنْ أَرَى» «إِنْ»(1) بعد «ما» زائدة حَيْثُمَا وَقَعَتْ.

و «تَنْجَلِي» في موضع الحال إذا كانت الرُّؤْيَة بمعنى «الاعتقاد»، ومفعول ثانٍ لـ «أَرَى» إذا كانت بمعنى «العِلْم» أي: وما أَعْلَمُ العَمَايَةَ مُنْجَلِيَةً عنك.

خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا «عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ»(2)

يجوز ان يكون «تَمْشِي» جملة في موضع الحال من ضميريها معاً، أو من ضميره. و«تَجُرُّ» حال من ضميرها خاصة، أي: خَرَجْتُ بها من البيوت ماشياً، أو ماشِيَيْنِ جارَّةً على أَثَرَيْنَا. وهذا كما تقول: خرج زيدٌ لعَمْرٍو مُسْرِعَيْنِ، وخرج زيدٌ بامرأته راكِبَيْنِ، ومنه: متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْن، ولقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً، وضربت زيداً «وعمرا» قائِمَيْنِ. وهذا على مَذْهب مَنْ أجاز(3) الجمع بين الحالين وإنْ اختلف إعرابُ الاسمين لاخْتِلاف العاملين.

«فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى بنا بَطْنُ حِقْفٍ(4) ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلِ»

و «فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ» في جوابها هنا أربعة اقوال:-

فمذهب «الكوفيين» أنَّ «انْتَحَى» هو جوابها، وأنَّ «الواو» زائدةٌ، وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا جاءُوها «و» فُتِحَتْ﴾(5).

ومذهب أكثر «البصريين» أنْ الواو «واو العطف **وليس «انْتَحَى» بجواب**، والجواب محذوف تقديره عندهم: نِلْتُ أَمَلِي، وأَدْرَكْتُ مَرْغُوبِي، أو أَمِنَّا **من الخوف، وحُذِفَ** لعلم

(1) انظر: مغني اللبيب 1/18-21.

(2) رواية ابن النحاس: فَقُمْتُ بها أَمشي... على إثْرِنا أذيال (شرحه ص 19) وهي رواية ابن الأنباري (شرحه ص 53). وروى القرشي: أمشي... مُرَجَّل (بالجيم). جمهرة أشعار العرب ص 125. ورواية الديوان: تمشي (بالتاء) ص 14.

(3) يقول ابن مالك: «والحالُ قد يجيءُ ذَا تَعَدُّدِ: لمفرد فاعلمْ وغَيْرِ مُفْرد» ومعنى هذا أنَّه يجوز لنا القول: جاء زيد راكباً ضاحكاً، والقسم الثاني يقول: إنَّه يجوز الإتيان بحال واحدة لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾، ويكون في صورة أخرى بإظهار الحال لصاحبه كقولنا: لقيت هِنْداً مُصْعِداً منحدرةً، وعند عدم الظهور يَجْعَل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيها للأول كقولنا: لقيت زيداً مصعداً منحدراً. فمُصْعِداً: حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء. انظر: شرح الأشموني 2/191، شرح المفصل 2/55-57.

(4) رواية ابن النَّحاس (ص 19) وابن الأنباري (ص 54): بَطْنُ خَبْتٍ ذي قفاف.

(5) قيل: الواو زائدة «وفُتِحَتْ» جوابُ إذا، وقيل: الواو تَدلُّ على فتح أبواب الجنة قبل إتيان الذين اتقوا اللهَ إليها، والجواب محذوف أي: حتى إذا جاؤها آمنوا. وقيل الجواب وقال لهم خَزَنَتُها. والواو زائدة. وهي من سورة الزُّمَر 71. (انظر: معاني القرآن، للفرَّاء 2/211، 390، الجنى الداني 181، ومشكل إعراب القرآن 2/633). وانظر شرح ابن النحاس ص 19 وشرح الديوان ص 15

السامع. وقد في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ﴾(1) أن جوابه «اقْتَرَبَ» على زيادة ا ، ذكره «الفَرَّاء»(2) و «الكِسَائِي» واحْتَجُّوا بأن الجواب قد جاء محذوفاً في مواضع لا : إِنْكَارُها ولا أن يُتَأَوَّلَ فيها وجهٌ غير الحذف، كقوله تعالى(3) ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ و ﴿ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ(4)... الآيَة﴾ ولم يقل لكان هذا القرآن، ولأنَّ في حذف الأجوبة(5) من هذه المواضع ضرباً من المُبالغة.

وحَكَى «الزَّجَّاج»(6) أنَّ بعض النحويين كان يذهب فيما كان من هذا النوع مذهباً يُخَالِفُ فيه «البصريين» و «الكوفيين» فكان يقول: تَقْدِيرُ الآية: حَتَّى إذَا جاءوها وفُتِحَتْ أَبْوابُهَا. وتقدير البيت: فَلَمَّا أَجزنَا سَاحَةَ الحَيِّ أَجَزْنَاهَا وانْتَحَى... فالجواب على هذا محذوف، و «الواو» واو الحال، وهي بمعنى «إذْ» وفي الكلام «قَدْ»(7) مُضْمَرَة لِتُقَرِّبَ الماضي من الحال كالتي في قوله تعالى(8): ﴿أَوْ جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أي: وقد فُتِحَتْ أبوابُها، وقد انْتَحَى بِنَا، وقَدْ حَصِرَتْ.

وقول المُؤَذِّن: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ، وهي جواب: هَلْ فَعَلَ؟، أو جواب: لَمَّا يَفْعَل.

(1) من سورة الأنبياء آية 96، الآية جواب إذا محذوف والمعنى: قالوا يا وَيْلَنَا فَحُذِفَ القول. وقِيْل: جوابها: واقْتَرَبَ الوَعدُ الحَقُّ، والواو زائدة، وقِيْل جوابها: فإذا هي شاخِصَةٌ. انظر: مُشْكِل إعراب القرآن 2/483.

(2) لم يُشِرْ الفَرَّاءُ إلى هذا في كتابه معاني القرآن، في تفسير الأنبياء. وَوَرَدَ رأيُ الفَرَّاء عند ابن الأنباري في شرحه (ص 55). وهو أيضاً مذهب أبي عُبَيدة. انظر ابن النَّحاس ص 20 وابن الأنباري ص 55.

(3) سورة هود آية 80.

(4) سورة الرعد آية 31.

(5) لَمْ يأتِ بعده جَوَابٌ لِلَوْ، فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ جوابَها متقدماً: وهم يكفرون - ولو أنزلنا عليهم الذين سألوا. وإنْ شئت جعلت جوابها متروكاً؛ لأنَّ أمره معلوم. والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز، كما قال الشاعر:

وأقسم لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ ولكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

(معاني القرآن للفراء 2/63).

(6) انظر: إعراب القرآن: ص 804و889.

(7) تاتي قد على شكلين. اسمية وحرفية. أمَّا الحرفية فتأتي على معانٍ عدة هي:-

أ. التَّوقُّع وذلك إذا دخلت على المضارع: قد يَقْدم الغائبُ اليومَ.

ب. تقريب الماضي من الحال. وتدخل عند البصريين إلاّ الأخفش على الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة أوْ مقدرة نحو: «أو جاؤكم حَصِرَت صُدُوْرُهُم».

ج. التَّقْلِيْل: قد يَجُود البخيل.

د. التَّكْثِير: «قد نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ»

هـ. التَّحْقِيْق نحو: «قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا».

و. النَّفي: قد كُنْتَ في خيرٍ فتعرفه. وهذا غريب.

مغني اللبيب 1/186-190، رصف المباني ص 455.

(8) سورة النساء، آية 90.

وقد تكون للتقليل بمنزلة «رُبَّ» إذا دَخَلت على مضارع، نحو: إنَّ الكَذُوب قَدْ يَصْدُق.

وأما «أبو عُبَيْدَة، مَعْمَر بن المُثَنّى «فإنه رَوَى بعد هذا البيت[1]:

«هَصَرْتُ بِفَوْدَي رَأْسِها فَتَمايَلَتْ»

فالجواب: «هَصَرْتُ» على روايته.

فالعامل في «لَمَّا» جوابها على الوجوه الثلاثة مذهبُ «البصريين» و «الكوفيين» و «أبي عبيدة». ولا يجوز أن يكون العامل فيها «أَجَزْنَا» لأنَّ «لَمَّا» مُضَافة إليه[2]، ولا يَعْمَل المضاف إليه في المضاف، لأنّها كالشيء الواحد، ولا يَعْمَلُ بَعْضُ الشيء في بَعضه. وكذلك على رأي مَنْ حَكَى عنه «الزَّجَّاج» لأنَّ الجواب المُقَدَّر عنده هو العامل.

وإعراب «لَمَّا» عند «سيبويه»[3] حَرْفُ وجوب لوجوب، أو وُقُوعٍ لِوُقُوعٍ، وظرفٌ بمعنى «حِيْن» عند «أبي عَلِيّ»[4] إذا وَلِيَها الماضي، نحو: لما جَاءَ زَيدٌ جَاءَ عَمْروٌ.

وهي مُرَكَّبة من «لَمْ» و «لَمَّا»[5] وتحتاج إلى جواب يَعْمَل فيها.

«إذا التَفَتَتْ نَحْوي تَضَوَّعَ رِيحُها[6]   «نَسِيْمَ ٱلصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ»

و «إذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ **رِيحُها**» هو جواب «إذا» وهو العامل فيه

و «نَسِيْمَ» مصدر يَنْتَصِبُ على وجهين:ـ

(١) أحدهما: أن يكون مصدراً مَحْمولاً على معنى[7] الفِعْل الذي قَبْلَه، لأنَّه إذا تَضَوَّعَ فقد تَنَسَّمَ، فيكون مثل: قَعَدَ زَيْدٌ جُلُوساً، و ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[1] وكذلك: «أعْجَبَنِي حُبّاً»، و «أبْغَضْتُهُ كُرْهاً». فيكون العامل في «نَسِيْمَ» «تَضَوَّعَ» لِأنَّهُ في مَعْنَاه، وكذلك: تَنَسَّمْتُ وَمِيْضَ البَرْق، العامل فيه «تَنَسَّمْتُ» لأنَّه في معنى «أَوْمَضْتُ» وهم يَحْمِلُون المصدر على الفعل مَرَّةً، ويَحْمِلُون الفعل على المصدر مَرَّة، فلك أن **تقدّرُهُ** وَمضْتُ وَمِيْضَ البَرْق، وتَنَسَّمْتُ تَنَسُّمَ البَرْق. ومِثْلُه وهو منصوب عند سيبويه بفعل آخر في معنى هذا مُضْمَر يَدُلّ عليه «نَسِيْمَ الصَّبَا» فَيَعْمِل في «نَسِيْم» «تَنَسُّم» في قولهم: تَنَسَّمْتُ وَمِيْضَ البَرْق، و «وَمِضْتُ» و «تَنَسَّمْتُ» عند غيره.

(٢) وقد يكون نعتاً **لمصدر** محذوف، أي: تَضَوَّعَ ريحُها تَضَوُّعاً مِثْلَ نَسيمْ الصَّبا، وكذلك الحُكْمُ في نَظَائر هذا.

«أبو علي»: «الرَيَّا»[2] في هذا البيت هي التي بمعنى الرائحة، ولا تكون من باب «قوّة» لأنَّه كان يَلْزَم أن يكون «روى» وكذلك لو كان من باب «طُويت» قياساً على «تَقْوَى» وجاءت حالاً من «الصَّبَا» بتقدير «قد» ولا تَحْسُن الحال في المضاف إليه إلاَّ بأحدِ ثلاثة أشياء[3].

إمّا أنْ يكون مصدراً، أو اسمَ فَاعِلٍ، أو بَعْضَ المضاف إليه.

إذا قُلْتُ هَاتِي «نَوِّلِيْنِي» تَمَايَلَتْ   عَلَيَّ هَضِيْمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[4]

(١) تمامه: عَلَيَّ هَضِيْم الكَشْح رَيَّا المُخَلْخَلِ. وروايته مخالفة لرواية الأصمعي.

(٢) يُقَدر ابن مالك «لَمَّا» بإذ لأنّها مُخْتَصَّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وأظن أنَّ «لمّا» هنا مضاف وليست مضافا إليه.. انظر المغني ١/٣١٠.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢.

(٤) الأزهية في علم الحروف ص ٢٠٨، ويُؤيد في ذلك أيضاً ابن السَّرَّاج والفارسي وابن جني انظر: مغني اللبيب ١/٣١٠.

(٥) ذكر النحاة أنّ «لمّا» المُرَكَّبة تكون مُرَكَّبة من كلمات أو من كلمتين. فالمركبة من كلمات كقوله تعالى ﴿وإن كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَهم ربُّك﴾. فالأصل «لَمِنْ مَا» فأبدلت النون ميماً وأُدْغِمَتْ... وأمّا المركبة من كلمتين فقيل إنّها مركبة من «لَنْ مَا» ثم أُدْغِمَتْ النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز، وإنّما حَقُّهُما أنْ يُكْتَبا منفصلين... المغني ١/٣١٢، ٣١٣.

(٦) هذا البيت ليس مما رواه ابن النَّحاس، وابن الأنباري والقرشي.

(٧) إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه في إعرابه ثلاثة أوْجُه:

أ. أنْ تجعله مفعولاً مُطلَقاً، والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين:

١ـ المازني والسِّيرافي والمُبَرِّد يرون أن العامل فيه هو الفعل السابق عليه نفسه. واختار هذا القوال ابن مالك.

٢ـ سيبويه والجمهور: ذهبوا إلى أنّ العامل فيه هو فعل آخَر من لفظ المصدر والفعل المذكور دليل على المحذوف.

ب. أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مُسْتَكْمِلاً لشروط المفعول لأجله.

ج. أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المُشْتَق.

انظر شرح ابن عقيل ٢/١٧٣

(١) النساء، آية ٢٤. وفي هذه الآية: كتاب: مفعول مُطلَق منصوب مُؤَكِّد لِمَا قَبْلَه وهو كقولك: كِتَاباً مِنَ اللهِ عَلَيْكُم. وقد قال بعض أهل النحو إنَّ «على» هنا اسم فعل أمر، وعليكم بمعنى الزموا، وكتابُ الله: مفعول لاسم الفعل الزموا. والتخريج الأول أفضل لأنَّ العرب قَلّمَا تقول: زيداً عليك، أو زيداً دونك. وهو جائز كائن منصوب بشيء مضمر قبله... انظر معاني القرآن ١/٢٦٠.

(٢) انظر اللسان ١٤/٣٥٠ مادة (روى) حيث يقول:
والريّا: الريح الطيبة. ثم ذكر بيت امرىء القيس المذكور شاهداً على ذلك.

(٣) قال ابن مالك:

ولا تجزْ حالاً من المضاف له   إلاَّ إذا اقْتَضى المضاف عمله

أو كان جُزْءَ ما له أضيفا   أو مثل جُزْئِه فلا تَحِيْفا

أي لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلاَّ إذا كان المضاف مما يَصِحّ عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل: هذا ضاربُ هِنْدٍ مجردةً، «إليه مَرْجعكُم جَميعاً». وكذلك إذا كان المضاف جُزْءاً من المضاف إليه أو مثل جُزْئه في صحةِ الاستغناء بالمضاف إليه عنه. كقوله تعالى: ﴿ونَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم من غِلٍّ إخْوَاناً﴾ وقوله تعالى: ﴿ثم أوْحَيْنَا إليك أنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيْفاً﴾. وقد أيَّد سيبويه مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً وبدون شروط. انظر شرح الأشموني ٢/١٨٥ وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٧.

(٤) رواية ابن الأنباري (ص ٥٦) «مددتُ بِغُصْنَيْ دومةٍ فتَمَايَلَتْ». ورواية القرشي (ص ١٢٦)» هَصَرْتُ بِفَوْدَي رأسِها فتَمَايَلَتْ. ويروى مَددتُ بِفودَي رَأْسِها. ويُروى: هَصَرْتُ بِفَوْدَي رأسها. انظر: ابن الأنباري ص ٥٧.

و« إذا قُلْتُ هَاتِي... تَمَايَلَتْ » جوابُ[1] « إذا » أو هو العامل فيها. و « هَاتِي »[2] أَمْرٌ، وكذلك « نَوِّلِينِي »[3] وَسَقَطَتْ النُّون.

ويجوز أن يكون « نَوِّلِينِي » بدلاً من « هاتِي » لاشْتِمَال مَعنييها، فيكون في البَدَل، كقوله تعالى[4]:

﴿يَسُومُونَكُم سُوْءَ العَذَابِ يُذَبِّحُون ...﴾ وكقوله تعالى في المجزوم[5]: ﴿وَمَنْ يَفْعَل ذَلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضَاعفُ ...﴾.

ومثل قولهم: من يَفْرَح يَضْحَكْ، ومَنْ يَخْرُجْ يَمْشِ أَخْرُجْ مَعَه، لأنَّ الفعل يُبْدَل من الفعل إذا تقارب معناهما، ولم يَتَبَاينا، ومنه[6]: « الطويل »

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

فَجَزَمه على البدل.

ويجوز الرَّفعُ، تقول: إن تَأْتِني تسألني أُعطِك »[7] ترفع المتوسط، قال الحُطَيْئَة[8]: « الطويل ».

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ

ولا يجوز في الثاني الذي ليس من معنى الأوّل إلاّ الرفع، وإذا جِئْت بعد الجواب بفعل

(١) تَمَايَلَتْ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء علامة تأنيث، والفاعل ضمير مستتر جَوازاً تقديره هي، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

(٢) هاتي: فِعْلُ أمرٍ مبني على حذف النون، وياء المخَاطبة فاعل.

(٣) نَوِّلِيني: فعل أمرٍ مبني على حذف النون، وياء المخَاطبة فاعل، والنون: للوقاية والياء مفعول به. ويجوز إعرابها بدلا من قوله هاتي أو توكيداً لها.

(٤) سورة البقرة، آية ٤٩، فقد جاءت جلة يُذَبِّحُون بدلاً من جلة يسومونكم.

(٥) سورة الفُرقان، آية ٦٨، حيث جاء الفعل يُضَاعَفْ بدلاً من القعل يَلْقَ.

(٦) القائل: عبد الله بن الجر، وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: ﴿تَأْتِنَا تُلْمِمْ﴾ حيث جاء الفعل « تُلمِمْ » بدلاً من الفعل « تَأْتِنَا » وهو بدل مُطابق. واستشهد به: سيبويه ٤٤٦/١، شرح المفصل ٥٣/٧، ١٠/١٠، الإنصاف ٣٧٧/١، شرح ألفية ابن معطي ٨١٢/٢، المقتضب ٦٣/٢، ٦٦/١.

(٧) أمَّا إذا جَزَمْتَ الفعل المتوسط ـ الجواب ـ وجب جزم الاخير لأنّه لا يكون ذلك إلاّ ذلك الكلام معطوف على ما قَبْله. المقتضب ٢٢/٢.

(٨) القائل: الحُطَيْئَة من قصيدة يمدح فيها بَغِيْض بن عامر، انظر ديوانه ص ٢٥، ومطلعها:
آثَرتُ ادْلاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ ... هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانَة المُتَجَرَّدِ
استشهد النحاة به للدلالة على أنّ متى تجزم فعلين. الأول تَأْتِهِ وهو فعل الشرط، وجواب الشرط تَجِدْ، والشارح استشهد بهذا البيت على رفع الفعل « تَعْشُو » وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل. واستشهد به كل من: سيبويه ٤٤٥/١، المفصل ١٣٤، اللسان (عشا)، شرح المفصل ٦٦/٢، ١٤٨/٤، الخزانة ٣٧٦/٢، الأشموني ١٠/٤.

معطوف، نحو: إن تَأْتِني آتِكَ فَأُكْرِمُكَ[1]، جاز فيه الجزم والرفع على القطع، وسواء عطفت بالفاء، أو بالواو، أو بثُمَّ، قال الله تعالى[2]:ـ

﴿مِنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِي لَه وَيَذَرْهُم ...﴾

وقال تعالى[3]:ـ

﴿وإن تَتَولَّوا يَسْتَبْدِل قَوْماً غَيْرَكُم ثُمَّ لا يكونوا أمْثَالكم﴾

بالرفع والجزم.

ويروى برفع « هَضِيْم » ونصبه وجره، فالرفع على أنّه فاعل ب « تَمَايَلَت » أو على أنّه بدل من الضمير في « تمايلت » وهو ضمير الفاعل، أي تمايلت هي. وعلى خبر ابتداء مُضْمَر، والنصب على الحال، لأنّه لم يَتَعَرَّف بما أُضيف إليه، لأنَّ اسم الفاعل، أو اسم المفعول لا يَتَعَرَّفان[4] بما أُضيفا إليه إذا كانا بمعنى الاستقبال. ويجوز أن يَنْتَصِب على المَدْح، والخَفْضُ على البَدَل من الضمير في « رِيْحُها »

و « هَضِيْم » بمعنى مَهْضُوم، ولذلك جاء بغير هاء، وهو عند « البصريين » على النَّسَب[5]. و « رَيَّا » على فعل من « الرِّيّ » وهو الارتواء، وكُلُّ مُمْتَلِيء من شَحْمٍ أو لَحْمٍ « رَيَّان » والأُنثى « رَيَّا ».

(١) الفعل فَأُكْرِمك. فيه ثلاثة أوجه. الجزم وهو الأولى. والرفع على القَطْع والتقدير فَأَنَا أُكْرِمُكَ. الجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ ـ فأنا ـ ويجوز النَّصْب وإنْ كان قبيحاً، لأنَّ الأول ليس بواجب ألاّ بوقوع غيره. المقتضب ٢٢/٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٨٦، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِر لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّب مَنْ يَشَاءُ والله عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيْرٌ﴾ البقرة آية ٢٨٤. يقول سيبويه في هذا ٤٤٧/١ـ٤٤٨:... إلاّ أنّه قد يجوز النصب بالفاء والواو، وبلغنا أنّ بَعْضَهم قد قرأ بالرفع في الفعلين (فَيَغْفِر ـ وَيُعَذِّب) سبعية، وكذلك قراءة الجَزْم فيهما. أمَّا نَصْبُ الفعلين فهو قراءة شاذَّة. وقد خَرَّج ابو حيَّان قراءة الرفع على وجهين: أن يُجْعَل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالعطف جلة من فعل وفاعل على ما تقدم (انظر: المقتضب ٢٢/٢، شرح الشاطبية ص ١٧٠، والنشر ٢٣٧/٢).

(٣) سورة محد آية ٣٨.

(٤) يقول ابن معطي في ألفيته:
وغيرِ مَحْضَة بنون قدرا ... فلم تُعَرِّفه كما لو ظهرا
منه اسم فاعل أريد الحال ... فيه مضافاً أو الاستقبال
الإضافة: تُقسم إلى قسمين، مَحْضَة وغيرُ مَحْضَة، وغير المَحْضَة تُقسم إلى أربعة أقسام:
١ـ إضافة اسم الفاعل إلى المفعول إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، وهي في تقدير الانفصال لكون التنوين مراداً، وإنَّما حُذِفَ للتخفيف، فلم يَحْصل به تَخْصِيصُ فَضْلاً عن التعريف... وقوله « فلم تُعَرِّفه » يُريد أن المضاف لم يَتَعَرَّف بالمضاف إليه في الإضافة غير المَحْضَة.
٢ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل.
٣ـ إضافة أفعل التفضيل إلى المعرفة.
٤ـ إضافة الاسم إلى ما يصلح أن يكون صفة له... (شرح ألفية ابن معطي ٧٣٥/١ـ٧٣٨).

(٥) هذا الكلام منقول عن ابن النَّحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص ٢١. قال: هَضِيْم بمعنى مَهضُوم... وهو عند سيبويه على النَّسَب.

«مُهَفْهَفَـةٌ بَيْضَـاءُ غَيْـرُ مُفَـاضَـةٍ — تَـرَائِبُهَـا مَصْقُـولَـةٌ كَـالسَّـجَنْجَـلِ»[1]

«مُهَفْهَفَةٌ» و «تَرَائِبُها مَصْقُولَةٌ[2]» مبتدأ وخبره مَصْقُولَةٌ.

و «كَالسَّجَنْجَلِ» قال ابن دُرَيد: يجوز أن تكون الكاف اسماً[3]، فلا يكون فيها ضمير، وأن تكون حرفاً فيكون فيها ضمير، ويعمل فيها «اسْتِقْرَار» محذوف[4]، والتقدير في الوجه الأول: مَصْقُولَةٌ مِثْلُ ... وفي الوجه الثاني: كَائِنَةٌ كَالسَّجَنْجَلِ.

ويجوز أن تكون هذه الجملة الابتدائية في موضع الحال، أي: مُشبهاً تَرائِبُها السَّجَنْجَل.

قال «النحاس»[5]: الكاف في موضع رفع نعت لقوله: مَصْقُولَة، ويجوز أن تكون في موضع نَصْبٍ على أن تكون نعتاً لمصدرٍ محذوف، كأنَّه قال: مَصْقُولَةٌ صَقْلاً كالسَّجَنْجَل.

«كَبِكْرِ مُقَانَـاةِ البَيَـاضِ[6] بِصُفْـرَةٍ — غَـذَاهَـا نَمِيـرُ المَاءِ غَيْـرَ المُحَلَّـلِ»[7]

و «كَبِكْرِ مُقَانَاة» يُرْوَى برفع «مُقَانَاة» ونصبه وجرّه.

فالرّفع على البَدَل من الضمير في «مُقَانَاة» وحَذْفُ التنوين على حَدِّ قولهم: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجه، فالرّفع في مذهب «أبي علي» الذي يجعل الوجه بدلاً من الضمير وأكثر البصريين يقدرونه «البَيَاض» منها، وكذلك يقولون في قوله تعالى:[8] ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾. و «الكوفيون» يقولون[9]: الألف واللام عاقِبَتا الضمير وسدّتا فَحَذِفَ الضمير لَمَّا فُهِم المعنى. مَسَدَّهُ.

(١) رواية أبي عُبيدة: مَصْقُولَةٌ بِالسَّجَنجَل. انظر شرح ابن النّحاس ص ٢٢ وشرح ابن الأنباري ص ٥٩.
(٢) مُهَفْهَفَةٌ: مبتدأ مرفوع وجاز الابتداء به مع أنّه نَكِرة وَصَفَه ب: بيضاء. والخبر: غَيْرُ مفاضة وتَرَائِبُها: مبتدأ، ومصقولة: خبر له.
(٣) في الروض الأنفُ ٤٧/١: الكاف تكون حرف جر وتكون اسماً بمعنى مثل ويَدُلّك على انها حرف وقوعها صِلَة للذي... وتكون اسما بمعنى مثل ويَدُلّك على أنّها تكون اسما دخول حرف الجر عليها كقول الشاعر: وصاليات ككما يؤثفين، فدخلت الكاف على الكاف كما تُدخل على مِثْل في قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. ووقوع الكاف اسماً يجيء في الاختيار عند أبي الفتح وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة. قال ٢٠٣/١: «إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل. المقتضب: ١٤٠/١.
(٤) على اعتبار أنّ الكاف حرف جر، تكون «كالسَّجَنْجَلِ» جار ومجرور مُتَعلّق بمحذوف تقديره استقرّ او مُستَقِر.
(٥) منقول بالحرف من شرح القصائد التسع المشهورات لابن النّحاس ص ٢٢.
(٦) رواية ابن النّحاس وابن الأنباري والقرشي: المُقَانَاة البَيَاض.
(٧) يُروى برفع غير ونصبه وجرّه. الديوان ص ١٦. ويُروى: غير مُحَلِّل (بكسر اللام) ابن الأنباري ص ٧٢. وأبو العبّاس أحمد بن يحيي يُجِيزُ رَفْع البياض وخَفْضِه ونصبه انظر: ابن الأنباري (ص ٧٠). وروى ابن كَيْسَان: غير مُحَلِّل بكسر اللام الأولى. شرح ابن النّحاس ص ٢٩.
(٨) جَنَّاتٍ: بَدَلٌ من قوله «لَحُسْنَ مَآب»، ومُفَتَّحَةً: صفة لجَنّات والتّقدير عند البصريين مُفَتَّحَةً لهم أبوابها، فالألف واللام عنده بدل من المُضمر المحذوف العائد على الموصوف، فإذا جئْتَ به حذفتها، وهذا لا يجوز عند البصريين، لأنّ الحرف لا يكون عِوَضاً من الاسم. وأجاز الفَرّاء نَصْبَ الأبواب بمُفَتَّحَة، ويُضْمَر في مفتحة ضمير الجنّات.. وهي من سورة «ص» آية ٥٠. انظر مشكل إعراب القرآن ج ٢ ص ٦٢٧، ومعاني القرآن ج ٢ ص ٤٠٨.
(٩) هذا الرأي يُنْسَب الى ابن كَيْسَان، وأنكره أبو إسحق. انظر شرح ابن النّحاس ص ٢٩.

والنّصب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما قال الآخر[1]: «المتقارب»

«ولا ذَاكِـــرَ اللـــه إلاّ قليـــلا»

والجرّ على الإضافة.

ويُروى[2]: كَبِكْرِ المُقَانَاةِ على الإضافة.

وقال «عَاصِم»[3]: «مَنْ رَفَع فتقديرُه: الذي قُوْنِي البَيَاض، ومَنْ نَصَب فتقديرُه مثل: المُعطي الدِّرْهَم.

ومن رَوَى «كَبِكْرِ مُقَانَاة» فمُقَانَاة صِفةٌ ل «بِكْر» وهو نَكِرَة لم يَتَعَرَّف بما أُضيف إليه.

ويُروى برفع «نَمِير»[4] ونصبه وجرّه،

فالرّفع على الصّفة ل «نَمِير»، والجرّ: حَمْلٌ على «الماء»، والنَّصبُ: حال من «الماء» والعاملُ فيها «غَذَاها» وإنْ كانت غير مُشْتَقَّة[5] فهي في تأويل المُشْتَقّ كما تَقَدَّم.

«تَصُدُّ وتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ[6] وتَتَّقِـي — بِنَـاظِـرَةٍ مِـنْ وَحْشِ وَجْـرَةَ مُطْفِـلِ»

و «تَصُدُّ وتُبْدِي» في إعراب هذا البيت إشْكَال[7]، فأَمّا قوله: تَصُدُّ وتُبْدِي» فَلَكَ أنّ

(١) القائل: يُنْسَبُ هذا البيت لأبي الأسود الدؤَلي. وتَمَامُ البيت:
فَـأَلْفَيْتُـهُ غَيْـرَ مُسْتَعْتِـبٍ — ولا ذَاكِـرِ اللهَ إلاَّ قليلا
الشاهد في قوله: «ولا ذاكر اللهَ»، فالرواية فيه بنصب لفظ الجلالة على التعظيم وهو معمول لذاكر وكان من حَقِّ العربية عليه تنوين «ذَاكِر» لكنّه حذف التنوين لضرورة الشعر، وقد كان بإمكانه أن يضيف «ذاكر» إلى لفظ الجلالة، فيكون حَذْفُ التنوين حينئذ واجباً، لا ضرورة، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حَذْفِه للإضافة لقصد حصول التَّماثُل بين المُتَعاطِفَيْن في التَّنْكِير. وقد استشهد به كلّ من: صاحب الإنصاف ٦٥٩/٢، والخزانة ٥٥٤/٤، ومغني اللبيب رقم ٨٠٨، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/١، والخصائص ٣١١/١، وسيبويه ٨٥/١.
(٢) هي رواية القرشي في جمهرة أشعار العرب ص ١٣٠.
(٣) هذه الآراء ذكرها ابن الأنباري في شرحه ص ٧٠.
(٤) رُسِمَت مُصَحَّفَة: نمر.
(٥) شرح الرضي ١٩٨/١ وشرح ابن عقيل ٢٤٦/٢.
(٦) رواية ابن النّحاس: عن شَتِيتٍ شرحه (ص ٢٢) ويُروى: تَصَدَّى أي تتصدى. شرح ابن الانباري ص ٦٠.
(٧) يرى البصريون أن إعمال الثاني أولى للأسباب التالية:
أ. أنه أقربُ إلى المَعْمُول.
ب. أنّه يَلْزَم على إعمال الأول منها الفصل بين العامل - الأول - ومعموله بِأَجْنَبي من العامل وذلك هو العامل الثاني - وهذا خِلاف ما اعتاده النحاة.
ج. يلزم على إعمال الأول أن تعطف عليه قبل تمامه، فهو بحاجة إلى مَعْمُولِه الذي جاء بعد العامل المعطوف. والعطف قبل تمام المعطوف عليه خِلاف الأصل.
ويرى الكوفيون إعمال الأول أولى للأسباب التالية:
أ. أنه أَسْبَق وأَقْدَم ذِكْراً.
ب. يترتب على إعمال الثاني الإضمار قَبْل الذّكْر، حيث يَتَعَيَّن أن نُضْمِر للعامل الأول وهو غير جائز عندهم، وخلاف الأصل عند البصريين.
انظر: شرح ابن معطي ٦٥١/١، شرح ابن عقيل ١٦٠/٢.

تُعْمِلَ أيَّ الفعلين شِئْتَ، فإن أعملت «تَصُدُّ» وهو مَذْهَب «أهل الكوفة» وعليه بَنَى «ابن قُتَيْبَة»، كانت «عن»[1] بدلاً من «باء» الجرّ، لأنَّ «صَدَّ» إنَّما يَتعدّى ب «الباء» لا ب «عن» ألا تَرى أنَّك تقول: صَدَدْتُ بوجهي عنه.

وإن أعْمَلْتَ «تُبْدِي» وهو اختيار «أهل البصرة» «كانت» عن «غير مُبْدَلَة»، لأنَّك تقول: أبْدَيْتُ عن الشيء.

والوَجْه أن تَعْمَل «تُبْدِي» لأنَّه إذا عَمِلَتْ «تَصُدُّ» لَزِمَ أنْ تقول: تَصُدُّ عنه وتُبْدي عن أسِيْل أو بأسِيْل، إلاَّ أنَّ من شَرْطِ إعمال الأول الإضمار في الثاني، ويجوز حَذْفُه ما لم يكن مرفوعاً أو مفعولاً لا يُقْتَصر دُونَه. ومِنْ شَرْطِ إعمال الثاني الحَذْفُ من الأول ما لم يكن مفعولاً لا يُقْتَصر دُونَه، أو يكون فاعلاً، فإنَّه يُضْمَر ولا يُحْذَف في قول أكثر النحويين، إذ لا بُدَّ من فاعل مُضْمَرٍ أو ظاهر. وقد أجاز «الكسائي»[2] حَذْف الفاعل.

ويُحْتَمل أن يُعْمَل العامل الأول ويُعْتَقد الحَذْف من الثاني. وفي القرآن[3]:

﴿والذاكِرِينَ اللهَ كثيراً والذَّاكِرات﴾ فتقديره: والذَّاكِرَاته.

ولا يُمكن إعْمَال الثاني لأجْلِ تَقْدِيم الصِّلة على الألف واللام. وفي كتاب «سيبويه»[4]: «متى ظَنَنْتَ أو قُلْتَ: زيدٌ مُنْطَلِقاً» على إعْمَال الأول والحَذْف، ولو لم يحذف لقال أو قلته.

والمضمر يَنْقَسِم ثلاثة أقسام:-

مُضْمَرٌ يُفَسِّره ما قَبْلَه[5]

(١) من معاني «عن» أن تأتي بمعنى الباء، والبيت الشعري شاهد على هذا المعنى، والمعنى هنا أي بأسيل، ولا يكون المعنى: «تَصُدُّ عن أسِيْلٍ وتُبْدِي به» ولا «تَصُدُّ بأسِيْلٍ وتُبْدِي عنه» كما زعم بعضهم لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال. ومن شُروط إعمال الأول هنا إبراز الضمير بعد الثاني إنْ كان منصوباً أو مجروراً. فإذاً لا بُدّ في البيت من إخراج «عن» عن وَضْعِها الأول إلى معنى الباء، ووَضْعُها الأول هو المجاوَرَة، وما عَدا ذلك فهي مُخْرَجَةٌ عن بَابِها رَصْف المباني ص ٤٣٢.

(٢) انظر رأي الكسائي في ذلك «الإنصاف في مسائل الخلاف» المسألة السابعة الجزء الأول.

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٥، وقد أُعْمِل الأول من هذين الفعلين، وكان قياسه لو أُخِّر مفعول الفعل الأول أن يُقال: والذَّاكِرَاتِها، ولكنّه لما قَدّمه استَغنى عن الضمير لبيان المعنى في أنّ الأول هو المعمول إذ مفعوله بعده لم يتأخَّر بعد الفعل الثاني، وحَذْفُ الضمير من هذا إذا ما تقدم معمول الأول حَسَنٌ فَصِيْحٌ، وإثْبَات الضمير إذا تأخَّر مفعول في آخر الكلام أحْسَن وأفْصَح (مُشْكل إعراب القرآن ٢/٥٧٨).

(٤) يقول سيبويه: «واعلم أنَّ «قُلْت» في كلام العرب إنَّما وَقَعَتْ على أن يُحكى بها، وإنَّما يُحْكَى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو: قلت: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ألا ترى أنّه يَحْسُن أن تقول: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فلمّا وَقَعَتْ (قُلْت) على ألا يُحكَى بها إلاّ ما يَحْسُن أنْ يكون كلاماً وذلك قولك: قال زيد: عمروٌ خَيْرُ النَّاس. وتَصْدِيق ذلك قوله عز وجل: ﴿إذ قَالَتِ الملائِكَةُ: يا مَرْيَمُ، إنّ اللهَ يُبَشِّرُكِ﴾ ولولا ذلك قال إن الله. وكذلك جميع ما تَصَرَّف من فِعْله» كتاب سيبويه ١/٦٢.

(٥) الأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً، وقد يتقدم المفسّر معنويا على الضمير وذلك فيما يلي:-
أ. التَّقدُّم بالرُتْبة مع تأخيره لفظاً: حَفِظَ دَرْسَه الطَّالبُ.
ب. التَّقدُّم بلفظه ضمناً لا صَرَاحة كقوله تعالى: «اعْدِلُوا هُوَ أقْرَبُ للتَّقْوَى».

ومُضْمَر يُفَسِّره ما بَعْدَه[1]

ومُضْمَر يُفَسِّره دَلالَة الحال[2]

وأما قوله: «مُطْفِل»[3] فَمَنْ جَعَل ناظرةَ البَقَرة نفسَها كان «مُطْفِل» صفة لها، وكان التقدير: وتَتَّقي بِعَيْن بَقَرةٍ نَاظِرة مُطْفِل، أي ذَاتَ طِفْل، فَحَذَفَ المضاف وأقام المُضاف إليه مَقَامَه، وحَذَفَ المَوْصُوف أيضا ونابَتْ صفتُه مَنَابَه.

ويجوز أنْ يُريد: «وتَتَّقي مِنْ نَفْسِها بِبَقَرةٍ نَاظِرَةٍ» فيكون كقولك: لَقِيتُ بزَيْدٍ الأسَد، أي لَقِيْتُه فكأنّي لَقِيتُ الأسَدَ، ففي هذا الوجه حَذْفُ موصوفٍ لا غير، وفي الأول حَذْفُ موصوفٍ ومضافٍ.

ومن جَعَل «النَّاظرة» «العَيْن» جَعَلَ مُطْفِلاً بَدَلاً من نَاظِرةٍ، أيْ: نَاظِرَةٍ مُطْفِلٍ، ثُمَّ حَذَفَ المُضاف وهـو - إذن - من بَدَل الشيء وهما لِعَيْنٍ واحدةٍ.

وذهب بعض النحويين[4] إليه، ورَدَّ التنوين الذي كان قَدْ سَقَطَ للإضافة واستشهد بقول الشاعر[5]، «الخفيف»

رَحِـمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُـوهـا ... بِسِجِسْتَـان طَلْحَـةَ الطَّلَحَـاتِ

على أنَّه أراد «أعْظُم طلحة» فَفَصَلَ فَنَوَّنَ[6]، وهذا القول ضعيف جداً، لأنَّ العرب اذا حالت بين المضاف والمضاف إليه لا تُنَوِّن، ومنه في الشعر كثير فمن ذلك[7]: «الوافِر»

ج. أنْ يسبقه شيء مَعنوي يَدُلّ عليه. قولك: وأنت تَرْكَبُ سيَّارَةَ أجْرة: يَجِبُ أنْ تتحَرَّكَ في مِيْعَادِها.

(١) كقولنا: ربه رجلاً، فرجلاً تفسير للضمير في به، وكذلك كقولنا مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ «فزيد» بَدَل من الضمير في «به» ولم يُؤْتَ بالبَدَل إلاّ للتفسير. شرح الرضي ١/٥.

(٢) هذا ينطبق على ضَمِيْرَي المُتكلِّم والمخاطَب. فيفسرهما وجود صاحبها وقت الكلام، فهو حاضر يَتكلّم بنفسه أو حاضر يُكلِّم غيره مُبَاشَرَة.

(٣) مُطْفِل أي معها أولادها والمُطْفِل ذاتُ الطِفل من الإنسان والوَحْش معها طِفلُها وهي قريبة عَهْد بالنِّتاج وكذلك الناقة والجمع مَطَافيل ومَطَافِل، انظر اللسان ١١/٤٠٢ مادة (طفل).

(٤) أشار إلى هذا الرأي ابن النّحاس، واستشهد بالبيت نفسه. انظر: شرحه ص ٢٣.

(٥) القائل: عُبَيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، من الخفيف. انظر ديوانه ص ٢٠. الشاهد في قوله: «أعظماً» حيث نَوَّنَها بعد أنْ حذف المضاف إليه والأصل: أعْظُمَ طَلْحَة. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ»، حيث حذف المضاف وأبقى المضاف إليه، وأصله «بِسجِسْتَان أعْظُمَ طَلْحَةَ» واستشهد به: شرح ابن معطي ٢/٨٠٣، اللسان (طلح)، الإنصاف ١/٤١، شرح المفصل ١/٤٧.

(٦) هذا الرأي يُنسب إلى ابي الحسن بن كَيْسان. شرح ابن النّحاس ص ٢٢.

(٧) القائل: أبو حيَّة النُميري، وهو من البحر الوافر.
الشاهد في قوله: «بِكَفِّ يوماً يهوديٍ» حيث فصل بين المضاف «بكف» والمضاف إليه «يهودي» بفاصل هو «يوما» وهو الظرف. ويقبل عند النحاة على الضرورة. أما البصريون فقالوا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه إلاّ بالظرف والجار والمجرور. واستشهد به: شرح ابن معطي ٢/١١٢١، سيبويه ١/٩١ الإنصاف ٢/٤٣٢، شرح المفصل ١/١٠٣، المقتضب ٤/٣٧٧، الأشموني ٢/٢٧٨.

كَمَا خُطَّ الكتَابِ بِكَفِّ يَوماً   يهودي يُقَارِبُ أَوْ يَزِيدُ

وقال الآخر[1]: « السريع »

للّه دَرُّ اليومِ مَنْ لامَهَا

وقال آخر[2]: « الطويل »

هما أخوا في الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ

وقال آخر[3]: « البسيط »

كَأَنَّ أَصواتَ مِن إيغالِهِنَّ بِنَا   أَواخِرِ الليلِ أَصواتُ الفَرارِيجِ

ولا يُحْمَل الشيء على الشُذوذ إذا وُجِد له وَجْهٌ قوي يُحْمَل عليه.

و « مِنْ وَحْشٍ » « مِنْ » فيه مُتَعلِّقة بِمَحْذوف، لأنَّها في موضع خَفْضٍ على الصِّفَة ل « نَاظِرةٍ » فَمَن اعتقد أنَّ النَّاظِرة البَقَرة، فَتَقْدير الكلام: بِنَاظِرَةٍ كائنَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجْرَةَ بِحَذْف الصِّفَة، ومن اعْتَقَد أنَّ « النَّاظِرَة » العَيْن، فتقدير الكلام: وَحْشِ وَجْرَةَ بِحذْفِ الصِّفَة، ومن اعْتَقَد أنَّ « النَّاظِرَة » العَيْن، فتقدير الكلام: بِنَاظِرَةٍ كَنَاظِرَةٍ مِنْ نَوَاظِرِ وَجْرَةَ، ففيه مَجازان: مَجَاز بِحذْف موصوف، ومَجَاز بِحَذْف مُضاف. فـ « مِنْ » في الكلام هذا لِلتَّبعِيضِ، وفي الأول لِبَيَان الجِنْس، و « مِنْ » في الكلام تكون[4]: لابتداء الغَاية وانتهائها، وللتَّبعِيض، ولِتَبْيِين الجِنْس، وَزَائِدة لاستغراق الجِنْس في الاستفهام، والنَّفْي[5].

(١) القائل: عمرو بن قميئة، وتمام البيت:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ   لِلَّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا

الشاهد في قوله: دَرُّ اليومَ من لامها « حيث فصل بين المضاف « دَرُّ » وبين المضاف إليه « مَنْ لامَهَا » بفاصل وهو « اليوم » وهو الظرف. وقد أباح البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور. والبيت هنا شاهد على ذلك. واستشهد به: سيبويه ٩١/١، مفصل الزمخشري رقم ٩٩، الخزانة ٢٤٧/٢، الإنصاف ٤٣٢/٢.

(٢) القائل: قيل إنّه لدُرْنا بنت عبعبة الجحدرية، وقيل: عَمْرَة الجشمية، وتمام البيت:

هما أخوا في الحَرْب مَنْ لا أخَا لَهُ   إذا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

الشاهد في قوله: « أخوَا في الحرب من.. » حيث فصل الشاعر بين المضاف وهو « أخوَا » وبين المضاف إليه « مَنْ.. » بأجْنَبي وهو الجار والمجرور « في الحَرْبِ » وهذا مُباح عند البصريين. واستشهد به كل من: الإنصاف ٤٣٤/٢، سيبويه ٩٢/١ مفصل الزمخشري رقم ١٠٠، الخصائص ٤٠٥/٢، شواهد العيني ٤٧٢/٣.

(٣) القائل: ذو الرُّمة غَيْلان بن عُقْبة. انظر ديوانه ص ٧٦.

الشاهد في قوله: « أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنَا أواخِرِ » حيث فصل بين المضاف « أصْواتَ » وبين المضاف إليه « أواخِرِ » الجار والمجرور « من إيْغَالِهِنَّ بِنَا ».

وقد استشهد به: الإنصاف ٤٣٣/٢، سيبويه ٩١/١، الأصُول ٣٢٠/١، الخصائص ٤٠٤/٢، شرح المفصل ٧٧/٣، الخزانة ١١٩/٢.

(٤) انظر: المغني ٣٥٣/١-٣٥٨ ورصف المباني ص ٣٨٨.

(٥) الفَرْق بين نَفْي الجِنْس واستغراق نفيه أنَّ التي لنفي الجنس يَحْتِمل ما بعدها أنْ يَنْفِي مُفْرَدَه اللفظي أو جِنْسَه

وقد حَكَى بعض « البغداديين »[1]: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فَزَادها في الواجب.

و « الأَخْفَش »[2] يَرى زيادتها في الواجب، ويَسْتَدِل بقوله تعالى[3]: ﴿يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾.

وحروف الصلة المزيدة: مِنْ، ولا، وما، وإن، وأن، والباء، نحو قوله تعالى[4]: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيْدٍ﴾. و « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحدٍ » و ﴿لِئَلَّا يعلم﴾[5] و ﴿فَلَا أُقْسِم﴾[6] و ﴿لا تَسْتَوي الحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[7] و « مَا إن جَاء زَيْد ».[8] و ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[9] و « مَا زَيْد بِقَائِم » و بِحَسْبِكَ زَيْد، و ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[10] و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[11]. و ﴿عَمَّا قَلِيْلٍ﴾[12]

« وَجِيْدٍ كَجِيْدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ   إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعَطَّلِ »

و « جِيْدٍ » مَرْدُود على « أَسِيْلٍ » أي عَنْ أَسِيْلٍ، وعَنْ جِيْدٍ.

و « كَجِيْدِ » مَنْ جَعَل الكاف حرفاً علّقها بمحذوف، أيْ كائن كَجِيْدِ، وَمَنْ جَعَلَها أسماً لم يُعَلِّقْهَا بشيء وكانت بِمَنْزِلة « مِثْل ».

« وَفَرْعٍ يُغَشِّي[13] المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ   أَثِيْثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ »

و « المُتَعَثْكِلِ » صِفَة « قِنْو »[14]

المَعْنوي، فَيَحْتَمِل أن تُرِيد جِنْسَ الرِّجال، ويَحْتَمِل أنْ تُرِيد الرَّجُل الواحد، والتي لاستغراقه لا تَنْفِي إلا الجِنْس بِكُلِّيتِه ولا تُبْقِي منه شيئاً. (رصف المباني ص ٣٩٠).

(١) لَم يَشْتَرِط الكوفيون أنْ تُسْبَق بِنَفْي أو نَهْي، بل أجازوا زيادتها في المُوْجَب كقولهم: « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ». ولم يَقْبَل بهذا البصريون إلاَّ الأخفش، فقد خَرَّجُوا هذا القول على تقدير: أي حَادِث مِنْ مَطَر، أو كائن من مطر، ومن الذين أباحُوا زيادتها في المَعْرِفة: الزَّمَخْشَري في قوله تعالى: ﴿ومَا أنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِيْن﴾. وكذلك ابو علي الفارسي جوَّز الزِّيادة في الإِيْجَاب. وهو من أعلام المدرسة البغدادية. (المغني ٣٦١/١، رصف المباني ٣٩١).

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ص ٩٨-٩٩.

(٣) تمام الآية: ﴿يا قَوْمَنَا أجِيْبُوا دَاعِيَ الله وآمِنُوا بِهِ يَغْفِر ...﴾. سورة الأحقاف، آية ٤٦

(٤) سورة ق آية ٣.

(٥) سورة الحديد آية ٢٩.

(٦) سورة الواقعة آية ٧٥.

(٧) سورة فُصِّلت آية ٣٤.

(٨) تُزَاد إنْ كَثيراً بعد ما النافية إذا دَخَلت على جملة فعلية أو جملة إسمية. وهنا دَخَلت على جملة فعلية.

(٩) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(١٠) سورة الرعد آية ٤٣.

(١١) سورة النساء آية ١٥٥.

(١٢) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(١٣) يُروى: يزين المَتْن. ابن الأنباري ص ٦٢.

(١٤) هذا السطر رُوي مُصَحَّفاً: للمتعثكل صفة بين (كذا).

« تُضِيءُ الظَّلَامَ بِالعِشَاءِ كَأَنَّهَا … مَنَارَةُ مُمْسَى رَاهِبٍ مُتَبَتِّلِ »

و « كأنها منارة » موضع « كأنَّ » نصْب على الحال من الضمير في « تُضيءُ »، أي: مُشْبِهةً مَنارة مُمْسَى رَجُلٍ راهِبٍ، فَحَذَفَ الموصوف الذي أُضيف إليه المُمْسَى، وتقديره: مَنَارَةَ رَجُلٍ راهِبٍ، و « الباءُ »[1] في قوله « بالعشاء » بَدَل مِنْ (في)[2].

« ويُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا … نَؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ »

و « يُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ »

يُروى بالياء والتاء[3]. « فَتِيتُ » على رواية الياء: اسم « يُضْحِي »

و « فَوْقَ فِرَاشِهَا » في موضع الخبر، أي كائناً أو مُسْتَقِراً فوق...

وعلى رواية « التاء » (فَتِيتُ) مرفوع بالابتداء، وخبره في الظرف، و « أَضْحى » تامّة لا تَحتاج إلى خبر، ومعناه: تَدْخُل على الضُّحَى، ويكون المبتدأ والخبر في موضع الحال من الضمير في « تُضْحِي » ويُقدَّر حذف « الواو ».

ويُحْتَمَل أن يكون « تُضْحِي » ناقصة، فتكون الجملة في موضع نَصْب على خبرها، واسمها مُضْمَر فيها.

ويُروى برَفْع « نؤوم » ونَصبه وجَرِّه[4]:

فبالرَّفع على إضمار المبتدأ، أي: هِي نَؤُوم الضُّحَى.

والنَّصب على المَدْح بإضمار أَعْني[5].

والجرّ على البَدَل من « الهاء » في فِراشِها، بَدَل الظَّاهر مِن المُضْمَر، بَدَل النَّكِرَة من المَعْرِفة.

و « عَنْ »[6] بمعنى « بَعْد »[7].

و « لَمْ تَنْتَطِقْ » جملة مِنْ صفتها، أي غَيْر مُنْتَطِقَة.

« إلى مِثْلِهَا يَرْنُو الحَلِيمُ صَبَابَةً … إذا ما ٱسْبَكَرَّتْ بَيْنَ دِرْعٍ ومِجْوَلِ »

(١) الباء: تفيد هنا الظرفية أي في العِشَاء، وذلك كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ ﴿نَصَرَكُمْ بِبَدْرٍ﴾ أي نَجَّيْنَاهُم في سَحَرٍ، ونَصَرْنَاكُمْ فِي بَدْرٍ.

(٢) رُسِمَت مُصَحَّفَة: بَدَل من الفاء.

(٣) رواية الأصمعي (بالتاء) انظر: الديوان ص ١٧.

(٤) أشار إلى هذه الأوجه ابنُ النَّحاس في شرحه ص ٢٥، وكذلك ابن الأنباري (شرحه ص ٦٦).

(٥) قال ابن الأنباري: ولا يجوز أنْ يكون منصوباً على الحال (شرحه ص ٦٦).

(٦) يرى أبو عُبَيدة أنَّ (عَنْ) هاهنا زائدة، ويرى ابن النَّحاس أنَّ (عَنْ) تُقارِب (بَعْد) في المعنى (شرحه ص ٢٦).

(٧) تأتي عَنْ لِمَعانٍ عِدّة ومنها أنَّها تأتي بمعنى بعد نحو: « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين » أي بعد قليل. وقوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أي بعد طَبَق.. (المُغني ١/١٥٨).

إلى « مِثْلِهَا »[1] مُتَعَلِّقَة بيَرْنُو، و « صَبَابَةً » مفعول له، أو مصدر جُعِل حالاً، وَقَدْ تَقدَّم.

وجواب « إذا » محذوف[2] دَلَّ عليه ما قَبْلَه وهو « يَرْنُو » أي رَنَا، ويجوز أن يَعْمَل فيه.

« ٱسْبَكَرَّتْ بَيْنَ دِرْعٍ وَمِجْوَلِ » أي قَميصُها أو ثَوْبُها الذي يَصْلُح لها كائن بين الدِّرْع والمِجْوَل.

« أَلا رُبَّ خَصْمٍ فِيكِ أَلْوَى رَدَدْتُهُ … نَصِيحٍ عَلَى تَعْذَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلِ »

« وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ … عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي »

« عَلَى تَعْذَالِهِ » في موضع الحال.

« رَدَدْتُهُ » جلة في جواب « رُبَّ » والعامل فيها « لِيَبْتَلِي » أرادَ لِيَبْتَلِيَنِي، فحذف المفعول ثم سَكَّنَ « الياء » ضرورة عند حَذْفِها.

« فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ[3] … وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي … بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْثَلِ[4] »

و « لَمَّا » عند « أبي علي »[5] ظرفٌ إذا وَلِيها الماضي، والعامل فيها جوابها، وعند « سيبويه »[6] حرف يدل على وقوع شيء لوقوع غيره.

وذهب « أبو الحسن الأخفش »[7] إلى أنَّ أصلها « لم » زيدت عليها « ما ».

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيل » هذه الجملة معمولة لـ « قُلْتُ » و « أَلَا »[8] تنبيه واسْتِفْتَاح كلام،

« أَيْ » اسم مُنَادَى مُفْرَد.

« ها » تنبيه وصلة.

(١) سقطت (مِثْلِهَا) من الأصل.
والمفروض أن يقول « إلى مثلها » لا كما ورد « إلى » لأنَّ الجار والمجرور هو الذي يتعلق بالعامل، أمّا حرف الجر مُجَرَّداً من مجروره فلا تَعَلُّق له، و « إلى مثلها » جار ومجرور متعلق « بيرنو ».

(٢) وتقديره: إذا ما اسْبَكَرَّت بين دِرْعٍ ومِجْوَل رنا الحليم إلى قِبَلِهَا صَبَابَة.

(٣) رواية ابن النَّحاس: بِصُلْبِه، وهي رواية ابن الأنباري.

(٤) روى ابن حبيب: إنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ ذلك فَافْعَلِ. ورواية ابن النَّحاس:
وما الإصباح منك بأمثل. انظر: ابن الأنباري (شرحه ص ٧٧) وشرح ابن النحاس، ص ٣٢.

(٥) ذهب ابو علي الفارسي إلى أنَّها بمعنى « حِين » وهي مبنية للزومها الجملة كـ:
« إذْ » و « إذَا » وطَبَّق قوله هذا على قوله تعالى: ﴿إلاَّ قَوْمَ يُونس لَمَّا آمنوا﴾ أي حين آمنوا. (انظر: الأزهية ص ٢٠٨، رصف المباني ص ٣٥٤).

(٦) سيبويه ٢/٣١٢، ويسميها النحاة: حرف وجوب لوجوب.

(٧) وقال بهذا الرأي أيضاً الزمخشري في مُفَصَّله. انظر شرح المفصل ٨/١٠٩.

(٨) تأتي في الكلام على ثلاثة مواضع:
أ- أنْ تكون تنبيهاً واستفتاحا وإذا لم تدخل صَحَّ الكلام دونها.
ب - أنْ تأتي عَرْضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير.
جـ- أنْ تكون جواباً. (انظر: رصف المباني ١٦٥، المغني ٧٧، شرح المفصل ٨/١١٣).

الليل: نَعْت لأيّ[١] وهو نعت لا يُسْتَغْنَى عنه، لأنَّه هو المُنَادَى، ولا يجوز فيه إلاّ الرَّفع عند «النحويين» ما خلا «الزجاج» و «المازني»[٢] فإنَّهما أجازا فيه النَّصب على المَوْضِع، وجعلاه مثل: يا زَيْدُ العَاقِلُ، والعَاقِلَ.

وقال «الاخفش» «الليل» صِلة لاي، ولذلك لا يجوز نصبه، ولا حذفه، ويوصف باسم الإشارة، كقولك: يا أيهذا الرَّجلُ، قال الشاعر[٣]: «الطويل»

«ألا أيهذا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ»

وقد يُنادَى أيضاً باسم الإشارة، ويُوْصَف بما فيه الألف واللام، كقولك: يا هذا الرجُلُ[٤]. قال أبو عبيدة: ياذا البَحْرُ في مُعتلٍ يُسبحه. ونداء «أي» و «ذا» يسمى النداء المُبْهَم[٥]، ويجوز حَذْف[٦] حرف النداء عما لا يُوصَف به، أي تقول: زيدُ، أقبل، وغلامُ، أُخرج، وفي القرآن[٧]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ وأيُّها الرَّجلُ، وأيَّتُها المرْأةُ، ولا تقول: هَذا أَقْبل ولا: رَجُل أُخْرُج، ونَحْوَهُمَا وربما شَذَّ منه يَسِيرٌ نحو قولهم: أطْرِق كَراً[٨]، وأصْبِحْ لَيْلُ[٩]

(١) هذا الإعراب وقول المازني منقول عن ابن الانباري. انظر: شرحه ص ٧٨.

(٢) أجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المُنَادَيات المَضْمُومة. قال الزّجاج لم يُجِزْ هذا المذهب أحَدٌ قَبْلَهُ ولا تَابَعَهُ أحَدٌ بَعْدَهُ.. (حاشية الصّبان على الأشموني ١/١١٥).

(٣) القائل: ذو الرُّمة. انظر ديوانه ص ٢٥١، وتمام البيت:

ألا أيهذا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ ... لشيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ

الشاهد في قوله: أيهذا الباخِعُ. حيث جاء اسم الاشارة «ذا» صفة لأيّ، والبَاخِعُ بَدَل أو نَعْت من ذا. وقد استشهد به: المقتضب ٤/٢٥٩، شرح المفصل ٢/٧، اللسان (بخع)، الاشموني ٣/١٥٢.

(٤) يجوز أنْ يُنادَى اسم الإشارة كما نُوْدِيَتْ أيْ، ويُشْتَرَط في الاسم بعدها أن يكون مُعَرَّفاً بأل ومرفوعاً لأنَّ «هذا» وصْلَةٌ لنداء ما بعدها. نحو يا هَذا الرَّجُلُ. وقد أشار ابنُ مالك بقوله:

وذو إشارة كأي في الصِّفة ... إنْ كان تَرْكُها يُفيدُ المَعْرِفَة

(٥) انظر شرح المفصل ٢/٧، حيث يقول الزمخشري: والمنادى المُبْهَم شيئان: أي واسم الإشارة.

(٦) لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ولا مع الضمير ولا مع المُسْتَغاث، وأما مع غيرها فيجوز الحذف فنقول في: يا علي أقبل: علي أقبل. أما الحذف مع اسم الإشارة فقليل وكذلك مع اسم الجنس. فقال ابن مالك:

وغير مَنْدوب ومُضْمَر وما ... جَا مُسْتَغاثاً قد يُعَرَّى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمُشار له ... قَلَّ ومن يمنعه فانصر عاذله

«شرح ابن عقيل» ٢/٢٥٦»

(٧) سورة يوسف آية ٢٩، وقد أشار ابنُ معطي في ألفيته إلى إمكانية حَذْف الأداة فقال: «وأحرف النداء قد تنحذف كمثل ربنا ومثل «يوسف».

(٨) رُقْيَة يَصِيْدُون بها الكَرَا ويقولون: أطرق كَراً إن النَّعَام في القُرى، ما إن أرى هناكَرَ فَيَسْكُن ويُطْرِقْ حتى يُصاد... والمعنى أنَّ النَّعام الذي هو أكبر منك قد اصْطِيْد وحُمِلَ إلى القُرى. انظر:

(شرح الكافية ١/١٤٦، أمثال الميداني ١/٤٣١، المقتضب ٤/٢٦١).

(٩) أي ادْخُل في الصَّبَاح، قالته أمّ جندب زوجة امرىء القيس وكان مُفَرَّكاً. ويقال أنّه سألها عن سبب تَفْرِيْكِهن له فقالت له: لأنَّك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة بطيء الإفاقة.

(انظر: شرح الكافية ١/١٤٦، أمثال الميداني ١/٤٠٣، المقتضب ٤/٢٦١).

ونحوهما.

ولا يُحذف أيضاً من المندوب، ولا من المُسْتَغَاث.

وقد أتى «ها» لفظة النداء، ومعناه الاختصاص، نحو: أنا أفْعَل كذا أيُّها الرَّجُلُ!.

ولا يُنَادَى الحَرْف، ولا الفِعْل، لأنَّ المُنَادَى مفعول في المعنى[١]، وما لا يكون مفعولاً لا يكون مُنادىً.

والمناديات تِسْع:

منادى مفرد علم، مثل: يا زيد.

ومقصود مُشَبَّه بالعَلَم، مثل: يا رجلُ[٢].

ومَنْكُور، مثل يا رجلاً[٣].

ومُضاف، مثل: يا غُلَامَ زيدٍ.

وما يَتَشَبَّه بالمضاف[٤]، مثل: يا خيراً مِنْ زَيْدٍ، ويا طالعاً جَبَلاً.

ومُرَخَّم، مثل: يا حَارِ.

ومُسْتَغاث، نحو: يا لزيد.

ومَنْدُوب، مثل، يا زيداه، وواعمراه.

ومُبْهَم، مثل: يا هذا الرَّجُلُ، ويا ذَا الرَّجُلُ.

وبُنِيَ المفرد[٥] منها، لأنَّه أشبه المُضْمَر في الإفراد والتعريف والخِطَاب، ووقع موقعه.

قوله: «ألَا انجَلِي».

«الياء» في «انْجَلي» عن «أبي علي» للإطلاق، وردَّها بعد أن حُذِفَت، ويجوز أن تكون «لام الفعل» وأتى به على لغة من يُجْرِي المُعْتَلّ مَجْرى الصَّحيح، ويَحْذِف الحركة المُقَرَّرَة على حرف

(١) يقول الموصلي:... وإنَّما اختص النداء بالاسم لأنَّ المُنادَى مفعول في المعنى، والمفعول ما كان معمولاً للفعل، فلو كان مفعولاً لَلَزِمَ كون الشيء معمولاً لنفسه وهو محال، ولأنَّ المفعول مخبر عنه، ولا يخبر إلاَّ عن الاسم... وهذا القول ينطبق كذلك على الحرف. (انظر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٠٨).

(٢) وهو ما يسميه النُّحاة بالنَّكِرَة المقصودة وهو مبني في محل نصب.

(٣) وهو ما يسميه النُّحاة بالنَّكِرة غير المقصودة وهو منصوب.

(٤) الشبيه بالمضاف وهو ما كان وصفاً من الأوصاف: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مُشَبَّهة.

(٥) يقول ابن يعيش: فإنْ قيل: فِلَمَ بُنِيَ وحَقُّ الأسماء أنْ تكون مُعْرَبة؟ فالجواب أنَّه إنَّما بُني لوقوعه موقع غير المُتَمكِّن، ألا ترى أنَّه وَقَعَ موقع المُضْمَر والمُتَمكِّنَة من الأسماء إنَّما جُعِلَتْ لِلغَيْبَة فلا تقول قام زيد وأنت تُحَدِّثُه عن نفسه فإذا أرَدت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره فتقول قُمْتَ، والنَّداء حالُ خِطَاب، والمنادى مُخَاطَب فالقياس في قولك يا زيد أن تقول يا أنت. والدَّليل على ذلك أنَّ من العرب من يُنادي صاحبه إذا كان مُقْبِلاً عليه ومما لا يَلْتَبِس نداؤه بالمُكَنَّى فيناديه بالمُكَنَّى عن الأصل فيقول يا أنت... (انظرشرح المفصل ١/١٢٩).

العِلَّة، كما يحذف من الفعل الصحيح، وعليه أتت قراءة قُنْبر:[1]

﴿إنّه مَنْ يَتَّقِيْ ويَصْبِر﴾

قال الشاعر في الياء[2]: «الوافر»

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي...

وقال آخر في الواو[3]: «البسيط»

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثم جِئْـتَ مُعْتَـذِرا مِـنْ هَجْـوِ زَبَّـانَ لَـمْ تَهْجـوْ ولم تَـدَعِ

وفي الألف نحو[4]: «الرجز»

ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

ورُوي[5]: «الطويل»

---

(١) سورة يوسف آية ٩٠، وقد اختلف النحاة على تخريج هذه الآية. حيث ورد الفعل «يتقي» غير مجزوم و «يصبر» مجزوماً. وقد خَرَّجُوها بتخريجات. ومن هذه التخريجات أنَّ: «مَنْ» شرطية، و«يَتَّقِي» فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدرة على آخر الفعل وهي لغة قوم، وقد اختار ابن مالك هذا القول وحكى: أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُثْبِت أحرف العلة الثلاثة في الفعل المضارع المعتل المجزوم، وعلى لغتهم يكون الجزم بالسكون يعامل المعتل بمعاملة الصحيح. وقيل أيضاً أن «يتَّقي» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والياء الموجودة هي الناشئة من إشباع الكسر. (انظر شرح شذور الذهب ص ٨٧، ٨٨).

(٢) القائل: قيس بن زهير، وتمام البيت:

أَلَـمْ يـأْتِيـك والأنبـاء تنمـي بما لاقَـتْ لبـونُ بَنِـي زيـادِ

الشاهد في قوله «ألم يأتيك» حيث أورد الشاعر الفعل المجزوم بالياء، والمفروض حذف الياء: فيقال: أَلم يَأْتِكَ. وقد خَرَّجَه النحاة بتخريجين: الأول: يأتيك: مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو على لغة قوم. والثاني: يأتيك مجزوم بحذف حرف العلة ولكنَّ الشاعر اضطُرَّ لإقامة الوزن أنْ يُعيد الياء. واستشهد به معظم كتب النحو: شرح المفصل ٢٤/٨، سيبويه ١٥/١، ٥٩/٢، الإنصاف ٣٠/١، الخزانة ٥٣٤/٣، اللسان (قور)، أمالي ابن الشجري ٨٤/١.

(٣) القائل: غير معروف، وقد نُسِبَ إلى أبي عمرو بن العلاء.

الشاهد في قوله: «لم تَهْجُو» حيث أبقى الواو مع وجود أداة الجزم «لَمْ» والمفروض حذف الواو فنقول: «لَمْ تَهْجُ» وقد خَرَّجَه النحاة على أنَّه مجزوم بالسكون على الواو لمعاملتهم الفعل المُعتل معاملة الفعل الصحيح. واستشهد به: أمالي ابن الشجري ٨٥/١، الإنصاف ٢٤/١، شرح المفصل ١٠٤/١٠، الهمع ٥٢/١، الدرر ٢٨/١، الأشموني ١٠٣/١.

(٤) القائل: رُؤْبة. انظر ملحقات ديوانه ص ١٧٩، وتمام البيت:

إذا العَجُـور غَضِبَـتْ فَطَلِّـقِ ولا تَـرَضَّاهـا ولا تَمَلَّـقِ

الشاهد في قوله: «لا تَرَضَّاهَا» حيث أورد الفعل دون حذف حرف العلة، والأصل أن تقول «ولاتَرَضَّهَا» وقد خُرِّجَ على أنَّ الفعل مجزوم بالسكون على الألف كما يُعَامَل الفعل الصحيح. وقيل: إنَّ الألف هنا لإشباع الفتحة. واستشهد به: الخزانة ٥٣٣/٣، شرح المفصل ١٠٤/١٠، الإنصاف ص ٢٦، شرح التصريح ٨٧/١.

(٥) القائل: عبد يَغُوث بن وَقَّاص الحارثي. وتمام البيت:

وتَضْحَـكُ مِنِّـي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ كَـأَنْ لَـمْ تَـرى قَبْلِـي أَسِيـراً يَمَـانِيـا

الشاهد في قوله: «لم تَرَى» حيث أبقى الشاعر الألف مع دخول أداة الجزم. وقد خَرَّجه النحاة إمَّا على أنَّها لغة قوم، تعامل الفعل المُعْتَلّ معاملة الصحيح فلا تحذف حرف العلة، وتقدر الحركة على حرف العلة، وإمَّا على أنَّ حرف العلّة الموجود هو نتيجة إشباع الحركة. واستشهد به كل من: شرح المفضليات ص ٣١٨، الاغاني ٦١٥٧/١٧، المفصل ص ٢١٥، شواهد التوضيح ص ٢٠، الاشموني ١٠٣/١، والخزانة ٥٣٦/٣، وسيبويه ١٥/١، و ٥٩/٢، وابن الأنباري ص ٧٨، والعُمدة ٢١١/٢.

.... كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَبْلِـي أسيراً يَمَـانِيَـا

وفي أكثر النُّسَخ «انْجَلِ» بحذف الياء.

«فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ كَـأَنَّ نُجُـومَـه بِكُلِّ مُغَـارِ الفَتْـلِ شُـدَّتْ بِيَـذْبُـلِ[1]»

و «فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ» تَعَجُّب[2]، وكأنَّه نادى مُضْمَراً، أو أضمر معه فعلاً حُذِفَ لعلم المُخَاطَب، كأنَّه قال: يا لَيْلُ أَعْجَبُ لَكَ مِنْ لَيْلٍ، وما أَعْجَبَكَ لَيْلاً.

ولا يُنَادَى الحَرْف ولا الفِعْل، لِأنَّ المُنادَى مفعول في المعنى، والفعل والحرف لا يكونان مفعولين، فلا يكونان مناديين، ومن «النحويين» من يقول[3]: يا لَكَ، يا لزَيد.

و «الكاف» في موضع «زيد»، والعرب تَسْتَعمل حَذْف فعل التعجب، وتكتفي باللام.

و «الباء» في «بِكُلِّ» و بـ «يَذْبُل» مُتعلِّقان بـ «شُدَّ» لأنَّ الفعل قد يَتعدّى إلى مفعولين بحرفي جـر وأكثـر[4]، وفي التنزيل[5]: ﴿لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إلى النُّورِ بإذْنِ رَبِّهِم إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيْدِ﴾.

فعداه إلى واحد بالهمزة[6]، وإلى أربعة بأربعة أحرف[7].

وموضع «الكاف» من «كَأَنَّ» خَفْضٌ على الصِّفَةِ «لِلَيْلٍ» ويجوز أن يكون في موضع على تقدير: أُنَادِيْك لَيْلاً.

«كَـأَنَّ الثُّـرَيَّـا عُلِّقَـتْ في مَصَـامِهَـا[8] بِـأَمْـرَاسِ كَتَّـانٍ إلى صُـمِّ جَنْـدَلِ»

---

(١) يروى: كَأَنَّ نَجُومَهُ بِأَقْوَاس كتان إلى صمّ جندل.

قال أبو بكر: لم يرو هذا البيت الأصمعي، ورواه أبو يعقوب وغيره.

انظر: شرح ابن الانباري ص ٧٩.

(٢) تَعَجُّب غير قياسي، أيْ سَمَاعي، والتَّعَجُّب القياسي ما جاء علي وزنين: مَا أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ ب.

(٣) للتَّعجُّب غير القياسي صيغ كثيرة يَصْعُب حصرها تَعْتَمِد على مَقْدرةِ المُتكلم ومَنْزِلته البلاغية ويفهم بالقَرِيْنَة. ومن هذه الصيغ: لله درُّه، يا لَكَ، أو يَا لَهُ، أو يا لِي كقول الشاعر:

فيـا لَـكَ بَحْـراً لَـمْ أَجِـدْ فِيْـه مَشْـرَبـاً وإنْ كَـان غَيْـرِي واجِـداً فيـه مَسْبَحـاً

ومنها أيضاً قولنا: سُبْحَانَ الله، وكقوله تعالى: «كَيْفَ تَكْفُرون بالله وكُنْتُم أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُم...»

(٤) يقول ابن مالك في ذلك:

وعَـدِّ لازمـاً بحرف جـر وإن حُـذِفَ فـالنَّصـب للمُنْجَـر

(٥) سورة إبراهيم آية ١.

(٦) الفعل اللازم «خَرَجَ» وعداه بالهمزة: «أَخْرَجَ»، و«النَّاس» مفعول به للفعل.

(٧) المفاعيل الأربعة هنا هي: الظُّلُمات، النُّور، إذْن، صِراط، أمَّا الحروف التي كانت سبباً في التَّعْدِيَة فهي: من الظُّلُمات، إلى النُّور، بإذن، إلى صِراط.

(٨) يُروى كَأَنَّ نجوماً عُلِّقت من مصامها. ابن النَّحاس ص ٣٢.

و « الكاف » من كَأَنَّ الثُّرَيّا[1] غير مُتَعَلِّقة بفعل ولا معنى فعل، لأنّها فارقت الموضع الذي يمكن أن تَتَعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه مُتَعلِّقة بخبر « أنْ » المحذوف فَزَال ما كان لها من التَّعَلُّق بمعاني الأفعال[2].

و « إلى صُمِّ جَنْدَلِ »

« إلى » مُتَعلِّقة بالصِّفة المحذوفة، أيْ مربوطة أو مضافة أو مضمومة إلى صُمِّ جَنْدَل.

« وَقَـدْ أَغْتَـدِي والطَّيْـرُ فِـي وُكُنَاتِهـا   بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأوابِـدِ هَيْكَـلِ »

« الطَّيْرُ » مبتدأ.

« في وُكُنَاتِها » « الفاء » مُتَعلِّقة بالخبر أي و« الطَّيْرُ » في وُكُنَاتِها، والجملة في موضع الحال، يَعْمَل فيها « أَغْتَدِي ».

و « الواو » واو الحال، وهي بمعنى « إذ »[3] أي: إذ حال الطَّير كَذا.. و« الباء » مُتعَلِّقة بأَغْتَدي.

والجمل تقع معترضَة بين الفاعل والمفعول[4]، كقولك: ضَرَبْتُ ـ والنَّاسُ جلوسٌ ـ زَيداً.

وبين الفاعل والفعل؛ كقولك: ضَرَبَ زيداً ـ والشِّتَاءُ يَنْزِلُ ـ عمروٌ، ومِثْلُه قول الشاعر[5]: « الطويل ».

(١) اختلف النحاة في كَأَنَّ، فذكر ابن هشام وابن الخبّاز أنّها حرف مركب، وقال ابن جِنّي هي حرف لا يَتَعلَّق بشيء، لمُفَارَقَتِه الموضع الذي تَتَعلق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد، لإفادة التشبيه. ويرى الزّجّاج أنَّ الكاف اسم بمعنى مثل، فلزمه أنْ يُقَدِّر له موضعا، فَقَدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أنْ يُقَدِّر له خبراً لم يُنْطق به قط. وقال الأكثرون لا موضع لأنَّ وما بعدها، لأنَّ الكاف و« أنَّ » صار بالتركيب كلمة واحدة. وفيها كلام طويل (المغني ٢٠٨/١، رصف المباني ٢٨٤، ابن يعيش ٨١/٨).

(٢) في الأصل سطر زيادة، وأظنه من زيادات الناسخ أو تعليقاً أضيف إلى الأصل: نَصُّه: والفرق بينه وبين الأصل هنا بأنَّ كلامك على التشبيه من أول الأمر، وتَمَّ بعد مُضي صَدْر الجملة على الإثبات.

(٣) يأتي بعد واو الحال جملة إسمية أو طلبية ويُشتَرط اشتمالها على رابط، وقد تُحذف الواو ويقام مقامها « إذ » أو « في حال »، وتُقَدَّر « إذ » إذا لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً كقولنا: جاء زيدٌ والشمسُ طالعة والتقدير: جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالعة. أمَّا إذا كان في الجملة ضَميرٌ يعود على ذي الحال قُدِّرَتْ « في الحال » كقولنا: جاء زيدٌ وهو يضرب عَبْدَه أي في حال ضَرْبِه عَبْده. (رصف المباني ٤٧٣، ابن يعيش ٩٠/٨، المغني ٣٩١، سيبويه ٤٢٠/١).

(٤) الأصل: وقد أغْتَدِي بِمُنْجَرِدٍ والطَّيْرُ في وُكُنَاتها، فَفَصَل بين الفعل « أغْتَدِي » والمفعول « بِمُنْجَرِدٍ » بالجملة الأسمية « والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها ».

(٥) القائل: غير معروف، وقد نَسِبَ لأكْثَر من واحد منهم: حُوَيْرِثَة بن بَدْر، وقيل لجُوَيْرَة بن زيد، وقيل لرجل من بني دَارم. ورواية البيت:

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي والحَوادِثُ جَمَّـةٌ   أَسِنَّـةُ قَـوْمٍ لاضِعَـافٍ ولا عُـزْلِ

الشاهد في قوله: « أَدْرَكَتْنِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ » حيث فصل بين الفعل « أَدْرَكَتْنِي » وبين الفاعل « أَسِنَّةُ » بفاصلٍ وهو جملة « والحَوادِثُ جَمَّة ». واستشهد به: الدرر ٢٠٥/١، الهمع ٢٤٨/١، الخصائص ٣٣١/١، أمالي ابن الشَّجري ٢١٥/١، والمغني رقم ٦٢٨.

فَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي والحَوادِثُ جَمَّـةٌ   أَسِنَّـةُ قَـوْمٍ « لاضِعَـافٍ ولا عُـزْلِ »

وبَيْن القسم والمُقْسَم عليه، كقوله تعالى[1]:

﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجوم. وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيْم. إنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيْمٌ﴾.

والتقدير: فلا أقسم بمواقع النُّجوم إنَّه لَقرآن كريم. و « لَوْ تَعْلَمُون » اعتراض أيضاً بين الصِّفَة والموصوف. ويقع بين المبتدأ والخبر، والصِّلة والموصول، كقوله تعالى[2]: ﴿والذين كَسَبُوا السَّيِّئَات جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾. وعليه فـ« جزاء سَيِّئَة » اعتراض، و« مَا لَهُمْ » الخبر. ويَجِيء أيضاً في غير ما ذَكَرْت.

و« قَيْدِ الأوابِدِ »[3] مَصْدر مضاف إلى معرفة، وَصَفَ به نَكِرَة، لأنَّ معناه: مُقَيِّداً الأوابد، واسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يَتَعَرَّف بالإضافة، وقد جاء أيضاً في معنى مفعول في قولهم: هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمِيْرِ، أي مَضْرُوب الأمير.

واسم المفعول لا يَتَعرَّف[4] بالإضافة كاسم الفاعل.

« مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَعـاً   كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِـنْ عَـلِ »

و« مِنْ عَلِ » « عَلِ » هاهنا نَكِرَةٌ لأنَّهُ لَمْ يُرِدْ شيئاً مخصوصاً، فالكسرة فيه كسرة إعراب، و « مِنْ » تكون لابتداء الغاية[5] مع الفاعل، ولابتداء الغاية مع المفعول. ويقال: مِنْ عَلْوٍ، ومن عَلْوَ، وعالٍ، ومُعَالٍ[6].

و« حَطَّهُ السَّيْلُ » في موضع الصِّفَة لـ « جُلْمُود » وهي نِسْبِيَّة.

« كُمَيْـتٍ يَـزِلُّ اللِّبْـدُ عَـنْ حَـالِ مَتْنِـهِ   كَمَـا زَلَّـتِ الصَّفْـوَاءُ بـالْمُتَنَـزَّلِ »

(١) سورة الواقعة آية ٧٥.

(٢) سورة يونس آية ٢٧، وتمام الآية: « والَّذِيْنَ كَسَبُوا السَّيِّئَات جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها وتَرْهَقُهُم ذِلَّةٌ مَا لَهُم مِنَ الله مِنْ عَاصِمٍ ». فقد فصل بين المبتدأ « الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ » وبين الخبر « مَالَهُم مِنَ الله » بفاصل طويل هو « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها وتَرْهَقُهم ذِلَّة ».

(٣) في هذا البيت شاهد نحوي حيث أستشهدَ النحاة على وصف النَّكِرة، بقوله « قَيْدِ الأوابِدِ » صفة لمُنْجَرِد النَّكِرة والصِّفة مُضافة لما هو مُعرَّف بأل، لأنَّه في حُكْم اسم الفاعل. وهو لا يَسْتَفِيد بالإضافة التعريف. واستشهد به: الخزانة ٥٠٧/١، شرح المفصل ٥١/٣، الخصائص ٢٢٠/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٤٤/٢ـ٤٥.

(٥) رصف المباني ص ٣٨٨ والمغني ٣٥٣.

(٦) قال ابن السكيت: يقال أتيته من عَلُ بضَمِّ اللام وأتيته من عَلُوْ بضم اللام وسكون الواو، وأتيته من عَلِيْ بياء ساكنة، وأتيته من عَلْوُ بسكون اللام وضم الواو، ومن عَلْوَ ومن عَلْو. قال الجوهري: أتيته من عَلَ الدار كما قال أمرؤ القيس.. انظر اللسان (علا) وابن الأنباري ص ٨٣، وابن النّحاس ص ٣٤.

و « كُمَيْتٍ يَزُلُّ » يُروى بضم الياء ونصب الزاي[1]، اي: يُزِلُّ الفَرَسَ اللِّبْدُ، وبفتح الياء ورفع الزاي على إسناد الفعل إلى اللِّبد ».

وموضع الكاف في « كَمَا » نصب على النعت لمصدر محذوف، أي: إزلالاً أوْ زلاً « كَمَـا »: و « مَا » مَصْدَرِيَّـة أو كَافَّة[2]، أي كَزَل أو إزْلال، وهي عند « سيبويه »[3] حرف، والحرف لا يحتاج إلى عائد كما لا تحتاج « أن » المصدرية، وإنّما تجري بوجوه الإعراب بعد السَّبك، ولولا السَّبك لم يَجُزْ أن يُعْتَقد أنَّ لها موضعاً من الإعراب، لأنَّ الحرف لا يُحْكَم عليه بشيء من الإعراب، ومذهب « أبي الحسن الأخفش »[4] أنَّها اسْمٌ، و « زلَّت الصَّفْواءُ » على القَلْب، أي: كما زَلَّ المُتنزِّلُ بالصَّفْواء. ومثله ﴿لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ﴾[5]. أو أراد: « كما زلَّت الصَّفْواءُ المتنزِّلَ » فعاقبت الباء الهمزة، وقد قيل في ﴿لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ﴾ تقديره: لتُنِيءُ[6] العُصْبَةَ، على المعاقَبَة.

وحروف التَّعْدِيَة[7] ثلاثة: الهمْزة، والباء، والتَّثْقِل وهو تَضْعِيف العين، يَدْخل كل واحد منها على ما لا يَتَعدَّى فيَتَعدَّى، وعلى التَّعدِّي فيزيد مفعولاً.

« مِسَحٌ إذا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الوَنَـى   أَثَـرْنَ غُبَـاراً بـالكَـدِيْـدِ المُرَكَّـلِ »

و « اذا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الوَنَى »

السَّابِحَاتُ: مَرفوعة بِمُضْمَـر دَلَّ عليـه « أثَـرْنَ » أي: أثـارت السَّـابِحَـاتُ، وهـو، مَـذْهَـب « البصريين »[8] أو رُفِع بالابتداء، وأثَرْنَ خبره وهو مذهب « الكوفيين » والعامل في « إذا »

(١) يُزَلّ ويكون الفعل مضارعاً مبنياً للمجهول، « واللِّبْدُ »: نائب فاعل مرفوع. أما رواية « يَزُلُّ » فهو فعل مضارع مبني للمعلوم وتصبح: يَزُلُّ الفَرَسُ اللِّبْدَ، ورواية الأصمعي وابن الأنباري وابن النّحاس: يَزِلُّ (بكسر الزاي).

(٢) انظر: المغني ١/٣٢٧-٣٥٣، ورصف المباني ص ٣٧٧، والجنى الداني ص ١٢٩، وابن يعيش ٨/١٠٧.

(٣) يقول سيبويه ١/٣٦٧: ومِثْل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدّثنا أبو الخطّاب ما زاد إلاّ ما نَقَص، وما نَفَع إلاّ ما ضَرّ. فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو: النُّقصَان والضَّرَر، كما أنّك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً فهو ما أحْسن كلامه، ولولا « ما » لم يَجُز الفعل بعد « إلاّ » في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير « ما ». وقال في ص ٣٧٧: وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً، و(ما) هنا اسم، وخلا وعدا صلة له. ويريد سيبويه بقوله و« ما » هنا اسم أنّها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهي حرف عنده...

(٤) انظر المبرد « المقتضب » ٣/٢٠٠، وكافية الرضي ٢/٥١.

(٥) سورة القصص آية ٧٦.

(٦) قيل إنّ المعنى لتُنِيءُ أي تُمِيلُهم مِنْ ثِقَلِها، كما يقال: ذهبت به وأذهبتـه وجئت به وأجَأتُه، وأتأته ونُؤْت به. فأمّا قولهم: له عندي ما ساءه فهو إتباع كان يجب أن يُقال أو أناءه ومثله يقال: هَنأني الشيء ومَرَأني وأخذه ما قَدّم وما حَدّث.

(إعراب القرآن - ابن النّحاس ٣/٢٤٢).

(٧) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٤٩، النحو الوافي ٢/١٣٦، الأشموني ٢/٨٦.

(٨) يَعُدّ البصريون « إذا » هنا شرطية، والاسم الذي يأتي بعدها هو فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده. أما مذهب الكوفيين أنّ « إذا » للمفاجأة، والاسم الذي جاء بعدها هو مبتدأ، وقد استدلوا على ذلك بآيات قرآنية: « فإذا هي حَيَّةٌ تَسْعَى » « إذا لَهُم مَكْرٌ ». (المغني ١/٩٢). أمّا الأخفش من البصريين فيرى أنَّ مَا بعد إذا مبتدأ والجملة الفعلية خبره.

محذوف دلّ عليه « مسحٌ » أي يِسُحّ هو، أو يُسَحُّ.

« عَلَى العَقْبِ[1] جَيَّاشٍ كَأنَّ اهتِزَامَـهُ   إذا جَـاشَ فِيـهِ حَمْيُـهُ غَلْيُ مِـرْجَـلِ »

« عَلَى العَقْبِ » عَلَى « مُتَعَلِّقَة بـ « مِسَحٍّ » أو بـ « جَيَّاشٍ » والعامل في « إذا جَاشَ » محذوف[2] دَلَّ عليه ما في « كَأنَّ » من التشبيه، أي: شَبَّهْتُهُ غَلْيَ مِرْجَل.

« يَطِيـرُ[3] الغُلَامُ الخِفُ عَـنْ صَهَـوَاتِـهِ   ويُلْـوي بِـأَثْـوَابِ العَنِيْـفِ المُثَقَّـلِ »

و « يَطِيْرُ الغُلَامُ » يروى بضم الياء ونصب « الغلام ».

أي: يُطِيْرُ الغُلَامَ مِنْ ظَهْرِه.

« لَـهُ أيْطَلَا ظَبْـيٍ وسَـاقَـا نَعَـامَـةٍ   وإرْخَـاء سِـرْحَـانٍ وتَقْـرِيبُ تَتْفُـلِ »

ويُروى: تُتْفَل بضم التاء وفتح الفاء، وبضم الفاء وفتح التاء[4].

« كَـأنَّ على الكِتْفَيْـنِ مِنْـهُ إذا انْتَحَـى   مَدَاكَ عَـرُوسٍ أو صَـرَايَـةَ حَنْظَـلِ[5] »

و « كَأنَّ عَلَى الكِتْفَين ».

« مَدَاكَ » اسم كَأنّ، وجاز أنْ يكون اسم « كَأنّ » وهو نَكِرة[6]، لأنَّ الخبر قد تقدم قبله، و « على » مُتَعلِّقَة بالخبر المحذوف، أي: كَأنَّ مَدَاكَ عَرُوسٍ أو صَرَايَةَ حَنْظَل كائن أو مُسْتَقِر على الكِتْفَين منه، والعامل في « إذا » محذوف دَلَّ عليه التَّشبيه قَبْلَه، أيْ: إذا انتحى شَبَّهْتُه كذلك.

وبَـاتَ عَلَيْـهِ سَـرْجُـهُ ولِجَامُـهُ   وبَـاتَ بِعَيْنِي قَـائِماً غَيْـرَ مُـرْسَـلِ »

وبَاتَ عَلَيْهِ سَرْجُه » يجوز أن يكون في « بَاتَ » « ضمير الفرس » اسمها و « عليه سَرْجُه »

(١) هذه رواية الأصمعي وأبي عبيدة، ورواه ابن النّحاس ص ٣٥ وابن الأنباري ص ٨٥: على الذَّبْل، ومعناه الضُمُور. ويُروى: علي الضُّمْر.. وقال بعض أهل اللغة: رواه ابن الأعرابي: على الدَّأْل جَيَّاش. وهو من دألان الثعلب. انظر شرح ابن الأنباري ص ٨٥.

(٢) اتفق المحققون على أنّ العامل في « إذا » هو شرطها، وعليه فإنّا نرى أنَّ « جاش » هو العامل في إذا. وقال علماء النحو أيضاً أنّ العامل فيها هو ما في جوابها من فعل أو شَبَهه وهذا ما جرى عليه الشارح في قوله. انظر (المغني ١/١٠٠).

(٣) يروى: يُزِلُّ الغلامَ ويَزِلُّ الغلامُ والثانية أكثر. انظر: شرح ابن الأنباري ص ٨٧ وابن النّحاس ص ٣٦.

(٤) يُروى: له إطلا (ابن النّحاس ٣٦، وابن الأنباري ص ٨٩). قال ابن النّحاس: يقال لولد الثعلب: تَتْفُل وتُتْفُل وتُتْفَل وصيدان.

(٥) رواية ابن الأنباري ص ٩٠ وابن النّحاس ص ٣٨:

كَـأنَّ سراتَـه لَـدَى البَيْـتِ قَـائماً   مَـدَاكُ عَـرُوسٍ أو صَلايَـةُ...

وروى أبو عبيدة صِراية بكسر الصاد. انظر ابن الأنباري ص ٩١.

(٦) من شروط الابتداء بالنّكِرَة ان يتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور. و« على الكتفين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأنَّ. انظر همع الهوامع ٢/٣١.

مبتدأ وخبر في موضع نَصْب على خبر «بات» فـ «على» «مُتَعلِّقة بالخبر المحذوف».

ويجوز أن يكون «السَّرْجُ» فاعلاً مرتفعاً بالاستقرار المحذوف، أي: وبات الفرس كائناً عليه سَرْجُه[1] لأنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد رفع ما بعده فيكون على حَد ارتفاع الاسماء بالصفات التي تكون صفات لِمَا قبلها واقعة لِمَا بعدها.

والفرق بين الوجهين أنَّ الذي تتعلق به في الوجه الأول خبر ابتداء[2]، وفي الوجه الثاني خبر «بات»، ويُقدَّر في الأول بجملة ابتدائية اسمية، وفي الثاني بجملة فعلية.

وأن يكون «سَرْجُه» اسم بات و «عليه» خبرها، أي: بات سرجه ولجامه كائنين أو مُسْتَقِرَّين عليه.

و«بات بِعَيْنِي قائماً» يجوز أن يكون «بعيني خبر «بات» أي محروساً أو مراقباً بعيني، واسم «بات» مُضْمَر فيها ضَمِير الفرس، و«قائماً» حال منه و «غَيْرَ» صفة أو حال، وأن يكون «بِعَيْني» حالاً، و «قائماً» خبر «بَاتَ» و «غَيْرَ» صفة أو خبراً بعد خبر، أو حالاً أخرى. والاسم يكون له حالان[3] كما يكون له خبران[4]، وأن تكون كلُّها أخباراً. وفي القرآن[5]: ﴿وهو الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيد، فَعَّال لِمَا يُرِيْد﴾.

وأن تكون «غَيْرَ» خبر «بَاتَ»، و«بِعَيْنِي» و «قائماً» حالان، ففي الأول أخبر بأنَّه بَاتَ مَحْرُوساً، وفي الثاني أَخْبَر بأنَّه بات قائماً، وفي الثالث أخبر أنَّه بات مَرْبُوطاً.

والعامل[6] في الحال هو العامل في صاحب الحال، ما خلا الابتداء، لأنَّه لا يُجَاوِز عمله وهو

(١) الإعراب الثاني حسب تقدير الشارح يكون كالتالي: بات: فعل ماض. الفرس: اسم بات مرفوع، كائناً: خبر بات منصوب، عليه: جار ومجرور مُتَعلِّق بـ (كائناً)، وسرجه: فاعل لاسم الفاعل كائن مرفوع.

(٢) لأنَّ الجملة الاسمية هي: عليه سرج، «فَعَلَيْه» جار ومجرور مُتَعلِّق بمحذوف خبر للمبتدأ وسَرْجُ: مبتدأ.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٤) اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر والمبتدأ واحد، أجازه قوم سواء أكان الخبران في معنى واحد مثل: الرمانُ حُلوٌ حَامِضٌ، أم لم يكونا في معنى واحد مثل: محمدٌ قائمٌ ضَاحِكٌ. وذهب قوم آخرون إلى منع ذلك إلاّ إذا كانت الأخبار في معنى واحد وإن لم يتوفر ذلك تَعَيَّن حرف العطف، وإنْ وَرَدَ بغير حرف العطف قُدِّر لكل خبر مبتدأ آخر. وطبقوا ذلك على قوله تعالى: ﴿وهو الغَفُور الوَدُود ذو العَرْش المَجِيد﴾. (حاشية الصبان ١/٢٣٣).

(٥) سورة البروج آية ١٤.

(٦) الأصل في الحال مجيئه، لبيان هيئة صاحبه، وصاحبه قد يكون فاعلاً أو مفعولاً وهما معمولان لعامل سابق، فلا بد للعامل أنْ يُؤَثِّر في صاحب الحال ثم الحال.
والعامل على نوعين:
(١) فعل صريح أي فعل مُتَصَرِّف.
(٢) ما تضمن معنى الفعل ويأتي ذلك في: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصِّفة المشبهة. (حاشية الصَّبان على الأشموني ٢/١٩٠، شرح ابن عقيل ٢/٢٧١).

الرَّفع، فلا يَعْمَل عملين لِضَعْفه.

«فَعَنَّ لَنَا سِرْبٌ كَأَنَّ نِعَاجَهُ ... عَذَارَى دَوَارٍ فِي المُلاءِ المُذَيَّلِ[1]»

و «الكاف» مِنْ «كَأَنَّ» في موضع رفع على الصِّفة لـ «سِرْب»، و «في المُلاء المُذَيَّل» «في» متعلقة بصفة محذوفة، أي: عَذَارَى كائناتٍ أو مُتَعَلِّقاتٍ في المُلاء، وإذا جعل «دَوَار» اسم صنم معروف، فموضع «الفاء» نصب على الحال من «عَذَارَى» لأنَّهن بالإضافة إليه، والجُمَل تقع أبداً أحوالاً للمعارف، وصِفَاتٍ للنكرات.

وقال «المُذَيَّل» لأنَّ الجمع المُكَسَّر يَجْرِي مَجْرَى الواحد.

«فَأَدْبَرْنَ كَالجَزْعِ[2] المفصَّلِ بَيْنَهُ ... بِجِيْدِ مُعَمٍّ في العَشِيْرَةِ مُخْوَلِ»

وفي «أَدْبَرْنَ كالجَزْع»

الكاف في موضع نصب على الحال من النون في «أَدْبَرْنَ» أي: مُتْرَفَات، ويجوز أن يكون ضمير «الجَزْع» في «المُفَصَّل» المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله الراجع إلى الألف واللام، أي: المُفصَّل هو. وأن يكون خالياً من ضمير فيكون «بَيْنَهُ» في موضع رفع[3]، و «الهاء» عائدة إليها، كما قيل في قوله تعالى[4]: ﴿يوم القِيَامةِ يفصِلُ بَيْنَكُم﴾. وكما قيل في قوله تعالى[5]: ﴿لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم﴾ إن «بَيْنُكم» مرفوع بِتَقَطَّع.

و «بِجِيْدِ مُعَمٍّ» في موضع نصب على الحال من «الجَزْع» أي ثابتاً بجيد، وتكون الباء في موضع «الفاء» فيكون المجرور مُتَعَلِّقاً بنفس «المُفَصَّل». وقد تتعلق «الباء» به، ويُقَدَّر:

(١) رواية ابن النَّحاس ص ٣٩ وابن الأنباري ص ٩٣.
في ملاءٍ مُذَيَّل

(٢) رواه ابو عبيدة بكسر جيم (الجِزْع). انظر ابن النَّحاس ص ٤٠.

(٣) بينه: ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول «المفصل».

(٤) سورة الممتحنة آية ٣، قرىء بضم الياء وفَتْح الصاد «السبعة في القراءات ص ٦٣٣». واستعملت بين هنا في موضع الاسم لا استعمال الظرف، ولكنه بقي على الفتح وموضعه رفع من أجل أنّ أكثر ما استعمل بالنَّصب على أنه ظرف. ويوم: ظرف والعامل فيه «تنفعكم» ويوقف على القيامة «شواهد القرآن ١٥٥»، وقيل يفصل هو العامل في الظرف، وتقف على «بينكم» ولا تقف على القيامة.
«مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٢، ٢/٧٢٨».

(٥) من رفع «بينكم جعله فاعلاً لِتَقَطَّع وجعل البين بمعنى الوَصْل تقديره: لقد تقطع وَصْلُكم أي تَفَرَّق وأصل بين الافتراق، ولكن اتسع فيه فاستعمل اسما غير ظرف بمعنى الوصل. وأما من نصبه فعلى الظرف، والعامل فيه ما دلّ عليه الكلام من عَدَم وَصْلِهم فتقديره: لقد تقطع وَصْلُكم بَيْنَكم فوصلكم المضمر هو الناصب لبين. وقد قيل: إن مَنْ نَصَب بينكم جعله مرفوعا في المعنى بتقطَّع لكنه لما جَرَى في أكثر الكلام منصوباً تركه في حال الرفع على حاله وهو مذهب الأخفش «القرطبي ٧/٤٣». فالقراءتان على هذا بمعنى واحد. «مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٢». سورة الأنعام آية ٩٤.

الجزء الذي فُصِّل بِجِيْد.

و «مُعَمّ» صفة لمحذوف، أي: بجِيْدِ صَبِيٍ مُعَمّ، وإن نَوَّنْتَ الجِيد، يكون «مُعَمّ» صفة له، كقوله تعالى[1]: ﴿ناصيةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وإنَّما الكذبُ والخطأُ لِصَاحِبِها لاَ لَهَا.

«فَـألحَقَنَـا بِـالهَادِيَـاتِ ودُوْنَـه ... جَـواحِـرُهَـا فِـيْ صَـرَّةٍ لَـمْ تَـزَيَّـلِ»

و «فألْحَقَنَا» الضمير فيه للفرس.

و «جَواحِرُها» مرفوعة عند «الأخفش» بالاستقرار[2]، وعنده غيره بالابتداء[3]، و «دُوْنَه» الخبر.

وظروف المكان عند بعضهم تنقسم قسمين[4]: مُبْهَم ومُخْتَص مُؤَقَّت، فالمُبْهَم كالجهات الست ونحوها، والمختص كالدار والوادي والمسجد، فالقسم الأول يَتَعَدَّى الفعل إليه بنفسه لِقُوَّة دلالته، والثاني يَتَعَدَّى إليه بوَاسِطَةٍ لضعف دلالته عليه وشِبْهِه بالأناسي.

وتشتمل ظروف المكان على مُتَمَكِّن وغير مُتَمَكِّن[5]، وقسمها بعضهم ثلاثة أقسام: مُبْهماً ومُخْتَصاً ومَعْدُوداً[6].

المَعْدُود: ما له مقدار معلوم من المَسَافة.

والمُبْهَم: ما له اسمه بالإِضافة إلى غيره.

والمُخْتَص: ما له اسمه من جهة نفسه.

و «في صَرَّةٍ» متعلقة بحال محذوفة، أي كائنة أو مُستقِرَّة ويُحتَمل أن تكون في موضع

(١) قراءة الجر تكون على البدل. ويقول الفراء على التكرير. وأجاز القراءة بالنّصب فنقول: «ناصيةً كاذبةً خاطئةً» لأنّها نَكِرَة بعد مَعْرِفة. (معاني الفراء ٣/٢٧٩، إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٦٣). وقراءة النصب هي لابي حيوه وابن أبي عبلة. «البحر ٨/٤٩٥». العلق، آية ١٦.

(٢) رأي الأخفش على ان «بالهاديَاتِ» جار ومجرور مُتَعَلّق بمحذوف تقديره استقر او يستقر، «وجواحِرُهَا» فاعل لهذا الفعل المُقَدَّر.

(٣) الرأي الآخر: «دُوْنَه» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلقٍ بمحذوف خبر مقدم. و «جواحِرُهَا» مبتدأ مؤَخَّر.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٩٥، وشرح الأشموني ٢/١٢٩.

(٥) تقسم ظروف الزمان والمكان إلى قسمين:

أ. متصرف: وهو ما استعمل ظرفاً وغير ظرف نحو: سافرت يومَ الجمعة، ويومُ الجمعة عيدٌ للمسلمين.

ب. غير متصرف: وهو ما لازم النصب على الظرفية، ولا يستعمل إلاَّ ظرفاً. ومن هذه الظروف: «سَحَر» إذا قَصِدَ به سَحَر يَوْمٍ بعينه» إلاّ آل لوطٍ نَجيَّناهم بِسَحَر». وقيل ايضاً إنّ «فوق» ملازم النصب على الظرفية. وهو وظروف أخرى مثل «قط وعوض». وكذلك الظروف المركبة: صباح مساء، وبينِ بين، ومذ، ومنذ. (شرح ابن عقيل ٢/١٩٩، شرح الاشموني ٢/١٢٨-١٣٢).

(٦) المعدود داخل فِي المُبْهَم كما أشار إلى ذلك النحاة، واعتبروه من جنس المبهَم مثل: مِيْل، وفَرْسَخ وغيرهما.

الصِّفة للخبر، أو خبراً آخر.

و «لم تَزَيَّل» من صفة «صَرَّة».

«فَعَادَى عِـداءً بَيْـنَ ثَـورٍ ونَعْجَـةٍ ... دِرَاكـاً ولم يُنْضَـحْ بماءٍ فَيُغْسَـلِ»

و «عِداء» مصدر مُؤكِّد[1]، فالمصادر المُؤكِّدة بمنزلة ذكرك الفعل مرتين، كأنك قلت: عَادَى، عَادَى، وضَرَبْتُ ضَرْباً، أي: ضَرَبْتُ، ضَرَبْت. و «دِرَاكاً»[2] بمعنى مُدَارَكَة، وهو مصدر في موضع الحال، والمصدر قد يقع حالاً كما يقع صفةً، ومنه: «هذا دِرهمٌ ضربُ[3] الأمير.»

«وظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيْفَ شِواءٍ أوْ قَـدِيـرٍ مُعَجَّـلِ»

وظل طُهَاةُ اللَّحم «مِنْ بَيْنِ» نَصْبٌ على خبر ظَلَّ، و «مِنْ»[4] للتَّبيين، و «صَفِيْفَ» مفعول ب «مُنْضِج».

و «أو قَديرٍ»[5] معطوف على «مُنْضِجٍ» على حَذْفِ مُضافٍ، أي: أو طابخِ قديرٍ أو مُنْضِجِ قديرٍ، وعُطِفَ ب «أو» والموضع من مَوَارِدِ الواو، كما أنشد «أبو علي»[6]: «البسيط»

وكـان سِيَّـانِ ألّا يَسْـرَحُـوا نَعَماً ... أو يَسْرَحُـوه بِهَـا واغْبَـرَّتِ السُّـوحُ

وقيل: إنّ «قديراً» مَخْفُوض على الجِوار، وقيل: على تَوَهُّم الخَفْض في «صَفِيْف» وهو العطف

(١) عِداءً: مفعول مطلق قُصِد به توكيد عامله «عَادَى».

(٢) ودَرَاكاً: بفتح الدال يكون اسم فعل أمر بمعنى أدرك.

(٣) ضرب: صفة من درهم وذلك لأنّ «درهم» نكرة، ولو كان معرفة لجاء «ضَرْب» حالاً.

(٤) انظر: المقرب ١/١٩٧، وشرح المفصل ٤/١٠، ٨/١٠، والمغني ٣٥٣، ورصف المباني ٣٨٨.

(٥) خَفْضُ (قدير) فيه للنحويين أقوال: أن يكون معطوفا على (صفيف) فلما تباعد ما بينهما وكان ما قبله مخفوضا غَلِطَ فخفضه. وهذا الرأي ينكره ابن النّحاس. والقول الآخر وهو قول أكثر أهل اللغة وقد أجاز سيبويه مثله أنه كان يجوز أن يقول: من بَيْنِ مُنْضجٍ صَفِيف شواءٍ، فحمل (قديراً) على ضعيف لو كان مخفوضاً، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً لأنّه يجوز لك أن تقول هذا ضاربٌ زيداً وعمراً. وقدَّره ابن النحاس: من بَيْنِ مُنْضجٍ قديرٍ ثم حذف منضجاً وأقام قديراً مَقَامه في الإعراب (ابن النّحاس ص ٤٢). وقال ابن الأنباري: القدير نسق على الصفيف في التقدير، وقد أجاز الكسائي والفرّاء: عبدُ اللهِ مكرمُ أخيك في الدار وأباك (ابن الأنباري ص ٩٧).

(٦) القائل: أبو ذُؤيب الهُذَلي، والبيت المذكور هنا مُكَوَّن من بيتين كما في رواية ديوان الهذليين ١/١٠٨:

وقـال ما شيهـم سيـان سيرُكم ... وأنْ تُقيمُـوا بـه واغبَـرَّتِ السُّـوحُ

وكـان مِثْلين ألاّ يَسْـرَحـوا نَعَماً ... حَيْـثُ اسْتَرَادَتْ مَـوَاشيهـم وتَسْرِيـح

الشاهد في قوله «أو يَسْرَحُوه» حيث جاءت «أو» بمعنى «و»، وهذا وارد في اللغة. واستشهد به كل من: المغنى ١/٦٥، رصف المباني ١/٢١١، السيوطي ص ٧٢، الخزانة ٢/٣٤٢، اللسان (سوا)، الخصائص ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١/٦١.

على الموضع، على تقدير نِيّة الإضافة، وهو مذهب «الكوفيين» وعلى التفسير الأول يشبه قول الآخر[1]: «مجزوء الكامل»

يـا لَيْـتَ بَعْلَـكِ قَـدْ غَـدا ... مُتَقَلِّـداً سيفـاً ورُمْحـا

أي: وحاملاً رُمْحاً.

«وَرُحْنَا وراحَ الطَّرْفُ يَنْفُضُ رَأْسَه[2] ... مَتى ما تَـرَقَّ العيْـنُ فِيـه تَسَهَّـلِ»

ورحنا....

خبر «رُحْنَا» محذوف، أي «مُتْعَبِين» أو «عَشِيَّة»، ويجوز أن تكون تامّة، وقد حكَى «ابن جِنّي» أنّ «راح» لا تُستعمل تامّة، وإنّما تُستعمل ناقصة داخلة على جلة.

و «يَنْفُضُ رأسَه» جلة في موضع خبر راح الثانية[3]، أي: نافضاً رَأْسَه.

«كـأنَّ دِمَـاءَ الهادِيـاتِ بِنَحْـرِه ... عُصَارَةُ حِنَّـاءٍ بشَيْـبٍ مُـرَجَّـلِ»

«الباء» مُتَعلِّقة بحال مَحْذُوفة، أي: كائنة بِنَحْره، ويعملُ فيها التشبيه ولا تَعْمَل «أن» في الأحوال.

و «بشَيْب» الباء مُتَعلِّقة[4] بصِفَة محذوفة، أي كائنة بِشَيْبٍ مُرَجَّل.

وأَنْتَ[5] إذا اسْتَدْبَرْتَـهُ سَـدَّ فَرْجَـهُ ... «بِضَافٍ فُوَيْـقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْـزَلِ»

خبر «أنت» محذوف تقديره: وأنت تَرَاه إذا اسْتَدْبَرْتَه.

و «سَدَّ» حال منه على حذف «قَدْ»، أي: تراه سَادّاً فَرْجَه بِضَافٍ، ولا يجوز أنْ يكون «إذا اسْتَدْبَرْتَه» خبراً، لأنّ ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثّة[6]، والعامل في «إذا» محذوف دل عليه «تَرَاه» ولا يكون «سَدّ» جواباً ل «إذا» على «رأْي»[7] ومِنَ «النحويين»[8] من يرى

(١) القائل: عبد الله بن الزِّبَعْرَى. والشاهد في قوله: «مُتَقَلِّداً سيفاً ورمحاً» حيث عطف «رمحاً» على «سيفاً» والصحيح أنّه لا يجوز، لأنَّ الرمح لا يُتَقلد به بل يُحْمَل. وقد خَرَّجه النحاة فقالوا إنّه على تقدير: وحاملاً رمحاً. ولهم تخريجات أخرى. واستشهد به: الإنصاف رقم ٣٩٤، الخصائص ٤٣١/٢، المقتضب ٥١/٢، معاني القرآن ١٢١/١، اللسان (مسح)...

(٢) رواية أبي عمرو الشيباني:
فَرُحْنَا يَكَادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُونَه
انظر: ابن الأنباري ص ٩٨، وابن النّحاس ص ٤٢.

(٣) رُسِمَتْ الجملة مُحَرَّفَة بانتقال النظر كذا: في موضع راح خبر الثانية.

(٤) رُسِمَتْ مُصَحَّفَة كذا: البامة خلقة.

(٥) يُروى: ضَلِيع إذا استدبرته. ابن النّحاس، ص ٣٧، وابن الأنباري،ص٩٠.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٨٣٣/٢، شرح الأشموني ٢١٣/١، ابن عقيل ٢١٤/١.

(٧) بياض في الأصل.

(٨) هذا رأي ابن الأنباري. انظر: شرحه ص ٩٠.

أن «إذا اسْتَدْبَرْتَه» وما بعدها جلة في موضع خبر «أنتَ»، لأنَّ في «إذا» معنى الشرط، وحروف الشرط تكون أخباراً عن الجُثّة، فكذا «إذا» ويكون المعنى: أنت إنْ اسْتَدْبَرْتَه، أو متى اسْتَدْبَرْتَه، كما تقول: زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ.

«أَحَارِ[1] تَـرَى بَـرْقـاً كَـأنَّ وَمِيْضَـهُ ... كَلَمْـعِ اليَـدَيْـنِ فِـي حَبِـيٍّ مُكَلَّـلِ»

وأحارِ تَرَى بَرْقاً...

«أحار» منادى مُرَخَّم، و «وَمِيْضَهُ» مفعول ثانٍ لأرى لأنَّه منقول بالهمزة، و «ترى»[2] تكون على أحرف في كلامهم بمعنى الإبصار والاعتقاد فتتعدى إلى واحد ثم تُنْقَل فتتعدى إلى اثنين[3]، وبمعنى العِلْم والظَّن فتتعدى إلى اثنين ثم تُنْقَل فتتعدى إلى ثلاثة.

والكاف من «كَلَمْع» في موضع نَصْب صِفَةٍ ل «وَمِيض»[4] أي: أريكه لمعه كلَمْع اليدين.

وأراد «أترى» فحَذَفَ الألف ضرورة، وموضع «اليدين» رَفْع[5]، أي: كما تَلْمَعُ اليَدَان.

و «في» مُتَعلِّقة بمحذوف، أي: برقاً كائناً في حَبِيّ، ويُحْتَمل أن تَتَعلَّق ب «أُريك» أو ب «وَمِيْض».

«يُضِيءُ سَنَاه أو[6] مَصَابِيحُ رَاهِـبٍ ... أَهَانَ[7] السَّلِيْـطَ في الذُّبَـالِ المُفَتَّـلِ»

و «يُضِيءُ سَنَاه أو مَصَابِيحُ...»

يُروى برفع «مَصَابيح» ونصبها وجرِّها، فالرَّفع (عطفاً على قوله «سَنَاه» أو عطفاً على المُضْمَر الذي في الكاف في قوله: كَلَمْعِ اليَدَيْن»[8] أو على مَوْضع اليدين، لأنّها فاعلة في المعنى، أي: كما تَلْمَع اليدان أو مَصَابيح.

و «النَّصبُ» عَطْفٌ على «بَرْق» أو على «وَمِيْضَه».

(١) يروى: اصاحِ ترى بَرْقاً... ابن النّحاس، ص ٤٣، وابن الأنباري ص ٩٩.
أمّا رواية أبي حاتم والأصمعي فهي: «أحار ترى» ويُروى: أعنّي علي برق.. انظر ابن النّحاس ص ٤٥، وابن الأنباري ص ١٠٠.

(٢) «رأى»: تأتي على قسمين: البصرية وعند ذلك تتعدى إلى مفعول واحد مثل رأيت الأسد. الحالة الثانية: الاعتقادية: وهي من أفعال اليقين وعند ذلك تتعدى إلى مفعولين. رأيت العلم نوراً أي اعتقدت العلم نوراً. وتتعدى أيضاً إلى ثلاثة مفاعيل وذلك بإدخال همزة التعدية عليها: أريت محمداً الامتحان سهلاً.

(٣) بياض في الأصل.

(٤) تقديره: وميضَه مثلَ لَمْعِ اليَدَيْن. «مثل» نَعْت لِوَمِيضه مَنصوب.

(٥) من إضافة المصدر إلى فاعله في المعنى، فاليدان تلمعان وهما الفاعل للفعل لَمَعَ، وهنا المصدر لَمْع.

(٦) رواية الأصمعي: كأنّ سَنَاه في مَصَابيح راهب... للذُّبالِ المُفَتَّل. ابن النّحاس ص ٤٥.

(٧) يروى: أمال السَّليط. ابن النّحاس، ص ٤٥.

(٨) بياض في الأصل، والزِّيادة من ابن النّحاس ويقتضيها المعنى.

و « الحَفَصُ » عَطفٌ على لَفظَةِ « اليَدَيْن ».

و « أَهَانَ السَّلِيطَ » في موضع الصِّفَة للرَّاهِب، أي: مُهِين.

« قَعَدْتُ لَهُ وصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ ... وَبَيْنَ إكَامٍ[1] بُعْدَ[2] مَا مُتَأَمَّلِ »

و « قَعَدتُ لَهُ وَصُحْبَتِي »

يجوز أنْ يكون « وصُحْبَتِي » مبتدأ، و « بَيْنَ حَامِرٍ » في موضع خَبَر[3]، أي: كائنون بَيْنَ حَامِر، والجملة في موضع الحال، و « الواو » بمعنى « إذ » وأنْ يكون معطوفاً على « التاء » في « قَعَدْتُ » ولا يَحْسُن من أجل الفصل لأنَّ المُضمَر المرفوع المتَّصل لا يُعطف عليه حتى يُؤَكَّد أو يُفْصَل بَيْنَهما بشيء يقوم مقام التأكيد.

و « بُعْدَ مَا مُتَأَمَّل » يُرْوَى بفتح باء « بعد » وضمها، فمن روى بالضم احتمل وجهين:

أحدهما: أنْ يكون نداءً و « ما » زائدة، و « مُتَأَمَّل » مضاف إليه.

والآخر: أنْ يكون منقولاً من « بَعُد ».

وتكون « ما » على وجهين:

إمَّا تمييزاً[4]، وإمَّا فاعلة[5] لإبْهَامِهَا.

وقال بعض المُتَقدِّمين: تَحْتَمِل وجهين، أحدهما، أنْ يريد « بَعُد » وخَفَّفَ، وتكون « ما » فيه بمنزلتها في « نِعْمَ وبِئْس ».

والآخر: أنْ يكون مصدراً مُؤَكِّدا كـ « صنع الله ».

---

(١) رواية ابن النّحاس ص ٤٥، وابن الأنباري ص ١٠٢:
« بين ضَارِجٍ وبَيْنَ العذيب »

ويُروى: بين حَامِز.
ويُروى: بين لكام.

(٢) رواه الرِّياشي: بَعْدَ ما مُتَأَمَّل. انظر ابن النَّحاس ص ٤٦.

(٣) الواو: واو الحال، « صُحْبَتِي » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المَناسِبة، « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر، وهو مضاف و « حامر » مضاف اليه، والجملة الإِسمية في محل نَصْب حال وهذا الإِعراب أفضل من « اعتبار أنَّ » و « واو العطف » و « صُحْبَتِي » معطوفة على الضَّمير في « قعدت » إذ لا يجوز عطف الظاهر على المُضْمَر إلاّ بعد الاتيان بضمير مُؤَكِّد للمضير المُتَّصِل كقولنا: قعدت أنا وصُحْبَتِي، والضمير المرفوع المنفصل غير مَوجود، وكذلك وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو « له » كل هذا يجعل الإِعراب الأول أفضل وأقوى.

(٤) تُعْرَب « ما » على أنَّها تمييـز بعـد « بعد » بمعنى نعم وبئس. ويُنْصَب الاسم بعدها على التمييز، فنقول بعد ما، كما نقول « نعم ما رجل »، أو نعم ما يقول الرجل. و « ما » تمييز.

(٥) يَصحّ الأعراب عند ذلك: بعد فعل ماضٍ مبني على الفتح، و « ما » اسم موصول مبني في محل رفع فاعل، أو على إعراب آخر كما ذكره الشارح بأنّ « ما » فاعل للمصدر « بعد ».

وقال « عاصم »[1]: « بُعْدَ » بالضَّم يَحْتَمِل وجهين:

أحدهما: أنْ يكون نداءً، فيقال: يا بُعْدَ مُتَأَمَّل، أي: ما أَبْعَد مَا تَأَمَّلت.

والآخر: أنْ يكون نَقَل الضَّمة من العين إلى الباء، وسَكَّن العين، وجَعَل « ما » زائدة، و « مُتَأَمَّل » فاعلاً.

ومَنْ روى « بَعْدَ » بالفتح، أراد « بَعُدَ » كما يقول « كَرُم » بضم الراء فَسُكِّن ولم يُنْقَل، فقال: « بَعْد » كما يُقال « كَرْم » بسكون الراء. و« مُتَأَمَّل » على هذا فاعل، و« ما » زئدة، ويُحْتَمـل أنْ تكون « ما » بمنزلتها في « نِعْم » و « بِئْس » كما تَقَدَم.

والآخر: أنْ يكون بَعْدَمَا تأملته « على قَطَن »

وفي « الأَعْلَم » يا بُعْد مَا تَأَمَّلت، أي: تَأَمَّلْتُه مِنْ مَكانٍ بَعِيْد، فيكون على هذا منصوباً على النداء المضاف كما تقدم.

« وأَضْحَى يَسُحُّ الماءَ عَنْ كُلِّ فِيْقَةٍ[2] ... يَكُبُّ عَلَى الأذْقَانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ »

وأَضْحَى يَسُحُّ....

اسم « أَضْحَى » مضمر فيها، أي أَضْحَى السَّحابُ ساحّاً الماء.

و « عن »[3] بمعنى « بَعْد ».

« وتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ ... ولا أُطُماً[4] إلاَّ مَشِيْداً بِجَنْدَلِ »

وتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ...

« تَيْمَاءَ »[5] منصوبة بفعل مُضْمَر مُقارِب للظَّاهر، إذ لا يجوز إضماره لما يُؤَدي إليه من إضمار حَرْف الجرّ، وتقديـر المضمر: وهَدَمَ تَيْمَاءَ وأَفْسَدَها كما يُقال: زيداً مَرَرْتُ به، أي: لَقِيْتُ زيداً مررت به، ومثله قولك: زيداً مررت به، وعَمْراً لَقِيْتُ أخاه، وبِشْراً ضَرَبْت غُلامه. بإضمار: جَعَلْتُ على طريقي، ولابَسْتُ، وأَهَنْت.

---

(١) هذا الرأي نسبه ابن الأنباري في شرحه (ص ١٠٢) إلى بعض أهل اللغة. وانظر كذلك ابن النّحاس، ص ٤٥.

(٢) رواية ابن النّحاس (ص ٤٦) وابن الأنباري (ص ١٠٣):
« فَأَضْحَى يَسُحُّ الماءَ حَوْلَ كُتَيْفَةٍ »

ويروى: من كل فيقة.
ورواه: أبو عبيدة: « فَأَضْحَى يَسُحُّ الماءَ مِنْ كُلِّ تَلْعَةٍ ».
انظر ابن الأنباري ص ١٠٣.

(٣) انظر: المغني ١٥٨/١.

(٤) يُروى: ولا أجماً إلاَّ مَشِيْداً. ابن النّحاس ص ٤٧ وابن الأنباري ص ١٠٥.

(٥) ابن الأنباري ص ١٠٦: موضع تياه خَفَضّ على النَّسَق على القنان

وكل ما أُضمر « عائد » على شريطة التفسير لاشتغال الفعل عنه بضميره، فهو من المنصوب بفعل يَلْزَم إضماره، ولا يُظْهَر استغناء بتفسيره، ومنه المنصوب في باب التخصيص [والتحذير][1] انْتَصَب في قولهم: إيَّاك والأسدَ. وأمراً، وبغتةً وحَسْبُك، وإليك. وحسبك خيراً لك، ووراءك أوسع (لك)، و (إليك) زيداً.

و « سُبُّوحاً قُدُّوساً » مثل هذا في المصادر، نحو: حَمْداً، وشُكْراً، وسَقْياً، ورَعْياً، وسُحْقاً، وبُعْداً[2].

وفي الأسماء الجامدة والصِّفات كثير.

ومن المشْغُول عنه عَطْف جُمْلَةٍ على جملة فِعْليَّة، وكذلك: ضَرَبْتُ زيداً حتَّى عمراً ضَرَبْتُه، وأكْرَمْتُ زَيْداً وعَمْراً أهنتُه. قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى وفَرِيْقاً حَقَّ علَيْهِم الضَّلالَة﴾[3]. وقال الله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رَحْمَتِه والظَّالِمِيْن أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيْماً﴾[4].

أي: ويُعَذِّبُ الظَّالِمِيْن أعدَّ...

(١) بياض في الأصل، والزِّيادة من المحققين، لأنَّ المعنى يقتضيها.

(٢) مصادر محذوفة العامل وتُعْرَب مفعولاً مطلقاً. ومن المعروف أنَّ عامل المفعول المطلق يُحْذَف وجوباً في حالات:
أ. إذا وقع المصدر بدلاً من فعله وهو مَقِيس في الأمر والنَّهي: قياماً لا قعوداً.
ب. إذا وقع المصدر بعد استفهام توبيخي: أتوانياً وقد عَلاكَ المشِيْب؟
ج. إذا وقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه: فإمّا مَنّاً بَعْدُ وإمّا فداء.
د. إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عَيْن، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً: زيد سيراً سيراً.
هـ. إذا كان المصدر مؤكّداً لنفسه أو غيره: أنت أخي حقاً.
و. إذا قصد به التشبيه: لزيد صوت صوت حار.
(كافية الرضي ١/١١٩، ابن عقيل ٢/١٨٠، الأشموني ٢/١١٢).

(٣) سورة الأعراف، آية ٣٠، فريقاً: الأولى منصوب بالفعل هدى وهو قول الفَرّاء في معانيه ١/٣٧٦ « وفريقاً حَقَّ ».. منصوب بإضمار فعل معنى ما بعده تقديره: وأَضَلَّ فريقاً. ونقف على « تَعُودُون » على هذا التقدير. وإنْ نَصَبْتَ فريقاً، وفريقاً على الحال من المُضْمَر في « تعودون » لم تَقِفْ على « تعودون »، وتقف على « الضَّلالة »، والتقدير: كما بَدَأَكُم تعودون في هذه الحال. وقد قرأ أُبي بن كَعْب: تعودون فريقين فريقاً هدى وفريقاً حقّ عَلِيهم الضَّلالة. فهذا يُبَيِّن أنَّه نَصْب على الحال فلا تَقِف على تعودون إذا نَصَبْتَ على الحال.
(مشكل إعراب القرآن ١/٢٨٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٢، معاني القرآن/للفرّاء ١/٣٧).

(٤) سورة النساء، آية ٣١، أي بأنْ يوفقه الله للتَّوْبة فيتوب فيدخل الجنَّة. ونَصْبُ « الظالمين » عند سيبويه بإضمار فعل يُفَسِّره ما بعده، أيْ ويُعَذِّب الظالمين.
وأما الكوفيون فقالوا: نُصِبَتْ لأن الواو ظرف للفعل أي لأعَدَّ. قال أبو جعفر: هذا يحتاج إلى أنْ يُبَيِّن ما الناصب، وقد زاد الفرّاء (معاني القرآن ٣/٢٢٠) في هذا إشكالاً فقال: يجوز رفعه وهو مثل: « والشعراء يتبعهم الغاوون » قال أبو جعفر: وهذا لا يشبه من ذلك شيئاً إلاّ على بعد، لأن قيل فعلاً فاختير فيه النَّصب لمضمر فعلاً فيعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، والشعراء ليس يَلِيْهِم فِعْل، وإنَّما يَلِيْهِم مبتدأ وخبره. قال أبو حاتم حدثني الأصمعي قال: سمعت من الفراء: « والظالمون أعدَّ لهم عذاباً أليماً » بالرفع، وفي قراءة عبد الله « وللظالمين أعَدَّ لهم عذاباً أليماً » بتكرير اللام. انظر (إعراب القرآن للنّحاس ٥/١١٠، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٩، معاني القرآن ٢/٢٢٠).

و « إلا مَشِيداً » منصوب على البدل أو على الاستثناء المتَّصِل.

« كَأَنَّ طَمِيَّةَ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً[1] مِنَ السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ »

و « غُدْوَةً » العامل فيها ما في « كأنَّ » من معنى التشبيه.

« كَأَنَّ أَبَاناً في أَفَانِيْنِ وَدْقِهِ[2] كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ »

و « أباناً » يجوز أن يكون وزنه فَعَالاً، وهمزته أصلية فَيَنْصَرِف في المعرفة والنَّكِرة، وأن يكون وزنه أَفْعَل، وهَمْزَته زائدة فلا يَنْصَرِف في المَعْرِفة خَاصَّة.

و « في أفانِيْن » مُتَعَلِّقة بصِفَة محذوفة.

و « في بجادٍ » « في » متعلقة ب « مُزَمَّل ».

وخَفَضَ « المُزَمَّل »[3] على الجوار وكان حقُّه أن يكون مرفوعاً نَعْتاً ل « كَبِيْر » وقد رُوي مرفوعاً، وتَلْخِيص المسألة أن يكون « مُزَمَّل » نعتاً « للبِجاد ».

و « خَرِبٌ » نَعْتٌ ل « ضَبّ » في قولهم: « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ »[4]. ويكون تقدير البيت: في بِجادٍ مُزَمَّلة البِجَادِ. فحذف الهاء على لغة من قال: ادخل القَبْرُ زيداً، فقلب. واسْتَكَنَّ ضمير « البِجَاد » في « مُزَمَّل » لأنَّه له.

(١) يُروى: كأنَّ ذُرَى رَأْسِ المُجَيْمِر. ويُروى: ومن الأغثاء. وروى ابن حبيب كأن طليعة المجيمر. وروى: كأنَّ فُلَيْقَة.. ابن النّحاس ص ٤٩. وقيل روى ابن حبيب: كأنَّ فُلَيْقَة ابن الأنباري ص ١٠٨.

(٢) يروى: كأنَّ ثبيراً في عرانين وبله. ويُروى: مُزَمَّلٌ (بالضم) على الإقواء.
انظر ابن النحاس ص ٤٧ وابن الأنباري ص ١٠٦.

(٣) مُزَمَّل: نعت لكبير، وكان من الواجب رفعه، ولكنّه خُفِضَ لمجاورته المخفوض وهو قوله في « بِجَادٍ ». وهذا جائز في اللغة، وهذا ما خصَّه ابن جِنّي في خصائصه تحت باب القول على إجماع أهل العربية حتّى يكون حجة. وذكر منه « هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ » انظر الخصائص ١/١٩١ وما بعدها.

(٤) يقول سيبويه ١/٢١٧: « ومما جَرَى نعتاً على غير وَجْهِ الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فالوجه الرَّفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنَّ الخَرِبَ نَعْتٌ للجحْرِ، والجحر رَفْع، ولكنَّ بعض العرب يجره وليس بنعت للضبِّ ولكنه نعت للذي أُضيف إليه الضبّ فَجَرُّوه لأنَّه نَكِرة كالضبِّ ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت الضبِّ، ولأنَّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد ».
ويقول ابن جنّي في خصائصه ١/١٩١: فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِيء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيتُه أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. (انظر شرح ابن معطي ١/٦٥٤). ويلخص ابن جني هذه المسألة فيقول: إنَّ أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، فيجرى « خرب » وصفاً على « ضبّ »، وإنْ كان في الحقيقة للجُحْر.
كما تقول مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فتُجري « قائماً » وصفاً على « رجل »، وإن كان القيام للأب لا للرجل، فلما كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس « خَرِب » فَجَرى وصفاً على ضَبّ على تقدير حذف المضاف.
(الخصائص ١/١٩٢).

وقال «أبو جعفر النَّحَّاس»[1]: الجوار: غَلَطٌ، وإنّما وقع في نُسخة شاذَّة «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» والدَّليل على أنه غلط: قولهم في التَّثنية: جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ فهو بمنزلته.

وقال «أبو علي» أراد «مُزَمَّل فيه» ثم حذف الجار فارتفع الضمير فاسْتَتَر فيه.

«وَأَلْقَى بِصَحْـراءِ الغَبِيْـطِ بَعـاعَـهُ ... نُـزُولَ اليَمَـانِي[2] ذي العِيـابِ المُحَمَّـلِ»

و «نُزُولَ اليَمَاني» «نَصْبٌ على المصدر المُشَبَّه به[3]»، ويقال له: مصدر مِثَال، والعامل فيه على مذهب «سيبويه»[4] ومن تَبِعَهُ مُضْمَرٌ، أي: نَزَلَ المَطَرُ نُزُولَ اليَمَاني.

وعلى مذهب غيره[5]، العامل فيه «أَلْقَى» لأنَّه بمعنى «نَزَلَ» يَعْني المَطَر.

«كَأَنَّ سِبَـاعاً فيـه غَـرْقَـى غُـدَيَّـةً[6] ... بِـأَرْجَـائـه القُصْـوَى أَنَـابِيْشُ عُنْصُـلِ»

و «كأنَّ سباعاً فيه» أي في سَيْله، ومَوْضع «في» نَصْبٌ على الصِّفة لِسِبَاع، لأنَّها قد تَخَصَّصَت بالصِّفة، وقَرُبَتْ من المَعْرفة.

والعامل في «غُدَيَّة» ما في «كأنَّ» من معنى التشبيه أو الصِّفة التي تَعَلَّقَتْ به.

و «غُدَيَّة» ظرف زمان، تصغير «غَدْوَة».

وظروف الزمان ثلاثة أَضْرُب[7]: مُخْتَص، ومَعْدود، ومُبْهَم:

---

(١) لم يقل ابن النّحاس أنّ الجوار غَلَط، وإنَّما نَقَل قول سيبويه أنَّهم غَلِطوا في هذا لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والدليل على الغَلَط والمِثَال في شرح ابن النّحاس منسوبان للخليل بن أحمد.
انظر: شرح القصائد التِسع الطِّوال لابن النّحاس ص ٤٨.
وإعراب الجوّار هو ما اختاره ابن الأنباري في شرحه ص ١٠٧.

(٢) قال ابن الأنباري (ص ١٠٨): روى الأصمعي: «كصَرْعِ اليَمَانِيِّ ذي العِيابِ المُخَوَّل» وروى ابن حبيب المُحَمِّل (بكسر الميم). ويُروى: «كَصَوْعِ اليَمَانِيّ» أي طَرْحِه. ورواية الأصمعي ذكرها ابن النّحاس في شرحه أيضاً ص ٤٩.

(٣) المعنى هنا: نَزَلَ كَنُزول اليَمَاني. فَنُزول اليَمَاني هنا هو المشبَّه به، وهو هنا مثال للنُّزول فيسمى مصدراً مِثالاً.

(٤) يشترط سيبويه أنْ يكون العامل من نوع الفعل المتأخِر ولذا يُقَدَّر عنده «ينزِل مثل نزول اليماني».

(٥) بعض النحاة لا يشتـرط أن يكون العامل المحذوف من نوع العامل المذكور كما اشترطه سيبويه. ولذلك يَقدِّرون العامل الذي يُؤدي المعنى سواء أكان هو العامل المتأخر أم غيره ولذلك قدَّروا «أَلْقَى» بمعنى نَزَل.

(٦) يُروى: كأَنَّ السِّبَاع.... عَشِيَّةً بأرجائها، وهي رواية ابن النّحاس ص ٥٠، وابن الأنباري ص ١١١.
ورواية أبي حاتم «كأنَّ سِباعاً» انظر ابن النّحاس ص ٥٠.

(٧) يأتي ظرف الزمان على ثلاثة أضْرُب:
أ. المُبْهَم نحو: سِرْتُ لحظَة، سَاعَة...
ب. المُخْتَص:
١- بالإضافة: سِرْتُ يومَ الجُمُعَة.
٢- بالوَصْف: سِرْتُ يوماً طويلاً.
ج. المعدود: يَوْم، شَهْر، سَنَة، فَصْل. ويعني بالمعدود أنَّه له بداية ونهاية، وباستطاعتنا حَصْره بأيامٍ مُعَيَّنة كالشهر أو السنة.
انظر: أوضح المسالك، ج ٢ ص ٥٢.

فالمُخْتَص: ما كان منه جواباً لـ «مَتَى».

والمَعْدُود: ما كان جواباً لـ «كَمْ».

وما عدا ما ذكر فمُبْهَم.

ويتعدى إليها الفعل بنفسه لا بواسطة لقوة دلالة الفعل عليها. ويُحْتَمل أن يكون «غَرْقَى» صفة لا غير، وتَتَعلَّق به «في»، أي: غرقاً.

«على قَطَـنٍ بـالشَّيْمِ أَيْمَـنُ صَـوْبِـهِ ... وأَيْسَـرُهُ على السِّتَـارِ فَيَـذْبُـلِ»

و «أَيْمَنُ صَوْبه»

«أَيْمَن» مبتدأ، وخبره في المجرور قَبْلَه، و «أَيْسَرُهُ» مبتدأ وخبره في المجرور بَعْدَه، أي: أَيْمَنُ صَوْبه كائِن على قَطَن، وأَيْسَرُهُ كائنٌ على السِّتار[1].

وشبهُهُ: هذا أبوه وأمه مِنْ آل حام[2].

وصَرَف «يَذْبُل» ضرورة[3].

---

(١) قدَّر الشارح الخبر هنا اسم فاعل، ويجوز أن يُقَدَّر بجملة فعلية فيقول وأَيْسَرُهُ يكون أو يَسْتَقِرُّ على السِّتار.

(٢) الشبه هنا في أنّ «من آل حام» جار ومجرور مُتَعلِّق بمحذوف تقديره كائن. كما عُلِّقَ الجار والمجرور السابق «بكائن».

(٣) يَذْبُل: ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. ولكنه صَرَفه للضرورة كما ذكر الشارح.

«٢»

«وقال امرؤ القيس»:

«أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أيُّهـا الطَّلَلُ البَالِـي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخالي»

عِمْ[(١)]: دُعاءٌ بالنَّعيم.

وفِعْلُهُ: وَعَمَ يَعِمُ كَوَزَن يَزِنُ.

وَعِمَ يَعِمُ كَوَرِمَ يَرِمُ، في معنى نَعِمَ يَنْعَمُ.

و «صَبَاحاً»[(٢)] تمييز أو ظرف، أو نَصْبٌ على التَّشبيه بالمفعول به، وهذا التَّمييز مُحَوَّلٌ عن الفاعل، مثل قوله تعالى:[(٣)]

﴿واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَاً﴾

وكقولهم: قَرِرتُ به عَيْناً، وطِبْتُ نَفْساً.

أي: اشتعل شَيْبُ الرَّأس، وقَرَّتْ به عيني، وطَابَتْ به نفسي. وهذا من المواضع التي آسْتُعْمِل فيها بعض الشيء، والمعنى واقع على كلِّه مَجَازاً، ثم آسْتُعْمِل المَجاز أكثر من الحقيقة، فإذا «عُدِل»[(٤)] إلى الحقيقة اسْتُعْمِل معه لَفْظ المَجَاز، فَقِيْل: «عِمْ صَبَاحاً»، والحقيقة فيه: عِمْ في الصَّباح. هذا هو المعنى، وفي حقيقة الإعراب: نَعِمَ صَبَاحُك.

و «هَلْ»[(٥)] تكون استفهاماً، كقولك: هل قام زَيْدٌ؟

---

(١) قيل أصل «عِمْ» «انعم» من نَعِمَ يَنْعِمُ بكسر العين فيها أي تنعم، حُذفت الهمزة والنون تخفيفاً على غير قياس، ويصح أن يكون فعل أمر من «وَعَمَ يَعِمُ»، كَوَعَدَ يَعِدُ بمعنى نَعِمَ: أي تَنَعَّم. وكذا يَصِحّ الوجهان في قوله «يَعِمَن»، ويقال عَمْ - بفتح العين - من نَعِمَ يَنْعَم كَعَلِمَ يَعْلَم، أو من وَعَمَ يَعَمُ كوضع يضع. اللسان (عم).

(٢) منصوب على الظرفية أي في زمن الصَّباح، أو على التَّمييز عن الفاعل.

(٣) سورة مريم آية ٤، واختُلِف في إعراب «شَيْباً»، فقيل إنَّه منصوب على المصدر والعامل فيه اشتعل، لأنَّ اشتعل بمعنى شاب. وهذا هو قول الأخفش (انظر الصّحاح شيب). وقال أبو إسحاق إنَّه منصوب على التمييز. ويؤيد ابن النّحاس رأي الأخفش لأنّه مشتق من فعل، والمصدر أولى به. وقيل إنَّه منصوب على التفسير (التمييز) وهذا القول للزّجاج. انظر القرطبي ١١/٧٧.
(إعراب القرآن للنّحاس ٣/٥، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٤٩).

(٤) بياض في الأصل.

(٥) تأتي هل لمعانٍ عِدّة:
١- الاستفهام: هل زيداً ضَرَبْت؟
٢- تَخْتَصّ بالتصديق والإيجاب.
٣- تَخُصُّ المضارع بالاستقبال: هل تُسافِر؟
٤- يُراد بالاستفهام بها النَّفي: لذلك دخلت على الخبر بعدها إلاَّ: «هَلْ جَزَاءُ الإحْسَان».
٥- تأتي بمعنى قَدْ
٦- الأمر: «فَهَلْ أَنتُم مُنْتَهُون».
(شرح المغني ١/٣٨٦، الجنى ١٣٧، رصف المباني ٤٦٩).

وتكون بمعنى الأمر، كقوله تعالى[(١)]: ﴿فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُون﴾ أي: انتهوا وبمعنى «قَدْ» قال الله تعالى[(٢)]: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ من الدَّهْرِ﴾.

أي: قد أتى.

وتكون (بمعنى النَّفي)[(٣)]، قال الشاعر[(٤)]: [المنسرح]

«لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَاني» هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

أي: ما يُصْبِحْنَ.

و «مَنْ» فاعلة.

و «العُصُر»[(٥)] واحد، يقال: عَصْر، وعُصْر، وعُصُر كعُنُق، ولذلك وَصَفَه بالخالي.

وعَبَّر بـ «مَنْ» عن الطَّلَل، وهي لِمَنْ يَعقِل، لأنَّه لَمَّا ناداه خاطَبَه، والمخاطَبَة إنَّما هي لِمَنْ يَعْقِل، فَأَخْرَجَه مَخْرَجَ مَنْ يَعْقِل.

ويُحْتَمَل أنْ يكون عَبَّر بها هنا عَمَّنْ يَعْقِل، وفي القرآن الكريم:

﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طائِعِيْن﴾[(٦)] و ﴿رَأَيْتُهُم لِي سَاجِدِيْن﴾[(٧)]

---

(١) سورة المائدة آية ٩١.

(٢) سورة الإنسان آية ١، قيل: هل: بمعنى قَدْ، والأحسن أنْ تكون «هَلْ» على بابها للاستفهام الذي مَعناه التَّقرير، وإنَّما هو تقرير لمن أنكر البعث فلا بد أن يقول، نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه.. (مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨١).

(٣) سقطت من الأصل، والزّيادة من المحَقِّقَيْن.

(٤) القائل: عبيد بن قيس الرُّقَيات. انظر ديوانه ص ٣، وتَمَامُ البيت:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مطلبُ

الشاهد في قوله: «هل يُصْبِحْنَ» حيث جاءت «هل» بمعنى مَا أي ما يُصْبِحْنَ. واستشهد به سيبويه ٢/٥٩، شرح المفصل ١٠/١٠١، المفصل ٢١٥، الأصول ٢/٧٠٠، المقتضب ٣/٤٥٣، الخصائص ١/٢٦٢، المنصف ٢/٦٧.

(٥) العَصْرُ والعِصْرُ والعُصْرُ والعُصُرُ: الدَّهر. قال الفرّاء: الدَّهر، وقال قتادة هي ساعة من ساعات النَّهار، والجَمْع أَعْصُر وإعْصَار وعُصْر وعُصُور.. اللسان (عصر).

(٦) سورة فُصِّلت آية ١١، يقال: إنَّما أخبر عن السموات والأَرَضِيْن بالياء عند الكوفيين والكسائي لأنَّ المعنى: أتينا بمن فينا طَائِعِيْن، فَأَخْبَر عَمَّن يَعْقِل بالياء والنون وهو الأصل. وقيل: لَمَّا أَخْبَر عنها بالقول الذي هو لِمَنْ يَعْقِل أَخْبَر عنها مَنْ يَعْقِل بالياء والنون. ويقول النّحاس: لما خَبَّر عَنْهُنَّ بالإتيان أجْرَى عَلَيْهِنَّ ما يَجْرِي على مَنْ يَعْقِل مِن الذُّكور.
(إعراب القرآن - ابن النَّحاس ٤/٥٠، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٤٠).

(٧) سورة يوسف آية ٤، ساجدين: حال من الهاء والميم في قوله «رَأَيْتُهُم» لأنَّه من رؤية العَيْن، وإنَّما أَخْبَر عن الكواكب بالياء والنون وهما لِمَنْ يَعْقِل لأنَّه لَمَّا أخبر عنها بالطَّاعة والسجود وهما من فعل مَنْ يَعْقِل جَرَى «ساجِدِيْن» على الإخبار عَمَّن يَعْقِل إذ حكى عنها فِعْل مَنْ يَعقِل. (مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٨).

ومواضع النُّون الخَفِيْفَة والثَّقِيْلة ثَمانيَةٌ[1]:

الأمْرُ، والنَّهي، والاستِفْهَام، والقَسَم، والعَرْض، والجزَاء[2] إذا لَحِقَت «ما» زائدة بحرف الجزَاء، كقولك: إمَّا تَأْتِيَنِّي آتِكَ، فإذا كان الجزَاء بغير «ما» قَبُحَ دُخُوْلُها فيه لأنَّه خبر يَجِبُ آخِرُه بِوُجُوْبِ أَوَّلِه، وإنَّما يُوْجَد ذلك في الشعر، وتَدْخُل في الخبر الذي ليس فيه قَسَم إذا كان معه «ما» نحو: بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ[3].

«وهَــلْ يَعِمَــنْ إلاّ سعيــدٌ مُخَلَّــدٌ قليلُ الهُمُومِ ما يَبِيْتُ بِــأَوْجَــالِ»

و «مَا يَبِيْتُ» مِنْ صِفَة «سَعِيدٌ».

«وهَلْ يَعِمَنْ مَـنْ كـانَ أَحْـدَثُ عَهْـدِهِ ثلاثين شهــراً في ثَلاثَــةِ أَحْــوالِ»

«في ثَلاثَةِ» «في»[4] بمعنى «مِنْ» وقد تكون بمعنى «مَع» وهو أشبه مِنْ «مِنْ»[5].

ورواه «الطّوسي»[6]: «أو ثلاثة»

و «أحوال»: جَمْع حَوْل، أي: عام، أو جَمْع حَال، فإذا كان جَمْع «حال» و «في» بمعنى «واو» الحال، كما تقول: مَرَّتْ عليه ثلاثة أَشْهُر في نعيم، أي وهذه حَالُه.

«دِيـارٌ لسَلْمَـى عـافِيـاتٌ بـذي خَــالِ أَلَــحَّ عليهــا كُــلُّ أَسْحَــمَ هَطَّــالِ»

(١) تدخل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة في المستقبل ثمانية مواضع: الأمر - النَّهي - الدُّعاء - الاستفهام - التَّمني - التَّخصيص - جواب القَسَم - الشَّرط المُؤَكَّد بما. والأمثلة على ذلك كثيرة. (شرح ألفية ابن معطي ٣٦٦/١).

(٢) دخول نون التوكيد على جَزاء الشَّرْط المُؤكَّد بما إما: ضرورة وإمَّا: شاذ. وإمَّا: لِضَرْبٍ من التأويل. وذهب الزَّجَّاج وجَماعة إلى لُزوم تأكيده كالقسم، لأنَّ اللام وما فيها للتأكيد، ولأنَّه لم يأت في التَّنزيل إلا مُؤَكَّداً. وذهب أبو علي إلى عَدَم اللزوم لمجيئه في الشعر غير مُؤَكَّد. قال:

فـــأمَّـــا تَـــرَيْـــنَ وَلِـــي لِمَّـــة فَـــإنَّ الحوادِث أَوْدَى بِهـــا

وأمَّا دخولها في غير المواضع الثمانية فمنها قولهم: بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ.

(ابن معطي ٣٦٩/١).

(٣) مثل عربي، وروايته الصَّحيحة: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا». والشاهد في هذا المثل دخول النون على الفعل المضارع المسبوق «بما» وهو قليل.

(انظر معجم الأمثال للميداني ٧٨/١ رقم ٤٩٤، مطبعة بولاق).

(٤) انظر: المغني ١٨٢/١ وشرح المفصل ٢٠/٨ ورصف المباني ٤٥٠ والمقتضب ٤٥/١.

(٥) يقول صاحب رصف المباني في هذا البيت:.. قال بعضهم «أراد من ثلاثة أحوال» وهذا أيضا وإن كانت فيه بمعنى «مِنْ» للتَّبْعِيض، وبعض الشيء داخل في كله فهي بمعنى الوِعَاء المَجَازي .. ص ٤٥٣. وقال ابن جِنّي: أراد مع ثلاثة أحوال. وطَرِيقُهُ عِنْدي أنَّه على حَذْف المُضاف يُريد: ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها. وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بَابِه. (الخصائص ٣١٣/٢ - ٣١٤).

(٦) الطّوسي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن سِنان التَّيْمِي، عالم رواية للقبائل وأشعار الفُحول، أخذ عن ابن الأعرابي، وكان عدواً لابن السِّكِّيت، وهو من رواة شعر امرىء القيس انظر ترجمته في الفهرست ص ٧٧ (طبعة طهران).

و «ديارٌ لِسَلْمَى» أصل «ديَار»[1] دِوَار، فَقُلِبَت الواو ياء.

و «دِيَارٌ» مرفوعة بالابتداء، وإنْ كانت نَكِرَة فقد تَخَصَّصت بـ «سَلْمَى» لأنَّ حرف الجر مُتَعَلِّق بصفة مَحْذُوفَة، أي: كَائِنَةٌ لِسَلْمَى.

والنكرة يُبْتَدأُ بها إذا كانت مَوْصُوفَة أو بمعنى الدُّعاء، أو مُعْتَمِدَة على نفي أو استفهام أو خبرها مجرور مُتَقَدِّم قَبْلَها.

و «عَافياتٌ» خبرها، ويجوز أن يكون «أَلَحَّ عليها» جملة في موضع خبرها، و «عَافياتٌ» من صِفَتِها، ويُحْتَمَل أنْ يكونا خَبَرين. و «الباء» مُتَعَلِّقَة بمحذوف.

«وتَحْسَبُ سَلْمَى لا تَـزالُ تَـرَى طَلاً مِـن الوَحْشِ أو بَيْضـاً بمَيْثَـاءِ مِحْلالِ»

«وتَحْسَبُ سَلْمَى لا تَزَالُ»

يحتمل أنْ تكونَ «سَلْمَى» هنا مَفْعُولة، أي: وتَحْسَبُ أَنْتَ سَلْمَى، والأولى أن تكون هنا فاعلة.

يُريد: أنَّها تَحْسَبُ نَفْسَها في المكان الذي لم تَزَلْ تَرى فيه الوَحْش.

وفي «تَزالُ» ضَمِير سَلْمَى.

و «تَرَى طَلاً» جملة في موضع نَصْب على خبر تَزَال، أي: رأيته طلاً.

و «زَالَ وجُمْلَتها» في موضع المَعْمُول الثاني لـ «تَحْسَب»[2]

لأنَّها من جملة الأفعال[3] الداخلة على المبتدأ والخبر منها: حَسِبَ، وعَلِمَ، وخَالَ، وزَعَمَ، ورَأَى، وظَنَّ بمعنى العِلْم، وبمعنى الظَّنّ، ورَأَى على القَلْب، وأَرَى، ووَجَدَ بمعنى عَلِمَ، وعَدَّ

(١) الدار: المحَل يَجْمَع البناء والعَرْصة. قال ابن جِنّي: هي من دار يَدُوْرُ لكثرة حَركات الناس فيها. قال ابن سِيْدَة في جمع الدار: آدُرٌ على القَلْب، قال حكاه الفارسي عن أبي الحسن، ودِيَارَة ودِيَارَات وديران ودُورٌ ودُوْرَانٌ والدَّارة: لغة في الدّار. التَّهذيب: ويقال دِيَرٌ وَدِيَرَةٌ وأَدْيَارٌ ودِيْرَانٌ ودَارَاتٌ ودُوْرٌ وأَدْوَارٌ ودِوَارٌ وأَدْوِرَةٌ... اللسان (دور).

(٢) وذلك على اعتبار أنّ «سَلْمَى» هي المعمول الأول، وجملة (لا تَزَالُ تَرَى طَلاً) هي المعمول الثاني.

(٣) من الأفعال النَّاسخة للمبتدأ والخبر ظَنَّ وأخواتها. وتقسم إلى قسمين:

أ. أفعال القُلوب: وقسمها النحاة أيضا إلى قسمين:

١ـ أفعال اليقين: وهي التي تتفاعل في نفسية قائلها واعتقاده بها وهي: رَأَى، عَلِمَ، وَجَدَ، دَرَى، تَعَلَّمَ، أَلْفَى.

٢ـ أفعال الرُّجْحَان: وهي التي لا تصل إلى درجة اليقين، ولكن يُرَجِّح فيها الفعل. وهي: ظَنَّ، حَسِبَ، خَالَ، زَعَمَ، جَعَلَ، عَدَّ، حَجَا.

ب. أفعال التَّحويل: وهي التي تفيد التَّحَوُّل من حالة إلى حالة، والأفعال هي: صَيَّر، جَعَل، اتَّخذ، تَخِذَ، رَدَّ.

أما الأفعال المَتَعَدِّية إلى اثنين فهي: أَعْطَى، مَنَحَ، مَنَعَ، كَسَا، أَلْبَسَ، عَلِمَ، سَأَلَ، سَقَى. والمفعولان ليس أصلها مبتدأ وخبر، وهي عكس ظَنَّ وأخواتها، فأصلها مبتدأ وخبر.

(الأشموني ١٨/٢-٢٢، ابن عقيل ٢٨/٢، ابن مُعطي ٥٤٠/١ والكافية للرضي ٢٧٦/١).

بمعنى حَسِبَ، والقول بمعنى الظَّن، وقُلْت في بعض اللّغَات[1]، والسّمع إذا كان المفعول. ولَعَلّ مما لا يُسمع عند «أبي علي»[2]: شعَر ودَرَى وَصير، وضَرَبَ بمعنى صَيَّر، وجَعَلَ ـ في أحد أقسامها ـ واتّخذ في أحد أقسامها، ورَدّ.

وحكى «ابن دُرُسْتَوَيْه»[3]: أَصَابَ وأَبْقَى، وصَادَفَ، وغَدَرَ، وتَرَكَ.

والأفعال المُتَعَدِّية إلى ثلاثة إذا رُدَّت إلى بنية مالم يُسَمَّ فاعله تعدّت إلى اثنين منصوبين، وكانت من هذا الباب: أَعْلَمَ وأَنْبَأ، وأَرَى، وأَشْعَر، وأَخْبَر، وأَدْرَى، ونَبَّأ، وجَرَّبَ، وخَبَّر، وعَرَّفَ، وتعلم بمعنى أعلم، وتَمَنَّى. وفيما ذكرته كفاية.

ويجوز التَّعْليق[4] عند حرف الابتداء بالنَّفي والاستفهام في أفعال القُلوب السّبعة، تقول: ظننت لزيدٌ قائمٌ، وحسبت إنَّ زيداً لخارجٌ، وخلت أنَّ زيداً «لـ» منطلقٌ، وزعمت ما زَيْدٌ خَارِجٌ

ولا يكون التَّعليق إلاّ فيها.

«وتَحْسَبُ سَلْمَى لا تَزالُ كَعَهْدِنَا ... بِوَادي الخُزَامَى أو على رَسِّ أَوْعَالِ»

و «سَلْمَى» ـ في البيت الثاني ـ مفعولة، أي تَحْسَبُها كما عَهِدْتَها بهذين الموضعين. والجملة بعد «سَلْمَى» في موضع المفعول الثاني لـ «تحسب».

«ليَالِيَ سَلْمَى إذْ تُرِيكَ منصَّباً ... وجِيداً كجِيدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِمِعْطَالِ»

و «ليالِيَ سَلْمَى» يحتمل أن يكون العامل فيها «كعهدِنا» لأنّه مصدر، وأن يكون العامل محذوفاً، أي: اذْكُر ليالِيَ.

وكَرَّر «سَلْمَى» ولم يُكَنِّ عَنْهَا، على جهَةِ التَّشَوُّق والاستعذاب. ويَنْتَصِب «ليالِيَ» على هذا.

الوجه الثاني: نَصْب المفعول به، وبعضهم يقول: مفعولاً على السَّعة.

«ألاَ زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليَومَ أَنَّني ... كَبِرْتُ وألاّ يُحْسِنَ اللَّهْوَ أَمْثَالي»

(١) هذه لغة سُلَيم. انظر: الكتاب ج ١ ص ٦٢-٦٣، والتسهيل، ص ٧٣.
(٢) مما لم يسمع عند «ابي علي» شعر، وضرب بمعنى صير. فلم تستعمل هذه الافعال عند ابن عقيل أو الأشموني.
(٣) إضافات ابن درستويه غير مشهورة عند معظم النحاة. وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان النحوي أبو محمد، صَحِب المبرّد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني وغيره، بَصْري مُتشدّد في النحو واللغة، ولد سنة ٢٥٨ هـ، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ. صَنّف: الإرشاد في النحو، شَرْح الفصيح، الرّد على المُفَضّل في الرّد على الخليل، المقصور والممدود، أخبار النحاة.. (بغية الوعاة ٣٦/٢).
(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٥/١ وابن عقيل ٤٦/٢ـ٥٠ وألفية ابن معطي ٥٤٦/١.

و «أَنّني كَبِرْتُ»[1] يحتمل أنْ تكون هذه الجملة في موضع المَفْعُولَيْن لـ «زعمت» وأن تكون في موضع الواحد، والآخر محذوف.

وتقديره: زَعَمَتْ كِبَري كائناً أو موجوداً، فَمَنْ جَعَل «أنّ..» سَادَّة مَسَدّ المفعولين، قال: لأنّ «أنّ» لو سَقَطَت لكان ما بقي مَفْعُولَيْن لـ «زَعَمَتْ»، فكذلك ما دَخَل عليها يسدُّ ذلك المَسَدّ.

ومَنْ جَعَل «أنّ» سادّة مَسَدّ الواحد، والآخر محذوف، قال: من حيث كانت تُقَدَّر مع اسمها وخبرها، بتقدير اسم واحد مفرد. وهذا لا يلزم لأنّ «أنّ» حرف مُؤَكِّد يُغَيِّر المعنى.

و «ألاّ يُحْسِن» بالرفع والنصب.

فَمَنْ نَصَب جاز له حَذْف «أنْ» لأنّ عمله يَدلّ عليه، ومن رَفَع أثبت «أنْ» في الخَطّ، وكانت مُخَفَّفة من الثَّقيلة، فيكون لها اسم وخبر، والتَّقدير «أنّه» فَخَفَّفَها وحَذَف اسمها، ليكون تخفيفها علماً لحذف اسمها، ولا عِوَض مما حذف منها، وفرّق بينها وبين الفعل، وهذا الضمير هو ضمير الأمر الشأن[2] بعد «السِّين» أو «سوف» و «لا» و «قد»، ولا تُخَفَّفْ[3] حتى يتقدمها أفعال التَّحقيق، لِأنّ «أنْ» للتأكيد، والتأكيد لا يكون إلاّ مع اليقين، لأنّه نظيره وعديله، والنَّاصبة ليست للتأكيد إنما هي لأمر قد يقع، وقد لا يقع، فالشَّك نظير ذلك وعديله. والمُشَدَّدَة إنّما تدخل لتأكيد أمر قد وقع.

«كَذَبْتِ، لقد أَصْبي على المَرْءِ عِرْسَهُ ... وأَمْنَعُ عِرْسي أنْ يُزَنَّ بها الخَالي»

و «كَذَبْتِ لَقَدْ» هذه اللام لِتَلَقّي قَسَم[4]، أي: والله، لقد ...

(١) أنّ: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم أنّ، كَبِرْتُ: كَبِرَ فعل ماض مبني على السّكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل والجملة الفعلية «كَبِرْتُ» في محل رفع خبر أنّ، وجملة أنّ و اسمها وخبرها في محل نصب مفعولي زعمت.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٥٠/١ وابن عقيل ٢٨٠/١ وشرح المفصل ١١٤/٢.
(٣) إذا خُفِّفَت «إنَّ» دخلت على الجملة الاسمية، وإن دخلت على الجملة الفعلية فلا بُدّ من فاصل بينها وبينها في الإيجاب بقد والسين وسوف وفي النّفي بلا ما لم يكن الفعل جامداً مثل نِعْمَ وبِئْسَ ولَيْس وعَسَى وهي للتأكيد كالثَّقيلة وناصبة مثلها لأنَّ اختصاصها بالاسم أبداً. وتدخل على الجملة الاسمية: علمت أنْ زيد يقوم، علمت أنْ سيقوم، أنْ قد قام، أنْ سوف تقوم، أنْ ليس تقوم أو أنْ نعم الرجل زيد.. والتقدير في ذلك كلّه: أنَّ الأمر أو الشّأن. ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المُثَقَّلة بدون أمر او شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً إلاّ في الضرورة. لأنّ تخفيفها الواجب حذفه لأنّه بالتخفيف زال الاختصاص بالاسماء لفظاً.
(رصف المباني ص ١٩٥ـ١٩٦).
(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٣٨٢/٢.

و «أنْ يُزَنَّ بِهَا الخَالي» الخَالي: الذي لا زَوْجَ له، والخَلِيَّة والخالي[1]: التي تركَها زوجها،
وقيل: الخَالي: المُخْتَال، فهو صِفَةٌ للمَرء، أي:
أَصبي على المَرْءِ المُخْتَال عِرْسَه.

وفي «يُزَنَّ» ضميره، أي: يُزَنَّ هو.

وإذا أُريد بـ «الخالي» الذي لا زَوْجَ له، لم يكن صفة للمرء، وإنَّما هو مفعول لم يُسَمَّ فاعله لـ «يُزَنَّ»[2] ولا ضمير في يُزَنَّ».

و «أنْ» معمولة»[3] لـ «أَمْنَعُ» على إسقاط حرف الجرّ، اي: مِنْ أَنْ ...

«ويا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ ولَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كأَنَّها خَطُّ تِمْثَالِ»

و «قَدْ»[4] عند «سيبويه» حرف تَوَقُّع، تقول: قد كان كذا وكذا، وذكر بعض المتأخِّرين أنَّ «قَدْ» إذا دخلت على الماضي كانت تحقيقاً، وإذا دخلت على المستقبل كانت تَوَقُّعاً. والأول أصح، وجواب «قَدْ فَعَلَ» أما يَفْعَل، وجواب «فَعَلَ» لَمْ يَفْعَل.

و «يا رُبَّ يومٍ» المُنادَى محذوف[5]، أراد: يا هذا، ويا قَوْم، أو، يا صاحِبي.

وموضع الجملة من «كأنَّها..» خَفْضٌ على الصِّفَة، أي بآنسة مُشْبِهَةٍ خَطَّ..، وإنَّما يَحْسُن إقامة[6] الصِّفة مقامِ الموصوف في الصفات المَحْضَة حتى تكون صفة مُخْتَصَّة بالموصوف دالَّة

(١) قيل: إنّ معناه الخائل أي المَتكبِّر، خلا المكان والشيء يَخْلُو خُلُوّاً وخَلاء وأخلى اذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه، وفي حديث أمّ حَبِيبَة: قالت له لست لك بمُخْلِيَة أي لم أجدك خالياً من الزوجات غيري، وأخليت به إذا انفردت به، والخالي: العزب الذي لا زوج له وكذلك الأنثى والجمع أخلاء، والخلية من الأبل المُطلَّقة من العِقال، وقيل هي كلمة تَطلّق بها المرأة... اللسان (خلا).

(٢) يُزَنَّ: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، و «الخالي» نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على آخره (الياء) منع من ظهورها الثقل.

(٣) المصدر المؤوّل من «أنْ يُزَنَّ» في محل نصب مفعول به على نزع الخافض، إذْ الأصل من زني الخالي. أو أي مصدر آخر.

(٤) تأتي «قد» لمعان عدة ومنها التَّوقع: وذلك مع المضارع. أمّا مع الماضي فأثبتَه الأكثرون وكان الخليل يقول: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر. أمّا مع الماضي فتفيد التحقيق على رأي غالبية النحاة، فَتُقَرِّب الماضي من الحال. وإفادة التحقيق مع الماضي لأنّها جواب من قال: هل قام زيد؟ فنقول: قد قام زيد. «فقد» حَقَّقت القيام. (المغني ١/١٨٥، شرح المفصل ٨/١٤٧، رصف المباني ٤٥٥).

(٥) وذلك لاستحالة دخول أداة النداء «يا» على حرف جر «رب» لذلك قُدِّر أنَّ المُنادَى محذوف تقديره: يا رجل، أو يا هذا...

(٦) الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فالمفروض ألاّ يُحْذَف أحدهما. ولكنه قد يُحْذَف الموصوف إذا ظهر أمره وقَوِيَت الدّلالة عليه إمّا بحال أو لفظ. وأكثر ما جاء في الشعر لأنّه موضع ضرورة. ويُحذف الموصوف إذا كانت الصِّفة مفردة مُتمكّنة في بابها غير مُلْبِسَة نحو قولنا: مررت بظريف ومررت بعاقل. أمّا إذا كانت الصّفة غير جارية على الفعل نحو: مررت برجل أي رجل فإنّه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه، وكذلك لو كانت الصِّفة جملة. وإذا عُرِف أمر الموصوف وعُرِف مكانه فيستغنى عن ذكره وتصير الصِّفة كاسم الجنس الدال على المعنى الموصوف كالأجرع والأبطح... (شرح المفصل ٢/٦١ - ٦٣).

عليه، وكلما ازدادت الصِّفة عُموماً ضَعُفَتْ إقامتها مَقَام الموصوف، فقولك: «جاءني العاقل» أَحسن من «جاءني الطويل»، لأنَّ العاقل يَختص بالإنسان، ولا يَخْتَص به الطَّويل، فإذا لم تكن الصِّفة مُخْتَصَّة، وكان ينوب مَنَابها شيء من مجرور أو جملة أو فعل، ولَمْ تَجُزْ إقامتها مقام موصوفها، فلا يَحْسن أنْ تقول: جاءني من تَميم، ولا: رأيت يَرْكَب. وقد جاء من ذلك قليل.

«يُضِيءُ الفِرَاشَ وَجْهُها لِضَجِيعِها ... كَمِصْبَاحِ زَيْتٍ في قَنَادِيلِ ذُبَّالِ»

والكاف من «كَمِصْبَاحِ» موضعه نصب على الصِّفَة لمصدر محذوف، أي: إيضاءً مِثْلَ إيضاء مِصْبَاح.

«كأَنَّ على لَبَّاتِها جَمْرَ مُصْطَلٍ ... أَصابَ غَضىً جَزْلاً وكُفَّ بأَجْذَالِ»

و «كأنَّ على لَبَّاتِها» وجَمَعَ «اللَّبة» بما حولها، وإنَّما هي لَبَّة واحدة، وأراد: تَوَقُّدَ الحَلي فأفرطه.

و «على» مُتَعَلِّقَة بخبر «كأنَّ» المَحْذوفة[1]، وجاز أنْ يكون «جَمْر» اسمها وهو نَكِرَة، لأنَّ الخبر قد تقدم، وأيضاً فقد وَصَفَه بقوله: أَصابَ غَضىً».

«وهَبَّتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتَلِفِ الصُّوَى ... صَباً وشَمَالٌ في منازِلِ قُفَّالِ»

و «صَباً وشَمالٌ»
صَباً: بَدَل من «رِيحٌ» أو نَعْت.
و «لَهُ» أي للجَمْر.

«ومِثْلِكِ بَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... لَعُوبٍ تُنَسِّيني إذا قُمْتُ سِرْبَالي»

و «مِثْلِكِ بَيْضَاءَ»
«مِثْل» مخفوض بواو «رُبَّ» أو بإضمار «رُبَّ» ـ على ما تَقَدَّم ـ.
و «تُنَسِّيني» جُمْلَةٌ من صِفَتِها.
و «سِرْبَالي» مفعول ثان لـ «تُنَسِّيني» أي: تُنَسِّيني سِرْبَالي إذا قُمْت.
وجواب «رُبَّ» يُحْتَمل أن يكون «تَنَوَّرْتُها»[2]، وأنْ يكون محذوفاً، وجواب «إذا» دَلَّ عليه «تُنَسِّيني» أي: نَسِيتُه، أو أَنْسَاه.

(١) كأنَّ: حرف مشبه بالفعل مبني على الفتح. «على لَبَّاتِها» جار ومجرور مُتَعَلِّق بمحذوف تقدير ا ستقر أو كائن وهو خبر كأنَّ.

(٢) تَنَوَّرْتُها: هي الكلمة الأولى من البيت الرابع بعد هذا البيت، ولكنّ الأقرب إلى الصواب أنْ يكون جواب «رُبَّ» هو قوله: «تُنَسِّيني» حيث أنَّ الفاصل طويل بين «رُبَّ» وبين «تَنَوَّرْتُها» التي أشار إليها الشارح.

« كحِقْفِ النَّقَا يَمْشِي الوَلِيْدانِ فَوْقَهُ   بِمَا ٱحْتَسَبَا مِنْ لِيْنِ مَسٍّ وتَسْهَالِ »

و « يَمْشِي الوَلِيْدَانِ » جملة في موضع الحال السَّبَبِيَّة من « حِقْفِ النَّقَا » و « كحِقْفِ النَّقَا »[1] يُحْتمل أن يكون موضع الكاف رفعاً، أي: جِسْمُها أو عَجُزُها مثل حِقْف النَّقَا، وأنْ يكون موضعه نصباً على الحال، أو خَفْضاً على الصِّفة لِمَا قَبْلَه.

« لطيفةِ طَيِّ الكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ   إذا ٱنفَتَلَتْ مُرْتَجَّةً غَيْرَ مِتْفَالِ »

و « إذا ٱنْفَتَلَتْ مُرْتَجَّةً »

يُروى برفع « مُرْتَجَّة » ونصبها وجرها، فالرَّفع[2] على البَدَل من الضمير في « ٱنْفَتَلَتْ »، أو على خبر مبتدأ مُضْمَر، أو على الإتباع[3] لـ « لطيفة » إذا رَفَعْتَها وقَطَعْتَها.

والنَّصب على الحال.

والخَفْض على الصِّفة لِمَا قَبْلَها.

و « غَيْر »[4] بالرَّفع والنَّصب والخَفْض، صِفَةٌ لها.

وجواب « إذا » محذوف دَلَّ عليه ما قَبْلَه.

« إذا ما الضَّجِيعُ ابتزَّها مِن ثيابها   تَميلُ عليه هَوْنَةً غَيْرَ مِجْبَالِ »

« إذا ما الضَّجِيعُ... « تَميلُ »: جواب « إذا » والعامل فيه، ولا يَعْمَل في « إذا » ما قَبْلَه على مذهب « البصريين »، لأنَّ الشرط لا ينصبه ما قَبْلَه.

و « الضَّجِيعُ » فاعل بفعل مُضْمَر، أو مبتدأ[5].

و « هَوْنَةً » فاعلة بـ « تَميلُ » لأنَّها هي الهَوْنَة، ويجوز أنْ يكون في « تَميل » ضمير الفاعل، وتكون « هَوْنَة » بدلاً منه، أو خبر مبتدأ، والنَّصب على الحال من المصدر المحذوف، أي: مَيْلَةً هَوْنَةً.

---

(١) هذا الشرح تأخر إلى ما بعد البيت السابع عشر، وهو قوله: إذا ما الضَّجِيع. وقدَّمناه في موضعه هنا؛ لأنَّه الأَوْلَى والأَصْوَب.

(٢) يُصْبِح التَّقدير: ٱنفتَلَتْ هي مرتَجَّةً، و « مُرْتَجَّة » بدل من الضَّمير « هي » المُسْتَتِر. أو تُقَدَّر على أن « مُرْتَجَّة » خبر لمبتدأ محذوف وتقديره « هي مُرْتَجَّةٌ ». فالضمير هي: مبتدأ و « مُرْتَجَّةٌ » خبر للمبتدأ.

(٣) مُرْتَجَّة: نعت مقطوع لـ « لطيفة ». ومعروف أنَّه إذا تعدد النعت يجوز لنا إتباع واحد أو قطع النعوت الأُخرى وتُعْرَب خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية في محل (رَفْع أو نَصْب أو جَرّ) نَعْت.

(٤) ذكر الشارح أنَّها تُروى بالرَّفع والنَّصب والخَفْض وذلك تبعاً « لمُرْتَجَّة ». « فغَيْرٌ » مرفوعة صفة لمُرْتَجَّة المَرْفُوعة، و « غَيْرَ » المَنصُوبة صفة لمُرْتَجَّة المنصوبة التي وقعت حالاً و « غير » المجرورة وهي صفة لمُرْتَجَّة المجرورة التي وقعت صفة للطيفة. والشارح استعمل هنا عبارة الخَفْض، وهو مصطلح كوفي معروف.

(٥) اختلاف هذين الإعرابين عائد لاختلاف النَّظرة إلى « إذا ». فإعراب « الضَّجِيع » على أنّه مبتدأ لأنَّ « إذا » للمُفَاجَأة. أمَّا إعرابه على أنَّه فاعل لفعل مُضْمَر على تقدير أنّ « إذا » شرطية، والشرطية تدخل على الجملة الفعلية، والفعل المحذوف هنا وفاعله في محل رفع الشرط.

« تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعاتٍ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عَالِ »

« أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِ »

« أبو علي »: إمَّا أنْ تَحذِف المُضاف مِنْ « أدنَى »[1] أي: نَظَرٌ أدْنَى أو تَحذِفهُ من النَّظر، أي: ذو نَظَر.

ولم ينصرف « يَثْرِب » لمُضَارَعته الفعل[2] وكل اسم عَرَض فيه شَبَه الفعل فعلامته عدم الإعراب، فالذي يشبه الفعل ما كانت فيه علَّتان من العلل التسع، كأَحْمَدَ، وإبراهيمَ، وزَيْنَبَ، وأَحْمَرَ وحَمْرَاءَ، وبعلبكَ، وحُبْلَى، وعُمَرَ، ويَثْرِبَ، ومَساجِدَ، وعِمْرانَ.

والذي يُشبه الحرف[3]، كالَّذي، والتي.

وما ٱفْتَقَرَ[4] إلى غَيْرِه والمُتَضَمِّن لمِعَنَاه، كأَيْنَ، وكَيْفَ.

والواقع موقع المبني، كالتَّبرئة[5]، وأسماء الأفعال.

---

(١) تُعْرَب بإعراب آخر « فأدنى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها التَّعذر وهو مضاف. ودار: مضاف إليه، ودار مضاف، والهاء مضاف إليه. و « نَظَرٌ »: خبر: للمبتدأ مرفوع و « عَالٍ » صفة لنظر.

(٢) مُنِعَتْ « يَثْرِب » من الصَّرف للعَلَمِيَّة ووزن الفِعْل. وهناك علل كثيرة تَمْنَع من الصَّرف أقسمها إلى قسمين:

١- علَّة واحدة مانعة من الصَّرف وذلك:

أ- إذا كان عَلَماً مُنْتَهياً بألف التأنيث المَقْصورة أو المَمْدُودة.

ب لِإذا جاء العَلَم على وزن صِيغَة مُنْتَهى الجُموع. مساجد، مدارس، مصابيح.

٢- ما يُمْنَع لعلتين وهو على قسمين:

أ- الصفة مع وجود علل أخرى هي:

١- الصِّفة ووزن الفعل: أحمد، أبيض.

٢- الصفة وزيادة الألف والنُّون مثل: سَكْران، عَطْشان..

٣- الصِّفة والعَدْل كقوله تعالى: ﴿فَٱنْكِحُوا ما طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاع﴾ وهما وَزْنَان للعَدْل: مَفْعَل وفُعَال. وكذلك لفظة أُخر.

ب- العَلَمِيَّة مع وجود عِلَّة أخرى، والعلل هي:

١- العَلَمِيَّة وزيادة الألف والنُّون، عثمان، سفيان.

٢- العَلَمِيَّة ووزن الفعل: يثرب، شَمَّر، أحمد...

٣- العَلَمِيَّة والعَدْل: عمر، زحل، ثقل.

٤- العَلَمِيَّة والعُجْمة بشرط ان يكون علماً في لغة قومه: اسماعيل، إسحق، إبراهيم.

٥- العَلَمية والتركيب المَزْجي: بَعَلْبَك.

٦- العَلَمِيَّة والتأنيث: زينب، فاطمة.

(٣) الذي يشبه الحرف يُبْنَى، ولذلك عندما قسم النحاة الأسماء إلى مُعْرَبَة ومبنيَّة ذكروا: ان سبب البناء هو شَبَه هذه الاسماء للحروف، لأن الاصل في الحروف البناء. والاسماء المبنيَّة مثل: أسماء الاشارة - الأسماء الموصولة - الضمائر.

(٤) اسماء الاستفهام مبنية بسبب افتقارها إلى غيرها وعدم استطاعتها اداء المعنى دون اتصالها بغيرها. ولذلك قال النحاة إنّ سبب بنائها هو افتقارها إلى غيرها.

(٥) تسمّى « لا » العاملة عمل « إنَّ » إذا أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص « تبرئة » وهو مصطلح كوفي. انظر: مغني اللبيب ٣٣٧/١ وشرح الكافية ٢٣٩/١.

والمُشبه لِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِي، ما ليس معناه أفعل من باب فعال.

والباء مُتعلِّقة بالخبر المحذوف، أي: وأَهْلُها كائنون بيَثْرب، والجملة هي في موضع الخبر.

«نَظَـرْتُ إليهـا والنُّجُـومُ كَـأَنَّهـا مَصَابيـحُ رُهْبَـانٍ تُشَـبُّ لِقُفَّـالِ»

و «تُشَبُّ لِقُفَّال» جملة في موضع الحال من ضمير «النَّار» أي: نظرت إلى هذه النَّار مَشْبُوبَة.

و «النُّجُومُ كأنَّها» موضع الكاف رَفْع على خبر المبتدأ، اي: والنُّجُومُ مِثْلُ مَصابِيْح، والجملة في موضع الحال، والواو[1] بمعنى «إذ» أيْ: إذْ حَالُ النُّجُوم كذا. ففي البيت تقديم وتأخير.

«سَمَـوْتُ إليهـا بَعْـدَمـا نَـامَ أَهْلُهـا سُمُـوَّ حَبَـابِ الماء حـالاً على حَـالِ»

و «بَعْدَما نَامَ أَهْلُها».

«مَا» مَعْ ما بَعْدَها بتأويل المصدر، أي: بَعْدَ نَوْمِ أهْلِها، ومنهم مَنْ يَجْعلها زائـدة كائنة، لِتُعَدَّ كـ «رُبَّما» والأول أحسن.

و «سُمُوَّ» مَصْدر مِثَال، ويقال له: مَصْدر مُشَبَّه به[2].

و «حالاً» حال من التاء في «سَمَوْت».

«فَقُلْـتُ يَمينَ اللهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـداً ولـو قَطَّعُـوا رَأْسِي لَـدَيْـكِ وأَوْصَـالي»

وقد تقدم القول في «يَمِيْن» بالرَّفع والنَّصب.

وأراد: «لا أَبْرَحُ» فحذف جواب القسم[3]، ولو أراد الإيجاب لقال: لأَبْرَحَنَّ، وجواب القسم في الإيجاب[4] «أنْ» و «اللام» وفي النَّفي «ما» و «لا».

---

(١) انظر: رصف المباني ٤٨٥-٤٨٨

(٢) أي مصدر تشبيهي والمعنى: سموت سمواً يُشْبِه سُمُوَّ حَبَاب الماء.

(٣) جواب القسم يأتي على نوعين: اسمية أو فعلية.

أ- الفعلية: يأتي جواب القسم المكوَّن من جلة فعلية على قسمين:

١- مُثْبَت ويكون ذلك على قسمين أيضاً:

أ- جلة فعلية مضارعية مُثْبَتَة. لذا يُؤَكَّد باللام والنون فتقول: والله لأضربَنَّ زيداً.

ب جلة فعلية ماضوية مُثْبَتَة، لذا تؤكد باللام وقد: والله لقد قام زيدٌ.

٢- منفي، وتُنْفَى الجملة بثلاثة أحرف: «ما»: والله ما يقوم زيد، «لا» والله لا يقوم زيد، و «إنْ»: والله إنْ يقوم زيد.

ب - الاسمية: وتَشْتَمِل الجملة عند ذلك على «إنّ واللام» أو «اللام»، وحدها أو «إنَّ» وحدها: واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ، والله لزيد قائم، واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ.

(شرح ابن عقيل ٢/٣٨١).

(٤) وذلك إذا كانت الجملة اسمية كما هو في الهامش السابق.

فـ «ما» لنفي الحال، و «لا» لنفي المُسْتَقْبَل.

وجواب «لو» محذوف دَلَّ عليه «لا أَبْرَح» قَبْلَه، و «لو» بمعنى «إنْ».

«حَلَفْـتُ لها بـالله حَلْفَـةَ فـاجِـرٍ لَنَـامُوا فما إنْ حَـدِيـثٍ ولا صَـالِ»

و «حَلْفَةَ فاجرٍ»

حَلْفَةَ: مصدر[1] مَحْدُود مُشَبَّه به، أي: حَلَفْتُ مِثْلَ حَلْفَةِ فاجر، فَحَذَفَ المَصْدر الموصوف، وأقام صِفَتَه مَقامَه، ثمّ حَذَفَ الصِّفة وأقام المُضَافَ إليها مَقامَها، ثمّ حَذَفَ مَوْصُوفَ «فاجر» وأقام صِفَتَه مَقامَه.

وعلى مِثْلِ ما ذَكَرْت يكون تقدير كلِّ مصدرٍ مُشَبَّهٍ به، ويقال له «مَصْدرَ مِثَال».

ولا يَجُوز انْتِصَابُه على حَدِّ «ضَرَبْتُه ضَرْباً» لأَنِّي لا أفعل فِعْل غَيْري، بَل أَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِه.

و «اللام» في «لَنَامُوا» جواب القسم[2]، أي: لَقَدْ نامُوا، ولا بُدَّ مِنْ تَقْدير «قَدْ» لِقُرْبِ الماضي مِنَ الحال.

و «إنْ» زائدة، وهي زائدة بَعْد «ما» النَّافية[3]، وتَكُفُّها عن العَمَل، وتَمْنَعُها منه كما تُمْنَع «إنَّ» الثقيلة بـ «ما» من النَّصب في قولهم: إنَّما زيدٌ قائمٌ.

وأمَّا بعد مَا المَوْصُولَة فَتَقَع نافية، كقوله تعالى[4]:

﴿فِيْمَا إنْ مَكَّنَّاكُم فِيه﴾

أي: في الذي إنْ مَكَّنَّاكم.

و «حَدِيثٍ»: إنْ جَعَلْتَه من الحَدِيثِ المُتَعَارَف قَدَّرْتَ حَذْفَ مُضَاف، أي: من صَاحِبِ حَدِيث.

---

(١) أي مصدر تشبيهي لتُصْبِح الجملة: حَلَفْتُ حَلْفَةَ تُشْبِهُ حَلْفَةَ فاجرٍ.

(٢) جواب القسم إذا وقع فعلاً ماضياً وَجَب توكيده باللام وقد، ولكنّ الشاعر هنا أتى باللام دون قد، وهو قليل. ويُقْبَل من الشاعر على القِلَّة والمقصود: لقد ناموا.

(٣) اختلف النحاة في إعمال «ما» عمل ليس، والأشهر أنّها تَعْمَل. ولكنْ يَبْطُل عَمَلُها إذا انْتَفَى النَّفي بالشروط التالية:

أ- إذا جاء بعدها إلاّ أو ما في معناها: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ.

ب - إذا جاء بعدها إنْ المخففة النافية: ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

جـ- أنْ يُعْطَفَ على خبرها بحرف يوجب لما بعده نحو: بَلْ ولكِنْ: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ. (شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٦-٨٨٨).

وفي المغني أنَّ «إنْ» تأتي زائدة وأكثر حالات زيادتها بعد «ما» الحِجَازيّة فتكفها عن العمل. (المغني ١/٢١).

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٦، وقد خرَّجها الفرّاء على أنَّ «إنْ» نافية، وقَدَّروا الآية: في الذي ما مَكَّنّاكُم فيه. وقيل: إنَّ «إنْ» زائدة.

و« لاصَالِ » مَعْطوف، على تقدير حَذْف المُضاف. ومَوْضع المُضاف: رَفْعٌ بالابتداء.
و« مِنْ » زائدة.
وتَقْدِيرُه: فما ذو حَديثٍ ولاصَالِ حَوْلَنَا يُحَدِّث.
وإن جَعَلْتَه اسماً للجمع كـ « العَبِيْد » و « الكليب » فللإضْمَار، والمُفرد أحسن، بدليل قوله: « ولا صَالِ ».

« فلمَّا تَنَازَعْنَا الحديثَ وأسْمَحَتْ   هَصَرْتُ بِغُصْنٍ ذي شَمَارِيخَ مَيَّالِ »

و« فَلمَّا تنازعنا ».

قال « سيبويه » في (تَفَاعَلْنَا)[1]: إنَّه لا يَتَعَدَّى إلى مفعول إلاَّ إذا كان مِنْ واحِد، ولم يُجزْهُ إذا كان من اثنين، نحو: تَمَارَيْتُ في هذا، وتَرَاءَيْتُ له، وتَقَاضَيْتُهُ، وتَعَاطَيْتُ مِنْهُ أمْراً. ولا يَتَعَدَّى: تَضَارَبْنَا وتَشَاتَمْنَا، والعِلَّة في ذلك أنَّ (تَفَاعَلْنَا) قد تَضَمَّنَ الفاعل والمفعول الذي في قَوْلك (فَاعَل) ألا تَرَى أنَّك تقول: ضَارَبْتُ زيداً، وضَارَبَنِي زَيْدٌ، فَتَجْعَل أحَدَكُمَا الفاعل، والآخر المفعول. فإذا قلت: تَضَارَبْنَا لَمْ يَجُزْ أنْ يَتَعَدَّى، لأنَّك قد أسْنَدت الفعل إلى كلِّ واحدٍ مِنْكُما، وجَعَلْتَه فاعلاً، وتَضَمَّنَ الكَلام أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْكُما ضَارَبَ صَاحِبَه، فلذلك امتنع من التَّعَدِّي إذا لم يَكُنْ هناك مفعولٌ خارج عَنْكُما لاحَظَّ له في إسناد الفعل إليه. ألاَ ترى أنَّك إذا قلت: « تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ » لم يَكُن بُدٌّ مِن ذِكْرِ المفعول الثاني كما يكون في: تَحَاذَيْنَا الثَّوْبَ، وتَنَاسَيْنَا البَغْضَاءَ، فيكون تَنَازَعْنَا في الأصل مُتَعَدِّياً إلى مفعولين، أي: نازَعْتُهُ الحَديثَ، فَيَصِيْرُ الأولُ منها فاعلاً، ويبقى الآخر منصوباً على حاله.

و« هَصَرْتُ » جوابُ « لَمَّا » والعامل فيه.

و« لمَّا » عند سيبويه »[2] حَرْفُ وُقُوعٍ لِوُقُوع، وعِنْد « أبي علي »[3] ظَرْفٌ إذا وَلِيها الماضي.

« وصِرْنَا إلى الحُسْنَى[4] وَرَقَّ كَلامُنَا   ورُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلاَلِ »

---

(١) يقول سيبويه:... وتقول تَعَاطَيْنَا فَتعاطَيْنَا مِن اثنين وتَعَطَّيْنَا بمنزلة غَلَّقت الأبواب أراد أن يُكَثِّر العمل، وأمَّا تَفَاعَلْتُ فلا يكون إلاَّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصاعداً ولا يجوز أن يكون مُعْمَلاً في مفعول، ولا يَتَعَدَّى الفعل إلى منصوب ففي تَفَاعَلْنَا يُلْفَظ بالمعنى الذي كان في فَاعَلْتُه وذلك قولك: تَضَارَبْنَا وتَرَامَيْنَا وتَقَاتَلْنَا... وقد يجيء تَفَاعَلْتُ على غير هذا كما جاء عَاقَبْتهُ ونحوها لا تريد بها الفعل من اثنين، وذلك قولك: تَمَارَيْتُ في ذلك، وتراءيت، وتَقَاضَيْتُه وتَعَاطَيْتُ منه أمراً قبيحاً، وقد يجيء تَفَاعَلْتُ ليريك أنَّه في حال ليس فيها من ذلك تَغَافَلْتُ وتَعَامَيْتُ وتَعَايَيْتُ وتَعَارَجْتُ وتَجَاهَلْتُ... سيبويه ٢/٣٣٩.
(٢) سيبويه ٢/٣١٢.
(٣) الأزهية ص ٢٠٨.
(٤) الحُسْنَى: مَصْدَر بمعنى الإحسان، أو اسم تَفْضِيل مُؤَنَّث الأحسن، أي إلى الحالة الحُسنى.

و« صِرْنَا »[1] لا خَبَر لها مَنْصُوب، لأنَّها بِمَعْنَى « انْتَقَل »، يُقال: صَارَ زَيدٌ إلى كذا، اي: انْتَقَل.

« ورُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذلال » مَصْدَر محول على « رضتُ »، لأنَّ مَعْناه أذْلَلْتُ[2]. وتقديره: صَعْبَةً فَذَلَّتْ، أي: رِيَاضَة، فَجَعَل الإذلال مَكَان الرِّياضة إذ كانا بِمَعْنَى واحد، قال الله تعالى:[3]

﴿ما نَعْبُدهم إلاَّ لِيُقَرِّبُونا إلى الله زُلْفَى﴾

فَزُلْفَى[4]: مَصْدر مَعْنَوي، كأنَّه: إلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إلى الله تَقْرِيباً، فَوَضَعَ « زُلْفَى » مَوْضِع التَّقْرِيب.

وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « إذْلاَلاً »[5] مصدر « أذَلَّت » الذي دَلَّ عليه « رُضْتُ ».
وخرج « أيَّ إذلال » على المَعْنَى، وجاء على مَعْنَى المَصْدَر.
والرِّياضة والإذلالَ واحد، فكأنَّه قال: أذْلَلْتُها أيَّ إذْلاَل، فتقول: رُضْتُهُ إذْلاَلاً، وأذْلَلْتُهُ رِيَاضَةً، وهُوَ يَدَعُهُ تَرْكاً، وإذا رَاضَها فَقَدْ أذَلَّها.

وتقول: قعد زيدٌ جلوساً، وحُبِسَ مَنْعاً.

و« أيٌّ » جزءٌ مما تُضاف إليه، فَتُعْرَب بإعرابه، فإن أضَفْتَها إلى مَصْدَر كانت مَصْدَرِيَّة، أو إلى ظَرْف كانت ظَرْفاً، كقولك: أيَّ[6] حِيْنٍ أتَيْتَ زيداً؟

وكذلك « كُلّ » أيضاً، وكان حُكْم « أيّ » ألاَّ تُعَرَّف كما لم تُعَرَّف نظائِرُها، وإنَّما أُعْرِبَت حَمْلاً على بَعْض، وعلى نَقِيْضتها وهي « كُلّ ».

وتكون « أيّ » استفهاماً، وشرطاً، وموصولة، ومنادى، ووصفاً.

و« صَعْبَةً » مفعولة بـ « رُضْتُ » أي: ورُضْتُ امْرَأَةً صَعْبَةً فَذَلَّتْ. ويجوز أنْ تكون حالاً من المُضْمَر المَحْذُوف، كأنَّه قال: ورُضْتُها صَعْبَةً، أي: في حال صُعُوبَة.

ويَجُوز أنْ تَرْفَعَها بالفعل الثاني، فيكون العمل له، أي: فَذَلَّت امْرَأَةٌ صَعْبَةٌ، ولو حُمِلَتْ

---

(١) صار هنا تامَّة بمعنى رَجَع.
(٢) ذَلَّت الدَّابَّة: سَهُلَتْ وانْقَادَت فهي ذَلُول، « وصَعْبَة »: مفعول رُضْتُ.
(٣) سورة الزُّمَر آية ٣.
(٤) في موضع نصب بمعنى المصدر أي تقريباً.
(٥) مفعول مطلق والعامل فيه رُضْتُ، لأن معنى رُضْتُ: أذْلَلْتُ.
(٦) ظرف الزمان منصوب على الظرفية الزمانية، وأيَّ مضاف: وحينٍ مضاف إليه، و « أي » تأخذ الحُكْم الإعرابي للذي بعدها. فلو قلنا: أكرمته أيَّ إكرام، « فأيَّ » نائب عن المفعول المطلق لأنَّها أخذت الحكم الإعرابي الذي بعدها وهو المصدر « إكرام ».

على « ذَلَّت » لقال: أيّ ذُل، ومَذَلَّة أو ذِلَّة.

ويُروى « كُلّ » إذْلال.

« فَأَصْبَحْتُ مَعْشوقاً وأَصْبَحَ بَعْلُها عليه القَتَامُ سَيِّىءَ الظَّنِّ والبَالِ »

و« عَلَيْهِ القَتَامُ سَيِّىءُ »

يجوز في نَصْب « سَيِّىءَ » أوْجُه:

إنْ شِئْتَ جَعَلْتَه خبر « أصبح » وعليه القَتَامُ: جملة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل[1] - على الاختلاف - لأنَّ « سيبويه » يَرى رَفْعَ « القَتَامُ » بالاستقرار المحْذُوف لاعْتِمَاده على ما قَبْلَه، واعْتِمَادُه أنْ يكون صفةً لِمَا قَبْلَهُ، أو صِلَةً، أو خبراً، أو حالاً، أو مُعْتَمِداً على نَفْيٍ أو استفهام.

وإنَّما لم يَعْمَل إلاَّ باعْتِمَادِه لقُصُورِه عن مَرْتَبَة الفِعْل، فَيَقْوَى بالاعتماد عليه.

ومن « النَّحويين » من يَرى رَفْعَه بالاعتماد أبداً وإنْ اعْتَمَد.

وهذه الجملة في موضع الحال من المُضْمَر في « سَيِّىءَ » على التَّقديم والتأخير. وإن شِئْتَ جَعَلْتَ الجملة خَبَرَ « أَصْبَح »، و« سَيِّىءَ » خبراً بَعْدَ خَبَر. وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « سَيِّئاً » حالاً من الضَّمير في « عَلَى ».

وإذا كان العامل في الحال فعلاً أو اسماً مُشْتَقاً منه، جاز في الحال التَّقديم والتوسيط والتأخير، ما لَمْ يَكُن العامل مَصْدراً أو صِلَةً « للألف واللاَّم ».

وإذا كان العامل مَعْنى[2] فِعْلٍ، كـ « كأَنَّ » و « لَيْتَ » و « لَعَلَّ » وهذا ونحوها لَمْ يَجُزْ التقديم لأنَّ العامل لَمَّا لم يَتَصَرَّف في نفسه لَمْ يَتَصرَّف في مَعْمُوله.

(١) يُعْرَب « القَتَام » على أنّه فاعل على تقدير محذوف لتَصْبِح الجملة: وأَصْبَحَ بَعْلُها يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ القَتَامُ. « فَعَلَيْهِ » جارٌ ومجرور مُتعلِّقان بِيَسْتَقِر، « والقَتَامُ » فاعلٌ للفعل يَسْتَقِرّ.

(٢) لا يجوز تَقْديم الحال على عاملها المَعْنَوي، وهو ما تَضَمَّن معنى الفعل دُون حُرُوفِه (١) كأسماء الإشارة (٢) وحروف التَّمني، (٣) والتَّشبيه، (٤) والظَّرف، (٥) والجار والمجرور نحو: تلك هندٌ مجردةً، ليت زيداً أميراً أخوك، كأن زيداً راكباً أسدٌ، زيدٌ في الدَّار - أو عندك - قائماً.
ففي هذه الأمثلة لا يجوز تقديم الحال على صاحبها. وهناك عوامل معنوية أخرى هي:
(٦) حرف التَّرجّي كَلَعَلَّ: لَعَلَّ زيداً أميراً قادمٌ.
(٧) حروف التَّنبيه مثل « ها » في قولك: ها أنت زيدٌ راكباً.
(٨) أدوات الاستفهام التي يُقْصَد بها التَّعجب: يا جارتا ما أنت جارة.
(٩) أدوات النِّداء نحو « يا » في قولك: يا أيّها الرَّجلُ قائماً.
(١٠) أما نحو قولهم: أمَّا عِلْماً فعالِمٌ.
(شرح ابن عقيل ٢/٢٧٢).

وإذا كان « سَيِّىء » حالاً، جاز أنْ يَعْمَل فيها « أَصْبَح » أو الاستقرار المحذوف.

وإذا كان في الجملة الوَاقِعَة حالاً « ضميراً » يعود إلى صاحب الحال، جاز حَذْف « الواو » وإثْبَاتُها. وإذا خَلَت مِن « الضَّمير » لَزِمَ « الواو » ولم يَجُزْ حَذْفُها.

وضَرَبَ « القَتَام » مثلاً للذِّلَّة، وإن لم يكن ثَمَّ قَتَام، كما قال الله تعالى[1]:

﴿ووُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾

« يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُهُ لِيَقْتُلَنِي والمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَّالِ »

و« يَغِطُّ غَطيطَ » موضعه نَصْبٌ على الحال، أو خَبَرٌ بَعْدَ خَبَر.

و« غَطِيطَ » مَصْدَر مِثَال.

و« شُدَّ خِنَاقُهُ » جملة في موضع الحال من « البَكْر ». والحال من المُضاف إليه يَجيء قليلاً، ولا بُدَّ من تَقْدير « قَدْ » مَع « شُدَّ » لتُقَرِّبَه من الحال، فَيَعْمَل فيها « غَطيطَ » ولا يَحْسُن الحال من المضاف إليه إلاّ بأحد ثلاثة أشياء.

إمّا بأن يكون مصدراً، أو اسم فاعل، أو بَعْضَ المُضاف إليه.

وقال « الأخفش » يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان مفعولاً أو فاعلاً في المَعْنَى، نحو: يُعْجِبُني أَكْلُ الخُبْزِ نَضِيْجاً، وركوبُ زيدٍ حسناً.

و« أبو زيد » يُجيز الحَال منه وإنْ لَمْ يَكُن فاعلاً ولا مفعولاً. وقال « والمَرْءُ » فجاء به ظاهراً وحقُّه أن يكون مُضمراً بـ « يَقْتُلَني » وهو ليس إشادَة بِذِكْرِه، والمَعْنَى على الاستِخْفَاف به.

ولامُ « كَيْ » في « لِيَقْتُلَني » تَتَعَلَّق بـ « يَغِطُّ غَطيطَ ».

« أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مضَاجِعي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأَنْيَابِ أَغْوَالِ »

و« أَيَقْتُلُني » الهمزة للإنكار، أيْ: لا يكون ذلك لِمَا أنا عليه من الشِّدة وكَثْرَةِ السِّلاح.

و« المَشْرَفِيُّ مضاجعي » مبتدأ وخبر في موضع الحال من ضمير النَّصب في « يَقْتُلني » و « الواو » بمعنى « إذ » وهي واو الحال.

وموضع كاف التَّشبيه: رَفْعٌ على الصِّفة للمَسْنُونَة، ويجوز فيها أنْ تكون اسماً وحرفاً.

(١) سورة عبس، آية ٤٠ و ٤١.

وإنْ كانت «الأنْيَابُ» لَمْ تُرَ، فَقَدْ صارت للتَّشْنِيع، و «هو» أبْلَغ من المُعَايَنَة، ومثله:[1]

﴿كأنَّه رُءُوسُ الشَّيَاطِيْنِ﴾

«ولَيْسَ بِـذي رُمْـحٍ فيطْعَنُنِـي بِـهِ   ولَيْـسَ بِذي سَيْفٍ ولَيْـسَ بِنَبَّالِ»

«ولَيْسَ بذي رُمْحٍ» تقديره: ولَيْسَ بَعْلُها صَاحِبَ رُمْحٍ، والعَرَبُ تَسْتَغْنِي بـ «ذي»[2] عن يَاءِ النَّسَب، وإذا كان صَاحِبُ شيء فهو مِنْ بَاب النَّسَب.

و«البَاء» في خَبَر «لَيْسَ» زائدةٌ، ولا تَتَعَلَّق بشيء.

و«فَيَطْعَنُنِي» نصب بالفاء[3].

«أيَقْتُلُني وقـد شَغَفْـتُ فُـؤَادَهـا   كَمَا شَغَفَ المَهْنُوءَةَ الرَّجُـلُ الطَّـالي»

«وقَدْ شَغَفْتُ فُؤَادَها» جُملةٌ في موضع الحال من ضَميرها المفعول. ومَوْضِع الكاف من «كَمَا» نَصْبٌ على النَّعت لَمصْدَر محذوف، أي: شَغْفاً مِثْل شَغْفٍ.. أو كَشَغْفٍ.

و«ما» مَصْدَرِيَّة، أي: كَلِفَة.

«وقَـدْ عَلِمَـتْ سَلْمـى وإنْ كـانَ بَعْلهـا   بـأَنَّ الفَتَـى يَهْـذِي ولَيْسَ بِفَعَّـالِ»

«وقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى... بأَنَّ» الباء[4] زائدة كَزِيادتها في قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يرَى﴾[5]

(١) سورة الصَّافات، آية ٦٥، وفيها ثلاثة أوجه: أحدها أن تُشَبَّه طَلْعَها في قُبْحِهِ برؤوس الشَّياطين، لأنَّها موصوفة بالقُبْحِ، وإن كانت لا تُرى. وأنت قائل للرَّجُل: كأنَّه شَيطانٌ إذا استَقْبَحْتَه. والآخرُ أنَّ العَربَ تُسَمِّي بَعْضَ الحَيَّاتِ شيطاناً. وهو حيَّة ذات عرف. ويقال إنَّه نَبْتٌ قبيح يُسَمَّى برؤوس الشَّياطين. والأوجه الثلاثة تَذْهب إلى معنى واحد في القُبْح. (معاني القرآن ـ للفراء ٢/٣٨٧).

(٢) ذي: من الأسماء السِّتة وهي بمعنى صاحب، وهي تفيد معنى النَّسَب إذ أنَّ معنى حَضَر ذو علم أي حَضَر صَاحِبُ عِلْمٍ، أي مَنْسُوب إلى العِلْمِ دُوْنَ أنْ يكون مُنْتَهِياً بياء النَّسَب لتُفيد المعنى، وقد اعتمد الشَّارح على أنَّ ياء النَّسَب و «ذا» التي بمعنى صاحب يُؤَدِّيان معنى واحداً، ولذا قال: إنَّها تفيد النَّسَب وهي في حقيقتها ليست للنَّسَب، وما يُفيد النِّسْبَة هي الياء فقط من حيث اللَّفظ.

(٣) فعل مضارع منصوب بأنْ المُضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاء لا تَنْصِب إنَّما «أنْ» المحذوفة بَعْدَها وجوباً هي النَّاصبة.

(٤) تأتي الباء زائدة في مواضع عدة هي:ـ

أ ـ في المبتدأ إذا كان «حَسْب» بِحَسْبِك أن تقوم.

ب ـ في خبر ليس: «أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» ـ الزمر آية ٣٦.

جـ ـ في فاعل كفى: «وكَفَى باللهِ شهيداً» النساء ٧٩.

هـ ـ في مفعول «كفى» في الضَّرورة كقول الشاعر:

فَكَفَـى بِنَـا فضلاً عَلَـى مَـنْ غَيْـرِنـا   حُـبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّـانَـا

و ـ في الفاعل في الضَّرورة: «قد كان مِنْ مَطرٍ» وقوله:... فمتعكها بشيء يُسْتطاع.

(المغني ١/١١٢، رصف المباني ٢٢١).

(٥) سورة العلق آية ١٤، وهنا الباء زائدة في المفعول به.

و ﴿بأيِّكُم المَفْتُون﴾[1]

و ﴿ولا تُلْقُوا بأيْدِيْكُمْ إلى التَّهْلُكَة﴾[2]

و ﴿وأخَذَ بِرأْسِ أخِيْهِ﴾[3]

و ﴿وكَفَى بِاْللهِ شَهِيْداً﴾[4]

وزِيْدَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]: «البسيط»

. . . .   «سُودِ المَحَاجِرِ» لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

والْبَاْءُ[6] لها أقسام:

تكون للإلصاق، وتكون للتَّعْدِية، وزائدة في الفاعل والمفعول، والمُبتدأ والخَبَر، إلاّ أنَّ زيادَتَها في الخَبَر مَقْصُورة على النَّفي.

ويُحْتَمل أنْ تكون «عَلِمَتْ» بمعنى عَرَفَتْ، فَتَتَعَدّى إلى واحد، وتَسُدُّ «أنَّ وما بَعْدَها» مَسَدَّ المعمولين، وتَسُدّ مَسَدّ الواحد، أو يكون الثاني مُقَدّراً، أي: عَلِمَتْ هَذَيان الفتي واقعاً أو كائناً، والأول أظْهَر.

«وقَدْ»[7] جواب: هَلْ فَعَل؟ أو جواب: لمَا يَفْعَل.

وقال «الخليل»: هذي لِقَوْمٍ يَنْتَظِرون الخَبَر.

و «قَدْ» قَد تكون للتَّقليل كـ «رُبَّ» إذا دَخَلت على المُضارع، نحو: إنَّ الكَذُوب قَدْ يَصْدُق.

ويجوز الفَصْل[8] بَيْنَه وبَيْن الفعل بالقَسَم، كقولك: قد ـ والله ـ خَرَج زيدٌ، وقد ـ لَعَمْري

(١) سورة القلم آية ٦، وهنا الباء زائد في المبتدأ.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥، وهنا الباء زائد في المفعول به.

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٠، وهنا الباء زائد في المفعول.

(٤) سورة الرعد آية ٤٣، وهنا الباء زائد في الفاعل.

(٥) البيت للراعي النُّميري. انظر ديوانه ص ٨٧، وتمام البيت

هُـنَّ الحرائـرُ لا ربَّـاتِ أخْمِـرَةٍ   سُـودِ المَحَـاجِـرِ لا يَقْـرأْنَ بـالسُّـوَرِ

الشاهد في قوله «بالسُّوَر» حيث جاءت الباء زائدة في **المفعول** وهو «السُّور». واستشهد به: اللسان (سور)، الخزانة ٣/٦٧، المفصل ١٥٥، أدب الكاتب ٣٧٨).

(٦) انظر معاني الباء في المغني ١/١٠٦-١١٢.

(٧) انظر معاني «قد» في المغني ١/١٨٦، ورصف المباني ٤٥٥.

(٨) يقول الزَّمخشري: «ويجوز الفَصْل بينه وبين الفعل بالقَسَم كقولك: قد والله أحسنت، وقد لَعَمْري بِتُّ ساهراً، ويجوز طَرْح الفِعْل بَعْدَها إذا فُهِمَ...»

(شرح المفصل ٨/١٤٨).

- رَأَيْتُكَ.

ويجوز حَذْف الفعل بَعْدَه، كما قال[1]: « الكامل »

. . . . لَمَّا تَـزُلْ بِـرِحَـالِنـا وكَـأَنْ قَـدِ

وجواب « إنْ كانَ » محذوف دَلَّ عليه ما قَبْلَه، أي: فقد عَلِمَتْ هَذَيَانَه، أو فَهُو يَهْذِي.

واسم « كَانَ » مُضْمَر فيها، و « بَعْلَها » خَبَرُها، ووَقَعَتْ هذه الجملة مُعْتَرِضَة بَيْن الفاعل والمفعول[2].

« ومَـاذا علَيـه أنْ ذَكَـرْتُ أَوَانِسـاً كَغِـزْلانِ رَمْـلٍ في مَحَـارِيبِ أَقْيَـالِ »

و « مَاذا[3] عَلَيه »

« ما » في مَوْضِع رَفْع بالابتداء، و « ذا » خَبَرُه.

و « ذا » بمعنى الَّذي.

و « عَلَيه » داخل في صِلَتِه، أي: ما الذي ثَبَتَ واسْتَقَرَّ.

ويجوز أن يكون « ما » و « ذا » اسماً واحداً مُبْتَدأ، و « عليه » خَبَرُه. أي: أيُّ شيء كَانَ عَلَيْه في أَنْ ذَكَرْتُ، فَحَذَفَ الجارّ.

فموضع « أَنْ » نَصْبٌ على الظَّرف.

وقد اطَّرد[4] حَذْف حَرْف الجرّ كثيراً مستمراً مع « أَنَّ » و « أَنْ » ويُضْمَر قليلاً، وذلك

(١) القائل: النَّابغة الذّبياني من قصيدة له في وصف المتجرِّدة زوج النعمان بن المُنذر. وتمام البيت:
أَفِـدَ التَّـرحُّـلُ غَيْـرَ أنَّ ركـابنـا لَمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِنـا وكَـأَن قَـدِ
الشاهد في قوله: « كأَنْ قَدِ » حيث حذف الفعل والأصل أن يَذْكُر الفعلَ، ولكنّه أجاز الحَذْفَ هنا واستشهد به: الأشموني ١/٣١، المفصل ١٧٤، ابن عقيل ١/١٨، الخزانة ١/٣٤، شرح التصريح ١/٣٦، الاغاني ١١/٣٧٩٤ وديوان النابغة ص ٨٩.

(٢) الفاعل هو سلمى، والمفعول الجملة المُكوَّنة مِنْ « بأنَّ الفَتى يَهْذي... ».

(٣) تأتي « ماذا » على أوجه في العربية:
أ ـ أن تكون ما استفهامية، وذا: إشارة نحو: ماذا التَّواني؟
ب ـ أن تكون ما استفهامية، وذا مَوْصُوْلَة، « ويَسْأَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُوْن قُل: العَفْو ».
جـ ـ أن تكون « ماذا » كلها استفهاماً على التّركيب: لماذا جئت؟
د ـ أن تكون « ماذا » كلها اسم جِنْس بمعنى شيء، أو مَوْصولاً بمعنى الذي كقول الشاعر:
دَعِـي مَـاذا عَلِمْـتُ سَـأَتَّقِيـه ولكِـنْ بِـالمُغَيَّـبِ نَبِّئِيني
هـ ـ أن تكون ما زائدة وذا للإشارة: أنور أسرع ماذا يا فروق...
و ـ أن تكون ما استفهاماً وذا زائدة، أجازها ابن مالك نحو: ماذا صَنَعْت؟
(المغني ١/٢٣٢).

(٤) يَصِلُ الفعل المتعدّي إلى مفعوله بنفسه، وأمّا الفعل اللازم فَيَصِل اليه بحرف الجرّ، وقد يُحْذَف حَرْف الجرّ فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه نحو: مررت بزيد ثُمّ نقول مررت زيداً. ومذهب جمهور النحاة أنّ حرف الجرّ لا يَنْحَذِف إلاَّ =

كإضْمَار « رُبَّ »[1] و « الباء » في القَسَم، و « اللام » في: لاهِ أبوك، بمعنى: لله.

وموضع « كاف » التَّشبيه، و « في » بَعْدَها: النَّصب على الصِّفة لـ « أوَانِس » أي: ذَكَرْتُ نساءً أوَانِس مُشْبِهات غزْلان رَمْل كَائِنات في مَحَارِب.

ويجوز أنْ يكون مَوْضع « في » نَصْباً على الحال، لأنَّ النَّكِرَة قد وُصِفَت، وقَرُبَت مِن المَعْرِفة. ولا يَبْعُد أنْ تكون « الكاف » في موضع الحال أيضاً، وجازت من النَّكِرَة لأنَّها صِفَة نائِبَةٌ مَنَاب موصوف، لأنَّ المَعْنى: نِسَاء أوَانِس، فهو في حُكْم ما لُفِظَ به.

« وبَيْـتِ عَـذارى يَـوْمَ دَجْـنٍ وَلَجْتُـهُ يُطِفْـنَ بجَمَّـاءِ المَرافِـقِ مِكْسَـالِ »

« وَلَجْتُه » جواب « رُبَّ »[2] وهـو العامل فيها وفي مَجْرُورها وفي « يوم » ولَيْس العامل على الحقيقة لأنَّه من صِفَة النَّكِرة، والصِّفة لا تَعْمَل في المَوْصُوف، ولا فيما يُفْصَل به، ولكنَّ الصِّفة سَادَّة مَسَدَّ العامِل المحذوف.

و « يُطِفْنَ » جملة في موضع الصِّفة لـ « عَذَارَى ».

و « مِكْسَال » صِفَة لـ « جَمَّاء » أي: ذَاتُ كَسَل.

« سِبـاطِ البَنَـانِ والعَرَانِيـنِ والقَنَـا لِطَـافِ الخُصُـورِ في تَمامٍ وإكْمَـالِ »

و « سِباطِ » وما بَعْدَها: مِنْ صِفَة « عَذَارَى ».

« نَـواعِـمَ يَتْبَعْـنَ الهَوَى سُبُـلَ الرَّدَى يَقُلْـنَ لأَهْـلِ الحِلْـمِ ضُلاًّ بِتَضْلالِ »

ولا ينصرف « نَوَاعِم »[3] لأنَّه جَمْعٌ لا نظير له في الواحد، وإن شِئت قُلْتَ: للجَمْع ونهاية الجَمْع.

و « ضلاًّ بِتَضْلال »: أي أَضَلَّهُم الله ضلالاً مُتَّصِلاً بإضْلال، وقِيل: كأنَّه قال: ضَلُّوا ضَلالاً، ومنه قوله تعالى[4]: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾.

= مع « أنَّ و أنْ، وهذا الحذف يكون قياسياً كقولنا: عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَروا أو نقول: عَجِبْتُ أن يَروا بحذف حرف الجرّ، وقولنا كذلك: عَجِبْتُ مِنْ أنَّك قائمٌ. ونقول مع الحَذف: عَجِبْتُ أنَّك قائم... (الأشموني ٢/٨٩، ابن عقيل ٢/١٥٠).

(١) تَعْمَل « رُبَّ » ظاهرة ومُضمرة، ومِنْ إعمالها مُضمرة بَعْدَ الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر وبعد بَلْ قليلاً. وقد ورد: فَمِثْلِك حُبْلى... وأبيضَ يُسْتَسقى الغَمَام.. بَلْ بَلَدٍ ذي صعدة. وعملت محذوفة بدون هذه الحروف كقول الشاعر:
رسمِ دارٍ وقَفْـتُ في طَلَلِـه...
(المغني ١/١٤٤).

(٢) تقدير الكلام: رُبَّ بيتٍ ولَجتُه. فوَلَجْتُه جواب رُبَّ المحذوفة، ورُبَّ بيت. جار ومجرور متعلّقان بولج.

(٣) جاءت على صيغة مُنْتَهى الجُموع، ولذلك تُمنع من الصَّرف لِعِلّة واحدة.

(٤) سورة محمد، آية ٤، و « ضَرْب » نَصْبٌ على المَصْدر أي: فاضربوا الرِّقاب ضَرْباً. وليس المصدر في هذا بموصول فلا =

ويُروى: «ضُلاً» بفتح الضَّاد وضَمِّها.

ورواه «الأصْمَعِي»[1] بالفتح على الأمر، ويَجوز فيه الرَّفع والنَّصب، مثل: ويْلٌ له، وويلاً له.

«ولم أشْهَـدِ الخَيْـلَ المُغيرَةَ بـالضُّحـا ... على هَيْكَـلٍ نَهْـدِ الجُزارَة جَـوَّالِ[2]»

«ولم أشْهَد الخَيْلَ»، أي: أصْحابَها[3].

«سَلِيمِ الشَّظَى، عَبْلِ الشَّوَى شَنِجِ النَّسَا ... لـه حَجَبـاتٌ مُشْـرِفـاتٌ على الفـالِ»

و «سَلِيمِ الشَّظَى» وما بَعْدَها: مِنْ صِفَةِ «الفَرَس».

ولَمْ يَتعَرَّف «سَلِيم» بالإضافة لأنَّها غَيْر مَحْضَة[4]، وتَقْديره: سَلِيم شَظَاهُ. وكذلك: «عَبْل» و «شَنِج».

و «حَجَبَاتٌ»[5]: مُرْتَفِعٌ بالابتداء، وخَبَرُه: في «له» أو فاعل مرفوع بالاسْتِقْرار المَرْفُوع عِنْدَ مَنْ يَراه «موصوفاً»[6] لأنَّهم قد اعْتَمَدُوا الفَرْقَ بَيْنَهُما لأنَّ الذي يَتَعَلَّق به في الوجه الأول: خَبَر، وفي الوجه الثاني: صِفَة.

«وصُـمٌ صِلاَبٌ مـا يَقِيْـنَ مِـنَ الوَجَـى ... كـأنَّ مَكَـانَ الرِّدْف منـه على رَالِ»

= يُنْكر تقديم الرِّقاب عليه لأنَّ المصدر إنَّما يكون ما بَعْدَه من صِلَتِه إذا كان بمعنى أنْ فعل أو أنْ يفعل، فإنْ لم يكن كذلك فلا صِلَة له إنَّما هو توكيد للفعل لا غَيْر.

(مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧١).

(١) انظر رواية الأصمعي في الديوان، ص ٣٥.

(٢) تَرَك الشارح ثلاثة أبيات لم يَعْرِض لها قبل هذا البيت، وهي:

صَـرَفْـتُ الهَوَى عَنْهُـنَّ مِـنْ خَشْيَـةِ الرَّدَى ... ولَسْـتُ بِمَقْلِيِّ الخِلال ولا قَـالِ

كـأنِّـيَ لَـمْ أرْكَـبْ جَـوادا لِلَـذَّةٍ ... ولَـمْ أتَبَطَّـنْ كـاعِبـاً ذاتَ خَلْخَـالِ

ولَـمْ أسْبَـأ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولَـمْ أقُـلْ ... لِخَيْلِي كُـرِّي كَـرَّةً بعـدَ إجفـالِ

انظر: الديوان، ص ٣٥.

(٣) المقصود أصحاب الخيل، حذف المُضاف وأبقى المُضاف إليه، ومثل ذلك المَجاز العقلي في الآية: ﴿واسْأَل القَرْيَةَ﴾ والتقدير: واسأَلْ أهْلَ القَرْيَة.

(٤) تقسم الإضافة إلى قِسمين: أ. مَحْضَة ب. غَيْر مَحْضَة. أمَّا غَيْر المَحْضَة:
فقد ذكر النحاة أنَّها إذا كان المُضاف وصفاً يُشبه الفعل المُضارع وذلك إذا كان:
أ. اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً.
ب. اسم المفعول: هذا مَضْروبُ الأب، وهذا مُرَوَّعُ القَلْبِ.
ج. صفة مشبهة: هذا حَسَنُ الوَجْهِ، عَظِيمُ الأملِ.

(٥) تخريج الشارح الأول على أنَّ: حجبات مبتدأ، وله: جار ومجرور مُتَعلّق بمحذوف خبر، هذا التَّخريج هو الأقرب إلى الصَّواب والأسهل والخالي من التأويل والتَّقدير أمَّا التَّخريج الثاني فَتُصْبح العبارة: اسْتِقْرارٌ له حَجَبات... «فحَجَبات» فاعل للمصدر اسْتِقْرار.

(٦) بياض في الأصل والزِّيادة من المُحققَيْن.

و «ما يَقِيْنَ»: مِنْ صِفَة «صِلاَب».

ولا مَوْضِع «للكاف»[1] من «كَأنَّ».

و «مَكانَ»[2] لا تَتَعَلَّق بفعل ظاهر ولا مُضْمَر ولا بِمَعْنَاه.

وقـد أغْتَـدي والطَّيْـرُ في وُكُنَـاتِهَـا ... لِغَيْـثٍ مِـن الوَسْمِـيِّ رائِـدُهُ خـالِ

تَحـاماهُ أطْـرافُ الرِّمـاح تَحـامِيـاً ... وجـادَ عليـه كُـلُّ أسْحَـمَ هَطَّـالِ

بِعِجْلِـزَة قـد أتْـرَزَ الجَرْيُ لَحْمَهَـا ... كُمَيْـت كـأنَّهـا هِـرَاوَةُ مِنْـوَالِ

و «بِعِجْلِزَة»

الباء: متعلقة ب «أغْتَدي».

و «الطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا» مبتدأ وخَبَر، والجملة: في مَوْضِع الحال. وهذه «الواو»[3] - عِنْد بَعضهم بمعنى «إذ» أي: إذ حَالُ الطَّير كَذا وكَذا...

وهذا قِيل في قوله - تعالى -[4]:

﴿وفُتِّحت أبْوَابُهَا﴾

والجُمل التي تقع اعْتِراضاً بَيْن: الفعل والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخَبَر، والصِّلَة والمَوْصول، كقوله - تعالى -[5]:

﴿والذينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾

فـ «جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها»[6] اعْتِراض، ألاَ تَرى أنَّ ﴿تَرْهَقُهُم ذِلَّة﴾ معطوف على ﴿والَّذِينَ كَسَبُوا﴾ و ﴿مَالَهم﴾ الخَبَر.

---

(١) الكاف في أصلها حرف جر، ولذلك عُدَّت «كأنَّ» مُرَكَّبة من «الكاف» و «أنَّ»، ولَمَّا كانت الكاف حرف جر فلا مُتعلَّق لها، لأنَّ الحروف جميعها لا مُتعلَّق لها.

(٢) مكان: عَدَّها الشارح هنا اسماً عادياً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لكان لها مُتعلّق، امَّا الأسماء العاديَّة فلا تَتَعلَّق بفعل ظاهر أو مُضْمَر أو معناه. وهذا ما يسمى بالظروف المُتصرِّفة، التي تستعمل مرة ظرفاً ومرة أخرى غير ظرف.

(٣) يُقَدِّر سيبويه الواو الداخِلة على الجملة الإسمية بإذْ، وليس المقصود أنَّها بمعناها بل انَّها وما بَعْدَها قَيْد للفعل السَّابق. المغني/٣٩٧).

(٤) قوله: «حتّى إذَا جَاؤُوْهَا وفُتِّحَتْ أبْوَابُهَا» سورة الزُّمر آية ٧١، جواب إذا والواو في «وفُتِّحَت» زائدة عند الكوفيين، ويُخَطِّئه البصريون لإفادتها معنى وهي العطف، والجواب محذوف، قال محمد بن يزيد أي سَعِدُوا. وحَذْف الجواب بَلِيغ في كلام العرب.
وقيل إنَّ الحكمة في إثبات الواو في الثاني وحذفها من الأول هو أنَّه لَمَّا قال الله عزّ وجلّ في أهل النار: ﴿حَتَّى إذا جاؤوها فُتِّحت أبْوَابُها﴾ دلَّ بهذا على أنَّها كانت مُغلقة، ولَمَّا قال في أهل الجنة ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتِّحَتْ أبْوَابُها﴾ دَلَّ بهذا على أنَّها كانت مُفتَّحة قَبْل أنْ يجيئوها.
(إعراب القرآن لابن النَّحاس ٤/٢٢، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٣٣)

(٥) سورة يونس آية ٢٧، تَمامُها: وتَرْهَقُهُم ذِلَّة.

(٦) جَزاءُ: مبتدأ وهو مُضاف وسيِّئة مُضاف إليه، والخَبَر مَحْذُوف تقديره لَهُ. والجملة الإسمية مُعْتَرِضَة بين المبتدأ ﴿والَّذينَ كَسَبُوا السَّيِّئات﴾ والخبر وهو قوله ﴿تَرْهَقُهُم ذِلَّة﴾.

وتقع بين القَسَم والمُقْسَم عليه، والصِّفة والمَوْصُوف، كقوله تعالى[1]:

﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوم وإنَّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إنه لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾

فـ «لو تَعْلَمُون» اعْتِراض بَيْن الصِّفة والمَوْصُوف.

و «إنَّه لَقَسَمٌ» اعْتِراض بَيْن القَسَم وجوابه الذي هو «إنَّه لَقُرآنٌ كَرِيم».

وتَتَعلَّق لام «لِغَيْثٍ» بـ «أغْتَدِي»

و «مِن الوَسْمِيِّ» مِنْ: للتَّبْيين، وهي مِنْ صِفَة «غَيْث» فَتَتَعلَّق بِمَحْذُوف.

و «تَحاماه» جملة في موضع الصِّفة السَّبَبِيَّة لـ «غَيْث» ويَجُوز أنْ يكون في موضع الحال السَّبَبيَّة، لِأنَّ الغَيْث قَدْ وُصِف.

و «رَائِدُه» حال، تَقْدِيرُه: مَوْضِعٌ رائِدُهُ خَالٍ، وإنْ شِئْت: زائِدَة في موضع حال مَحْذُوف.

«ذَعَـرْتُ بها سِـرْبـاً نَقِيّـاً جلُـودُه ... وأكْرعُـهُ وَشْـيُ البُـرُودِ مِـن الخالِ»

«وأكْرعُهُ وَشْي» أي: مِثْل.. فَحَذَفَ الخَبَر، وأقام المُضاف إليه مَقامَه كما قال تعالى[2]:

﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾.

و «مِن الخَالِ» «مِنْ» هنا: لِبَيَان الجِنْس، أي كائِنَة مِن الخَالِ، فَمَوْضِع «مِن» نَصْبٌ على الحَال.

«كَـأَنَّ الصُّـوارَ إذْ تجهَّـدَ عَـدْوَهُ ... على جَمَـزَى خَيْـلٌ تَجُـولُ بِـأَجْلاَلِ»

«كأنَّ الصُّوارَ إذْ»

العامل في «إذ» ما في «كأنَّ» من معنى الفعل أو نَحْوِه[3].

ويُروى «عَدْوُه»[4] بالرَّفع، و «عَدْوَه» بالنَّصب، و «عَدْوَة» بالنَّصب.

---

(١) سورة الواقعة آية ٧٥، وفي الآية شاهدان:
أ. جلة الفصل بين القَسَم والمقسم عليه، حيث جاءت جلة ﴿إنَّه لَقَسَمٌ لَو تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾ فاصلةً بَيْن جلة القَسَم: ﴿فلا أُقْسِمُ بمواقع النُّجُوم﴾ وبين جواب القَسَم أي المُقْسَم عليه وهو قوله ﴿إنَّه لَقُرآنٌ كَرِيم﴾.
ب. جلة الفَصْل وقعت بَيْن الصِّفة «لَقَسَمٌ» وبَيْن الصِّفة وهو قوله تعالى «عَظِيْم» والجملة الفَاصِلة هي «لَوْ تَعْلَمُوْن»، والأصل: «وإنَّه لَقَسَمٌ عَظِيمٌ لَوْ تَعْلَمُون».

(٢) سورة الأحزاب آية ٦، والتَّقدير على رأي الشارح: وأزْوَاجُهُ مِثْلُ أُمَّهاتِهِم.
فأزْوَاجُه: مبتدأ، ومِثْلُ خبر المبتدأ، وأُمهاتِهِم: مُضاف إليه، ولكنَّ الله حذف الخَبَر وأقامَ المُضاف إليه مَقَامَه فقال: وأزواجُه أُمَّهَاتُهُم.

(٣) معنى الفعل في «كأنَّ» هو يُشْبِه لأنَّ مَعْنى كأنَّ هو التَّشبيه.

(٤) رواية الرَّفع «عَدْوُه» على اعتبار أنَّه فاعل للفعل تجهَّد.
ورواية النَّصب «عَدْوَه» على اعتبار أنَّه مفعول به للفعل تجهَّد.
ورواية النَّصب «عَدْوَة» أيضاً على اعتبار «في عَدْوَة» فَحَذَف حرف الجرّ ووصل الفعل إلى مَعْمُولِه مُباشرة دون حرف الجرّ، وانْتَصَبَت على نَزْع الخافض أي إسقاط حرف الجرّ.

ومعناه: أَجْهَدَ في عَدْوِه، فأَسْقَطَ الحَرْف ونَصبَه.

ويروى: «خَيْلٌ» بالرفع والخفض[1]، فمَنْ رَفَع فهو خَبَر «كأنَّ» و «عَلَى» مُتَعلِّقَة بـ «عَدْوَه» أو بـ «تجهَّد».

و «جَمَزَى»: مَوْضعٌ. ومَن خَفَض اراد: على خَيْلٍ جَوَامِز، أي مُسْرِعة، يُقال: جَمَزَ يَجْمِز إذا أسرع، أو يَجْعَل الصُّوار على السُّرعة مجازاً، و «بأجْلال»: الباء في مَوْضع الحال، اي: وعليها أجْلال، كما قال[2]:

وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فَجَـالَ الصُّـوَارُ واتَّقَيْـنَ بقَـرْهَـبٍ[3] ... طـويـلِ القَـرَا والرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيَّـالِ[4]

فَعَـادَى عِـداءً بَيْـنَ ثَـوْرٍ ونَعْجَـةٍ ... وكـان عِـداءُ الوَحْشِ مِنِّـي على بـالِ

و «على بالِ»

على: مُتَعلِّقَة بخَبَر كان المحذوف.

و «منِّي» مُتَعَلِّقَة بـ «بالِ» فلا مَوْضِع لـ «مِنْ» ولا لكُلِّ مَا يَتَعلَّق مِن مجرور أو ظَرفٍ بظَاهِر.

«كـأنِّـي بفَتْخَـاءِ الجَنَـاحَيْـنِ لِقْـوَةٍ[5] ... صَيُودٍ مِن العِقْبَانِ طأطأْتُ شِمْـلالِ[6]

و «كأنِّي بفَتْخَاء»

خبر «كأنِّي» في «طأطأْت» أي: كأني مُطاطِىء بعُقَاب فَتْخَاء الجَنَاحَيْن، أو كأنِّي بعُقَابٍ فَتْخَاء.

و «الفاء» مُتَعلِّقَة بـ «طأطأْت» ومَنْ جَعَل اللِّقْوَة: السَّرِيْعَة، كانت صِفَة، ومَن جَعَلها اسماً للأُنثى كانت بَدَلاً.

ومَنْ جَعَل «الشِّمْلال» السَّرِيعة، فهي من صِفَتِها أيضاً، ومَنْ جَعَلها: الشِّمال[7]، وهي لغة ـ

---

(١) رواية الخَفض تُصبح: جَمَزَى خَيْلٍ، جَمَزَى مُضاف، وخَيْلٍ: مُضاف إليه مجرور بالكسرة.
(٢) هو لامرىء القيس: الدِّيوان ص ٩٣، ومَطْلَعُه:
مطوتُ بهم حتَّى تكِلَّ مطيُّهُمْ
(٣) القَرْهَب: فَحْلٌ مِن البَقَر مُسِنّ.
(٤) القَرَا: الظَّهر، والأَخْنَس: القصير الأنف: والرَّوْق: القَرْن.
(٥) الفَتْخَاء: اللَّيِّنة الجناحين، واللِّقْوَة: السَّرِيعة من العِقْبَان.
(٦) الشِّمْلال: الخفيفة السَّرِيعة.
(٧) في الديوان: قال بعضهم: الشِّملال: الشِّمال، والمَعْنَى حينئذ: كأنِّي طأطأْت شِمَالي وأَمَلْتُها من هذه الفرس بعُقَاب فَتْخَاء الجناحَيْن. انظر: الديوان، ص ٣٨.

عن غَيْر أبي عُبيد - فهي مفعول بطأطأت.

ورَوَى «أبو عبيدة»: شمِيالي (بياء).

«تَخطَّفُ خِزَّانَ الشَّرَبَّةِ بالضُّحى ... وقد حَجَرتْ منها ثعالبُ أوْرالِ»

و «تخطَّفُ» جلة من صِفَة العُقاب، أو حَال.

و «قد حَجَرتْ» في مَوْضِع الحال السَّبَبِيَّة.

«كأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويَابساً ... لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي»

و «كأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويَابساً»

«الكاف» كاف التَّشبيه الجارَّة، دَخَلت على «أنَّ» وكأنَّ: حُكْمُها أنْ تكون داخِلة على الخَبَر، فإذا قُلْتَ: كأنَّ زيداً عمرو، أصْلُهُ: إنَّ زيداً كعمرو، فَقَدَّمُوا حرف التَّشبيه عناية واهتماماً إلى صَدْر الجملة فانْفَتَحَت هَمْزة «أنَّ»[1] لدخول الكاف عليها، كما تَنْفَتِح بدخول سائر العَوامل. ولا مَوْضع لهذه الكاف من الإعراب، ولا تَتَعَلَّق بفعل ظاهر ولا مُضْمَر لمُعَارَضَتِها مَوْضِعها الذي كان أخَصّ بها، ولأنَّها رُكِّبَت مع «إنَّ» وصارت كالجُزْء منها.

والفَصْل بَيْنَه وبَيْن الأصل أنَّك هاهنا بَانِ كَلامَكَ على التَّشبيه مِن أوَّل الأمر، وثَمَّ بَعْدَ مضيّ صَدْر الجملة على الإثبات.

وكان ينبغي أنْ يقول: رَطْبَةً ويَابِسةً، فكأنَّه قال [2]: كأنَّ ما ذَكَرْت أو وَصَفْت... فَذَكر كذلك. أو حَمَلَه على الجِنْس، وخَصَّ «القُلوب» قِيْل: لأنَّها لا تَأْكُلُها فتبقى عند الوَكْر، وقِيل: لأنَّها لا تَأكل من الطَّير سِواها، فلا تَجلِب أمَّهاتُها إليها غَيْرَها[3].

وشَبَّه الرَّطْب منها بـ «العُنَّاب» واليابس بـ «الحَشَف البَالي».

وتقدير البيت: كَأنَّ قَلوبَ الطَّير رَطْبَةً العُنَّابُ، وكأنَّها يَابِسَةً الحَشَفُ.

و «رطباً» بدل[4] من «قلوب».

و «لدى» مُتَعلِّق بحال محذوفة يَعْمَل التَّشبيه فيها بخِلاف «أنّ» لأنَّ «كأنَّ» تدخل على الجُمل فَتُغَيِّر ألفاظها ومَعَانيها فَيَقْوَى فيها مَعْنَى الفعل، فَلَمْ تَقْوَ على العمل في الأحوال ونَحْوِها

(١) همزة (إنَّ) عند النحاة تفتح وُجوباً إذا دخل عليها حرف جر، وقد دخلت الكاف هنا على (إنَّ) فَفُتِحَت الهمزة وُجوباً.

(٢) تقدير البيت: كَأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطبَةً العُنَّابُ، وكأنَّها يَابِسةً الطَّيرُ جاءت بِقُلُوبها إلى أفْراخِها.

(٣) وقيل: يشير إلى كَثْرة ما تأتي به مِن القُلوب حتى تَفْضُل عن الفِراخ.
انظر: الديوان، ص ٣٨.

(٤) بدل بعض مِن كل.

من اللَّوَاحِق والفَضَلات.

«فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لِأدنى مَعِيْشَةٍ ... كَفَانِي، وَلَمْ أطْلُبْ، قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ»

و «فلو أنَّ ما أسْعَى»[1]

أنَّ: فاعلةٌ بفعل مُضْمَر لأنَّ «لو» لا يَلِيها إلا الفعل، لِمَا فيها مِن مَعْنَى الشَّرط، وقوله تعالى[2]:

﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾

على إضمار فعل، ولذلك لا يجوز: لو زيدٌ ذاهِبٌ.

ولِطَلَبِها الفِعْل وَجَب[3] في «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، نحو، لو أن زيداً جاء لأكْرَمْته.

و «ما» يَصْلُح أنْ تكون كافَّة، وأنْ تكون مَصْدَرِيَّة[4].

ويَبْعُد أنْ تكون بمَعْنَى «الذي» لِأنَّه ليس في الجملة عائد[5]، فكُنْتَ تَحْتاج أنْ تقول: أسعى فيه. ويَقْبُح الحَذْف مِن هذه الصِّفَة.

والعامل في «لِأدْنَى» - في وَجْهِ - المصدريَّة، الخَبَر المحذوف، تقديره: لو أنَّ سَعْيِي كائن لِأدْنَى...

وفي وَجْه الكَافَّة: أسْعَى، وجواب «لو» محذوف، أراد: لَكَفَانِي.

و «قليلٌ»[6] فاعل بـ «كَفَانِي» على إعمال الأول، أي: لَكَفَاني قَليلٌ من المال، ولم أطْلُب المُلْك.

ولا يجوز إعمال الثاني، لأنَّ ذلك مُفْسِد للمعنى الذي أراده، ألَا تراه قد قال بَعْدَه:

«ولكنَّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أمْثَالي»

(١) لو: حرف امتناع، أنَّ: حرف مُشَبَّه بالفعل، ما: مصدريَّة، أسْعَى: فِعْلٌ مضارع مرفوع بضمَّة مُقدَّرة على آخره منع من ظهورها التَّعذر، وجملة «مَا أسْعَى» في تأويل مصدر منصوب اسم انَّ، وأنَّ واسمها في محل رفع فاعل لفعل محذوف بعد لو، وذلك لِأنَّ لَوْ لا تدخل إلاّ على الأفعال.

(٢) سورة الإسراء آية ١٠٠، وقد رُفِعَ «أنتم» على إضمار فعل، ولا يجوز أنْ يلي «لو» إلاّ فِعْلٌ إمَّا يكون مضمراً وإمّا لأنَّها تُشبه حروف المجازاة.

(٣) قول الشارح وجب أنْ يكون خبر «أنّ» الواقعة بعد لولا أنْ يكون فعلا، ليس على إطلاقه، فقد ورد الخبر في هذا البيت جاراً ومجروراً وهو «لِأدْنَى».

(٤) المصدريّة هنا أقوى لتَنَاسُب الكلام، فما المصدريّة وما بعدها اسم إنَّ.

(٥) اشترط النحاة أنْ تَشْتَمِل جملة الصِّلة على ضمير يعود على الاسم الموصول.

(٦) في البيت شاهد نحوي، ويأتي به النحاة في باب التَّنازع لتقرير أنَّه وإنْ تقدم فيه فعلان وهما كفاني ولم أطلب، وتأخَّر عنهما معمول هو قليل من المال لا يجوز أن يكون من باب التنازع لأنَّه لا يَصِحّ تَسَلُّط كلّ واحد من الفعلين على المعمول المتأخِّر، مُحافَظَة على المعنى المُراد، ولهذا قدَّروا: لو ثَبَت كَوْن سَعْيِي لأدني مَعِيْشَة كفاني قليل من المال ولم أطلب المُلك. (الإنصاف: ١/٨٤).

وقد قِيل: إنَّ هذا ليس من إعْمال أحد الفعلين، إذ لم يُوجَّه فيه الفعل الثاني بما وُجِّه إليه الأوَّل.

وإذا كانت «ما»[1] مع «أنَّ» و «إنَّ» و «لكِنَّ» و «كأنَّ» و «ليْتَ» و «لَعَلَّ» فلا يخلو من أنْ يقع بعدها الأسماء أو الأفعال، فإن وقعت بعدها الأسماء كانت إمَّا زائدة. وإمَّا كَافَّة[2]، فالكافَّة: إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ، والزَّائدة، مِثْل إنَّما زيداً قَائِمٌ، على الإعْمَال، والإلْغاء أحْسَن.

والعمل في «أنَّ» و «إنَّ» أضْعَف منه في أخواتها الأربع، ومَوْضِع السَّماع «لَيْتَ».

وإنْ وقعت بعدها الأفعال كانت إمَّا مَصْدَرية[3]. وإمَّا كَافَّة[4]، وإمَّا بمعنى «الذي» وتَحْتَاج إلى صِلَة وعائد إذا كانت بمعنى «الذي».[5]

والأسماء النَّواقص المَوْصُولات[6]: مَنْ، ومَا، والألف واللّام بمعنى الّذي والّتي، وذو في لغة

(١) تأتي ما كافة في ثلاثة أحوال:
أ . كافَّة عن عمل الرّفع وذلك إذا اتّصلت بثلاثة أفعال: قَلَّ، كَثُرَ، وطَالَ، ولا تَدْخُلْنَ إلّا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها.
ب. كافَّة عن عمل النّصب والرّفع، وهي المتّصلة بإنّ وأخواتها: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾...
ج. كافَّة عن عمل الجرّ، وتتّصل بحروف وظروف. ومن الحروف التي تتّصل بها:
رُبَّ، الكاف، كم كما أنت، الباء، مِن، وإنّا لَمِمَّا نَضرِب الكَبْش ضَرْبَة...، أما الظروف: بَعْد، بَيْن، حَيْث، إذ.
(المقرّب ١/١٠٢، شرح المفصل ٨/١٠٧-١٤٢، المقتضب ١/٤١-٤٨).

(٢) إذا اتّصلت «مَا» بإنَّ وأخواتها كَفَّتْهَا عن العمل إلاَّ «لَيْتَ» فإنَّه يجوز الإعمال والإهْمَال، فنقول: لَيْتَمَا زيداً قائمٌ، ولَيْتَمَا زيدٌ قائمٌ على الإهمال. وسبب الإهمال مع وجود «ما» أن هذه الأحرف مختصة بالأسماء ودخول «ما» يزيل هذا الاختصاص، ويُهَيِّئها للدخول على جمل الأفعال: ﴿قُلْ إنَّمَا يُوحى إليَّ﴾، كأنَّما يُسَاقُون إلى المَوْت..».
(سيبويه ٢/٣٠٦، ابن عقيل ٢/٣٧٤)

(٣) تكون ما مَصْدريَّة لأنّها عند ذلك تُصَيِّر الفعل الذي بعدها في تأويل المَصْدر ومَوْضِعه وتدخل على الجملة الفعلية غالباً كقولنا: أعْجَبَنِي مَا صَنَعت، ﴿والله يَعْلَم مَا تَصْنَعُون﴾، ﴿لا أعْبُدُ ما تَعْبُدُون﴾. وهذا هو الكثير، وتأتي بعدها الجملة الأسمية قليلاً:
أعلاقـــة أمَّ الوَليـــدِ بعـــد مـــا أفنـــانُ رأسِـــكِ كـــالثّغـــام المخلس
والمَصدريّة تكون زمانية وغير زمانية. ومن الزمانية قوله تعالى:
﴿ما دُمْتُ حَيّاً﴾.

(٤) «ما» الكَافَّة الداخلة على الأفعال: وهي التي تدخل على ثلاثة أفعال فقط هي:
قَلَّ وكَثُرَ وطَالَ.

(٥) تأتي «ما» على قسمين: اسمية وحرفية. والإسمية إمّا أنْ تكون مَعْرفة أو نَكِرة.
والمعرفة إمَّا أنْ تكون ناقصة وهي الموصولة نحو: ﴿ما عندكم يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللّه بَاق﴾ وإمّا تامَّة...
(المغني ١/٣٢٧)

(٦) الموصولات نوعان:
أ . الموصولات الحرفية وهي: أنْ، أنّ، كي، ما، لو، وعلامة ذلك صِحّة وقوع المصدر موقعه: ودِدْتُ لَو تَقُوم: أي ودِدْتُ قيامَك، يُعجبُني أنّك قائمٌ أي يُعجبُني قيامُك وهكذا.
ب. الموصولات الإسمية وهي: الذي، التي، اللذان، اللذين، اللتان، اللتين وكذلك بالتشديد: اللذانّ، واللتانّ، والألى، واللات واللاء ويجوز إثبات الياء فنقول: اللائي، واللاتي وأيّ...
أمَّا «مَنْ، وما والألف واللام: فتكون بلفظ واحد للمُذكَر والمُؤنّث تثنية وجمعاً. وتَسْتَعْمِل قبيلة طي «ذو» اسماً موصولاً وتكون للعاقل وغيره. وكذلك ذات...(الأشموني ١/١٥٥-١٧٥، ابن عقيل ١/١٣٧-١٥٢).

«طيء» والّذي، والّتي، وأي بمعنى الّذي، والّتي، وأيَّة بمعنى الّتـي، ومـاذا[1] في أحد قِسْمَيها، وذلك إذا أُريد بـ «ذا» معنى الّذي، والألى بمعنى الّذين، ومِنْ الحَرفيَّة، وإنَّ النّاصبة للأسماء، وأنْ الخفيفة وما المَصْدَريَّتان وصلاتها لا تكون إلاّ جملة[2] أو في معنى جملة مُحْتَمِلة للصِّدْق والكذب.

ولا تُقَدَّم الصِّلة على المَوْصُول، ولا يُفْصَل[3] بينها وبين المَوْصُول، ولا بَيْن أبْعَاضهـا بأجْنَبِي، ولا بُدَّ من ضمير يعود إلى الموصول، إلاَّ أنْ يكون حرفاً كـ «ما» و «أنْ» و «أنَّ» ولا يُخْبَر عن المَوْصُول، ولا يُسْتَثْنى منه، ولا يُنْعَت، ولا يُبْدَل منه، ولا يُعْطَف عليه حتى يَسْتَوْفي جميع صِلَتِه، ولا يُسْتَثْنَى ولا يُجْمَع من المَوْصُلات غير «الّذى والّتي» ولا يُؤَنَّث منها إلاَّ «الّتي»[4].

وسائر الموصولات بلفظ واحد للمُفرد والمُثنى والمجموع، والمُذكَّر والمُؤنَّث.

وتوصل «أنَّ» بالجملة الاسمية، و «ما» و «أنْ» بالجملة الفعلية.

(١) تأتي «ماذا على أوجه:
أ . أن تكون ما استفهامية، وذا إشارة.
ب. أن تكون ما استفهامية، وذا موصولة: «يَسْألُونَك مَاذَا يُنْفِقُوْن قُل العَفْو».
ج. أن تكون «ماذا» كلها استفهاماً على التركيب كقولك: لماذا جئت؟
د. أن تكون «ماذا» اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي.
هـ. أن تكون ما زائدة، وذا للإشارة.
و. أن تكون ما استفهاماً وذا زائدة... (المغني ١/٣٣٣).

(٢) صلة الموصول لا تكون إلاَّ جملة (اسمية أو فعلية) أو شبه جملة وهي الظرف والجارّ والمجرور ويشترط في الجملة الصّلة ثلاثة شروط:
أ . أن تكون خبرية لفظاً ومعنى.
ب. أن تكون خالية من معنى التّعجُب.
ج. أن تكونَ غير مُفْتَقِرة إلى كلام قبلها.
د. أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب.
هـ. أن تكون مُشتمِلة على ضمير يعود على اسم الموصول غالباً.
و. أن تتأخر وجوباً عن الموصول فلا يجوز تقديمها.
وقد اشترط النحاة في الظرف والجار والمجرور أنْ يكونا تامّيْن، والمعنى أن يكون في الوصل بها فائدة نحو: جاد الذي عندك، والذي في الدار، وكذلك أن يكون العامل فيهما محذوفاً وجوباً.
(الأشموني ١/١٥٥-١٧٥، ابن عقيل ١/١٥٢-١٥٨).

(٣) من شروط جملة الصّلة غير ما ذُكر في الهامش السابق:
أ . أن تقع جملة الصّلة بعد الموصول مباشرة فلا يَفْصِل بينها فاصل أجْنَبي.
ب. ألاّ تَسْتَدعي كلاماً سابقاً عليها.
ج. ألاّ تكون مَعْلُومة لكل فَرد، فلا يَصحّ «شاهدتُ الذي فَمُهُ في وَجْهِهِ»، ولا حَضَرَ مَنْ رأسُه فوق عُنُقِه.

(٤) بياض في الأصل.

ومن النحويين من يقول في «ما»[1]: إذا دَخَلت على «أنَّ» و «لكِنَّ» و «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» مُهَيِّئَة أو مُوَطِّئَة، أي هَيَّأَتْ أو وَطَّأَتْ دُخول هذه الحروف على الفعل، إذْ لا يَصِحّ دخوله عليه دون واسطة، لأنَّها مُشبَّهة بالفعل، وكما لا يلي فِعْلٌ فعلاً[2]، فكذلك ما أشبهه لا يليه.

«وما المَرْءُ ما دامتْ حُشاشةُ نَفْسِه ... بِمُدْرِكِ أطرافِ الخُطُوبِ ولا آلِ»

«وما المَرْءُ ما دامتْ»

خبر «ما» الأولى في «بِمُدْرِك» والباء: زائدة.

و «ما» الثانية مع الفعل: ظَرفية مَصْدريَّة، أي: طَوْلَ دَوام حُشاشة نَفْسِه وخبر «دام» محذوف، أي: باقيةٌ، ولا يجوز تقديم الخَبَر[3] لكونه صِلَة لـ «ما».

«٣»

وقال: [الطويل]

«خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ ... نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ»

قوله: «خَلِيلَيَّ مُرَّا بِيْ»

(١) من الحالات التي تأتي عليها «ما»، أن تكون كافّة، فتدخل على:
أ. حروف الجر فتكُفّها عن العمل: رُبَّما رجلٌ زارنا نَفعْناه.
ب. الحروف المُشَبَّهة بالأفعال، فتكُفّها عن العمل: إنَّما العلمُ مفيدٌ، لكِنَّما الاجتهادُ مفيدٌ، لعلَّما، الطقسُ جيلٌ، ليتَما الامتحانُ سهلٌ.
ومن حالات «ما» الكافَّة:
أ. أن تكون كافّة عن عمل الرَّفع ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قَلَّ، وكَثُرَ وطَالَ.
ب. أن تكون كافّة عن عمل الرَّفع والنصب وهي المتَّصِلة بإنَّ وأخواتها. وعند ذلك يَرِدُ بَعْدَها الفعل وغيره: ﴿كَأَنَّما يُسَاقون إلى الموت﴾، ﴿إنَّما اللهُ إلَهٌ واحد﴾.
ج. الكافَّة عن عمل الجرّ وهي التي تَتَّصِل بحروف الجرّ التالية: رُبَّ، الكَاف، البَاء، مِنْ. (المغني ١/٣٣٠-٣٣٤).

(٢) يَقصِد الشارح بذلك أنَّ «إنَّ» وأخواتها حروف مُشبَّهة بالأفعال، ولما كانت كذلك امتنع دخولها على الأفعال فجيء بواسطة وهي ما لتسمح لإن وأخواتها بالدخول على الأفعال، لأنَّه وكما يقول: لا يلي فعل فعلاً. فالفعل الأول يَقصِد به «إنَّ» وأخواتها لأنَّها مُشبَّهة بالأفعال، والفعل الثاني يَقْصِد به الجملة الفعلية التي تدخل عليه «إنَّ وأخواتها» بعد اتصال ما بها.

(٣) اختلف النحاة في تقديم خبر ما دام. فقد اتفقوا على عَدَم جواز تقديم الخبر على ما دام. أمّا تقديم الخبر على الاسم ففيه خلاف. فأجازه قوم ومنعه آخرون ومَمّن منعه وتَفرَّد في هذا المنع ابن معطي حيث قال في ألفيته:
ولا يَجُوز أن تُقَدَّم الخَبَر ... على اسم ما دام وجَازَ في الأُخَر
وقد اعْتُرِض على ابن معطي بقول الشاعر:
وأخبِسها ما دامَ للزَّيتِ عاصرٌ ... وما طافَ فَوْقَ الأرض حافٍ وناعل
وقد اعْتُذِر له بأنَّها لَمَّا لزمت طريقة واحدة وهي الماضي جَرَت مَجْرَى الأفعال، والأفعال لا تُغَيَّر ولأنَّ «ما» معها مَصدريَّة، وهي وما في حيِّزها صلتها، وكأنّه يرى الترتيب في آخر الصِّلة، ولأنَّها لَمّا لم تَكُن مصدراً صريحاً كانت فرعاً عليه، فلم يَتَصرَّف فيها بالتَّقديم كما تُصرِّف في المصدر. وقيل: لم يُسمع خبرها مقدماً صريحاً في نظم ولا نثر. وأُجيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً، والتقدير: ما دام للزَّيت عاصرٌ في الوجود، وهذا أبلغ. وللزيت: مُتعلّق بعاصر، والتَّقدير: ما دام إنسانٌ عاصرٌ للزيت مُسْتَقِراً في الوجود....
(شرح ابن معطي ٢/٨٦٢).

و «نقضِ»: مجزوم على جواب الأمر، وإنْ شئت قلت: على جواب شرط محذوف دلّ عليه الأمر[1].

و «لُبَانَاتِ»: مَفْعُول بـ «نَقْضِ» والكَسْرة فيها علامة النَّصب، كما هي في «الهِنْداتِ» ونحوها.

«فَإنَّكُما إنْ تَنْظُرانِي ساعةً ... من الدَّهر يَنْفَعْنِي لدى أُمِّ جُنْدَبِ»

«يَنْفَعْنِي لَدَى..» يُروى بـ «الياء» و «التَّاء» فالياء على معنى: يَنْفَعْنِي الانتظار، أو التَّعريج إليها، والسَّلام عليها.

و «التّاء» على معنى: تَنْفَعْنِي السَّاعةُ التي أنتظرها.

وحَذَف نون التَّثنية من «تَنْظُراني» بحرف الشرط، ويَنْفَعْني: جوابه، وجواب الشرط يكون إمّا بالفاء[2]، وإمَّا بإذا التي للمُفَاجَأَة[3].

«أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّما جِئْتُ طَارِقاً ... وَجَدْتُ بها طِيباً وإنْ لَمْ تَطَيَّبِ»

و «كُلَّما جِئْتُ طَارِقاً»

نَصَب «كلَّما» على الظَّرف، وإذا كانت ظرفاً فالعامل فيها الفعل الذي هو جواب لها، وهو «وجَدْتُ»[4] لأنَّ فيها معنى الشرط، فتحتاج إلى جواب، ولا يَعْمَل فيها «جِئْتُ» لأنَّه في

(١) الأمر هنا يتمثَّل بالفعل: «مُرَّا» والجواب «نقضِ»، وأمّا التّقدير على جواب شرط محذوف دَلّ عليه الأمر تقديره: إن تَمُرَّا بِي نقضِ. فالفعل «تَمُرَّا» هو فعل الشَّرط، والفعل «نقضِ» هو جواب الشرط.

(٢) الأصل في جواب الشرط أن يكون بدون الفاء، وتأتي الفاء رابطة بين جواب الشرط وأدوات الشرط عندما لا يكون الجواب مُناسباً لأنْ يكون جواباً للشرط مُباشَرة وتأتي الفاء في حالات:
أ. إذا كان جواب الشرط جملة اسمية: إن تسافر فأنت مُوَفَّق. أنت: مبتدأ ومُوَفَّق: خبر، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، والفاء: رابطة.
ب. إذا كان الجواب جملة طَلَبِيَّة: «وإن حَكَمْتَ فاحْكُم بَيْنَهم بالقِسْط».
ج. إذا كان الجواب جملة فعليّة فعلها جامد: إن أساءوا فَبِئْسَ مَا فَعَلُوا.
د. إذا كان الجواب فعلاً مقترناً بما: «فإن تَوَلَّيْتُم فما سألتكم من أجر».
هـ. إذا كان الجواب فعلاً مُقْتَرِناً بقد: «ومَنْ يُطِع الرَّسُولَ فَقَد أطَاعَ الله».
و. إذا كان الجواب فعلاً مُقْتَرِناً بالسين أو سوف: إن أحْسَنْت عَمَلك فسَتَنال أجْرَك.
وقولنا: أنّى تَرْحل فسوف تجد خيراً.
والحروف: «ما، قد، السين أو سوف» تَمْنَع انتقال أثر أداة الجزم إلى ما بعدها. (ابن عقيل ٢/٣٧٥، الأشموني ٢/٢٧٨).

(٣) «إذا» الفُجائية تختصّ بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال. أما الحالة الثانية لها فهي جواباً للشرط كالفاء ـ وعندئذ لا تكون للمفاجأة ـ إلاَّ أنَّها لا تدخل إلاَّ على جملة اسمية غير طَلَبِيّة بخلاف الفاء كقولك: إنْ تَقُمْ إذا عبد الله مُنْطَلِق. فحلَّت «إذا» محل الفاء في هذا الجواب. (المغني ١/٩٢، الهمع ١/٢٠٦، شرح المفصل ٤/٩٥، رصف المباني ١٤٩).

(٤) يصبح تنظيم الكلام: وجدت بها طِيباً كلما جئت طارقاً. فـ «كلما» ظرف زمان مُتعلّق بالفعل وجدت.

صِلَة «ما» ولا تَعْمَل الصِّلَة في المَوْصُول، لأنَّها كشيء واحد ولا يَعمَل بَعْض الشيء في بَعْضه.

وإذا كانت «كُلَّمَا» بمعنى «إذاً فهي موصولة، و «طارقاً» حال من «التّاء» في «جئتُ» والعامل فيها جاء، ودَلَّ على جواب الشرط الذي هو «إنْ لم» ما قَبْلَه، أي: ولم تَطيَّب وجَدْتُ بِها طيْباً.

ومَوْضِع الجملة التي هي «وَجَدْتُ» جَزْمٌ على جواب الشرط، وموضع الجملة الأولى التي هي «لم تَطَيَّب» جَزْمٌ بالشرط، والجملتان بمنزلة جلة واحدة. ونَظِيْر[1] هذا الباب «باب القَسَم» لأنَّ الجملة الأولى لا تَسْتَقِلّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه كالشرط والجزاء في وقوع الفائدة بمجموعهما.

والجوازم[2] ضَرْبان: جازم لفعلين، وهي عوامل الشرط، وجازم لفعل واحد وهو ما عداها.

وجَزْم «تَطيَّب» بـ«لَمْ» لا بـ «إنْ» الشَّرطية، فإن قيل: كيف دَخَلت «إنْ» على «لَمْ» ولا يدخل عامل على عامل واحد، فالجواب أنَّ «إنْ» هنا غير عاملة في اللَّفظ[3]، فدخلت على «لَمْ» كما تدخل على الماضي، لأنَّها لم تعمل في «لم» **كما لا تعمل في الماضي لأنَّ «لَمْ»** والفعل بمنزلة فعل ماضٍ، ولا يجوز «إن لَنْ» لأنَّ «إنْ» جواب «**سوف» فكما لَمْ يَجُز «إنْ** سوف تَأْتِني آتِكَ» لم يجز: «إنْ لَنْ تَأْتِني آتِك» بمعنى: **إنْ لَمْ تَطَيَّب إنْ تركت الطِيْب.**

ويروى: «ألم تَـرَ أنّي كلّما»[4] على التَّوحيد.

(١) يُقصد بالنظير هنا أنَّ جملة الشرط لا تكتمل إلاّ بوجود الجواب، لتُؤدّي جملة الشرط والجواب معنى كاملاً. وهذا ما يشبه جملة القَسَم، فلا بُدّ من وجود جواب لفعل القَسَم حتى يَكْتَمِل المعنى، وهذا وجه المناظرة بين الاثنين كما أسلفنا.

(٢) أدوات جزم الفعل المضارع تقسم إلى قسمين:
أ. أدوات تجزم فعلاً واحداً وهي أربعة: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية.
ب. أدوات تجزم فعلين: فعل الشرط وجواب أو جزاء الشرط. وهي:
١ـ إنْ، وإذمّا وهما حرفان.
٢ـ مَنْ: وهي للعامل واحداً أو أكثر مذكراً أو مؤنثاً.
٣ـ ما ومَهْمَا وهما لغير العاقل.
٤ـ مَتَى وأيّانَ وهما للزّمان.
٥ـ أيْنَ، حَيْثُما، أنّى: وهي للمكان.
٦ـ أي وهي مُعْرَبَة، بينما الاسماء مَبنيَّة.
(ابن عقيل ٢/٣٦٤).

(٣) الجملة «لم تَطيّبِ» في محل جزم فعل الشرط لـ «إنْ» وقدَّرها الشارح بالفعل الماضي، وكلامه صحيح حيث أنّ الفعل الماضي مبني، و «إنْ» تجزم الفعل الذي يقع اسماً وجواباً لها، ولما كان الفعل الماضي مبنياً، وفعل «إنْ» المفروض أن يكون مجزوماً، ويتعذّر هذا على الفعل الماضي المبني كان لا بُدّ لنا من القول إنّ الفعل الماضي في محل جزم.

(٤) هذه الرواية أسهل للقارىء حيث أنّ الفعل المضارع «ترى» مجزومِ بلم وعلامة جزمه حَذْف حرف العِلّة.

«عَقِيلَـــةُ أتْــــرابٍ لها، لا دَمِيمَــــةٌ ولا ذاتُ خَلْـقٍ إنْ تَـأمَّلْـتَ جَـأنَــبِ»

و «عَقِيلَةُ أتْراب لها».

«دميمةٌ» خَبَر مبتدأ مُضْمَر، أي: لا هي دمِيْمَةٌ.

و «جَأنَب» صِفة لخَلْق على جواب الشرط ما قَبْلَه، أي: إن تَأمّلْتَها رَأيْتَها بَيْنَ بَيْن.

«ألا لَيْتَ شِعْرِي كيـف حـادِثُ وَصْلِهـا وكيــف تُـراعــي وَصْلَــةَ المتغيِّــبِ»

و «شِعْرِي» اسم «لَيْتَ»، وخبره محذوف، أي كائن أو حاضر، وقد الْتُزِم حذفه مع «لَيْتَ شِعْري» فلا يظْهَر، و «الفَرّاء»[1] يُجْري «لَيْتَ» مَجْرَى «أتَمَنّى»[2] فَيَنْصِب بها مفعولين ونحوه:[3] «الرجز».

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

و «كيفَ حادثُ وَصْلِها».

كيف: سؤال عن حال لتَضَمُّنَها حَرْفَ الاستفهام.

وحادث: مبتدأ، وخبره في «كيف» فهي مُتَعَلِّقة بالاستقرار المحذوف مُتَضَمِّنة للخبر، مَعْمُوْلَة له. و«سيبويه»[4] يُقَدِّرها تَقْدير الاسماء، والحُجَّة له أنَّك تفسِّرها بالأ«سماء» كقولك: كيف زيدٌ، أصحيحٌ، أم سقيم؟ وتُجيْب عنها بالأسماء، فإذا قال القائل: كيف زيد؟ قلت: صالحٌ.

(١) هو يحيى بن زياد، فارسي الأصل، إمام نحاة الكوفة، كان ميّالاً إلى الاعتزال، تتلمذ على الكِسائي، توفي سنة ٢٠٧هـ. (النزهة ٩٨، البغية ٢/٣٣٣).

(٢) انظر في هذا شرح الرّضي ٢/٣٤٦ حيث يقول: «ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت نحو: ليت زيداً قائماً لأنَّه بمعنى تَمنّيت، ومفعوله مضمون الخبر مُضافاً إلى الاسم أي تمنيت قيامَ زيد فَنَصَبْتَ الجُزْئين.
وانظر: المغني ١/٣١٦، رصف المباني ٣٦٦، وشرح المفصل ٨/٨٣).

(٣) بيت من رجز العَجّاج. انظر مُلحَقات ديوانه ص ٨٢.
الشاهد في قوله: «لَيْتَ أيّامَ الصِّبَا رواجعَا» حيث نصب الشاعر مفعولين للبيت الأول «أيام» والثاني «رواجعا» وقد خَرَّجه النحاة على أنَّ «رواجعا» حال وأنّ خبر ليت محذوف.
واستشهد به: سيبويه في الكتاب ١/٢٨٤، وابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٣، وابن هشام في المغني ١/٣١٦، والبغدادي في الخزانة ٤/٢٩.

(٤) **يقول سيبويه تحت عنوان: «هذا باب تَسْمِيَتِك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء»... وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنّها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة ما ومن في الاسماء، فنظيرهنّ من الأسماء غير الظروف مذكر... ٢/٣٥. أما ابن مالك فيقول بما معناه: لم يقل أحد إنَّ «كيف» ظرف، إذْ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفَسّر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة سُميت ظرفاً، لأنّها في تأويل الجارّ والمجرور، واسم الظرف يُعلّق عليها مجازاً. (المغني ١/٢٢٦).
ووافق مذهب المبرد ومذهب سيبويه بأنه لا يُجازَى بكيف، فسيبويه يقول: سألت الخليل عن كيف تَصْنَعْ أصْنَع، فقال: هي مُسْتَكرَهَة، وليست من حروف الجزاء. سيبويه. ١/٤٣٣.**

و «الأخفش»[1] يجعلها ظرفاً، ويقدرها بالجارّ والمجرور، أي: على أي حالةٍ زيد؟ ويُقوِّي قَوْل «الأخفش» أنَّ «كيف» مَوْضُوْعَة للأحوال، والأحوال مُضارعة للظُّروف. ويَرْتَفع «حادثٌ» عِنْدَه بالاستقرار، فموضع «كيف» نَصْبٌ.

ومن النحويين من يَجْعل «كيف» مبتدأة، وخبرها ما بعدها، ويقول: وإنْ كانت «كيفَ» نَكِرَة، والخبر مَعْرِفة فهو جائز لما فيها من العُمُوم. والأول أقوى، لِأنَّ معنى «كيف زيد» زيد في أيّ حالة. ويعمل في «كيف» الثانية «تُراعي».

قال «أبو العَبَّاس»[2]. وإنَّما لم يُجَازَ بـ «كَيْفَ» و «كَمْ» لِأنَّ جوابها نَكِرة، وجواب الشرط مَضْمُون، فهو بمنزلة المعرفة، وكل ما كان من هذه الحروف جوابه معرفة جُوْزِيَ به، وما كان نكرة لم يُجَازَ بِه.

«أَدَامَـتْ على مَـا بَيْنَنـا مِـنْ مَـوَدَّةٍ … أُمَيْمَـةُ أَمْ صـارتْ لِقَـوْلِ المُخَبِّـبِ»

و «أَدَامَتْ على مَا بَيْننا...»

أُمَيْمَةُ: اسم «دَامَتْ»

و «على»: مُتَعَلِّقَة بالخَبَر المحذوف، اي: ثابتة أو مُقِيْمَة.

و «بَيْنَنا»: ظَرفٌ عَمِل فيه الاستقرار الذي هو صِفة «ما» لأنَّها بمعنى «الذي» أي؛ على الذي اسْتَقرَّ بَيْنَنا أو ثَبت.

ولا مَوْضع لـ «بَيْن» وما تَعَلَّقَت به مِن الإعراب، لأنَّها من تمام الاسم المَوْصُول، كما لا مَوْضِع للدَّال من «زيد» ولِتَعَلُّقِها بما هو في حُكْم الظَّاهر.

«فـإنْ تَنْـأَ عنهـا حِقْبَـةً لا تُلاقِهـا … فـإنَّـكَ مِمَّا أَحْـدثـتْ بـالمجـرِّبِ»

و «فإن تَنْأَ» حُذِفَت الألف المُنْقَلِبَة عن الياء التي هي لام الفعل للشَّرط.

و «لا تُلاقِها»: بَدَل مِنْ «تَنْأَ» لأنَّه من مَعْنَاه، ومِنْ بَعْدِ نَأْيٍ عَنْك، وإذا لم يكن مُطابقاً للأوَّل لم يَجُزْ البدل.

(١) أورد الرَّضي في كافِيَتِه أنَّ الأخفش يرى أنَّ كيف ظرف، حيث أورد بقوله: .. وكون كيفَ ظرفاً مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو كيف أنت أصحيحٌ أم سقيم. ويورد ابن هشام في المغني أنَّ الأخفش يراها غير ظرف فيقول:... وعن سيبويه أنَّ كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنَّها اسم غير ظرف... (المغني ٢٢٦/١، شرح الكافية/ للرضي ١٧/٢).

(٢) يقول المُبَرِّد: ألا ترى لو أنَّ قائلاً قال: كيف أَصْبَحْتَ، أو كيف كُنْتَ؟ لكان الجواب أن تقول: صالحاً، لأنَّ كيف في موضع الخبر، كأنّه قال: أصالحاً أصبحت أم طالحاً فأَجَبْتَه على مقدار ذلك. (المقتضب ٣١١/٢).

و «الفاء»: … اب الشرط من «فإنـ…»، ولا تَقَع حروف العطف جواباً للشرط[1] إلاَّ «الفاء» لِأنَّها لا تقع بلا مُهْلَة، وتُؤَدي الرُّتْبَة.

و «مِمَّا أَحدثَتْ»: «ما» بمعنى الذي، وأراد: أَحْدَثَتْه، … ف العائد.

و «إنْ» أَصْلُ الجزاء[2]، لِأنَّه حَرْفُه الذي لا يَنْفَكّ عنه لا تكون أبداً إلاَّ للجزاء، وغيرها … يُستعمَل في غير هذا الباب،

قال «أبو علي» ولا يُمكّن «إنْ» في الجزاء [لـ] أنَّك تَذْكُر بعدها كلّ اسم تريد أنْ تُخْبِرَ عنه، وكلّ فعل تريد أنْ تُجَازِي به، وليس كذلك سائر ما يُجَازَى به، لأنَّ «من» لِمَنْ يَعْقِل، و «ما» لِمَن لا يَعْقِل وصفته، و «أَيْن» و «أَنَّى» للمكان، و «حَيْثُما» و «مَتَى» و «إذْ مَا» للزَّمان، و «مَهْمَا» لِمَن يَعْقِل، و «أي» لِمَن يعقِل، و «لما» لِمَن لا يَعْقِل.

وجواب الشرط يقع بالفعل[3]، وبالفاء[4]، وبإذا[5] التي للمُفَاجَأة، فإذا كان الشَّرط ماضياً، والجواب أمراً أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً، أو مبتدأ وخبراً، فلا بُدّ من «الفاء»: قال الله - تعالى -[6]:

(١) تأتي الفاء على حالات مُتعددة منها أنْ تكون رابطَة لجواب الشرط، وهي تَسَوِّغ مجيء الجملة التي تتصل بها جواباً للشرط، حيث أنّه لا بد أن يكون جواب الشرط جملة فعلية مُضارعيّة أو ماضويَّة وبشروط خاصة، وإذا اختل شرط من هذه الشروط وجب الإتيان بالفاء لتسوّغ أن تكون الجملة جواباً للشرط وقد دخلت الفاء هنا على «إنَّك» وهي ليست جملة فعلية، لذا لا بد من المُسوِّغ وهو الفاء.

(٢) «إنْ» هي أمّ الباب، وأمّ لأخواتها من أدوات الشرط الجازمة، وكما ذكر الشَّارح فإنَّ كل أدوات الشرط تَخْتَصّ بخصائص خاصّة لها. أمّا «إنْ» فاختصاصُها للشرط والجزاء.

(٣) الاصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً. والفعل على قسمين إمّا أنْ يكون ماضياً وإمّا أنْ يكون مضارعاً، وفي تلك الحالة لا تَتَّصل به الفاء لِأنَّ الجواب جاء على الصِّلَة.

(٤) يقترن جواب الشرطِ بالفاء إذا لم يكن الجواب صالحاً لِأنْ يكون جواباً مُباشِراً والحالات التي يقترن بها الجواب بالفاء هي:

١- أنْ يكون الجواب جملة اسمية: إنْ يدرس عَلِيّ فهو ناجح.

٢- أنْ يكون الجواب جملة فعلية طَلَبِيَّة: «وإنْ حَكَمْتَ فاحكم بينهم بالقسط».

٣- أنْ يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد: إنْ حَجَّ أَنْوَرُ فَنِعْمَ ما فعل.

٤- أن يُسبَق جواب الشرط بأحد الحروف التالية:

أ - بِمَا: «فإن تَوَلَّيْتُم فَمَا سأَلْتُكم مِنْ أَجْر».

ب - بِلَنْ: «وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْر فَلَن يُكْفَرُوه».

ج - بِقَدْ: «وَمَنْ يطع الرَّسُول فَقَد أطاعَ الله».

د - السين أو سوف: أنى تَرْحَل فسوف تجد خيراً، إنْ أحسنت عملك فستنال أجراً.

(٥) إذا كان جواب الشرط جملة إسمية وَجَب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجائية مقام الفاء. وقد أشار إلى هذا ابن مالك حيث قال:

وتَخْلُـف الفـاءَ إذا المُفـاجـأة … كـ إنْ تَجُـدْ إذاً لنـا مُكـافـأة

(٦) سورة الروم آية ٣٦، والشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿إذا هُم يَقْنَطُون﴾ حيث جاءت «إذا» بدلاً من الفاء، إذ لا بد من وجوب مُسَوِّغ لذلك لأنَّ الجملة اسمية «مبتدأ وجملة فعلية خبر».

﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقنَطُونَ﴾

ويُروى: بفتح راء «المجرَّب» وكسرها، فَمَن فتَح أراد: التَّجرِبَة.

و «الباء»[1] بمعنى «علَى»، أي: يسري ما يكون على التَّجرِبة، أو بموضع التَّجرِيب، كما قال ـ تعالى ـ[2]:

﴿بِمَفَازَةٍ مِن العَذَابِ﴾

أي: بموضع تَفُوزُون فيه.

ومن كَسَر «الرَّاء» فالباء بمعنى الكاف.

«تَبَصَّر خَلِيْلِي هـل تَـرَى مِـنْ ظَعَـائِـنٍ سَـوَالِكَ نَقْباً بَيـنَ حَـزْمَـيْ شَعَبْعَـبِ»

و «تَبَصَّر خَلِيْلِي» أي: يا خليلي.

و «مِنْ»: زائدة[3]، وكما تُزاد بعد النَّفي كذلك تُزاد بعد الاستفهام، لأنَّه يُضارعه. و«سيبويه» لا يَرَى زيادتها، وهي على مَذْهَبِه للتَّبعِيض[4]، وتقديره: هل ترى ظعائنا مِنْ جملة ظعائن؟

وحروف الصِّلَة: «مَنْ» و «مَا» و «أَنْ» و «أنَّ» و «لا» و «الباء» نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰه

---

(١) تأتي الباء لمعان عديدة منها:
أ ـ الإلصاق: ب ـ التَّعدية: «ذَهَبَ الله بنُورِهِم»،
ج ـ الاستعانة: كتبت بالقلم د ـ السببية: «فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِه»
هـ ـ المصاحَبة: «اهبط بسلام». و ـ الظرفية: «نَجَّيْنَاهُم بِسَحَر»
ز ـ البَدل: ح ـ بمعنى عن: «فاسْأَلْ بِهِ خَبِيْراً»
ط ـ بمعنى على: «مَنْ إنْ تَأْمَنْه بِقِنْطَار»...
(المغني ١٠٦).

(٢) سورة آل عمران، آية ١٨٨.

(٣) يُشْتَرط لِزِيَادَة «مِنْ» شروط ثلاثة:
أ ـ أنْ يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام «بهل»: «وما تَسْقُط مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُها». «ما ترى مِنْ خَلْقِ الرَّحْمٰن مِنْ تَفَاوُت» «فارْجِع البَصَر هَلْ تَرَى مِنْ فُطُور» وقولنا: لا يَقُم مِنْ أحد.
ب ـ أنْ يكون مجرورها نكرة.
ج ـ أنْ يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ. (المغني ٣٥٨/١).

(٤) يقول سيبويه: وأما «مِنْ» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول: إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها، وتكون أيضاً للتَّبعيض، تقول: هذا مِن الثوب وهذا مِنْهُم، كأنك قلت بَعْضَه...
وسيبويه لا ينفي زيادة «مِنْ» بعد النَّفي والاستفهام، ولكن لا بد أن يُفْهَم أنَّ لها معنى تُؤَدِّيه رغم زيادتها. فهو يقول: قد تدخل «مِنْ» في موضع لَوْ لَمْ تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنَّها توكيد بمنزلة «ما» إلاَّ أنَّها تجرّ، لأنَّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، لو أَخْرَجْتَ «مِن» كان الكلام حسناً: ولكنه أكّد بمن، لأنَّ هذا موضع تَبْعِيض، فأراد أنَّه لم يأتِ بعض الرجال والناس. انظر: سيبويه ٣٠٧/٢.

غَيْرِه﴾[1]، و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[2]، و ﴿عَمَّا قليل﴾[3]، وما أنْ جاء زيد، و ﴿ولَمَّا أنْ جَاءَت رُسُلُنَا﴾[4]، وجِئْتُ بِلا زَادٍ، ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾[5]، ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾[6]، وما زَيْدٌ بِقَائِم، و ﴿كَفَى بِالله﴾[7]، وبِحَسْبِكَ زَيد.

و «ما»[8] عند «الفَرَّاء» حرف نفي تُزاد كَتَرادُف حرفَي التَّوكيد في: إنَّ زيداً لقائم.

وصرف «ظعائناً» ضرورة.

و «نَقْباً» ظرف مكان عمل فيه «سَوَالِكَ»، وعَمِل في «بَيْن» الصِّفَة المحذوفة، أي: نَقْباً كائناً بَيْن.

«عَلَـوْنَ بِـأَنْطـاكِيَّـةٍ فَـوْقَ عِقْمَـةٍ كَجِرْمَـةِ نَخْـلٍ أو كَجَنَّـةِ يَثْـرِبِ»

و «عَلَوْنَ»: جملة في موضع الصِّفَة لـ «ظَعَائِن» أو في موضع الحال مِنْهُنَّ لأنَّهُنَّ قد قُدِّرن بالصِّفَة من المَعْرِفة. ومَعْمُول «عَلَوْنَ» محذوف، اي: عَلَوْنَ الخُدُور بِثِيابٍ أَنْطَاكِيَّةٍ كائِنةٍ فَوْقَ عِقْمَةٍ.

«ولله عَيْنَـا مَـنْ رَأى مِـنْ تَفَـرُّقٍ أَشَـتَّ وأَنْـأى مـن فِـرَاقِ المحصَّـبِ»

عَيْنَا: مبتدأ، وخبره في المَجْرور قَبْلَه، فاللام مَتَعلِّقَة بمحذوف تقديره: كائِنَتَان، أو مَوْجُوْدَتَان. وفي هذا الكلام مَعْنَى التَّعجُب والتَفْخِيم، كما يُقال: لله أَنْتَ، ولِلهِ دَرُّكَ، وقد جاءت عن العرب ألفاظ مُختلِفة مُضَمَّنَة معنى التَّعجب ليس مما يَدْخُل تحت صيغته أَبْنِيَة التَّعَجُب[9] التي هي: «ما أَفْعَلَهُ» و «أَفْعِلْ بِهِ» و «لا»[10] الجارية مَجْرَاهُمَا... وهي قولهم: هي

---

(١) سورة الأعراف آية ٥٩، واستشهاد الشارح بهذه الآية على أنّ «مِنْ» موصولة غير صحيح، حيث أنّ «مِنْ» هنا حرف جرّ لا موصولة.
(٢) سورة النساء آية ١٥٥.
(٣) سورة الكهف آية ٤٠.
(٤) سورة العنكبوت آية ٣٣.
(٥) سورة الواقعة آية ٧٥.
(٦) سورة المائدة آية ٢٩.
(٧) سورة النساء آية ٤٥.
(٨) تأتي «ما» على أقسام منها: الحرفية وتكون نافية، فإن دخلت على الجملة الأسمية أعملها الحجازيون والتّهاميُّون والنجديون عَمَل ليس: «ما هذا بشراً». وإن دخلت على الفعلية بطل عملها.
(٩) يقسم التعجب إلى قسمين: قياسي، وسَمَاعي.
أ ـ القياسي: هو ما جاء على صيغتي ما أَفْعَلَ وأفعلْ بِ.
ب ـ السَّماعي: كل ما يُشْعِر بالتَّعجب على أي صيغة كانت. والسَّماعي كثير في اللغة، وقد وردت أنماط كثيرة لهذه الصِّيَغ منها بعض ما ذكره الشارح.
(١٠) ليست «لا» للتعجب، وإنّما استعمالها هو الذي يُحَدِّد دلالتها، وما أورده الشارح من قوله: «لا إله إلا الله» فهي ليست للتعجب وإنّما استعمالها في حالة معينة يفيد معنى التعجب، وهذا مما يسمى بالتَّعجب السَّماعي.

أفعل من كذا.

وذلك قولهم: ما أنْتَ من رجل، ولا إلٰه إلاَّ الله، وسُبْحَانَ اللهِ، وحَسْبُك بزيد رجلاً.

ومنها ما جاء باللاّم وبالباء في باب القَسَم.

و «مَنْ» مضاف إليها، وهي نَكِرة مَوْصُوفة، والجملة بعدها صفتها.

و «أشتَّ»: صِفَة لـ «تَفَرَّق» على اللَّفظ أو على المَوْضع.

و «مِنْ»: زائدة لاستغراق الجِنْس من حَيْث المَعْنَى: مَا مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتَّ مِنْ هذا.

و «الأخفش»[1] يرى زيادتها في الواجب ويَسْتَشْهِد بقوله تعالى[2]:

﴿يَغْفِر لَكُم مِن ذُنُوْبِكُمْ﴾.

و «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ»[3].

«فَـريقـان منهـمْ جَـازِعٌ بطـنَ نَخْلَـةٍ … وآخـرُ منهـمْ قـاطِـعٌ نَجْـدَ كَبْكَـبِ»

و «فَريقان...»

فريقان: خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هُمْ[4] فَريقان.

و«منهمْ جَازِعٌ» مبتدأ وخبر، أي: منهم فَريقٌ جَازِعٌ، فـ «مِنْ» مُتَعلِّقة بالخَبَر المحذوف.

و«آخرُ» مبتدأ، وإنْ كان نَكِرة «لأنَّ» النَكِرَة قد تُخَصَّص.

«فعَيْنَـاك غَـرْبَـا جَـدْوَلٍ في مُقَـاضَـةٍ … كَمَـر الخَلِيـج في صَفِيـحٍ مُصَـوَّبِ»

فعَيْنَاك غَرْبَا: أي مِثْلُ غَرْبَي، وهذا مِثْل قولك: زيدٌ الأسد شِدَّةً. وموضع الكاف من «كَمرٍّ» نَصْبٌ، لأنَّه نَعْت لِمَصْدَر محذوف، أي: يَمُرَّان مراً كَمرِّ الخَلِيج.

«وإنَّـك لَـمْ يَفْخَـرْ عليكَ كفـاخـرٍ … ضَعيـفٍ ولَـمْ يَغْلِبْـكَ مِثْـلُ مُغَلَّـبِ»

الكاف تنقسم أربعة[5] أقسام:

---

(١) يرى الكوفيون والأخفش زيادة «مِنْ» في الواجب، وقد حكى الكوفيون «قد كان مِنْ مَطَرٍ» على زيادة مِنْ والعبارة مُوْجَبَة. والبصريون يخالفون الكوفيين في ذلك ويقولون لا يجوز زيادة «مِنْ» في المُوْجَب، ولا تُزاد إلاَّ في النَّفي والاستفهام والنهي. (رصف المباني ٣٩٠، ٣٩١).

(٢) سورة نوح آية ٤.

(٣) قول قاله الكوفيون للتدليل على أنّ «مِنْ» تزداد في المُوْجَب، إذْ الأصل: قد كان مَطَر، وهذا لا يُوافق عليه البصريون، إذ يشترطون أن تُسبق العبارة بنفي أو نهي أو استفهام. وهي بعض من آية من النساء/١٠٢ «إنْ كَانَ بِكُم أذى مِنْ مَطَرٍ».

(٤) الأفضل أن نُقدِّر الضمير متناسباً مع الخبر من حيث الإفراد والتَّثْنِيَة والجَمْع تذكيراً وتأنيثاً فنقول: هما فريقان.

(٥) الأصل في الكاف أنّها تقسم إلى قسمين:

أ ـ حرف ب ـ اسم. وللحرف معان متعددة منها:

(أ) ١ـ التَّشبيه: زيد كالأسد.

قسم تكون فيه اسماً،

وقسم تكون فيه حرفاً،

وقسم يجوز فيه أن تكون اسماً وحرفاً،

وقسم تكون فيه زائدة.

فالقسم الأول تكون فيه فاعِلَة كالّتي في البيت، ومُبْتَدَأة «كَزيدٍ جَاءَنِي» أي: مِثْلُ زيدٍ جَاءَنِي، واسم «إنَّ» مثل: إنَّ كَزَيدٍ غلامُ عمرو. ومجرورة: كقوله: «ورُحْنا كأثَر الماء».

والقسم الثاني: التي تكون فيه حرفاً كقولك: مَررت بالذي كزيد، فلو جَعَلْتَها اسماً لوصلت «الذي» بالمفرد، وإنّما تُوصل بالجملة.

والقسم الثالث: زَيدٌ كعمروٍ، فإنْ شئت قَدَّرته، مِثْل عمرو، وإنْ شِئْت: مِن الكِرام، فوقَعَت الكاف مَوْقع خَبَر، أو أنت كزيدٍ، أي مثلُ زيد.

والزائدة: مِثْل قوله عز وجل[1]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيء﴾

والكاف هنا اسم فاعل بيَفْخَر[2]... «أي: لَمْ يَفْخَر مِثْلُ فاخِرٍ»[3].

«وإنَّـك لم تَقْطَـع لُبَـانَـةَ عـاشِـقٍ … بِمِثْـلِ غُـدُوٍّ أو رواحٍ مُـؤَوِّبِ»

و «مُؤَوِّب»: على النَّسَب، أي ذي رواح ذي تَأوِيْب.

وكان ينبغي أنْ يقول: بِمِثْل بكور أو رواح مُتأوِّب.

«بـأدمـاء حُـرْجُـوجٍ كـأنَّ قُتُـودَهـا … على أبْلَـقِ الكَشْحَيْـن ليس بمُغْـرَبِ

يُغَـرِّدُ بـالأسْحَـار في كُـلِّ سُـدْفَـةٍ … تَغَـرُّدَ مَيَّـاحِ النَّـدامَـى المُطَـرَّبِ

أقَـبُّ رَبَـاعٌ مِـنْ حَميرِ عَمَـايَـةٍ … يَمُـجُّ لُعـاعَ البَقْـلِ في كـلِّ مَشْـرَبِ»

٢ـ التَّعليل: «وأحْسِنْ كما أحْسَنَ اللهُ إلَيْك».

٣ـ الاستعلاء: كُنْ كما كُنْت، أي على ما كُنْت عليه.

٤ ـ المبادرة: سلِّم كما تدخل.

٥ ـ التوكيد، وهي الزائدة: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء».

(ب) أما الكاف الاسمية فهي مرادفة لمثل، ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلا في الضَّرورة. وتكون عند ذلك جارّة.

أما الكاف غير الجارّة فتأتي على نوعين:

١ـ مُضْمَر منصوب أو مجرور: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّك».

٢ـ حرف مَعنى لا محل له ومعناه الخِطَاب: ذلك، إياك..

(المغني ١٩٢، رصف المباني ٢٧٢).

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) الكاف هنا ليست هي اسم الفاعل وإنّما الكلمة المتَّصلة بها هي اسم فاعل «فاخر» والعامل فيه الفعل المضارع يفخر.

(٣) رُسِمَتْ العبارة مُصَحَّفة غير مقروءة كذا «كمر من فاخر».

بِمَحْنِيَّةٍ قد آزَرَ الضَّالُ نَبْتَها ... مَجَرَّ جُيُوشٍ غانِمِين وخُيَّبِ»

و «بأَدْماء»: اي بناقة أَدْماء.

والباء: مُتَعَلِّقة بمُضْمَر.

ولا تَتَعلَّق الباء برَوَاح لأنَّه قد وصَفَه، ولكنَّه يَتَعلَّق بـ «مُؤَوِّب» أو بمُضْمَر دَل عليه الظَّاهر، وهو بُكُور أو رَوَاح. ويجوز أنْ تكون «الباء» بمعنى على[1] وحُذِفَ موصوف «أَدْمَاء».

وتَحْسُن إقامة الصِّفة[2] مقام مَوْصُوفها إذا كانت مُخْتَصَّة به أو بنوعه فَقَوْلُك: «جاءني الكريمُ أو الظَّريفُ» أقرب إلى الجواز من قولك: «جاءني الطَّويلُ» لأنَّ الطَّويل صِفَة لِمَنْ يَعْقِل وغَيْره.

و «عَلَى» مُتَعلِّقة بخَبر كَأَنَّ المحذوف أي: كأَنَّ قُتُودَها كائنةٌ على حِمَارٍ أَبْلَق، ولم يَتَعَرَّف «أَبْلَق» بإضافته إلى ما بَعْدَه «وليس بمُغْرَب» جملة مِن صِفَتِه.

و «يُغَرِّدُ ورَبَاعٌ وأَقَبُّ» مِن صِفَاته، وأحوالاً[3] له لأنَّه قد وُصِف.

و «المُطَرَّب» مِن صِفَة «مَيَّاح».

و «مِنْ حَمير»: «مِنْ» هُنا لبَيَان الجنْس[4] «فَمِنْ» هُنا مُتَعلِّقة بصِفَة محذوفه[5].

و «بمَحْنِيَّةٍ»: «الباء» متعلقة «بيَمُجّ». «وقد آزَرَ» جملة في مَوْضِع الصِّفة لها وهي مِن صِفَات السَّبب تقديره مُوْزِر نَبْتها الضَّال.

---

(١) تأتي الباء على معان عِدّة منها: التَّعدية، والإلصاق، والاستعانة، والمُصاحَبَة وبمعنى «عَنْ» والسَّبب، والتَّعجُّب، والظَّرفية بمعنى «في»، ومعنى الحال، والعوض. أما قيامها بمعنى «على» فتكون حينئذ بمعنى الحال كهذا البيت وكقولنا: خَرَجَ زيدٌ بثيابِهِ أي خَرَجَ وثيابُه عليه...
(رصف المباني ص ٢٢٣).

(٢) يجوز بكَثْرَة حَذْفُ المنعوت إنْ عُلِمَ، وكان النَّعت صالحاً لمُباشرة العامل أو بعض اسم مقدم مخصوص «بمن» أو «في» كقولك: «مِنَّاظَعن ومِنَّا أقام»...
(أوضح المسالك ٣/١٤).

(٣) القاعدة النحوية تقول: الجُمل بعد النَّكِرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وقد ذكر عدة أوصاف لـ «أبلق» واعتبرها صفات له اعتماداً على رأيه بأن إضافة «أبْلَق» إلى «الكَشْحَيْن» المعرفة لم تُفده التعريف فبقي على تنكيره، ولذا اعتبر الأوصاف التي تَلَتْه صفات. ثم عاد لاختيارها أحوالاً لاعتراضه أنَّ «أبلق الكشحين» أصبحت مَعْرِفة والجمل التي تأتي بعدها تُعدّ أحوالاً.

(٤) تأتي «من» لمعان عدّة منها: أنْ تكون لابتداء الغاية في المكان، وتكون لابتداء الغاية وانتهائها، ولبيان الجنس كما وردت هنا، وللتَّبعيض وبمعنى عن... (رصف المباني ص ٣١٨).

(٥) الجارّ والمجرور لا بد له من مُتَعَلَّق، ومُتَعَلَّقُه إمَّا أنْ يكون وصفاً أو فعلاً، ولم يتقدمه أي منها، وعدّ الشارح المحذوف صفة.

والخفض في «مَجرّ» على النّعت «لمَحْنِيَّة» والنَّصب على الظّرف. و «خُيَّب» عَطف على جُيُوش، أي وجُيُوش خُيَّبٍ لأنَّ الغَانِمِيْن ليسوا بخُيَّب. ولو كان معطوفاً على «غانِمِيْن» لكان لِجُيُوش صِفتان مُختلفتان وهذا مُحال؛ وإنَّما «خُيَّب» في الحقيقة نعْت «لجُيوش» مَحْذُوف تَقْديره مَجَرَّ جُيوشٍ غانِمِيْن وجُيوشٍ خُيَّب.

«وقد أغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها ... وماءُ النَّدَى يَجْرِي على كلِّ مِذْنَبِ
بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ لاحَهُ ... طِرَادُ الهَوَادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ»

و «بِمُنْجَرِدٍ»: مُتَعَلِّق بأَغْتَدي.

«والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها» جملة في موضع الحال مِن الضَّمير في «أَغْتَدي»: والواو: بتقدير إذْ، أي: أَغْتَدي إذْ حالُ الطَّير كذا، وعلى هذا جميع ما يَرِدُ عليك مِن هذا النَّوع فَقِسْ عليه.

و «لاحَهُ»: جملة في موضع جَرّ على الصِّفة السَّببيَّة[1] كما تقول: مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها.

ولم يتعرَّف قَيْد بالإضافة لأنَّه بمعنى مُقيِّد وقد تقدم.

والعامل في «كُلَّ» «طِرَاد» ولا تَعْمَل المصادر عَمَل أفعالها حتَّى يكون العامل فيها غير فِعْلها[2]، فإذا عَمِل فيها فعلها المُشْتَقّ منها كان العَمَل لفِعْلها، فلا بُدَّ للمَصْدَر أنْ يَعْمَل فيه غير فِعْله، وقد يُقَدَّر ذلك فيه إذا كان مَصْدر مِثَال.

«عَلَى الأَيْنِ جَيَّاشٍ كأَنَّ سَرَاتَه ... على الضُّمْرِ والتَّعْداءِ سَرْحَةُ مَرْقَبِ
يُبَارِي الخَنُوفَ المستقِلَّ زِمَاعُه ... تَرَى شَخْصَهُ كَأَنَّه عُودُ مِشْجَبِ»

و «على» الأولى مُتَعلِّقة «بجيَّاشٍ».

و «كأنَّ سَرَاتَه» جملة مِن صِفَة مَبْنيَّة.

و «على» الثانية مُتَعلِّقة بحال محذوفه مِن ضميرها يَعْمَل فيها التَّشبيه[3].

و «يُبَارِي».. جملة موضعها الجرّ على الصِّفة لِمَا قَبْلَه، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال وموضع «كأنَّه عُود» نَصْبٌ على الحال مِن ضمير الفَرَس أي مُشْبِهاً.

«لَهُ أَيْطَلا ظَبْيٍ وسَاقَا نَعَامَةٍ ... وصَهْوَةُ عَيْرٍ قائمٍ فَوْقَ مَرْقَبِ
ويَخْطُرُ على صُمٍّ صِلابٍ كأنَّها ... حِجَارَةُ غَيْلٍ وارِسَاتٌ بِطُحْلُبِ
له كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى ... إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ»

---

(١) يَقْصِد بالصِّفة السببيَّة: النَّعْت السَّبَبي.

(٢) بسط ابن السَّراج القول في عَمَل المصادر في كتابه الموسوم بـ «الأصول في النحو جـ١ ص ١٣٧-١٤٠، فليُنْظَر هناك.

(٣) سقط من الأصل كلام بعد كلمة التَّشبيه ورَسْمُه كما يلي:
(وعلى هـ واو الحال).

ومرضع «كأنّها» جرّ على الصّفة لحَوَافِر صُمٍّ صِلاب.

و «له كَفَلٌ» مبتدأ وخبر.

و «اللام» مُتعلّقة بمحذوف و «الكاف» مِنْ «كالدِّعْص» في موضع رَفْع على الصّفة لـ «كَفَل»، ومَنْ جعَل «الكاف» اسماً لم يَكُن فيها ضمير، ومَنْ جعَلها حرفا كان فيها ضمير، أي: كائِن أو مُسْتَقِرّ كالدّعص[1]:

و «لبَدَّهُ النَّدى» جملة في مَوْضع نَصْب على الحال السَّبَبيَّة من «الدّعص»، ولا بد من تقدير «قد» ليَقْرُب الماضي من الحال «وإلى» بمعنى «مع».

«وعَيْنٌ كمرآة الصنَّاع تُديرُها ... لمحْجرها مِن النَّصيف المُنَقَّبِ
لـه أُذُنان تَعْرِفُ العِتْقَ فيهما ... كسامِعَتي مَذْعُورةٍ وَسْطَ رَبْرَبِ»

و «تُديرُها» جملة في مَوْضع الحال من «الصَّنَاع» أيْ مُديرةً إيّاها أو مُديرَتها ويَعْمَل فيها التَّشبيه، ويجوز أنْ يكون حالاً مِن المِرآة جَارية على غَيْر مَنْ هي لَه. وإنَّما جاز أنْ يكون حالاً منها جيعاً لأنَّ فيها ضميراً عائداً على كلّ واحد منها، وجاز أنْ يَسْتَتِر الضَّمير. وإنْ كانت قد جرَت حالاً على غير ما هي له لأنَّ «بل» يَسْتَتِر فيها ضمير الأجنبي وغيره، ولو ظهرت الحال، لقُلت في الأول كما قدَّمْت: تُديرُها وفي الثانية مُديْرَتها هي. ولو بَنَيْتَه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله لقُلت مُدارة.

ويعمل في «وَسْطَ» الصّفة المحذوفة، أي: مِثْل سامِعَتي بَقَرة مَذْعُورة كائنةٍ في وسط ربرب.

«ومُسْتَفْلِكُ الذِّفرى كأنَّ عِنانَه ... ومَثْناتُه في رأسِ جِذْعٍ مُشَذَّبِ
وأسْحَمُ رَيَّانُ العَسِيبِ كأنَّه ... عَثاكِيلُ قِنْوٍ من سُمَيْحَةَ مُرْطِبِ»

و «مُسْتَفْلكُ» يجوز أنْ يكون مردوداً على ما قَبْله وأنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر على حَذْف مَوْصُوف أي وله رَأْس مُسْتَفْلَك[2].

(١) يقول ابن هشام: وأمّا الكاف الإسمية الجارة فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة كقوله:

بيض ثلاث كنعاج جم ... يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي يجوز في الاختيار. فجوّزوا في نحو «زيد كالأسد» أنْ تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة. وتتعين الحرفية في موضعين: أحدهما: أنْ تكون زائدة خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:

ما يرتجي وما يخاف جمعا ... فهو الذي كالليث والغيث معا

مغني اللبيب - جـ١ ص ١٨٠-١٨١.

(٢) يقول ابن جنّي في خصائصه: وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصّفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر وانّما كانت كثرته فيه =

وخبر كأنَّ في المجرور بعدها. فـ «في»[1] مُتعلّقة بمحذوف أي كائِنَان في رَأْس جِذْع.

و «مُرْطب» مِن صِفَة «قِنو» و «مِنْ» هنا للتَّبيين.

«إذا ما جَرَى شَأْوَيْن وابْتلَّ عطفُه ... تَقولُ هَزيزُ الرِّيحِ مَرَّت بأثْأَبِ
يُديرُ قَطاةً كالمَحالَةِ أشْرَفَتْ ... إلى سَنَدٍ مِثْلِ الغَبِيطِ المُذأَّبِ
ويَخْضِدُ في الآرِيّ حتّى كأنَّما ... به عُرَّةٌ مِنْ طائفٍ غير مُعْقِبِ»

و «تقولُ» جواب إذا، والعامل فيه.

و «هَزيزُ» خبر مبتدأ مُضْمَر[2] أي هزيزه هزيزُ الرِّيح.

و «مَرَّتْ» جملة موضعها نَصْب على الحال من «الرِّيح» بتقدير قد «مَرَّت».

و «أشْرَفَتْ» جملة موضعها نَصْب على الصِّفة «لقَطَاة» أي مُشْرِفَة.

و «حتّى كأنَّما به»: «الكاف» من «كأنَّما» لا تَتَعَلَّق بفعل ظاهر ولا مُضْمَر ولا بمعنى فعل لأنَّها فَارَقَتْ المَوْضِع الذي يمكن أنْ تَتَعَلَّق فيه بمحذوف. وتَقَدَّمت إلى أول الجملة، فَزَال ما كان لها من التَعَلّق بمعاني الأفعال لزوالها عن الموضع الذي كانت فيه فتَعَلَّقت بِخَبَر إنَّ المحذوف.

ويجوز أنْ تكون «ما» كافَّة فَتُكْتَب مُتَّصلة أو تكون بمعنى الذي «اسم كأنَّ» فَتُكْتَب مُنْفَصِلة[3]، أي كأنَّ الذي به عُرَّة.

«فعُرَّة» خبر كأنَّ، و «به»: مُتَعلِّقة بالصِّلة المحذوفة، أي: كأنَّ الذي استقر به عُرَّة. ولا مَوْضِع للباء.

= دون النثر من حيث كان القياس يكاد يَحْظُره؛ وذلك أنَّ الصّفة في الكلام على ضربين: إمّا للتَّخليص والتخصيص وإمّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب. لا من مَظَانّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يَلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل. لم يُسْتَبَن من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام عليه أو شهدت الحال به. وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث. الخصائص جـ٢ ص ٣٦٦/ دار الهدى للطباعة/ بيروت (د.ت)

(١) في الأصل «فالفاء» وهذا خطأ والصحيح فـ «في».

(٢) يقصد بالمضمر المحذوف. والمبتدأ حُذف هنا بعد القول كقولك لصاحبك: كيف حالك فيقول لك: عَلِيْلٌ، أي أنا عليل.

(٣) «ما» هنا كافّة عن عمل النَّصب وهي المتَّصِلة بأنَّ وأخواتها نحو: «إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ» و «كأنّما يُساقون إلى الموت». وتُسمَّى المتلوّة بفعل «مُهيِّئة». وزَعَمَ ابْنُ درستويه وبعض الكوفيين أنَّ «مَا» مع هذه الحروف اسم مُبْهَمَ بمنزلة ضمير الشأن في التضخيم والإبهام وفي أنّ الجملة بعده مُفسِّره له ومُخْبَر بها عنه. وللنحاة فيها آراء انظرها في مغني اللبيب لابن هشام جـ٢ ص ٣٠٧.

وإذا كانت ما كافَّة فَعُرَّةٌ مبتدأ و «به» الخَبَر، فحرف الجرّ مُتَعلِّق بالخبر المُقدَّم، و «مِنْ»: للتَّبيين، و «حتَّى»: تَحْتَمِل أنْ تكون عاطفة وأنْ تكون ابتدائيَّة، لأنَّها داخلة على جملة في المَعْنَى وهي لا تَعْمَل في الجُمل[1].

«فيـومـاً على سِـرْبٍ نَقِـيٍّ جُلـودُهُ   ويَـوْمـاً على بَيْـدانَـةٍ أُمِّ تَـوْلَـبِ»

فيوماً على سِرْبٍ»، أي: يُطَارِد هذا الفرس يوماً بَقراً وَحشيّاً. وإنْ شئت كان التَّقدير: تراه يوماً مُنْطَلِقاً على سِرْبٍ، وإنْ شِئْت: يَنْطَلِق يوماً على سِرْبٍ.

و «نَقِيٌّ»: نَعت سَبَبي.

و «أُمِّ تَوْلَب»: صِفَة» لبَيْدَانة: أي صاحب وَلَد.

«فبينَـا نِعـاجٌ يَـرْتَعِينَ خَميلَـةً   كَمَشْـيِ العَـذَارَى في المُلاءِ المهـدَّبِ»

«فبَيْنَا نِعاجٌ»: «بَيْنَا»: ظرف زمان[2]، و «نعاجٌ»: مبتدأ. و«يَرْتَعِين»: صِفَاتها، والخَبَر محذوف[3]، أي: يَمْشِينَ مَشْياً كَمَشْيِ العَذَارَى، أو ماشيات كمَشْي. والجملة في موضع جَرّ «بينا» على تقدير مُضاف محذوف، أي: بينا أوقاتٍ. فالمُضافِ إلى الجملة: الزَّمان، وجواب «بَيْنَا» الذي هو العامل فيها مَحْذُوف، أي: أطْلَلْنَا عليها أو أشْرَفْنَا. أو «كان تنادينا»، في مذهب مَنْ رَأَى زيادة «الفاء»[4].

وسيبويه يُعْمِل ما بَعْد «الفاء» فيما قَبْلها ويُجيز: زيداً فَاضْرِب، ويعمل فَاضرب في «زيداً»[5].

(١) حتَّى تكون عاطفة بمنزلة الواو. وهنا يُشْتَرط في معطوفها أنْ يكون أولاً ظاهراً لا مضمراً. وثانياً أنْ يكون بعضاً من جمع أو جزءاً من كل. وثالثاً أنْ يكون غايةً لما قبلها. العطف بها قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتَّة. وتكون حتى ابتدائية فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية التي فعلها ماض. مغني اللبيب لابن هشام جـ٣ ص ١٢٧-١٣٠.

(٢) فأمّا قولهم بَيْنا زيد قائم إذا رأى عمراً وبينما نحن...
قال بعضهم هي للمفاجأة كما كانت إذا كذلك. وقال بعضهم هي زائدة والمعنى بينما زيد قائم رأى عمراً. وكان الأصمعي لا يرى إلاّ طرح إذْ من جواب بينا وبينما. ويستضعف الإتيان بها وذلك من قِبَل أنَّ بينا هي «بَيْن» والألف إشباع عن فتحة النون وهي مُتعلِّقة بالجواب فإذا أتيت بإذ وأضفتها إلى جواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه والذي أجازه لأجل أنَّه ظرف والظروفُ يتسع فيها وأحسن أحوالها أنْ تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقبح تقديم ما كان في حيز الجواب.
شرح المفصل جـ٤ ص ٩٩.

(٣) ما يقصد بالخبر المحذوف هو أنَّ الخبر محذوف تقديره مُستقراتٌ أو كائِناتٌ تَعلَّق به الظَّرف «بَيْنَا».

(٤) أجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر مُطلقاً وقيَّد الفرَّاء والأعلم وجماعة الجَوَاز بكون الخبر أمراً أو نهياً... وقال ابن برهان تُزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً. انظر المغني جـ٢ ص ١٦٥-١٦٦.

(٥) انظر الكتاب جـ١ ص ١٣٨-١٤٠.

و «خَمِيْلةً»: ظرف، ويُحْتَمل أن يكون على تقدير حَذْف مُضاف، اي: شَجَر خَمِيْلة[1].

وفي «المُلاء»، «في»: مُتَعلِّقة بحال مَحْذُوفة مِنْ «العَذَارَى».

وأفْرَد المهدَّب وذَكَره حَمْلاً على الجِنْس، أو لأنَّ جَمْع التَّكسير يَجْري مَجْرَى المُفْرَد إذا لم يَكُن بَيْنَه وبَيْن واحدِهِ إلاّ حَذْف الهاء.

«فكَـانَ تَنـادِينَـا وعَقْـدَ عِـذَارِه   وقال صِحـابِي قـد شَـأوْنَـك فـاطْلُـبِ
فَلأيـاً بلأيٍ مـا حَمَلْنـا وَلِيـدَنـا   على ظَهْـرِ مَحْبُـوك السَّـراةِ مُحَنَّـبِ»

«فكَانَ تَنَادِيْنَا»: كَانَ» هُنا: تامَّة[2]، و «تَنَادِيْنَا» فاعِلُها. ويُحْتَمل أنْ تكون هُنا ناقصة، وخَبَرُها: مَحْذُوف، أي: فَكَانَ تَنَادِيْنَا وعَقْدَ عِذارِه مَعاً.

و «لأياً» مَنْصُوب على المَصْدَر في موضع الحَال، والعامل فيه «حَمَلْنا»، أي مجهدين، أو مُبْطِئيْنَ حَمَلْنَا.

وما زائدة هُنا[3]، والمَصْدَر هُنا يَقَع حالاً كما يَقَع صِفَة.

«ووَلَّـى كَشُؤْبُـوبِ العَشِـيِّ بِـوَابِـلٍ   ويَخْـرُجْـنَ مِـنْ جَعْـدٍ ثَـراه مُنَصَّـبِ»

و «وَلَّى كشُؤْبوب»: موضع «الكاف» نَصْبٌ على الحال من الضمير في «وَلَّى».

«ويَخْرُجْنَ»: الضمير فيه «للنِّعاج».

«ومِنْ جَعْدٍ» أي: مِنْ تُرابِ جَعْدٍ، أو غُبارِ جَعْدٍ[4].

و «ثَراه»: فاعل بجَعْد.

و «مُنَصَّبٍ»: مِنْ صِفَة جَعْد.

«فَلِلسَّـاقِ أُلْهُـوبٌ وللسَّـوْطِ دِرَّةٌ   وللـزَّجْـر مِنْـه وَقْـعُ أَهْـوَجَ مِنْعَـبِ

(١) حَذْفُ المضاف كثير واسع في اللغة العربية وهو ضرب من الاتساع ومنه قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ اي أهل القرية. انظر: الخصائص لابن جني جـ٢ ص ٣٦٢. وانظر شرح المفصل جـ٣ ص ٢٣-٢٨.

(٢) تأتي كان تامَّة بمعنى «حدث» نحو «ما شاء الله كان وما لم يَشأ لم يَكن» وبمعنى حصر نحو قوله تعالى «وإن كان ذو عُسرة فنَظِرَة إلى مَيْسَرة» وتكون أيضاً بمعنى «كَفَل» وبمعنى غزل. ذكر ذلك البطليوسي وغيره.
انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ١ ص ٤٠٨-٤٠٩.
وانظر: التبصرة والتذكرة للصيمري جـ١ ص ١٩١.

(٣) تكون «ما» زائدة وهي نوعان: كافَّة وغير كافَّة. والكافَّة ثلاثة أنواع: كافَّة عن عمل الرَّفع وهذه لا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال، قَلَّ وكَثُر وطَالَ. وكافَّة عن عمل النصب والرفع وهي المتَّصلة بإنَّ وأخواتها «إنَّما» «كأنَّما»... وكافَّة عن عمل الجر مثل «ربما» و «بعدما» و «بينما» و «حينما» انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٠٦-٣١٤.

(٤) وهذا من باب حذف الموصوف وإبقاء الصِّفة مقامه كما سبق وأن أسلفنا في هامش رقم (٢) ص ١٢٨.

«فأدرَكَ لَمْ يَجْهَدْ ولَمْ يَثْنِ شَأْوَه   يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المثقَّبِ»

و «ألهوبٌ» و «درَّةٌ» و «وَقْعٌ»: مبتدآت وأَخْبارُها في المَجْرُورات قَبْلَها فهي متعلقة بمحذوفات[1].

و «فأدرك لَمْ يَجْهَدْ»: أي ادْرَكَ الفَرَسُ الوَحْشَ، بِحَذْفِ المَفْعُول.

و «لَمْ يَجْهَدْ»: جُملة في مَوْضع الحال مِن المُضْمَر في «أدْرَك» أي: غَيْرَ جاهِد.

و «كَخُذْرُوفٍ»: مَوْضع «الكاف» نَصْب أي: يَمُرُّ مَرّاً كَخُذْرُوف، فيجوز أنْ يكون مَوْضِعُه نَصْباً على الحال.

و «المثقَّب»: صفة لِخُذْرُوف.

و «يَمُرُّ»: جملة في مَوْضع الحال أيضاً مِن ضمير، وكأنَّه قال: أدْرَك وَهُو في حال كَذَا.

«تَرَى الفَأْرَ في مُسْتَنْقَعِ القَاعِ لاحِباً   عَلَى جَدَدِ الصَّحْراءِ مِنْ شَدٍّ مُلْهِبِ
خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا   خَفَاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ»

«وتَرَى الفَأْرَ في مُسْتَنْقَع»: يُروى «بِكَسْر القَاف وفَتْحِها» فَمَنْ فَتَح أراد المَوْضِع، ومَنْ كَسَر أراد الماء[2]، لِأنَّ الفعل له.

و «رأى» يُستعمل على أربعة أقسام[3]: تكون بمعنى الإبصار، فَتَتَعَدَّى إلى واحد، تقول: رأيت زيداً، أي: أَبْصَرْتُه.

وتَدْخُل عليه الهَمْزَة فتَعَدِّيه إلى اثنين بها، تقول: أرى عُمَرُ زيداً عمراً

أو تكون بمعنى العِلْم وبمعنى الظَّن فَتَتَعَدَّى إلى مفعولين، قال الله تعالى[4]:
﴿إنَّهم يَرَوْنَهُ بَعِيْدَاً ونَرَاْهُ قَرِيْبَاً﴾ أي: يظنُّونه بعيداً ونَعْلَمُه قريباً.

وتَدْخُل عليه هَمْزَة النَّقل فَتُعَدِّيه إلى ثلاثة مفاعيل، تقول: أَرَيْتُ أباك عمراً سائراً.

وتكون بمعنى الاعْتِقاد فتَتَعَدَّى إلى واحد قال الله تعالى[5]: ﴿فانْظُرْ مَاْذَاْ تَرَى﴾ وقال زهير[6]: «الطويل»

(١) سبق الكلام على هذه المسألة.
(٢) انظر لسان العرب مادة (نقع). بالفتح يكون مُسْتَنْقَع اسم مفعول من الفعل غير الثلاثي اسْتَنْقَع. وبالكسر يكون الحال بالمُسْتَنقِع وهو الماء.
(٣) انظر تفصيل ذلك في اللسان / ابن منظور (مادة رأى) ج ٢ ص ٢ وما بعدها طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر (د.ت).
(٤) سورة المعارج، آية ٦.
(٥) سورة الصافات، آية ١٠٢.
(٦) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٢٠٧، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٩٨٢م. تمامه: «من الأمر أو يَبْدُو لَهم ما بَدَا لِيا»

«ألاَ لَيْتَ شِعْرِي، هَلْ يَرَى النَّاسُ مَاْ أَرَى........

وتَدْخُل عليه الهَمْزَة فتُعَدِّية إلى مفعولين. قال الله تعالى[1]: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾.

وتقول رَءَا ورَاءَ على القَلْب ولا تَحتَاج إلى تقدير مُضَاف في هذا البيت؛ كأنَّه قال: تَرَى الفَأْرَ الذي كان في مُسْتَنْقَع.

و «لاحِباً»: حالٌ مِن «الفار»، و «على»: مُتَعَلِّقة به، و «مُجلِّب» وَصَفَ العَشِي به على مَعْنَى النَّسَب، أي: وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ فِيه جَلَبَة.

ويُروى مُحلِّب بالحاء. ومِنْ عَشِي مُتَعَلِّق بصِفَة مَحْذُوفَة «لِوَدْق».

«فعادَى عِداءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ   وبَيْنَ شَبُوبٍ كالقَضِيمَةِ قَرْهَبِ
وظَلَّ لثيران الصَّرِيمِ غَماغِمٌ   يُداعِسُها بالسَّمْهَرِيِّ المعلَّبِ
فكَابٍ على حُرِّ الجَبِين ومُتَّقٍ   بِمَدْرِيَةٍ كأنَّها ذَلْقُ مِشْعَبِ
وظَلَّ........

«غماغِمٌ»: اسمها، وخَبَرُها في وقوله: «لثيران الصَّرِيمِ».

والضَّمير المرفوع في «يُداعِسُها» يَرْجِع إلى المُتَقَدِّم، و «يُداعِسُها» جملة في مَوْضع الحال سَبَبِيَّة.

و «فَكَابٍ على حُرِّ الجبين». «كَابٍ»: مُبتدأ مَحذُوف أي أَمْرُها أو مُبتدأ مَحْذُوف الخَبَر، أي: مِنْها كَابٍ.

و «كأنَّها» في مَوْضع خَفض صِفَة «لَمدرِيَة» أي مُشْبِهَة.

«وقلنا لفتيانٍ كرامٍ ألا انزلوا   فَعَالُوا عَلَيْنا فَضْلَ ثَوبٍ مُطَنَّبِ
وأوتادُهُ ماذِيَّةٌ وعِمادُهُ   رُدَيْنِيَّةٌ فيها أَسِنَّةُ قَعْضَبِ»

و «فَعَالُوا»: هو أَمْرٌ، اي: ارْفَعُوا.

و «أسِنَّةُ»: مبتدأ وخَبَرُه قَبْلَه في المَجْرُورات، أي: أَسِنَّةُ قَعْضَبٍ مَوْجُودَة فيها. وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الأَسِنَّة بالاستقرار المَحْذُوف على مَذْهَب مَنْ يَرَى ذالك.

واسم الفاعل غَيْرَ الماضي يَعْمَل مُفْرَداً ومُثَنّى ومَجْمُوعاً. صحيحاً ومكسَّراً ومُذَكَّراً

(١) سورة النساء، آية ١٠٥.

ومؤنّثاً[1].

وشَرْطُ اسم الفاعل عِنْد سيبويه: ألاَّ يُعْمَل إلاَّ بٱعْتِمَاد؛ لِقُصُوره عن مرتبة الفعل وٱعتِمَاده على أحد ستَّة أشياء:

إمَّا أنْ يكون خبراً لِذي خبر، أو صِلَة، أو صِفَة، أو حالاً لذي حال، أو مُعْتَمِداً على حَرْف نَفْي كما أو لا أو استفهام، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، وجاءني رجلٌ قائمٌ أبوه، وهذا زيدٌ قائماً أبوه، وأقائمٌ زيدٌ، وما قائمٌ زيدٌ[2].

والفَرْق بَيْنَهما أنَّ الذي يَتَعَلَّق به في الوجه الأول: خبر، وفي الوجه الثاني: صِفَة، وأنَّ الجملة الأُولى تقرر بجملة اسمية ابتدائية مركبة نابت مناب صفة، والجملة الثانية تُقَرر بجملة فعلية مركَّبة مِنْ فعل وفاعل نَابَتْ مَنَابَ صِفَة.

ومِن النحويين مَنْ يَرى رَفْعَ هذا بالابتداء أبداً، وإنْ اعْتَمَدَ، ومِنْهُم مَنْ يَرى رَفْعَه بالاستقرار[3].

«وأطَنَابُهُ أشطانُ خُوص نجائبٍ   صَهْوَتُه مِنْ أتْحَمِيٍّ مُشَرْعَبِ
فلمَّا دَخَلْناه أضَفْنا ظُهورَنَا   إلى كلّ حاريٍّ جَدِيدٍ مشطَّبِ
كأنَّ عيونَ الوَحْش حَوْلَ خِبائِنَا   وَأرْحُلِنا الجَزْعُ الّذي لَمَ يُثَقَّبِ»

و «أطنَابُهُ أشْطَانُ»

أي: أطْنَاب هذا البَيْت حِبال إبلٍ خُوص، و «صَهْوَتُه مِنْ أتْحَمِيٍّ: مبتدأ وخَبَر، ومِنْ: مُتَعَلِّقة بمحذوف أي كائِنة.

و «فلمَّا دَخَلْناه أضَفْنا ظُهورَنَا»: هو جواب «لمَّا»، والعامل فيها.

و «لمَّا» عِنْد سيبويه[4]: حرف يَقَع لوقوع الشيء لوقوع غَيْرِه، وهي ظَرْف زَمَان عند أبي علي[5] إذا وَلِيَهَا الماضي وقد تَقَدَّم.

(١، ٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٢١، ١٠٨-١٣٠، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٦-١٨١، ١٨٣. وانظر المقرّب لابن عصفور ج ١ ص ١٢٣.

(٣) انظر همع الهوامع ٦/٢ وما بعدها.

(٤) يقول سيبويه ولَمّا فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره وإنَّما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا فإنَّما هما لابتداء وجواب. الكتاب ج ٤ ص ٢٣٤.

(٥) زعم ابن السّرّاج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهما جماعة أنّها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ وهو حَسَن لأنّها مُختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وردّ ابن خروف على مدعي الإسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنّها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في الأمس. المغني ج ١ ص ٢٨٠.

و «كأنَّ عُيونَ الوَحْش»: شبَّهَ عُيونَ الوَحْشِ بالخَرَز، وهي سُود، لأنَّ الوَحْش إذا ماتت ظَهَر بَيَاضُ عُيونها.

والعامل في «حَوْلَ» الحال المَحْذُوفة، أي: كَائِنَةٌ حَوْلَ، ويُحْتَمل أن يَعْمَل فيه ما في «كأنَّ» مِنْ مَعْنَى الفعل.

«نَمُشُّ بأعْراف الجِياد أكفَّنا   إذا نحن قُمْنا عن شِواءٍ مُضَهَّبِ
ورُحْنَا كأنَّا من جؤاثى عَشيَّةً   نُعالِي النِّعاجَ بَيْن عِدْلٍ ومُحْقَبِ

و «إذا نحنُ قُمْنَا: جوابٌ دَلَّ عليه ما قَبْلَه.

و «نحنُ» مبتدأ، أو فاعل بِمُضْمَر على ما تَقَدَّم قَبْل[1].

و «رُحْنَا كأنَّا مِنْ جُؤَاثَى»، أي: كأنَّا قافِلون، أو وَارِدُونَ مِنْ جُؤَاثَى.

و «نُعالِي»: جملة في مَوْضِع الحال مِنْ أحَد الضَّمائِر قَبْلَه، أو خَبَرٌ بَعْدَ خَبَر.

ومَنْ جَعَل «رَاحَ» ناقِصَةً ٱحْتُمِل أن يكون خَبَرُها في «كأنَّا مِنْ جُؤَاثَى»، أي: رُحْنَا مُشْبِهِيْنَ مَنْ قَفل مِنْ جُؤَاثَى.

ويُحْتَمَل أنْ يكون خَبَرُها «عَشِيَّةً» أي، رُحْنَا عَشِيَّة، ويُحْتَمَل أن يكون «نُعالِي» في مَوْضِع الخبر لها.

وكأنَّا على هٰذين الوجهين في موضع الحال، ومَنْ جَعَل «رَاحَ» تامّة لا تَحْتَاج إلى خبر وخَالَف قَوْل ابن جنّي[2].

فَعَشِيَّة يُحْتَمَل أنْ يَعْمَل فيها «نُعالِي» أو خَبَر كأنَّ المَحْذُوفة أو التَّشْبِيه، و «كأنَّا» جملة في موضع الحال.

«وراحَ كَتَيْسِ الرَّبْل يَنْفُضُ رَأْسَه   أذَاةً بِه مِن صائِكٍ متحلِّبِ
كأنَّ دِمَاءَ الهَادِيَاتِ بنَحْرِهِ   عُصارةُ حِنَّاءٍ بشَيْبٍ مخضَّبِ
وأنتَ إذا ٱستَدْبَرْتَه سَدَّ فَرْجَهُ   بضافٍ فُوَيْقَ الأرْضِ ليسَ بأصْهَبِ»

و «رَاحَ كَتَيْسِ»: اسم «راحَ» مُضْمَر فيها ضَمِيْر الفَرَس، ويُحْتَمل أنْ تكون كاف التَّشبيه

(١) للاسم أو الضمير الواقع بعد إذا وجوه عند النحاة. فالبصريون يرون أنَّ الاسم الواقع بعد إذا فَاعِلٌ لفعل محذوف يفسره الموجود لأنَّ إذا لا تباشر إلاَّ الأفعال. ويرى الكوفيون أنه فاعل للفعل الموجود تقدم عليه مستشهدين بقول الزبّاء:

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا.

أمّا الأخفش من البصريين فيرى أنَّ الاسم الواقع بعد إذا الشرطية مبتدأ والفعل بعده خبره. انظر كتاب الكافية في النحو ١٧٤/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ج ٢ ص ٨٢-٨٣ و ج ١ ص ١١٥.

في مَوْضعِ نَصْبٍ على الخَبَر.

و «يَنْفُضُ» جملة في مَوْضع الحال مِنْ ضَمِير الفَرَس، وأنْ تكون الكَافُ في مَوْضع الحال و «يَنْفُضُ» الخَبَر، وأنْ يَكُونا خَبَرَيْن.

ومَنْ جَعَل الكاف اسماً لم يُعَلِّقْهَا بشيء لأنَّها بمنزلة «مِثْل»، ومَنْ جَعَلَها حَرْفاً: عَلَّقَهَا بمَحْذُوف، أي: كائناً أو مُسْتَقِراً كَتَيْس.

و «أَذَاةً»: مَفْعُول لَهُ، أي لِلأَذَاة.

و «كَأَنَّ دِماءَ الهادِياتِ بِنَحرِهِ»: «الباء» مُتَعَلِّقة بالحال المحْذُوفة، أي: كائِنَةً، والعامل فيها: مَا فِي كَأَنَّ مِنْ مَعْنَى الفِعْل.

و «بشَيْب» الباء مُتَعَلِّقة بمَحْذُوف وقَدْ تَقَدَّم.

«٤»

وقال امرؤ القيس: [الطويل]

«سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا ... وحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا
كِنَانِيَّةٌ بَاتَتْ وفي الصَّدْرِ وُدُّها ... مجاورةً غَسَّانَ والحَيَّ يَعْمَرا»

قوله سَمَا لَكَ شَوْقٌ....

اسم كان: مُضْمَر فيها ضَمِيْر الشَّوق. و «أَقْصَر» جملة في مَوْضع خَبَرِها، و «ما كان» «ما» مع «كان» «مَصْدَرِيَّة»... أي بَعْدَ كَوْنِه مُقْصِراً، أو يُحْتَمَل أنْ تكون كان زائدة، لا اسم لها ولا خَبَر. وأن تكون «ما» مُهَيِّئة.

«وعرعر» معطوف على «قَوّ» ويَنْصَرِف للتَّأنيث والتَّعْرِيف.

«وكِنَانِيَّة» يُروى بالرَّفع والنَّصب، فالرَّفع على خَبَر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي كِنَانِيَّةٌ، والنَّصب: على المَدْح والتَّخْصِيص. وباتَتْ جملةٌ في مَوْضع الصِّفَة لها.

و «في الصَّدْر وُدُّها» مبتدأ وخَبَر وهي مُتَعَلِّقة بمَحْذُوف، والأخفش يَرْفَع الوُدّ بالاستقرار.

ويُروى «مُجَاوِرَةً» بفتح الواو وكسرها، فمَنْ كَسَر الواو نَصَبَ على الحال مِنْ ضَمِيْرِها، ومَنْ فَتَحها نَصَبَ على المَصْدَر، أي: جَاوَرَتْ مُجَاوَرَةً.

و «غَسَّانَ» مفعول بمُجَاوِرة، و «يَعْمَر» بَدَل مِنَ الحَيّ.

«بعَيْنَيَّ ظُعْنُ الحيِّ لَمَّا تَحَمَّلُوا ... لَدَى جانِبِ الأفلاجِ مِنْ جَنْبِ تيمرا

فشبَّهْتُهُم في الآلِ لَمَّا تَكَمَّشُوا ... حدائِقَ دَوْمٍ أو سَفِيناً مُقَيَّرا»

و «ظُعْنُ الحيِّ»: مبتدأ، و «بِعَيْنَيَّ»: في مَوْضع خَبَرِه.

و «لَدَى»: ظَرْف مكان والعامل فيه مَحْذُوف، أي: وحَلُّوا لَدَى، وإنَّما يجوز أنْ يكون العامل فيها مَحْذُوفاً، أي: بَكَيْتُ حُزْناً لِفراقِهم وأَتْبَعْتُهم بِنَظَرِي وشَبَّهتهم...

و «حَدائِقَ» مفعول ثان لشَبَّهْتُهُم.

ولَمَّا كان «سَفِيْن» جَمْعاً ليس بَيْنَه وبَيْن واحِدِه إلاَّ حرف الهاء[1] وَصَفَهُ بالمُفْرَد، كما قال الله سبحانه[2]: ﴿الذي جَعَلَ لَكُم من الشَّجَرِ الأَخْضَرِ﴾

«أو المُكْرَعاتِ مِنْ نَخيلِ آبن يامِنٍ ... دُوَيْنَ الصَّفا اللاَّئِي يلِينَ المشقَّرا
سَوامِقَ جَبَّارٍ أثِيثٍ فُروعُهُ ... وعالَيْنَ قِنْواناً مِنَ البُسْرِ أحْمَرا»

«أو المُكْرَعاتِ»: معطوف على «حَدَائِق» أو على «سَفِيْن».

و «مِنْ نَخِيل»: «مِنْ»: للتَّبيين، وهي مُتَعَلِّقة بحال مَحْذُوفة، والعامل في «دُوَيْنَ» الحال المَذْكُورة ويَعْمَل فيها «شبهتهم».

و «اللاَّئي» جمع التي، وتُسْتَعْمَل على ثلاثة أضرب: مَوْصُولة وهو الأكثر ومَصْدَرِيَّة كالذي في قوله تعالى[3]: ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ ﴿وذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾[4]. فلا تَحْتَاج إلى صِلَة.

واسماً من أسماء الدَّاهِيَة فلا تَحْتَاج أيضاً إلى صِلَة، قال الشاعر[5]: «الرجز»

ليس اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا والَّتي.

كَذَا ذَكَر بَعْضُهم، وذَكَر سيبويه أنَّ صِلَة «التي» مَحْذُوفة[6].

ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع مِن المَوْصُولات غَيْر «الَّذي» و «الَّتي» ولا يُؤَنَّث منها، وما عَدا ذلك فَبِلَفْظٍ واحِدٍ في كلِّ الأحوال.

و «سَوَامِقَ»: بَدَل مِنْ نَخِيل، على حَذْف مُضَافٍ مَوْصُوف، أي: نَخِيْل سَوَامِق.

---

(١) يعني اسم الجِنْس.
(٢) سورة يس، آية ٨٠.
(٣) سورة التوبة، آية ٦٩.
(٤) سورة الشورى، آية ٢٣.
(٥) الشاعر هو العَجَّاج. والبيت شطر ذكره سيبويه في معرض حديثه عن ما يحذف للتخفيف والشاهد فيه حذف صلة التي اختصاراً لعلم السامع بما أراد، كما يقول المحقق عبد السلام هارون رحمه الله. انظر الكتاب ج ٢ ص ٣٤٧.
(٦) انظر الكافية في النحو ٣٨/٢ وما بعدها. وانظر شرح الأشموني على ألْفِيَّة ابن مالك ١٦٤/١.

و « جَبّار » جَمْع جبارة[١]، و « أحْمر »: حال من « البُسْر »، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ما خَلَا الابتداء لأنَّه لا يُجَاوِز عَمَلَه وهو الرَّفع، فلا يَعْمَل عَمَلَيْن لِضَعْفِه.

و « مِنْ » هُنا لتَبْيين الجِنْس.

« حَمَتْه بَنُو الرَّبْداءِ مِن آل يامِنٍ ... بأَسْيافِهِمْ حتَّى أَقَرَّ وأُوقِرا
وأرْضَى بَنِي الرَّبْداء واعْتَمَّ زَهْوُهُ ... وأكمامُه حتَّى إذا ما تَهَصَّرا
أطافَتْ به جَيلانُ عند قِطاعِه ... تَرَدَّدُ فيه العَيْنُ حتَّى تَحَيَّرا

والهاء في « حَمَتْه »: عائد إلى « جَبّار ».

« وأرْضَى بَني الرَّبْداء »: الضَّمير المرْفُوع في أرْضَى للنَّخِيل.

وجواب إذا والعامل فيه: أطَافَتْ.

والعامل في الحال: « تَرَدَّدُ فيه العَيْنُ »، يُريد عَيْنَ الماء لا عَيْنَ النَّظر، ومن قال عَيْن النَّظر[٢] فقد أخطأ.

و « تَرَدَّدُ »: جملة في مَوْضع نَصْبٍ على الحال من « جَيلان ». ويُروى: تُرَدِّد « بضم التاء وكسر الدال » ونصب نون « العَيْنَ »، والفاعل في تُرَدِّد: مُضْمَر، وتَرَدَّد: بفتح التاء والراء ورفع نون « العَيْنُ »: على مَعْنَى تَتَرَدَّد، وتُرَدَّد بِضَم التَّاء وفَتْح الدَّال مَبْني للمَفْعُول.

و « حتَّى تَحَيَّرا »: أراد يَتَحَيَّرُ الماءُ فيه مِنْ كَثْرَتِه.

« كأنَّ دُمَى سَقْفٍ على ظَهْرِ مَرْمَرٍ ... كَسَا مُزْبِدَ السَّاجُومِ وَشْياً مُصَوَّرا »

« كأنَّ دُمَى سَقْفٍ »، يقول: كأنَّ الدُّمَى إذا حَلَّلْنَ هذا الوادي كسينه وَشْياً مُصَوَّراً بما عليهن مِنْ ضُروب الوَشْي[٣].

وذَكَّرَ الفِعْلَ وهو « كَسَا » لأنَّه ذَكَر الدُّمى على الجَمْع وحَمَلَه على الجَمْع الذي بَيْنَه وبَيْن واحدِه وهو حَذْفُ الهاء[٤]، نحو دُمْيَة ودُمَى.

و « كَسَا » على هذا خَبَر كأنَّ ويجوز أنْ يكون « كَسَا » في مَوْضع الحال.

(١) وهي النَّخلة التي فاتت اليد طولاً.
(٢) قال الأعلم الشنتمري: ويُحتَمل أن يُريد بالعين: عين النَّظر، أي لحُسْن هذا النَّخل والإعجاب به تتردد العين حتى يكلّ نظرها وتتحير.
انظر شرح ديوان امرىء القيس، ص ٥٨.
(٣) قال أبو حاتم: الدُّمى: الصور، وسقف: مَوْضع فيه صور، وأراد: أنّ تلك الصور مزينة بالجواهر، فشبهها بزهو هذا النخل الذي وصف.
قال الشنتمري: وهو بعيد لا يتحقق، والذي عندي أنّه يشبّه الهوادج. الديوان ص ٥٨.
(٤) يقصد اسم الجِنْس.

و « غَرائِر » في البيت الثاني: خَبَر « كأنَّ ». هذا قول عاصم[١].

قال الأعلم[٢]: ويَحْتَمل هذا البيت مِن الإعراب على إشارة أبي حاتم أن يكون « دُمى » نَصْباً بكأنَّ، وخَبَرُها مَحْذُوف تقديره: هذا النَّخْل المُتَقَدِّم ذِكْره.

و « مُزْبِد »: مفعول بكَسَا.

و « وَشْياً »: مفعول ثان له ، وفاعل كَسَا: مضمر فيه، عائد على النَّخْل، فمَوْضع كَسَا على هذا: نَصْبٌ على الحال، كأنّه قال: كَاسِياً.

وعلى التَّفسير الثاني يكون المَنْصُوب بكأنَّ محذوفاً، ودُمى خَبَر كأنّ، ولكنَّه مَقْصُور لا يَظْهَر الإعراب فيه، وتقدير المَحْذُوف: كأنَّ ما ذَكَرْت أو ما وَصَفْت دُمى سَقْف.

والفاعل لكَسَا: مُضْمَرٌ فيه عائِدٌ إلى المَرْمَر، و « كَسَا » في مَوْضع نَعْت للمَرْمَر، أي مَرمَرٍ كَاسٍ.

وقال بعضهم: جائز أنْ يكون المَنْصُوب بكأنَّ مَحْذُوفاً، تقديره: كأنَّ الأمر كَسَا النَّخْل دُمَى سَقْف وَشْياً مصوَّراً في مُزْبِد السَّاجُوم، « فَدُمَى »: مفعول أوّل لكَسَا و « وَشْياً »: مفعول ثانٍ، و « مَرْمَر »: نَصْبٌ على الظَّرف، وما قَدَّمْتُ ذِكْره أحسن.

« غَرائِرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمَةٍ ... يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّرا
وريحَ سَناً في حُقَّةٍ حِمْيَرِيَّةٍ ... تُخَصُّ بمَفْروكٍ من المِسْكِ أذْفَرا »

و « غَرائِرُ »: خبر مبتدأ مَحْذوف، أي: هُنَّ غَرائِرُ، أو خَبَر كأنَّ على ما تَقَدَّم.

و « في كِنٍّ » و « يُحَلَّيْن »: يجوز أنْ يكون مَوْضِعُها: نصباً على الحال، أو رفعاً على الصِّفة، أي: كائنات في كِنٍّ.

و « ريحَ سَناً »: منصوب بِمَعْنَى قوله: « يُحَلَّيْن »، لأن مَعْناه: يُعْطَيْن ويُنَاوَلْنَ[٣]، كما قال تعالى[٤]: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ﴾ ثم قال: ﴿وحُورٌ﴾[٥] على معنى: وعِنْدَهم « حُورٌ عِينٌ ».

وإنْ شئت نَصَبْتَ بتقدير ويَضْمُمْنَ ريحَ سَناً أو يَطْأَنَ.

(١) عاصم هو أبو بكر عاصم بن أيوب، سبق ذكره.
(٢) انظر النص كاملاً مع بعض الاختلاف اليسير في شرح ديوان امرىء القيس للأعْلَم الشنتمري تحقيق ابن أبي شنب، ص ١٥٨-١٥٩.
وتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٥٨-٥٩.
(٣) هذا التقدير ذكره الشنتمري في شرح ديوان امرىء القيس ص ٥٩.
(٤) سورة الواقعة، آية ١٧.
(٥) سورة الواقعة، آية ٢٢.

و «في حقّة»: «في» متعلّقة بصفة محذوفة «لسنا».

و «تُخصّ»: يُحتمل أنْ تكون جملة في موضع خفضٍ على الصّفة «لحقّة»، وأن تكون في موضع الحال، لأنّ النّكرة قد وُصِفَتْ وقَرُبَتْ مِن المعرفة، وعلى أنّ الحال قد تقع مِنَ النّكرة قليل.

و «من»: للتّبيين، أي: بمفروكٍ كائنٍ منه.

و «أذفر»: يُحتمل أنْ يكون حالاً مِنَ «المسك» وهي «حال القطع» كأنّه أراد: مِنَ المسك الأذفر، فقطعَهُ عن الألف واللام، كما قال تعالى(1): ﴿والهَدْيَ مَعْكُوفاً﴾ و ﴿هُوَ الحقّ مُصدّقاً﴾(2).

وأنْ يكون مِنْ صفة مفروك.

ولا ينصرفُ للوزن والصّفة.

«وبانًا وألويًّا من الهند ذاكيًا ... ورنداً ولُبنى والكباء المقتّرا
عَلِقن برهن من حبيبٍ به ادّعت ... سُلَيمى فأمسى حبلُها قد تبتّرا
وكان لها في سالف الدهر خُلّةٌ ... يُسارقُ بالطّرف الخِباء المستّرا»

و «باناً»: مردود على «ريح سناً».

و «مِنَ الهند»: «من»: متعلّقة بمحذوف، أو ألوياً مجلوباً وكائناً مِنَ الهند.

و «به»: الباء متعلّقة «بادّعت» فلا موضع لها من الإعراب.

و «كان لها في سالف الدهر خُلّة»: موضع «لها» نصبٌ على الحال، لأنّ «كان» من صفة «خُلّة»، أي: خليلاً كائناً لها، فلمّا تقدّمت صفة النّكرة عليها صارت حالاً.

و «يُسارق» يعني الخلّة، وذكر يُسارق وهو مِنْ وصفِ الخُلّة، لأنّه عنى الخليل وهو الحبيب، ففي «كان» ضمير الحبيب وهو اسمها، وخُلّة خبرها، أي: وكان الحبيبُ لها خليلاً.

ومفعول «يُسارق» الأوّل: محذوف، تقديره: يُسارق بطرفه النّظر إلى الخباء.

«إذا نال منها نظرةً ريعَ قلبُهُ ... كما ذَعَرَتْ كأسُ الصّبوحِ المخمّرا
نزيفٌ إذا قامت لوجهٍ تمايلت ... تُراشي الفؤادَ الرّخصَ ألاّ تختّرا»

و «ريعَ قلبُهُ»: جواب إذا، والعامل فيه.

(1) سورة الفتح، آية ٢٥.
(2) سورة فاطر، آية ٣١.
وسورة البقرة آية ٩١: وهو الحقّ مصدّقاً لما معهم.

و «كما»: موضع «الكاف» نصبٌ على النّعت لمصدرٍ محذوف، أي: ذُعِرَ كما ذَعَرَتْ. وإنْ شئتَ قلتَ: ريعَ قلبُه روعاً كما...، لأنّ الرّوع والذّعر معناهما واحد(1).

و «نزيفٌ»: خبرٌ مبتدأ، أي: هي نزيفٌ. و «تمايلت»: جواب إذا، و «تُراشي»: جملة في موضع الحال من الضّمير في تمايلت.

و «تختّرا»: نصبٌ «بأنْ»، ويجوز حذفه هنا. وأرادَ «بأنْ لا»، أي: «من ألاّ»، فأسقط الحرف.

«أأسماءُ أمسى وُدُّها قد تغيّرا ... سنُبدِل إنْ أبدلتِ بالودّ آخرا»

و «أأسماءُ»: ناداها وخاطبها، ثم أخبر عنها، ثم عاد إلى خطابها(2)، كما قال تعالى: ﴿حتّى إذا كنتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بهم﴾(3) وقال: ﴿وسقاهم ربُّهم شراباً طهوراً﴾(4) ثم قال: ﴿إنّ هذا كان لكم جزاءً﴾(5).

ولا يُنادى «بالالف واللام» إلاّ القريب المُصغي إليك.

ودلّ على جواب الشرط ما قبله أي إنْ أبدلتِ بالودّ آخر أبدلتُ سواكِ. وكثير ما يُحذَف جوابُ الشرط ويدلّ ما قبله عليه. كما يُحذف الشّرط ويدلّ الجزاء عليه.

وحقّ المضمر أنْ يكون مِنْ جنس المظهر، فلا يجوز أن تقول: لا تدنُ مِنَ الأسد يأكُلك بالجزم، لأنّ النّفي لا يدلّ على الإثبات. وامتنع الإضمار في النّفي، ولم يجز: ما تأتينا تُحدّثنا «بالجزم» ولكن يُرفع على تقدير: فإنّه يأكلك، وإنْ أدخلتَ الفاء ونصبتَ فحسن.

و «قد تغيّر»: جملة في موضع خبر أمسى أي متغيّراً.

«تذكّرتُ أهلي الصّالحين وقد أتت ... على خَمَلى خُوصُ الرّكاب وأوجرا
فلمّا بدت حورانُ في الآل دونها ... نظرتَ فلم تنظر بعينيك منظرا»

«وقد أتت على خَمَلى»: جملة في موضع الحال، و «الواو» بمعنى إذ، و «أوجز»: معطوف

(1) الرّوع: الفزع تقول راعني الأمر يروعني روعا ورووعا، اللسان (روع) ٩/٤٩٤، والذّعر/ الفزع والخوف اللسان ٥/٣٩٣ مادة (ذعر).
(2) الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب أسلوب معروف في العربية ويسمى الالتفات. والالتفات هو الانتقال من صيغة إلى صيغة كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب أو من خطاب غائب إلى حاضر أو من مفرد أو مثنى أو جمع إلى عكس ذلك.
(3) سورة يونس، آية ٢٢.
(4) سورة الإنسان، آية ٢١.
(5) سورة الإنسان، آية ٢٢.

على «خَمَلَى».

و «نَظَرْتَ فلَم تَنْظُر بعينَيْكَ مَنْظرا»، أي: منظراً يَسُرُّك «دُونَها» أي: بَيْنَها وبَيْنَك، أو يُريد نَفْيَ الإدْراك، كما قال تعالى: ﴿وتراهم يَنْظُرون إليك وهو لا يُبْصِرُوْنَ﴾[1].

و «منظراً» مَعْمُول للفعل الثاني.

والنَّظر في كلام العرب يكون على أربعة أقسام[2].

يكون بمَعْنَى الإبصار، تقول: نَظَرْتُ زيداً، كما تقول: أَبْصَرْتُ زيداً، فيَتَعَدَّى بغَيْر حَرْف جَرّ. ويكون بمعنى الانْتِظَار، تقول: نَظَرْتُ زيداً. بمعنى: انْتَظَرْتُه، قال الله تعالى[3]: ﴿آنظُرُوْنَا نَقْتَبِس مِنْ نُورِكُم﴾ أي: آنتَظِرُوْنَا...

ومنه البيت[4]: «الطويل»

«فإنَّكُما» إنْ تَنْظُرَانِي ساعةً ....

فيَتَعَدَّى أيضاً بغَيْر حَرْف جَرّ.

وتكون بمعنى الالتِفَات، فيَتَعَدَّى بإلى، نحو: نَظَرْتُ إلى زيدٍ، أي: التَفَتُّ إليه.

وتكون بمعنى التَّفَكُر، فيَتَعَدَّى، قال الله تعالى[5]: ﴿أوَ لَمْ يَنْظُروا فِي مَلَكُوت السَّمٰوات والأَرْض﴾ أي أو لم يَتَفَكَّرُوا.

«تَقَطَّعَ أَسْبَـابُ اللُّبَـانَـةِ والهَوَى ... عَشِيَّـةَ جَـاوَزْنَـا حَمَاةَ وشَيْـزَرا

بِسَيْـرٍ يَضِـجُّ العَـوْدُ منـه يَمُنُّـهُ ... أَخُو الجَهْدِ لا يُلْوِي عَلَى مَنْ تَعَذَّرَا»

و «عَشِيَّةَ»: ظرْفٌ، والعامل فيه: تَقَطَّعَ، ولا يَعْمَل فيه، «جَاوَزْنَا»، لأنَّ المُضاف إليه لا يَعْمَل في المُضاف. و «بِسَيْرٍ»: مُتَعَلِّق «بجَاوَزْنَا»، فلا مَوْضع لحرف الجَرّ مِنَ الإعراب.

و «يَضِجُّ»: جَملةٌ في مَوْضع الصِّفة «لِبسَيْر»، وهو مِنْ صِفَة السَّبَب.

يَمُنُّهُ: صِفَةٌ على ما قَبْلَه ويَرْتَفعُ بِهِ ما بَعْدَه، كقوله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٌ أَبُوه.

---

(١) سورة الأعراف، آية ١٩ وسورة يس، آية ٩.

(٢) يقول صاحب اللسان النَّظَر حِسّ العين والنَّظَر الانتظار يقال نَظَرْتُ فلاناً وانتظرته بمعنى واحد... ومنه قوله تعالى: ﴿آنْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُم﴾

اللسان ج ٧ ص ٧٢-٧٨.

(٣) سورة الحديد آية ١٣.

(٤) جزء من بيت لامرىء القيس وهو ثاني بيت من القصيدة الثالثة في الديوان وتمامه كالاتي:

فـإنَّكما إنْ تَنْظُـرانـي سـاعـةً ... مِـن الدَّهـر يَنْفَعْنِـي لـدى أمّ جُنْـدَبِ

انظر: ديوان امرىء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر ١٩٦٤، ص ٤١.

(٥) سورة الأعراف، آية ١٨٤.

و «أخو الجَهْد»: صِفَةَ للعَوْد وفي «يَمُنُّهُ» ضمير فاعل يَرْجع إلى «سَيْر»، ومَوْضِعُه جَرّ على الصِّفة لسَيْر، ويجوز أنْ يكون مَوْضِعُه حالاً، وإنْ شئت جَعَلْتَ «أخو الجَهْد» الفاعل، أي: يَذْهَبُ بِقُوَّتِهِ ويُضْعِفُهُ الذي يُجْهِدُهُ في السَّيْر.

«لا يُلْوِي» جملة في مَوْضع الحال مِنْ «أخي الجَهْد».

«ولم يُنْسِنِي مـا قَـدْ لَقِيتُ ظَعَـائِنـاً ... وَخملاً لها كـالقَـرِّ يَـومـاً مُخَـدَّرَا

كَأَثْـلٍ مـن الأَعْـراضِ مِـنْ دُون بِيْشَـةٍ ... ودُونَ الغُمَيْـرِ عَـامِـداتٍ لغَضْـوَرَا»

و «لم يُنْسِنِي ما قَدْ»: «ما» فاعلة فمَوْضِعُها رَفْعٌ. و «ظَعَائِناً» وضمير المُتَكَلِّم: مفعولان «لِيُنْسِنِي»، و «ما»: ناقصة، والعائد إليها مَحْذُوف، وهو مفعول «لَقِيتُه»، وتَقْدِيرُه، ولم يُنْسِنِي ظعائناً الشَّيء الذي قَدْ لَقِيتُه مِنْ عَنَاءِ السَّفر.

و «مُخَدَّرَا» مِنْ صِفَة الجهد إذا جَعَلْتَ «القَرّ» مَرْكباً، وإنْ جعلته هَوْدَجاً «فمُخَدَّر» حال منه، والعامل في «يوم» «يُنْسِنِي».

ومَوْضع «الكاف» مِنْ «كأَثْلٍ»: نَصْبٌ على الصِّفة لِمَا قَبْلَه أو على الحال.. ويجوز أنْ يكون مَوْضِعُها رَفعاً على خَبَر مبتدأ مَحْذوف، أي: هي «كأَثْلٍ»، ويجوز أنْ تكون الكاف حرفاً.

و «من الأَعْرَاض».... أي مِنْ أَثْلِ الأَعْرَاض، فمِنْ: مُتَعَلِّقة بصفَة مَحْذُوفة. و «مِنْ دُون» مِنْ: للتَّبيين، و «عامِداتٍ»: مِنْ صِفَة الظَّعَائِن، ويُحْتَمَل أنْ تكون حالاً.

«فـدَعْ ذَا وسَـلِّ الهَمَّ عَنْـكَ بِجَسْـرَةٍ ... ذَمُـولٍ إذا صـام النَّهـارُ وهَجَّـرَا

تُقَطِّـعُ غيطـانـاً كـأَنَّ مُتُـونَهَـا ... إذا أَظْهـرتْ تُكْسَـى مُلاءً مُنَشَّـرا»

و «تُقَطِّعُ غيطاناً»: مِنْ صِفَة «جَسْرَة»، و «تُكسَى مُلاءً»[1]: جُملةٌ في مَوْضع رَفْع على خَبَر كأنَّ، وفي «تُكسَى» ضمير مرفوع يعود على اسمها، والهاء في «مُتُونَهَا» عائدة إلى الغيطان، وجواب «إذا صَامَ»: دَلَّ عليه ما قَبْلَه أي أَسْرَعَتْ أو ذَمِلت، وجواب «إذا أظهرتْ» دَلَّ عليه التَّشْبيه قَبْلَه أي شَبَّهْتُها بالمُلاء.

«بَعِيْـدَةُ بَيْـنَ المَنْكِبَيْـنِ كـأَنَّهـا ... تَرَى عِنْدَ مَجْرَى الضَّفْر هِـرّاً مُشَجَّـرا

كـأَنَّ الحَصى مِـنْ خلفِهـا وأَمَـامِهـا ... إذ نَجَلَتْـهُ رِجْلُهـا حَـذْفُ أَعْسَـرَا»

---

(١) وردت في المخطوطة يُكسى بالياء، وفي الديوان تكسى بالتاء.

و «بَعِيْدَةُ»: أي هي بَعِيْدَةُ بَيْنِ المَنْكِبَيْن، و «كأنَّ الحصَا مِنْ خَلْفِها»: «مِنْ»: مُتَعَلِّقة بحالٍ مَحْذُوفة، أي: كائناً مِنْ خَلْفِها وأَمَامِها.

ويَعْمَل في الحال التَّشبيه وكأنَّ ولَيْت ولَعَلَّ تتضمن الحال لِمَا فيها مِنْ مَعْنَى الفعل بخلاف. إنّ وأن، وفي القرآن العزيز[1]: ﴿وهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ و ﴿فَمَا لَهُمْ عن التَّذْكِرَة مُعْرِضِين﴾[2].

وجواب إذا: مَحْذُوف دَلَّ عليه ما في «كأنَّ» مِنْ مَعْنَى الفعل، أي: إذا نجلته رِجْلُه شَبَّهْتُه بِخَذْف الأعسر.

ولا يَعْمَل في إذا «كأنَّ» ولا الحال المَحْذُوفة التي تَعَلَّقت به «مِنْ» لِأنَّ الشرط لا يَنْصِبُه ما قَبْلَه.

«كأنَّ صَلِيْلَ المَرْوِ حينَ تُطِيرُهُ ... صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدْنَ بعَبْقَرا
عليها فتىً لم تَحمِلِ الأَرْضُ مِثْلَه ... أَبَرَّ بِمِيثَاقٍ وأوفى وأَصْبَرا»

والعامل في «حِيَن تُطِيرُهُ»: ما في «كأنَّ» مِنْ التَّشبيه. و «يُنْتَقَدْنَ» جُملةٌ في مَوْضع صفة «الزُيوف»، وسمي نَقْداً لِأنَّ المُتَقاضِي يَنْقُدُه بإِصبعِه، وخَصَّ الزُيوف، لأنَّه أشَدُّ صَوْتاً.

و «عَبْقَر» غَيْر مَصْرُوف.

و «عليها فَتىً»: «فتى» مَرْفُوع بالابتداء.

و «لَمْ تَحْمِلِ»: جملة مِنْ صِفَتِه، وهي من صِفَة السَّبب. و «أَبَرّ» تَمييزٌ عَمِل فيه مِثْلَه أو حالٌ منه أو مِنْ ضَمِيْرِه.

«هو المَنْزِلُ الأُلَّافِ من جَوِّ نَاعِطٍ ... بني أَسَدٍ حَزْناً مِن الأَرْضِ أَوْعَرَا»

«وهو المَنْزِلُ»: يُروى «الأُلَّافَ» بالنَّصب والجرّ، فالنَّصب: على المفعول الأوّل، و «جَوّ نَاعِطٍ» الثاني. يقول: أنْزَل بني أَسَدٍ عَلَى كَثْرتِهم فِي الجَبَل، فبني أَسَد: بَدَلٌ مِن الأَوَّل. والجَرّ على الإضافة كالحسن الوجهِ والفاره العبدِ.

ويجوز في «بني أَسَد» أنْ يكون نداء، ويكون «حزناً» منصوب على الإغراء، أي: عليك يا بني أسد حزناً تَتَحَصَّنُون به، ويجوز أنْ يكون «بني أسد» عَطْفَ بَيَان أو بَدَلاً إذا نَصَبْتَ «الأُلَّاف»، وإنْ خَفَضْتَها فـ «بني أسد» عَطْف بَيَان ولا يكون «بدلاً»[3] إذ لا يجوز «هو المَنْزِل، فـ «بني أسد» للجَمْعِ بين الألف واللام والإضافة لِأنَّ البَدَل يُقَرَّر في موضع المُبْدَل

(١) سورة هود، آية ٧٢.
(٢) سورة المدثر، آية ٤٩.
(٣) سقطت من الأصل.

منه. والفراء يُجيزه، ويجيز: الضارب زيدٍ بالإضافة، والحسن الوجه[1].

«ولو شاءَ كان الغَزْو مِنْ أَرْض حِمْيَرٍ ... ولكنَّه عَمْداً إلى الرُّومِ أَنْفَرَا»

«ولو شاءَ»: الضَّمير في «شاء» للفتَى. يَعْنِي نَفْسَه.

وجواب «لو» مَحْذُوفٌ، أي: لَكَان. ولا تَدْخُل هذه اللام على الماضي دون المُسْتَقْبَل.

و «عَمْداً»: مَصْدَر أراد عَمِدَ عَمْداً، ويجوز رَفْعُهُ على معنى: ولكنّه ذُو عَمْدٍ، حَذَفَ المُضَافَ وأَقَامَ المُضَافَ إليه مَقَامَه كما قال تعالى[2]: ﴿إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾

أي: ذو عملٍ صالح. «فعملٌ» خَبَر، و «أَنْفَرَا» على الوجهين معاً، خَبَر «كان» تقديره: كان الغَزْو أَنْفَرا أي مُجْفِلاً. ويجوز أنْ يكون أَنْفَر خَبَر «لكنه»، ويكون «عمداً» مصدراً في موضع الحال مِنْ «أَنْفَرا»، أي: أَنْفَر عامداً، وكما يَقَع المَصْدَر صِفَة يَقَعُ حالاً.

وقسم بَعْضُهم المَصْدَر ثلاثة أقسام:

مُبْهَماً ومَعْدُوداً ومُخْتَصاً.

فالمُبْهَم: النَّكِرة التي لَمْ تُوْصَف ولا حددت بها.

والمَعْدُود: ما فيه هاء التأنيث.

والمُخْتَص: المَعْرِفة المَوْصُوفة والمُضَافة، فالمُبْهَم لتوكيد الفعل، والعَدَد لِعَدَد مَرَّاته والمُخْتَص لِبَيَان نوعه.

وخبر «كَانَ» في «مِنْ أَرْضِ حِمْيَرٍ»، فَمِنْ على هذا مُتَعَلِّقة بِمَحْذُوف، أي: كائناً، ويجوز أنْ تكون «كَانَ» تامَّة ويَتَعَلَّق بها «مِنْ».

«بَكَى صاحبي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُوْنَه ... وأَيْقَنَ أَنَّا لاحِقَانِ بِقَيْصَرَا
فقُلْتُ لَه لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعْذَرَا»

و «أو نَمُوتَ»: النَّصبُ هنا على تقدير: إلى أنْ نَمُوت، أو ألاَّ نَمُوت أو تكون «أو» بمعنى «حَتَّى»، ونُصِبَ بإضمار «أنْ»، ولا يكون بتقدير «كي» لِفَسَاد المَعْنَى، لأنَّهُ يَصِيْرُ هَجْواً. والرَّفع على الاشتراك «لِنُحَاوِل»، كأنَّك قلت: إنَّما نُحاول مُلْكاً وإنَّما نموت، أو على القَطْع، أي أو نَحْنُ مِمَّن يَمُوت، وقُرِيءَ[3]: ﴿تُقَاتِلُونَهُم أو يُسْلِمُوا﴾.

والنَّصب بإضمار فعل على الاشتراك بَيْنَ تُسْلِمُون وتُقَاتِلُونَهم[4]، أو على الابتداء كأنَّه قال: أوْ هُم

(١) انظر همع الهوامع ج ٢ ص ٩٩-١٠٠.
(٢) سورة هود، آية ٤٦.
(٣) سورة الفتح، آية ١٦.
(٤) انظر: همع الهوامع ج ٢ ص ٩٩-١٠٠.

يُسْلِمُون[1].

«وإنّـــي زَعِيمٌ إنْ رَجَعْـــتُ مُمَلَّكــاً بِسَيْــرٍ تَــرى منــه الفُــرانِــقَ أزْوَرَا
على لا حِـــبٍ لا يُهْتَـــدَى بمَنَـــارِةٍ إذا سَـاقَـهُ العَـوْدُ النَّبَـاطِـيُّ جَـرْجَـرَا»

و«مُمَلَّكاً»: حال من التاء في «رَجَعْتُ»، و «أزْوَرَا»: حال من «الفُرانِقَ».

و «بسَيْرٍ»: «الباء» مُتَعَلِّقة «بزَعِيْم»، وجواب «إن رَجَعْتُ» دَلَّ عليه ما قَبْلَه، اي: فإنَّني زَعِيْمٌ بهذا السَّيْر.

و «لا يُهتَدَى بمَنارِة»: جملة في مَوْضِع الصِّفة لـ «لا حِب» أي: غَيْر مهتدٍ بمَنَارة، ولا يَبْعُد أنْ يكون « لا يُهْتَدَى»: في موضع الحال، ويجوز الحال مِنْ « لاحِب» أي: غَيْر مُهْتَدٍ بمَنَارة، ولا يَبْعُد أنَّ «لا يُهْتَدَى»: في مَوْضِعِ الحال، ويجوز الحال مِنْ «لا حِب» وإنْ كان نَكِرة، لأنَّه صِفَةٌ نَابَت مَنَاب مَوْصُوف، فهو في حُكْم المَلْفُوظِ بِهِ، فَقِس عليه.

و «جَرْجَرَا»: جواب إذا.

«عَلَى كُـلِّ مَقْصُـوصِ الذُّنَـابَـى مُعَـاوِدٍ بَرِيدَ السُّرَى باللَّيْل مِـن خَيْـلِ بَـرْبَـرَا»

و «عَلَى كُلِّ مَقْصُوصٍ»: «على»: مُتَعَلِّقة «بِسَيْر»، أي: أَسِيْرُ في هذا الطَّرِيق على كُلٍّ... أو أَقْطَعُ هذا الطريق على كُلّ. و «اللاَّحِب»[2]: الطريق الذي لَحَبَتْهُ الإبل، أي: أثَّرَتْ فيه هذا أصْلُه، ثم استُعْمِلَ في كل طريق بَيِّن أو غَيْر بَيِّن وهو في تأويل مَلْحُوب، وقَلِيلٌ ما يَأْتي «فـاعـل» بمَعْنَـى» «مفعـول» وأكْثَـر مـا يَجِيء «فَعِيـل» بمَعْنَـى «مفعـول»، وفي القـرآن الكريم[3]: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَة﴾ بمعنى مَرْضِيَّة.

و «بَرِيد»... البَرِيد. يُروى بالنَّصب والجر، فالنَّصب على أنَّه مَعْمُول «لمُعَاوِدٍ» على تقدير

(١) يقول سيبويه: اعلم أنَّ ما انتصب بعد أو فإنَّه يُنْصَب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو... واعلم أنّ ما انتصب بعد أو على إلاَّ أنْ، كما كان معنى ما انتصب على غير معنى التمثيل تقول: لألـزَمَنَّك أو تَقْضِيَنِي ولأضرِبَنَّك أو تَسْبِقَنِي فالمعنى لألزَمَنَّك إلاَّ أنْ تَقْضِيَنِي ولأضْرِبَنَّك إلاَّ أنْ تَسْبِقَنِي، هذا معنى النَّصب»، ثم استشهد ببيت امرىء القيس المذكور وعلل ذلك على تقدير أن. وقال لو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أنْ يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت. ثم استشهد بالآية: ﴿تُقَاتِلُونَهم أوْيُسْلِمُون﴾ فقال إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون الكتاب ج ٣ ص ٤٦. وإلى مِثْل هذا ذهب المُبَرّد إلاَّ أنَّه علل النَّصب في الآية ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾ كما ورد في مُصحف أُبَي على تقدير إلاَّ أنْ. المقتضب ج ٢ ص ٢٨.

(٢) اللَّحب: الطريق الواضح واللاَّحب مثله وهو فاعل بمعنى مفعول أى مَلْحُوب تقول منه لحبه يلحبه لَحْبا إذا وطئة ومرَّ فيه.... وقال البيت طريق لاحِب ولَحِب ومَلْحُوب إذا كان واضحاً. وسُمِّي الطريق المُوَطَّأ لاحباً لأنَّه كأنَّه لُحِبَ أي قُشِرَ عن وجههِ التُّراب. اللسان ج٢ ص ٢٢٣. مادة (لحب) (طبعة بولاق).

(٣) سورة القارعة: ٧

بِسَيرٍ بريدَ فَحذَفَ المُضاف وأَقَامَ المُضاف إليه مَقَامَه. والجرّ على أنّه نَعْتٌ «لِمُعَاوِد».

«مِنْ خَيْل»: صِفَـة الفَـرَس «فمِـنْ»: مُتَعَلِّقَـة بمَحْـذُوف، وهـي للتَّبيين، ولَـمْ يَتَعَـرَّف «مَقْصُوص» بالإضافة لأنَّها غَيْر مَحْضَة.

«أقَـبَّ كسِـرْحَـانِ ٱلغَضَـى مُتَمَطِّـرٍ تَـرَى الماء مِـنْ أعْطَـافِـه قَـد تَحَـدَّرَا
إذا زُعْتَـهُ مِـنْ جَـانِبَيْـهِ كِلَيْهِمَـا مَشَـى الهَيْدَبـى في دَفِّـه ثُمَّ فَـرْفَـرَا»

و «أقبَّ» ما بَعْدَه مِنْ صِفَتِه، و «قَد تَحَدَّرَا»: في مَوْضِع الحال مِنَ الفاعل يَعْمَلُ فيه «تَرَى».

و «إذا زُعْتَهُ»: جواب إذا: مَشَى، وهو العامل فيه.

و «الهَيْدَبَى» عند سيبويه[1] مَنْصُوبٌ، نَصْبَ المَصْدَر المُعرَّف بالألف واللاَّم لأنَّه مِنَ المَشْي يَعْمَل فيه «مَشَى»، فالمَشْيُ يشتمـل عليه ويَعُمُّه وإنْ لَمْ يُشْتَقّ مِنْ لَفْظِه فهو يَعْمَل فيه لعُمُوْمِـه إيَّـاه وعند أبي العبّاس وابن السَّرَّاج على إقامة الصِّفَة مَقَامَ المَوْصُوف أي مَشَى المَشْيَ الهَيْدَبَى، وقَعَدَ القُعُوْدَ القُرْفُصَاء[2]، إلا أنَّ هذه المَوْصُوفات لم تُسْتَعْمَل ظَاهرةً، ومِنْهُم مَنْ يُضْمِر له فعلاً مِنْ لَفْظِه فيقول مَشى فيَهْدب الهَيْدَبَى، ومِنْهُم مَنْ ينْصِبُه على الحال. قال أبو علي[3]: والحال في الحقيقة الفِعْل الذي وقَعَ الهَيْدَبَى موقعه، يُريد: مَشَى فَهَيْدَبَ أي مُهَيْدِباً، وهو من الأحوال التي تكون مَعْرِفَةً في حُكْم النَكِرة، نحو: مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه و «ارسلها العِرَاكَ[4]». وفَعَلْتَه جُهْدَكَ وطاقَتَك، وجاءوا قَضَّهم بِقَضِيْضِهم، أي: مُعْتَرِكة ومُنْفَرِدَة وقَاطِبة وجاهداً.

«لقـد أنْكَـرَتْنِـي بَعْلَبَـكُّ وأهْلُهـا وَلابن جُرَيْـح في قُـرَى حِمْـصَ أنْكَـرَا»

و «بعل بك»: للعرب فيه لغتان[5]:

(١) انظر: الكافية في النحو ج ١ ص ١١٦.

(٢) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يَدلُّ على المصدر من صفة كسِرْتُ أحْسَنَ السَّيْر واشْتَمَلَ الصَّمَّاة وضربته ضَرْبَ الأمير اللصّ. إذ الأصل ضرباً مِثْل ضَرْب الأميرِ اللصّ فَحَذَف الموصوف ثم المضاف.
انظر: ضياء السالك الى أوضح المسالك، تأليف محمد النجار ج ٢ ط ١٩٦٩ الفجالة بمصر ص ١١٧.

(٣) انظر الكافية في النحو ج ١ ص ١١٦.

(٤) من قول لبيد بن ربيعة، ديوانه ص ٨٦ (إحسان عباس):

فـأوْرَدَهـا العِـراكَ ولَـمْ يَـذُدْهَـا ولم يشفـق على نَغَـص الدّخـال

(٥) يقول ابن منظور: بَعْلَبَك اسم بلد. وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً فأعطيا إعراباً واحداً. وهو النَّصب. يقال: دخلتَ بَعْلَبَكَّ، ومررت ببَعْلَبَكَّ، وهذا بَعْلَبَكُّ.
ومِثْله حَضْرَمَوت ومَعْدِي كَرب.
اللسان ج ١٢ ص ٢٨٣ (طبعة بولاق).

مِنهُم مَنْ يَبْني الأول على الفَتْح ويَجْعَل الإعراب في الآخر، ويَمنَعُه مِنَ الصَّرف عَلَى هذه اللغة لِطُولِه، وعلى هذه اللغة تَقَعُ التَّثْنِيَة والجَمْع في الآخر.

ومنهم مَنْ يَجْعَل الإعراب في الأول ويُضَيِّفُه إلى الثاني ويَصْرِفُه إنْ كان عربياً، مثل: حَضْرَمَوْت، وبَعْلَ بَكَ، ومَعْدي كَرب بالصَّرْفِ وتَرْكِه. وإنْ كان أعْجَمِيّاً لم يَصْرِفْهُ، نحو دام هرمز.

«ولابن جُرَيْج» هذه اللام «لام الابتداء» كما في قولهم: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وأدْخَلَها للتوكيد والتَّحقيق. وقد قيل: هي جواب لِقَسَم مَحْذُوف، أي: والله، لابن جُرَيْج كان أشدّ إنكاراً ومواضعها ثلاثة[1]: المبتدأ والفعل الماضي بِشَرْطِ قَدْ، والفِعْل المُضَارع مَقْرُوناً بنون التَّوكيد في قـول، ويجوز تَعَاقُبُها في قول. و «لابن»: مبتدأوخَبَرُه «أنْكَرَا».

«وفي قُرَى»: «في» مُتَعَلِّقة «بأنْكَرَا» فلا مَوْضع لها.

«نَشِيمُ بُـروقَ المُزْنِ أيـنَ مَصَـابُـهُ ... ولا شَـيءَ يَشْفِـي مِنْـكِ يـا ٱبنـةَ عَفْـزَرَا»

و «أين مَصَابُهُ....: «مَصَابُهُ»: مبتدأ،و «أينَ» خَبَره، ففي «أينَ» ضمير، كقولك: كيفَ زيدٌ؟ وقُدِّما على المبتدأ لِمَا فيها مِنْ مَعْنَى الاستفهام.

ولا يَتَقَدّم على الاستفهام ما كان في حَيِّزِه فتقديم الخَبَر في مثل هذا لازِمٌ[2].

وبُنِيَتْ «أينَ» لِتَضَمُّنِها معنى الاستفهام. و «شيء» نُصِبَ بلا، و «لا وَمَا عَمِلَت فيه»: في مَوْضِع رَفْع بالابتداء[3]. و «يَشْفِي» جُملةٌ في مَوْضِع خَبَر، ويجوز أن يكون صِفَةً لشيء، والخَبَر مَحْذُوف، أي: ولا شَيءَ يَشْفِي مِنْكَ مَوْجُودٌ.

«مِنَ القَاصِرَات الطَّرْفِ لـو دَبَّ مُحْـولٌ ... مـن الذَّرّ فـوقَ الإتْـبِ منهـا لأَثَّـرَا»

(١) يقول ابن يعيش: فأمّا اللام فتدخل على الأسماء والأفعال فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأ وخبر كقولك: والله لزيدٌ أفْضَلُ مِنْ عمرو. وإذا دخلت على الفعل المضارع لَزِمَ آخرُ الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة كقولك: واللهِ لَتَضْرِبَنْ عَمراً. وواللهِ لَتَضْرِبَنَّ عَمراً فتقف على الخفيفة بالالف إذا ما كان قبلها مفتوحاً... وإذا دخلت اللام على الماضي فلا يحسن إلا أنْ يكون معه قد، كقولك: والله، لقد قام زيد. لتقريبها له من الحال، قال الله تعالى: «تاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأرض».
شرح المفصل/ابن يعيش ج ٩ ص ٩٦.

(٢) انظر حالات تقدُّم الخبر على المبتدأ ـ الكتاب/لسيبويه ج ٢ ص ١٨٢. وشرح حاشية الصَّبان ج ١ ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤. وقد ذكر من بينها قوله يلتزم الخبر إذا كان يستوجب التصدير بأن يكون-اسم استفهام أو مضافاً إليه. وهذا ما ذكره الشارح هنا.

(٣) هذا الرأي رأي سيبويه حيث يقول: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ و «ولا رجل» مرفوع المحل بالابتداء. انظر الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٤-٢٧٥. وانظر: شرح الكافية في النحو/ للاستراباذي ج ١ ص ١١١ (دار الكتب العلمية، بيروت «د.ت»).

لــه الوَيْــلُ إنْ أمْسَــى ولا أُمُّ هــاشِمٍ ... قَـريـبٌ ولا البَسْبَاسَـةُ ٱبنـةُ يَشكُـرا»

و «من القَصِرات»: أي هي كائِنةٌ من النِّساء القَاصِرات. و «لا أُمُّ هاشِم»: مبتدأ وخَبَر. وقَرِيبٌ على النَّسَب[1] أي ذَاتُ قُرب، كما قال تعالى[2]: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ و ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[3].

ولَهُ وقد أمْسَى هو بأهل من أمّ هاشم[4] اتّساعاً ومَجَازاً وإيهاماً للمُبَالَغة ودَلّ على جواب الشرط ما قَبْلَه، أي: فَلَهُ الوَيْل. و «أمْسَى» هذه لا تَحْتَاجُ إلى خَبَر لأنَّها بِمَعْنَى دَخَل في المَسَاء[5].

«أرَى أمَّ عَمْـرٍو دَمْعُهَـا قـد تَحـدَّرا ... بُكَـاءً على عَمْـرٍو ومـا كـان أصْبَـرا»

و «دَمْعُها».......

«قد تَحدَّرا»: جُملةٌ في مَوْضِع الحال منها. و «بُكَاءً»: مفعول مِنْ أجْلِه أو مَصْدَر جُعِل حالاً، والعامل في المفعول مِنْ أجْلِه: الفعل الذي قَبْلَه وهو جَوَاب لِمَ. قال سيبويه: ٱنْتَصَبَ لأنه مَفْعُول لَه، كأنَّه قال: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟ فقال: لِكَذا، ولكنَّه طَرَحَ اللام فَعَمِلَ فيه ما قَبْلَه[6].

وقال غَيْرُه: مِنْ أجلِ كذا، فَطَرح «مِنْ» والمُضاف. وقال غَيْرُه: يَنْتَصِب ٱنتِصَابَ المَصْدَر المُلاقي في المعنى. وذَكَر «الزَّجاج» أنَّه يَنْتَصِب بفعل مُضْمَر مِنْ لَفْظِه، تقديره: جِئتُه أُكْرِمه إكراماً له، وقَصَدْتُه أبْتَغيه ٱبْتِغاءً، وجِئتُه أخَافُه مَخَافَةَ شرّه[7].

و «بُكَاءً»: لا يكون إلاّ مصدراً وغَيْرُ مشْتَق مِنْ لَفْظَه الفعل الذي قَبْلَه، لأنَّه علّةٌ لِوُقُوع ذلك، ولا يكون عِلّةً لنَفْسِه، ويكون مَعْرِفَةً ونَكِرَة، ولا يكون مُنْجَرّاً باللام ولا مُخْتَصّاً،

(١) انظر تفصيل هذه المسألة: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص١٣٦ وما بعدها. وانظرها مُفَصَّلة في مسألة تذكير قريب/تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار للطباعة والنشر، عمان ١٩٨٥م.

(٢) سورة الأعراف، آية ٥٥.

(٣) سورة المزَّمل، آية ١٨.

(٤) هذا النّص منقول من شرح الأعلم، قال: فأتى بحرف الشرط وهو يقتضي الاستقبال، وهو قد أمسى نائباً عن أمّ هاشم اتساعاً ومجازاً وإيهاماً للمُبالغة، كما قال الفرزدق.
أتغضـبُ إنْ أُذْ نـا قُتَيْبَـة حُـزَّتـا ... جهـاراً ولم تَغْضَـب لِقَتْـلِ ابـن خَـازم
أراد إن حُزَّت أذنا قتيبة. فأتي بحرف الشرط وقد كان الحَزّ واقعاً، انظر شرح ديوان امرىء القيس، ص ٦٩، وديوان الفرزدق ج ٢ ص ٨٥٥.

(٥) أمسى هذه تامّة لذا تحتاج إلى فاعل فقط. انظر في هذا: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٤٠٠.

(٦) انظر تفصيل ذلك الكتاب/سيبويه ١/٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢: ٣٩٠.

(٧) فَصّل القول في هذا السيوطي انظر ذلك في كتابه هَمْع الهَوامع ٣/١٣٣ حيث يقول: وذهب الزّجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مُضْمَر من لفظه فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكْرَمْتُك إكراماً لك. حَذَفَ الفعل وجَعَل المَصْدَر عِوضاً من اللفظ به فلذلك لم يظهر.

مِثل: جِئْتُكَ لإكْرَامِكَ وقَدْ جَمَعَ العَجاج بَيْنَ المَعْرِفة والنَّكِرَة،

فقال[1]: « الرجز »

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمهورِ.....

و « أَصْبَرا »: أي ما كان أصْبَرَها قَبْلَ فراقها لعَمْرو، فحَذَفَ ضميرَها المنصوب بالتَّعجُّب، لأنَّ ما قَبْلَها قد دَلَّ عليه، فما: تَعَجُّب في مَوْضِع رَفْع بالابتداء، وهي اسمٌ قَامَ لِغَيْر صِلَة عند سيبويه وبعض المتقدمين[2]. وهي نَكِرة غير مَوْصُوفة، وعِنْد بعضهم، مَوْصُوفة، قال المُبَرِّد[3]: وإنَّما وقَعَ التَّعجُّب « بما » ولَمْ يَقَع بشيء لأنَّ « ما » فيها معنى التَّعْظِيم والتَّضْخِيم، ألا ترى أنَّك تقول: قُلت هذا لأمرٍ ما، وهذا شيءٌ ما، فتأتي بما تَعْظِيماً، والتَّقدير: شيء عظيم حَسَّنَ زيداً أو شيءٌ حَسَّنَ زيداً، لقولك: أمْرٌ ما أقْعَدَه عن الخُروج. وأمرٌ مُبْهَم ساقه إليك. وعند بَعْضِهم « ما » فيها معنى الاستفهام المعنى: أيُّ شيء أكْرَمَه.

و « ما » عند الأخفش ومَنْ تَبِعَه[4] مَوْصُولة بمعنى الّذي وما بَعْدَها صِلَتُها والخَبَر مَحْذُوف، تقديره: الّذي حَسَّن، وأحْسَن زيداً شيءٌ، وهذا ليس بشيء، لأنَّ الخَبَر كان نَكِرَة فالأخبار المحذوفة لا تكون نَكِرة، وإنْ كان مَعْرِفَة فهو مَخْصُوص، والتَّعَجُّب إنَّما يكون في شيء مَخْصُوص، لأنَّه إذا خُصِّصَ عُرِّف قاله أبو علي[5]. وخَبَرُها في مَذْهَب سيبويه مَعْنَى الجُملـة. بَعْد كَانَ ضَمِير يَعُود على المَذْهَبَين. ففي الوجه الأول يكون الخَبَر جملة إذ هي تَامَّة. وفي الوجه الثاني لكونها صِلَة لِمَا. ولا يَتَقَدَّم المَنْصُوب على ما أفعله، ولا المَجْرُور على أفْعِل به بـإجماع وفي الفَصْـل بَيْنَـه وبَيْنَـه بـالظَّـرف والمجْـرُور وأجازه الجرمي وغَيْـرُه واحتجُّـوا بـ« ما أحْسَنَ بالرَّجُل أنْ يَصْدُق. وابن السَّرَّاج يَرى أنَّ كان زائدة ولا اسم لها ولا خَبَر عنده وإنَّما دَخَلَت لِتَدُلَّ على المُضي خَاصَّةً[6].

(1) البيت الذي يليه:
بِخَافَةٍ وزَعَلِ المحبُورِ
ومعنى العاقر: الرملة التي لا تُنْبِتُ، والجمهور: العظيمة.
انظر: ديوان العَجاج، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق، بيروت (د.ت) ص ٢٣٠.

(2) انظر الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٧٣ والمقتضب للمبرّد ١٧٣/٤.

(3) انظر المقتضب ج ٤ ص ١٧٥.

(4) انظر في ذلك معنى البيت لابن هشام ج ١ ص ٢٩٧. يقول ابن هشام: جوَّز الأخفش أن تكون « ما » مَعْرِفة مَوْصُولة والجملة بعدها صِلَة لا محل لها وأن تكون نَكِرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رَفع نعتاً لها.
وانظر رأيه كذلك في الكافية في النحو للأستراباذي ٣١٠/٢.

(5) لمناقشة الآراء حول قضية التعجب انظر الكافية في النحو للأستراباذي ٣١٠/٢-٣١١.

(6) لمناقشة الآراء حول قضية التعجب انظر الكافية في النحو للاستراباذي، ٣١٠/٢-٣١١.

وغَيْرُهما يَجْعَل لها اسماً وخبراً فاسمها فيها مُضْمَر وخَبَرُها في الجملة. ويُقَال في المنصوب بالتعجب: نُصِبَ بوُقُوعِ التَّعَجُّب عليه، أو بنَقْل الفعل عنه، وقد قِيل معنى هذا: وما كان عَمْرو أصْبَرا مِنْ أيِّ حِيْنَ بَكَى. ودَلَّ على هذا ما تَقَدَّم مِنْ قوله « بَكَى صَاحِبِي » « فما » - على هذا - نَفْيٌ. قاله أبو عبيدة.

« إذا نحن سِرْنـا خَمسَ عَشْـرَةَ لَيْلَـةً ... وراء الحِساء مـن مَـدَافِـعِ قَيْصَـرا
إذا قلتُ هـذا صاحِـبٌ قـد رَضِيتُـهُ ... وقَـرَّتْ بـه العَيْنـان بُـدِّلْـتُ آخَـرا
كذَلِـكَ جَـدِّي مـا أُصاحِـبُ صاحبـاً ... مـن النَّـاس إلاَّ خـانَنِـي وتَغَيَّـرا »

و « إذا نحن سِرْنا »......

« نحن »: مبتدأ، أو فاعل بمُضْمَر دَلَّ عليه سِرْنا.

و « من مَدَافِع »: « مِنْ »: تحتمل أنْ تَتَعَلَّق بسِرْنا، أو بحال مَحْذُوفة، وهو أولى، وجواب « إذا » مَحْذُوف، تقديره: بَلَغْنا مُرَادَنَا أو تَمَّ غَرَضُنا نحوه.

و « بُدِّلْتُ »: جواب الثانية، وهي « إذا قلتُ ».

و « كذَلِكَ جَدِّي »: جَدِّي: مبتدأ، وخَبَره في « كذَلِك ». قال الجُرْجَاني[1]: « كذلك » قَلَّما هي تثبت لَخبَر مُتَقَدِّم، كقولـه تعـالى[2]: ﴿كَـذَٰلِـكَ نَسْلُكـهُ فِـي قُلُـوبِ المُجرِمِينَ﴾، وهي نَقِيضَة كلاّ، ولا، وذا « إشارة إلى القَرِيب » وذاك « للتَّوَسُّط » وذلك « للبعيد ».

و « مِن النَّاس »: « مِنْ » مُتَعلقة بصِفَة مَحْذُوفة أي كائناً مِنَ النَّاس.

« وكُنَّا أُناساً قَبْلَ غَـزْوَةِ قَـرْمَـلٍ ... وَرِثْنَا الغِنَـى والمجـدَ أكْبَـرَ أكْبَـرا
ومَـا جَبُنَـتْ خَيْلِـي ولكـنْ تَـذَكَّـرَتْ ... مَرَابِطَهـا مـن بَـرْبَعِيـصَ ومَيْسَـرا »

« أَكْبَرَ أَكْبَرا »: « أَكْبَرَ » الأول: حال مِنَ الضَّمير في وَرِثْنَا، و « أَكْبَرَ » الثاني: مفعول بإسْقَاط الحرف، ومعناه: كبيراً عَنْ كَبِير، وكَابراً عن كَابِر. ويجوز أنْ يكون المَعْنَى: وَرِثْنَا الغِنَى مِنْ أكابِرنَا، وأنْ تكون الكلمتان مُرَكَّبَتَيْن، وضمهما معنى الحرف، كما يُقَال: هو جاري بيتاً بيتاً[3]. والعـامـل في « قبـل » « وَرِثْنَـا »، ومـوضـع وَرِثْنَـا: نَصْـبٌ على الصِّفَـة لأناسٍ، ولا يَبْعُد أنْ يَعْمَل في « قَبْلَ » صِفَة مَحْذُوفة.

(1) انظر ترجمته بُغْيَة الوُعَاة، ٣١٠-٣١١، إنباه الرواة ١٨٨/٢-١٨٩.
وانظر رأيه في اسم الإشارة كتاب هَمْع الهَوَامِع ج ٣ ص ٢٦٧.

(2) سورة الحجر، آية ١٢.

(3) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ١١٨.

«ولا مِثْلَ يَوْمٍ في قُذارَانَ ظِلْتُهُ   كأنّي وأصْحابي على قَرْنِ أعْفَرا
ونَشْرَبُ حتى نَحْسِبَ الخيلَ حَوْلَنا   نِقاداً وحتى نحسِبَ الجَوْنَ أشْقَرا»

و «في قُذارَانَ»: مُتَعَلِّقة بظِلْته.

و «كأنّي»: جملة في مَوْضعِ نَصْب على الحال، أو خَبَر «ظِلْت»، أي: مَتَحَذِّراً، وتحقيقه: مشبهاً أنا وأصْحابي بمن اسْتَقرّ على قَرْنِ أعْفَر.

و «لا مِثْلَ يَوْمٍ»: فيه معنى التّعظيم والتّفضيل على غيره مِنَ الأيام، و «على قَرْنٍ»: «على»: مُتَعلِّقة بخَبَر كَانَ، أي: كائنون أو مُسْتَقِرُّون.

و «حتى نَحسِبَ الخيلَ»[1] يُروى برَفْع الباء ونَصْبِها، فالنّصب بتقدير: «إلى أنْ» على الغاية، والرَّفع على أنْ تكون: ابتدائيّة لا تَعْمَل ولا تكون عاطفة عند بعضهم، لأنها مَنْقُولة من الجرّ فلا تَعْطِف إلاّ ما تَجُرّ[2]، و «نِقاداً»: مفعول.

«٥»

وقال امرؤ القيس: «الطويل»

«أعنّي على بَرْقٍ أراهُ وَميضِ   يُضيءُ حَبيّاً في شماريخَ بيضِ
ويَهْدأُ تاراتٍ سَناهُ وتارةً   يَنُوءُ كتَعْتابِ الكَسيرِ المَهيضِ»

قوله «أعِنّي على بَرْقٍ أراهُ وَميضِ»: صِفَة «للبَرْق» و «أراهُ»: جملة، يُحْتَمل أن تكون في موضع الحال من ضميره في «أعِنّي»، وأن تكون في مَوْضع الصِّفة السَّببيّة «لبَرْق»، وأن تكون حالاً منه، لأنّه قد وُصِف.

و «حَبِيّاً» مفعول «يُضيءُ»، كما قال تعالى[3]: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾.

ومَنْ جَعَل «الشّماريخ» السّحاب[4]، فبِيْض: نَعْتٌ له، ومَن جَعَلَها الجبال أضَاف، فقال: في جبالِ سحابٍ بيْض، وحَذَفَ المَوْصُوف. ويجوز أنْ يكون «بِيْض» وصفاً للجبال يُريد لا نَبَات فيها. و «في»: بمعنى على.

و «يَنُوءُ كتَعْتاب»: مَوْضع الكاف: نَصْبٌ على النّعت لمَصْدَر مَحْذُوف، أي: يَنُوء نَوْءاً كنَوْء الكَسير، ويَنْهضُ نُهُوضاً كنُهُوضِه.

---

(١) في الديوان الخيل، ووردت هنا النخل.
(٢) انظر في مسالة حتى وعملها المسألة رقم   في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.
(٣) سورة البقرة، آية ١٧.
(٤) الشماريخ: ما ارتفع من أعالي السّحاب، والجبال المُشرفة. على ذلك إنْ كانت أعالي السحاب فهو يصفها بالبياض، وإنْ كانت الجبال فهو يريد التي لا نبات فيها. انظر الديوان ص ٧٢.

وتَخْرُجُ مِنْهُ لامِعاتٌ كأنّها   أكُفٌّ تَلَقّى الفَوزَ عند المُفيضِ
قَعَدْتُ لَهُ وصُحْبَتي بين ضارِجٍ   وبين تِلاعِ يَثْلَثٍ فالعَريضِ»

و «تَلَقّى»: جملة مِنْ صِفَة «الأكُفّ». و «صُحْبتي»: يجوز أنْ يكون مبتدأ، وأنْ يكون معطوفاً على التّاء في «قَعَدْت»، وجاز العطف على الضّمير المرفوع وإنْ كان لم يُؤكّد لأنّ الفَصْل بـ «له» قد قام مَقام التّأكيد، كما قال تعالى[1]: ﴿ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا﴾. والعامل في «بَيْن» على هذا «قَعَدْت»، وعلى الوجه الأول: الخَبَر المَحْذُوف، والهاء في «له» للبَرْق. وفي «مِنْه» قَبْلَه: للحَبي..

«أصابَ قَطاتَيْنِ فَسالَ لِواهُما   فوادي البَديّ فانْتَحَى للأريضِ
بلادٌ عَريضةٌ وأرضٌ أريضَةٌ   مَدافعُ غَيْثٍ في فَضاءٍ عَريضِ
وأضْحَى يَسُحُّ الماءَ عن كلّ فيقةٍ   يَحُوزُ الضِّبابَ في صَفاصِفَ بيضِ»

والضّمير في «أصابَ»: للمَطَر،

و «أضْحَى يَسُحُّ الماءَ»... اسم «أضْحَى»: مُضْمَر فيها ضمير الحَبي.

و «يَسُحّ»: جملة في مَوْضع الخَبَر.

واْعلَم أنّ كَانَ، وأمْسَى، وأصْبَح، وأضْحَى، وظَلّ، ودَامَ، وغَدَا، فيما حَكَاهُ «ابن جنّي» تُسْتَعْمَل ناقصة وتامّة[2]. وزاد أبو علي: «ما زَالَ» و «ما بَرح» و «ما غَدَا» مِنْ أخوات كان لا تُسْتَعْمَل تامّة، وإنّما تُستعمل ناقصة، تقول: دَام زيدٌ أي: ثَبَت وأقام، و «كان زيدٌ» بمعنى حَدَث، وَوَقَع زيد، وأصْبَح زيدٌ، وأمْسَى، وأضْحى، اي: دَخَل في هذه الأوقات، كما تقول: أظْهَر زيدٌ: دَخَل في وَقْت الظُّهر، وصَار زيدٌ إلى عمر، وانْتَقل إليه، فلا يَحْتَاج إلى غَيْر الفاعل.

و «بِلادٌ»: خبر مبتدأ. و «مَدافعُ» يجوز أنْ يكون خَبَرُ ابْتِداءٍ مُضْمَر.

«فأسْقَى به أخْتي ضَعيفةَ إذ نأتْ   وإذْ بَعُدَ المَزارُ غَيْرَ القَريضِ
ومَرْقَبَةٍ كالزُّجِّ أشْرَفْتُ فَوْقَها   أُقَلِّبُ طَرْفي في فَضاءٍ عَريضِ»

و «فأسْقَى به أُخْتي ضَعيفَةَ»: ضَمّ همزة «أسْقَى» هو المَشْهور والأفصح. وفَتْحُها ضَعيف وقد أنْشد[3]:

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٤٨.
(٢) انظر: شرح اللمع للعكبري ج١ ص ٥٣ وما بعدها، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤.
(٣) البيت للشاعر/ لَبيد بن ربيعة، تحقيق إحسان عباس، وزاره الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٢، ص ٩٢.

سَقَى قَـوْمـي بَنِـي مَجْـدٍ وأَسْقَـى   نُميراً والقَبَـائِـلَ مِـنْ هِلالِ

ومَنْ لم يُنَوِّنْ «ضَعيفةَ» نَصَبَها على البَدَل مِن «أُخْتِي»، ولم يَصْرِفْها للتَّأنيث والتَّعريف. ومن نَوَّنها نَصَبَ على التَّرحُّم والتَّخْصِيص، كما تقول: مَررتُ به المِسْكينَ. والفاء من «فأَسْقَى»، جواب الأمر الذي هو «أَعِنِّي»، و «غَيْرَ» استثناء مُنقَطِع مِمَّا قَبْلَه.

و «مَرْقَبَةٍ» هي مَخْفُوضَة بواو رُبَّ أو بأضمار رُبَّ على ما تَقَدَّمَ[1]. و «أَشْرَفْتُ»: جواب «رُبَّ». و «أُقَلِّبُ»: جملة في موضع الحال من التاء في «أَشْرَفْتُ فَوْقَها».

«فَظِلْتُ وظَـلَّ الجَوْنُ عِنْـدي بِلِبْـدِه   كـأَنِّـي أُعَـدِّي عـن جَنـاحٍ مَهِيـضِ
فلمَّـا أَحـنَّ الشَّمسَ عنِّـي غِيـارُهـا   نَـزَلْـتُ إليـه قـائمـاً بـالحَضيـضِ»

و «فَظِلْتُ وظَلَّ الجَوْنُ»: خَبَر ظَلَّ الأُولى: في «كأَنِّي»، وأَصْلُه: ظَلِلْتُ وخَبَر الثانية: في المجرور أي: «كائناً» أو «مُقِيماً» عِنْدِي بِلِبْدِه. «فكأنِّي» في مَوْضِع نَصْب، والجملة الثانية مُعْتَرِضة.

و «نَزَلْتُ»: جواب «لمّ» والعامل فيه.

و «قائماً»: حال من «الهاء»، وهي ضمير الفَرَس، والحال مِن المُضاف إليه قليل.

وٱختُلِف في الحال مِن المُضاف إليه، فَمَنَعَهُ أبوالحسن الأخفش[2] إذا لَمْ يكن المُضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً، فإذا كان في المعنى فاعلاً أو مفعولاً جازت الحال منه، تقول: يعجبني أَكْلُ الخُبزِ نضيجاً. فالخُبز مفعول به، لأنَّه المأكول في المعنى.

وفي الفاعل: يعجبني ركوب زيدٍ حسناً وجهه. فزيد: فاعل بركوب، وإنّما حَسُنَ في هذين البابين، لأنَّ الحال مِن الفاعل أو المفعول به كثيرٌ واسعٌ.

---

(١) يقول الأشموني: وحذفت رُبَّ لفظاً فجرت منويّة بعد بل والفاء لكن على قِلَّة وبعد الواو شاع ذا العمل بكثرة كقوله:
وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله...
وأضاف أنّه قد يُجرّ بها محذوفة بدون هذه الأحرف. وهو نادر. ونقل عن صاحب التسهيل قوله: تجرّ ربّ محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً ومع التجرّد أقل. وأما الواو فذهب الكوفيون والمُبَرَّد إلى أنَّ الجر بها والصحيح أنَّ الجر بِرُبَّ المضمرة وهومذهب البصريين/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ط ١ ص ٤٨١ وما بعدها. وانظر أيضا مغني اللبيب / ابن هشام ج ١ ص ١٣٦.

(٢) انظر رأي الأخفش والمُبرّد وغيرهما في هذه المسألة، الكافية في النحو للأستراباذي ١/٢١٠-٢١١

وأجاز أبو زيد الحال مِن المُضاف إليه وإنْ لَمْ يَكُنْ فاعلاً ولا مفعولاً كما قال[1]:
«المتقارب»

كـأنَّ جـوانِبَـهُ مُـدْبِـرا   نَعَـامٌ وإنْ كـانَ لم يُخْضَـبِ

«أَخَفِّضُـهُ بـالنَّقْـرِ لَمَّا عَلَـوْتُـهُ   ويَـرْفَـعُ طَـرْفـاً غيرَ خـافٍ غَضيـضِ
وقـد أَغْتَـدِي والطيرُ في وُكُـراتها   بِمُنْجَـرِدٍ عَبْـلِ اليَـدَيْـنِ قَبِيـضِ
لـه قُصْـرَ يَـا عَيْـرٍ وسَـاقَـا نَعـامَـةٍ   كَفَحْـلِ الهِجَـانِ يَنْتَحِـي للعَضِيـضِ»

وجواب «لَمَّا عَلَوْتُهُ» دَلَّ عليه ما قَبْلَه. و «غَضيضٍ»: مَخْفُوض على تقدير حرف العطف فيه، وتقديره غَيْر خافٍ ولا غَضيضٍ. و «الطيرُ في وُكُراتها»[2]: جملة مُعْتَرِضة في موضع الحال.

ولم يتعرف «عَبْلِ» بالإضافة، لأنَّ اليدين: فاعلتان في المعنى، أي عَبلَتْ يَدَاه.

ويجوز أنْ يكون مَوْضِع الكاف من «كَفَحْلِ»: خفضاً على الصِّفة لِمَا قَبْلَه، وأنْ يكون رَفْعاً على القَطْع، أي: هو مِثْلُ فَحْل. و «يَنْتَحِي» جملة في موضع الحال مِنْ الفَحْل.

«يَجُـمُّ على السـاقَيْـن بعـد كَلاَلِـهِ   جُمـومَ عُيُـونِ الحِسْـى بَعْـدَ المَخِيـضِ
ذَعَـرْتُ بـه سِـرْبـاً نَقِيّـاً جُلـودُه   كما ذَعَـرَ السِّـرحـانُ جَنْـبَ الرَّبِيـضِ»

و «جُمومَ»: مَصْدَر مِثَال، أو يُقال له مُشَبَّـه به، أي: يَجُمُّ جُموماً مِثْلَ جُموم، حَذَفَ المَوْصُوف وصِفَته وأقام المُضاف إليه مقامهما[3]. والعامل في المصدر العامل في الإضافة في المعنى، ثم ٱنْدَرَج اللفظ إلى أنْ عَمِل فيه الفعل بعد حَذْف المَوْصُوف وصِفَتِه المُضافة إلى المصدر.

ويَعْمَل في الأولى «يَجُمُّ»، وفي الثانية «جُمومَ».

ومَوْضِع الكاف مِنْ «كَمَا» نَصْبٌ على الصِّفة لَمصْدر مَحْذُوف، أي: ذعراً كما...، و «ما» مع ما بَعْدَها: في تأويل المصدر أو كافَّة.

---

(١) هو للنابغة الجعدي، ديوانه، ص ٢٠ (تحقيق عبد العزيز رباح دمشق ١٣٨٤ هـ) وورد في الخزانة ج ١ ص ٥٠٩ (بولاق) وروى برواية أخرى هي:
«كـأن حـواميَـةُ مـدبـراً   خضبن وإن لم تكن تخضب»

(٢) وردت في الديوان وُكُراتها وفي النص وكناتها وأظنه تحريف من الناسخ، لمشابهته نص المعلَّقة.

(٣) سبق وأن قدّمنا ما فيه الكفاية عن حذف الموصوف والمضاف وإقامة الصِّفة والمضاف إليه مقامهما.

«فـآبَ إياباً غَيـرَ نَكْـدٍ مُـواكِـلٍ   وأَخْلَـفَ مـاءً بعـد مـاءِ فَضِيـضِ
وسِـنٍّ كسُنَّيْـقٍ سَنـاءً وسُنَّماً   ذَعَـرْتُ بِمِـدْلاجِ الهجيرِ نَهُـوضِ»

و «إياباً»: مَصْدَر مُؤكِّد. والمصادر المؤكَّدة بمنزلة ذِكْرِك الفعل ثانياً، كأنَّك إذا قلت: أنت أنت[1]. وحق التَّوكيد أن يكون مُحَقَّقاً، كما تُحَقِّقه في صدر كلامك، فإذا قلت: ضَرَبْتُ ضرباً، فكأنَّك قلت: أَحْدَثْتُ ضرباً. أُحَقِّقُه ولا أشكُّ فيه.

و «سِنٍّ كسُنَّيْق سَناءً وسُنَّماً»: مَنْ جَعَل «سُنَّماً» البَقَرة عطفه على موضع «رُبَّ سِنٍّ» لأنَّ موضعها نَصْبٌ «بذَعَرْتُ»، تقديره: ذَعَرْتُ «سِنّاً وسُنَّماً»، أي: ثوراً وبقرة، وهو بَعيد عند بعض النحويين أنْ جعل لِرُبَّ موضعاً مِنَ الإعراب[2]. ومَنْ جَعَل «سُنَّماً»: ارتفاعاً عطفه على التَّمييز وهو «سَناء» ولم يَكُن فيه ضرورة.

وأضاف «مِدْلاجاً» إلى «الهجير» اتِّساعاً، لأنَّ الإدلاج إنَّما هو بالليل، وقيل: مِنْ دَلَج، أي: مشى بين البئر والحوض[3].

«أَرَى المرءَ ذا الأَذْواد يُصْبِحُ مُحْرَضاً   كـإِحْراضِ بَكْـرٍ في الدِّيـارِ مَـرِيـضِ
كـأَنَّ الفَتَـى لم يَغْـنَ في النـاس سـاعَـةً   إذا اخْتَلَـفَ اللَّحْيـانِ عِنْـدَ الجَرِيـضِ»

و «يُصْبِحُ مُحْرَضاً»: جملة في موقع الحال مِنْ المرء.

و «كأنَّ الفَتَى»، الكاف: غير مُتَعَلِّقة بفِعْل ولا مَعْنَى فِعْل، لأنَّها فارقَت المَوْضِع الذي يمكن أن تَتَعَلَّق فيه بمحذوف، وتقدَّمت إلى أول الجملة، فزالت عن المَوْضِع الذي كانت فيه مُتَعَلِّقة بخبر أنَّ المحذوف فزال ما كان لها مِن التَّعَلُّق بمعاني الأفعال وكذلك حُكْمُها حيث وقَعَتْ.

وجواب «إذا «اخْتَلَفَ»: دَلَّ عليه ما قَبْلَه.

(١) بسط القول في هذه المسألة سيبويه تحت باب سماه ما يكون من المصادر مفعولاً. ج ١ ص ٢٢٨ وما بعدها. فانظرها هناك.

(٢) يقول ابن هشام: تنفرد رُبَّ بخصائص منها: أنَّها زائدة في الإعراب دون المعنى. فمحل مجرورها في نحو ربَّ رجلٍ صالح عندي، رَفْعٌ على الابتدائية.
وفي «ربَّ رجلٍ صالح لقيت» نصب على المفعولين. وفي نحو: «ربَّ رجلٍ صالح لقيته» رَفْع أو نَصْب. كما في قولك: «هذا لقيته». ويجوز مراعاة محلّه كثيراً وإنْ لم يجز نحو: «مررت بزيد وعمراً» إلاّ قليلاً قال:
وسِنٍّ كسُنَّيْقٍ سَناءً ..... الخ البيت.
فعطف سُنَّماً على محل سِن، والمعنى ذَعَرْتُ بهذا الفَرَس ثوراً وبقرة عظيمة.. وزعم الزجاج وموافقوه أنّ مجرورها لا يكون إلاّ في محل نَصْب والصواب ما قدَّمناه. انظر مغني اللبيب ١/١٣٦-١٣٧.

(٣) الدلج: سير الليل كله، والإدلاج: السير في آخره، وجعله مدلاجاً في الهاجرة على الاستعارة.

«٦»

وقال امرؤ القيس: «الطويل»

«غَشِيـتُ دِيـارَ الحَيِّ بـالبَكَـراتِ   فعـارِمَـةٍ فَبُـرْقَـةِ العِيَـراتِ
فغَـوْلٍ فحِلِّيـتٍ فَنَـفْءٍ فمَنْعِـجٍ   إلى عـاقِـلٍ فـالجُبِّ ذي الأَمَـراتِ
ظَلِلْتُ رِدائـي فَـوْقَ رَأْسِـيَ قـاعِـداً   أَعُـدُّ الحَصَـى ما تَنْقَضِـي عَبَـراتِـي»

قوله «إلى عاقِلٍ» بمَعْنَى مَع[1].

و «ظَلِلْتُ رِدائي» يجوز أن يكون رِدائي فوق رأسي» جملة مِنْ مبتدأ وخَبَر في مَوْضع نَصْب على الحال مِن التاء.

«وقاعداً: خَبَر «ظَلِلتُ».

ويجوز أنْ يكون «قاعداً»[2] حالاً، ورِدائي فَوْقَ رَأْسي»: خَبَر «ظَلِلتُ»، وأنْ يكون «أعدُّ الحَصى»: جملة في مَوْقِع خَبَر «ظَلِلتُ» و «رِدائي» «قاعداً» حالان أو خَبَران وأن يكون «أعدُّ الحَصى» حالاً أو خبراً بَعْدَ خَبَر، والاسم قد يكون له حالان، كما يكون له خَبَران في قولهم: هذا حُلوٌ حامضٌ.

و «ما»: نَفْي، و «عَبَراتي»: فاعلة، أضافها المُتَكَلِّم إلى نَفْسِه، فتغيَّر إعرابها، ويجوز أنْ تكون هذه الجملة خَبَر «ظَلِلتُ»، وما قَبْلَها أحوال.

«أعِنِّـي على التَّهْمام والذِّكَـراتِ   يَبِتْـنَ على ذي الهَمِّ مُعْتَكِـراتِ
بلَيْـلِ التَّمامِ أو وُصِلْـنَ بمِثْلِـه   مُقَـايَسَـةً أَيّـامُهـا نَكِـراتِ»

و «مُعْتَكِراتٍ»: خَبَر «يَبِتْنَ». و «يَبِتْنَ»: جملة في موضع الحال من الذِّكَراتِ، و «بلَيْلِ التَّمام»: «الباء»: مُتَعَلِّقة بـ «يَبِتْنَ»، أي تَبِيتُ الذِّكَرات والهُمومُ متواليات عَلَيَّ في ليل التَّمام[3]. فالباء: بَدَل مِن باء. و «مُقَايَسَةً»: حال سببيّة، أي: قَدْ قِيست أيام هُمُومي بلياليها.

و «أَيّامُها»: مفعولة لم يُسَمَّ فاعلها. و «نَكِرات»: حال مِن الأيام.

وللحال أقسام[4]: حال مُستصحبة، وحال مَحْكِيّة، وحال مُفْرَدة، وحال مُوطِّئة، ومُؤكِّدة،

(١) تأتي إلى بمعنى مع وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في «مَنْ أنصاري إلى الله» وقولهم «الذود إلى الذود إبلٌ». انظر مغني اللبيب ١/٧٥.

(٢) وردت في النّص قائماً وهذا وهم من الناسخ والصحيح - وكما وردت في الديوان - هو قاعداً.

(٣) هذا المعنى منقول حرفاً فحرفاً من شرح الشنتمري، انظر الديوان ص ٧٩.

(٤) هذه الأنواع مبسوطة في كتب النحو، لمزيد مَن التفصيل انظر كتاب الكافية في النحو - الأستراباذي ١/١٩٨. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥ وما بعدها.

وخَبَرية. والعامل فيها: إمَّا لفظها، ويجوز التقديم والتأخير ما لم يَكُن العامل فيها مصدراً، أو صِلَة للألف واللام فلا يجوز التقديم، بخلاف الظَّرف، وتقع حالاً الجملة الإسمية والفعلية. فإن خَلَت الأسمية مِنْ ضمير يعود على ذي الحال لَزِمَت الواو مثل: جاء زيدٌ وعمرٌ جالس.

وجاز خُلُوُّها مِن الضمير لِشَبَهِها بالظَّرف. وإنْ كانت جملة فعلية مُثْبَتَة لَمْ تَلْزَم الواو، وإن كانت مَنْفِيَّة فلها أمران: ولا بُدَّ مِنْ «قَدْ» في الماضي لفظاً أو مُقَدَّرة.

«كأنّي وردفي والقِرابَ ونُمْرُقي على ظَهْرِ عَيْرٍ واردِ الخَبَراتِ
أرنَّ على حُقْبٍ حِيالٍ طَروقَةٍ كذَوْدِ الأجيرِ الأربعِ الأشِرَاتِ»

و «على ظَهْرٍ»: «على»: مُتَعَلِّقة بخبر كأنّ المحذوف، أي: كائنون على... ولم يَتَعَرَّف «وارد» بالإضافة لأنَّ «الخَبَرات» مفعولة في المعنى بإضافةٍ غَيْر مَحْضَة.

و «أرنَّ»: جملة مِنْ صِفَتِه، ويجوز أن يكون مَوْضِع الكاف من «كذَوْد»: جراً على الصِّفة «لحُقُب»، وأن يكون نَصْباً على الحال، لأنَّ النَّكِرة قد وُصِفَتْ وقَرُبَتْ مِن المَعْرِفَة. و «الأربع» بَدَل مِن» ذَوْد.

«عنيفٍ بتَجْميعِ الضَّرائرِ شَتِيمٍ كذَلِقِ الزُّجِّ ذي ذَمَراتِ
ويأكُلْنَ بُهْمَى جَعْدَةً حَبَشِيَّةً ويشربْنَ بَرْدَ الماءِ في السَّبَراتِ»

و «عنيفٍ» و «ذي ذَمَراتِ»: مِنْ صِفَة الحِمار المُتَقَدِّم.

و «ذو»: بمعنى صاحب، وَصْلَة إلى الوَصْف في الأجناس: و «ذو» بمعنى الذي، وَصْلَة إلى الوَصْف في الجُمَل[1]. فأمّا التي بمعنى صاحب فتُثَنّى وتُجْمَع وتُعْرَب، فتقول: ذو و ذوا و ذوو. وأمّا التي بمعنى الذي والتي في لغة طيء فهي في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة تقول:

هذا ذو رأيت، ووجدت ذو طلبت، ومررت بذو؛ تُعَرَّف ولا تُثَنّى ولا تُجْمَع ولا تُعْرَب، وتقول في المؤنث على تلك الحال بمعنى التي لأنَّها مَبْنِيَّة، ومِنْهُم مَنْ يقول هذه ذات رأيت،

(١) ذو: إن طيئاً تقول «هذا ذو قال، ذاك» يريدون الذي قال ذاك وهي ذو التي بمعنى صاحب نقولها إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي. وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها... والفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيء وبين ذو التي بمعنى صاحب من وجوه منها: أنَّ ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها: أن ذو في مذهب طيء لا يوصف بها إلاّ المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إنْ أضفتها إلى نَكِرة وصفت بها النكرة... ومنها: أنَّ التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذا ولا ذي ولا تكون إلا بالواو، تقول: «مررت بالرجل ذو قال» و «رأيت الرجل ذو قال» وليس كذلك التي بمعنى صاحب فاعرفه. (شرح المفصل ٣/١٤٧-١٤٩.)

وجلست ذا تعرف. وحكاه ابن جنّي[1] وهذا خلاف من قال[2]: «الوافر»

فإن الماءَ ماءُ أبي وجَدّي وبئري ذو حَفَرتُ وذو طَوَيْتُ

والبئر مُؤَنَّثة وُبنِيَت «ذو» وما بَعْدَها لاتّصالها بما بعدها وافتقارها إليه فهي كبَعض كلمة وبعض الكلمة مبنيٌّ[3].

و «يشربْن بَرْدَ» أبو علي: جَعَل البَرْدَ مشروباً، لأنَّ المصدر يكون كاسم الفاعل فهو بمنزلة بارد الماء، ومنه قوله تعالى[4]: ﴿إنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُم غَوْرًا﴾ أي غائراً. وقيل: ذا غَوْر[5]، ومنه: مشيت ركضاً، أو راكضاً، وعلى هذا أَنَّثوا عدلة وثَنّوا خصماً وجمعوه والمصدر يُذكَر للحال: كقتلتُهُ صَبْراً. وللمثال: كقمتُ قيامَ زيدٍ، وللتَّحذير: كضربتُهُ ضَرْبةً، وللتَّأكيد: ضربتُ ضرباً.

«فأوْرَدَها ماءً قليلاً أنيسُهُ يحاذِرْنَ عَمْراً صاحِبَ القُتَراتِ»

و «أنيسُهُ»: فاعل «لِقَلِيْل» فأُعْمِل، وسيبويه يُعْمِل اسم الفاعل إذا اعْتَمَد، وذلك بأن يكون صِفَة أو حالاً أو خبراً مُعْتَمِداً على نفي أو استفهام[6].

و «يحاذِرْنَ عَمْراً»: يجوز أن تكون الجملة في موضع الحال مِن الماء في «أوْرَدَها»، والتَّقدير: أوْرَدَ الحِمارُ الأُتُنَ الماء في حال حِذَارِهِنَّ مِنْ عَمْرو. ويجوز أن تكون هذه الجملة في مَوْضِع المفعول له، أي: لحِذَارِهِنَّ مِنه.

«تَلُتُّ الحَصَى لَتّاً بسُمْرٍ رَزينَةٍ مَوارنَ لا كُزْمٍ ولا مَعِرَاتِ
ويُرْخِينَ أذْناباً كأنَّ فروعها عُرَا خِلَلٍ مَشْهُورَةٍ ضَفِراتِ

(١) انظر شرح المفصل ج ٢ ص ١٤٧، وما بعدها.

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي، ذكره أبو تمام في حماسته، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، حققه: أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف ١٩٦٨م، ج ٢ ص ٥٩١.

(٣) ذو اسم موصول بمعنى التي لأنَّ البئر مؤنثة وزعم ابن عصفور أنَّ ذو خاصة بالمذكر وأنَّ المؤنث يختص بذات وادعى أنّ البئر في البيت مُذَكَّرة على معنى القليب وأنت خبير بأن هذا عمل لا معنى له ما دام لفظ البئر موجوداً في الكلام. انظر شرح المفصل، ج ٣ هامش صفحة ١٤٧.

(٤) سورة الملك، آية ٣٠.

(٥) هذا القول ذكره النحاس.. أي: ذا غور، فحذف المضاف. انظر: تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٠٩، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.

(٦) انظر الكتاب ١/١٦٤-١٦٥

وعَنْس كـأَلْـواحِ الإِران نَسـأْتها … على لاحـبٍ كـالبُـرْدِ ذي الحِبـرات
فغـادَرْتُهـا مِـن بَعْـد بُـدْنٍ رَذِيَّـةً … تَغَـالَـى على عُـوجٍ لها كَـدِنـاتِ
وأَبْيَـضَ كـالمِخْـراقِ بلَّيْـتُ حَـدَّهُ … وهبَّتَــه في الســاقِ والقَصَــراتِ »

و « يَلُتُّ[1] الحَصَا لتّاً »: جملة في موضع الحال من الضمير الفاعل في « أَوْرَدَها ».

و « لاكُزْمٍ »: صِفَة مَنْفِيَّة، كما قال تعالى[2]: ﴿وفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لا مَقْطُوعَةٍ ولا مَمْنُوعَةٍ﴾.

و « كالبُرْد »: يجوز أَنْ تكون الكاف جراً على الصِّفَة لـ « لاحِب » وأن تكون نَصْباً على الحال، وتجوز الحال مِن النَّكِرة لأَنَّها صِفَة نابَتْ مَنابَ مَوْصُوف.

و « رَذِيَّة »: حال من الهاء في « غادَرْتُها ».

و « أَبْيَضَ » « ....»[3] يَعْني سيفاً. ولم يَنْصَرِف « أَبْيَض » للصِّفَة ووَزْنِ الفِعْل.

« ٧ »

وقال أيضاً: « الطويل »:

« أَلَا إِنَّ قوماً كنتـمُ أَمسِ دونهـمْ … هم مَنَعوا جـاراتِكُـمْ آلَ غُـدران »

قوله: أَلَا إِنَّ قوماً كنتم »

أَحْرُف التنبيه: « أَلا » و « أَما » و « يا » و « ها ».

والعامل في « دونهم »: خَبَر كَانَ المحذوف. وكَانَ وجُمْلَتُها: في مَوْضِع الصِّفة لِقَوْم، وبذلك جاز أَنْ تكون « قوماً » اسم إِنَّ.

و « هم مَنعوا »: جملة مِنْ مبتدأ وخبَر في مَوْضِع خَبَر « إِنَّ ». و « آلَ غُدران »: يجوز أن يَنْتَصِب على النِّداء المُضاف، ومِنْه: عَبِيد العَصَا، وجاءني زيدٌ الفاسق، وقرئ[4]: ﴿حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾.

ولا يجوز الخَفْض في « آل »، لأَنَّه لا يُبْدَل مِنْ ضَمِير المُخاطَب، وهي نَصْبٌ على النِّداء والمَدح[5] كقوله تعالى[6]: ﴿رَحْمَةُ اللَّه وبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْت﴾.

(١) وردت في النّص يَلُتُّ وفي الديوان تَلُتُّ.
(٢) سورة الواقعة، آية ٣٣.
(٣) جاء بعد « أَبْيَض » كلمتان غير مفهومتين رسمها « أي وزدابين »، ولَعَلَّ المقصود ما بعد قوله « أبيض » هو وأبيض كالمِخْراق بلَّيْتُ. الخ.
(٤) سورة المسد، آية ٤.
(٥) أي يجوز أن يكون منصوباً بتقدير فعْل المَدْح « أَمْدَح » أو منصوباً على حَذْف حرف النداء.
(٦) سورة هود، آية ٧٣.

« عُـوَيْـرٌ ومَـنْ مِثْـلُ العُـوَيْـرِ ورَهْطِـه … وأَسْعَـدُ في لَيْـلِ البَلابِـلِ صَفْـوان
ثِيـابُ بَنِـي عَـوْفٍ طَهَـارَى نَقِيَّـةٌ … وأَوْجُهُهُـمْ عنـد المَشـاهِـدِ غُـرّان
هـمُ أَبْلَغُـوا الحَيَّ المضلَّـلَ أَهْلَهُـمْ … وسـاروُا بهمْ بين العِـراقِ ونَجْـران
فقـد أصبَحوا واللَّـه أَصْفَـاهُـمُ بِـه … أَبَـرَّ بِمِيثَـاقٍ وأَوْفَــى بِجيران »

و « عُوَيْر »: مبتدأ، وخَبَرُه: مَحْذُوف، أي: مِنْ هؤلاء القَوْم عُوَيْرٌ.

و « مَنْ مِثْلُ »: مبتدأ وخَبَر. وفيه معنى التَّعظيم، أي: وأيُّ رَجُلٍ مِثْلُ العُوَيْر.

و « طَهَارَى »: خَبَر مِنْ « ثِيَاب ». والعامل في « عِنْدَ » « غُرَّان ».

و « أَهْلَهُم »: مفعول ثان لـ « أَبْلَغُوا ».

« واللَّه أَصْفَاهُمْ به أَبَرّ »: « أَبَرَّ »: بَدَل مِنْ الهاء في « به »، أو حال مِنها، ويجوز أَنْ يكون خَبَر « أَصْبَح » ويَرْجِع إلى الجَمِيع، ويكون و « اللَّه أَصْفَاهُم »: جملة مُعْتَرِضة. وفي الوجه الأول يُحْتَمل أَنْ تكونَ « أَصْبَح »: تَامَّة، والجملةُ حال.

« ٨ »

وقال أيضاً: « الطويل »

« لمن طَلَــلٌ أبصرتُــه فَشَجــانِــي … كخَــطِّ زَبُــورٍ في عَسِيــبِ يمانِ »

قوله: « لِمن طَلَلٌ »: « طَلَلٌ »: مبتدأ، والخَبَر في « لِمَن » فاللام مُتَعَلِّقة في محذوف.

و « مَنْ » في الكلام تكون على أربعة أقسام[1]:

تكون استفهاماً، وشرطاً، وموصولةً، وزائدةً عند الكوفيين، مثل[2]: « يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ » في روايتهم.

ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع مِنْ مُفْرَدَات الموصولات غير التي والذي.

و « أَبصرتُه »: مِنْ صِفَة « الطَّلَل »، وهو مِنْ صِفَة السَّبَب، أي: مُبْصِرٌ إِيَّاه أنا. و « في عَسِيبٍ »، في: مُتَعَلِّقة بِصِفَة « خَط » المحذوفة، أي: كائِنٌ في عَسِيبِ رجلٍ يمانٍ.

ويُروى في « عَسِيبٍ » مُنَوَّناً. فـ « يمانٍ » صفة له على هذا.

(١) ذكر ابن هشام في المغني أنَّ « مَنْ » لها خمسة اقسام. أي زاد واحداً على ما قاله المصنف. وهو أنَّ مَنْ تأتي نكرة تامة وذلك عند أبي علي قاله في قوله:
ونِعْمَ مَنْ كـأَمْـنْ ضَـاقَـت مـذاهِبُـه … ونِعْـمَ مَـنْ هـو في سِـرٍ وإعلان
فزعم أنَّ الفاعل مستتر ومَنْ تمييز. انظر المغني ١/٣٢٥.
(٢) بعض بيت لعنترة بن شداد، تمامه:
يـا شـاةَ مـا قَنَـصٍ لمن حلّـتْ لـه … حَـرُمَـتْ عليَّ ولَيْتَهـا لم تَحْـرُمِ
وهي رواية مختلفة عن المثبت في هذا الشرح.
انظر ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الأسلامي، دمشق ١٩٧٠م، ص٢١٣.

« ديارٌ لِهِنْـدٍ والرَّبـابِ وَفَـرْتَنَـى ... لَيـالِيَنـا بـالنَّعـفِ مِـن بَـدْلانِ »

و « ديارٌ لِهِنْدٍ »: خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي ديارٌ، أو تلك ديارٌ. و « لِهِنْدٍ »: مُتَعَلِّقة بِصِفَة مَحْذُوفة، والعامل في « ليالِيَنا » ما تَعَلَّقت بِهِ هِنْدٌ، وهو المَحْذُوف، ويجوز أَنْ يَعْمَل فيها مَحْذُوفٌ آخَر.

« لَيـالِيَ يَـدْعُـونِي الهَوَى فـأُجيبُـهُ ... وأَعْيُـنُ مَـنْ أَهْـوَى إِلَـيَّ رَوانِ
فَـإِنْ أُمْسِ مَكْـرُوبـاً فيـا رُبَّ بُهْمَـةٍ ... كَشَفْتُ إذا مـا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبـانِ »

و « أَعْيُنُ »: مبتدأ، و « رَوانِ »: خَبَرُها، وحُذِفَ العائد إلى « مَنْ » أي: يا قوم، أو: يا هؤلاء، ودَلَّ على جواب « إذا » ما قَبْلَه، أي (كَشَفْتُ)[١]، لأنَّ « إذا » لا يَنْصِبُها أبداً ما قَبْلَها، فإذا قلت: أَشْكُرك إذا زُرْتَنِي، لم يَجُزْ أَنْ تكون « إذا » منصوبة بأَشْكُرك، وذلك لما فيها من معنى الشرط، فلها أبداً صدر الكلام، كما أَنَّ الاستفهام كذلك، فلذلك لا يَعْمَل في إذا إلاَّ جوابُها، ولا يكون جوابُها أبداً إلاَّ بَعْدَها، ولا يجوز تَقَدُّمه عليها بوَجه، فإذا قلت: « أُكْرِمك إذا جِئْتَني »، لا يجوز أَنْ تَنْصِب « إذا » بأُكْرِمك، لكنْ بما دَلَّ عليه، كأنَّه قال: إذا جِئْتَني أُكْرِمك.[٢]

« وإنْ أُمْسِ مَكْـرُوبـاً فيـا رُبَّ غـارَةٍ ... شَهِـدْتُ عَلَى أَقَـبَّ رِخْـوِ اللَّبَـانِ
على رَبِـذٍ يَـزْدادُ عَفْـواً إذا جَـرَى ... مِسَـحٍّ حَثِيـثِ الرَّكْـضِ والذَّألانِ »

و « على رَبِذٍ »: بَدَل مِنْ « على أَقَبَّ » بإعادة العامل. و « عَفْواً »: مصدر منصوب « بيَزْداد » نَصْب شبه التمييز بالمفعول، لأنَّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: ضربٌ زيداً ضرباً، وفي: ضارب زيداً، وضاربان زيداً، وضاربون زيداً، وضرب زيداً، وضرب زيد عمراً.

وهو ينقسم قسمين: مُنْتَصِب على تَمام الكلام. ومُنْتَصِب على تمام الاسم[٣]. ولا يُجيز « سيبويه » تقديم التمييز على المُمَيز[٤]. وأجاز المازني[٥] وأبو العَبّاس[٦] التقديم إذا كان العامل فعلاً.

(١) رسمت في الأصل كذا: « أي حسن أو عدا صوته »، وهي عبارة غامضة.
(٢) انظر في ذلك: المغني ج ١ ص ٩٦-٩٧.
(٣) انظر شرح الكافية في النحو للأستراباذي ١/٢١٨
(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٥.
(٥) انظر رأي المازني والمبرد في « الأنصاف في مسائل الخلاف »، مسألة رقم ١٢٠ حيث يقول: اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو: تصبب زيد عرقاً وتَفَقَّأ الكَبْش شَحماً. فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المُبَرّد من البصريين. وذهب أكثرُ البصريين إلى أنَّه لا يجوز.
(٦) انظر رأي أبي العباس في ذلك المقتضب ٣/٣٦-٣٧.

ويُروى: « جرياً ».

« وإذا جَرَى »: دَلَّ على جوابه ما قَبْلَه، أي: زادَ جَرْيُه.

ويُروى: « والذَّألان » بالذال المُعْجَمة وهو السَّير الخفيف ومنه سُمِّي الذئب « ذُؤالة »، لِخِفَّة مَشْيِه. وبالدَّال غير مُعْجَمة، وهو مَشْي الذي كأنَّه ينثني في مَشْيِه مِن النَّشاط[١].

« ويَحْـذِي على صُـمٍّ صِلابٍ مَلاطِسٍ ... شَـدِيـداتِ عَقْـدٍ لَيِّنـاتٍ مِتـانِ
وَغَيْـثٍ مِـن الوَسْمِـيِّ حُـوٍّ تِلاعُـهُ ... تَبَطَّنْتُـهُ بِشَيْظَـمٍ صَلَتـانِ »

ويُروى « مِتانٍ » بنقطتين. و « مِثانٍ » بالثاء[٢].

و « حُوٌّ تِلاعُهُ »: مِنْ صفة السَّبب وهو الذي يُحْمَل على ما قَبْلَه صِفَة ويَرْفَع ما بَعْدَها وهو من باب: « حسنٌ وجهُهُ ».

وتَبَطَّنْتُهُ: جَواب رُبَّ.

« مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَعـاً ... كَتَيْسِ ظِبـاءِ الحُلَّـبِ العَـدَوَانِ »

و « مَعاً »: حال أو ظرف.

والأحوال سِتَّة[٣]: حال مُسْتَصْحَبَة، وحال مَحْكِيَّة، وحال مُفْرَدَة، وحال مُؤَكِّدة، وحال مُوَطِّئة، وحال خَبَرِيَّة.

وشروطها سِتَّة: النَّكِرَة، والاشتقاق: والانتقال، وتمام الكلام دُونَها وبَعْدَ المَعْرِفة.

والتقدير هي وهذا في الأغلب والأعمّ.

و « العَدَوَانِ »: صِفَة « لتَيْس »، و « العَدَوَان »: الشديد الجَرْي[٤]. وهو مُفْرَد، كالنَّزَوان، والغَلَيان، والغَدَوَان بالغين المُعْجَمة: هـو النَّشيط المَرِح.

« إذا مـا جَنَبْنـاهُ تَـأَوَّدَ مَتْنُـهُ ... كعِـرْقِ الرُّخَـامَى اهْتَـزَّ في الهَطَلانِ »

و « تَأَوَّدَ »: جواب إذا، ومَوْضِع الكاف مِنْ « كَعِرْق »: نَصْبٌ على النَّعت لمَصْدَر مَحْذُوف، أي: تَأَوَّدَ كتأوُّد عرق فحذف.

و « اهْتَزَّ »: جملة في موضع الحال من « عِرْقِ الرُّخَامَى »، على تقدير: « قَدْ » المُقَرِّبَة للماضي

(١) انظر لسان العرب ١١/٢٥٤ مادة ذأل. حيث يقول: الذألان: عدو متقارب. ابن سيده: الذألان: السرعة... والذألان: مشي سريع خفيف في ميس وسرعة... والذألان أيضاً مشي الذئب.
(٢) المثان: الصلاب الشداد، والمثان: ما انثنى من المفاصل، اللسان، مادة « متن »، و « مثن ».
(٣) سبقت الأشارة إلى الأحوال في هذا الشرح.
(٤) انظر لسان العرب ١٥/٣١، مادة (عدا).

مِنَ الحَال، أي: مُهْتَزّاً.

«تَمَتَّعْ مِنَ الدُّنْيَا فَإِنَّكَ فَانٍ ... مِنَ النَّشَوَاتِ وَالنِّسَاءِ الحِسَانِ»

«من النَّشَوَات»: بَدَل مِن الدنيا بإعادة العامل، وهو بَدَل الاشتمال، لأنَّ معنى الاشتمال أنْ يكون الأول مُشْتَمِلاً على الثاني، و «الدنيا» مُشْتَمِلَةٌ على «النَّشَوَات» و «النِّساء».

وقد ذهب قوم إلى أنَّ الثاني هو المُشْتَمِل، وذلك غَلَط، ولا يَصِحّ أن يكون بَدَل الشيء مِن الشيء، لأنَّ الثاني غير الأول ولا يُبْدَل البعض مِن الكلّ، لأنَّ «النَّشوات» ليست بَعْض الدنيا، ويحتمل أنْ يكون بدلاً مِن «في» فَتَعَلَّق «من» الثانية بـ «تَمَتَّع»، ولا تكون النَّشَوَات بدلاً، أي: تَمَتَّع في الدنيا مِن النَّشَوَات والنِّساء.

وبدل الاشتمال وبدل البعض مِن الكل يجيئان على ضربين: إمَّا أنْ يكون أراد الاثنين ثم بدا له فبَيَّن، أو يكون في الاسم توكيد...

«مِن البِيْض كالآرام والأُدْمِ كالدُّمَى ... حَوَاصِنُهَا والمُبْرِقَات الرَّوَانِي»

و «مِن البِيْض»: بَدَل مِن النساء أيضاً، بإعادة العامل، كأنّه قال مِن النَّشَوات ومِنَ البِيْض. وفيها خلاف: فَمَنْ كان مِنْ مَذْهَبِه انّ البَدَل مِن جملة ثانية، واستدل على ذلك بجواز إعادة العامل معه كقوله تعالى[1]: ﴿قَالَ المَلأُ الذين استَكْبَروا مِنْ قَوْمِهِ للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾. وهو رَأْي أبي علي الفارسي[2]. وكقوله تعالى[3]: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحْمٰن لِبُيُوتِهم سُقُفَاً مِنْ فِضَّةٍ﴾. ولجواز قولهم: زَيْدٌ ضربت أباهُ عَمْراً، فلو كان المُبدل منه مُلغى لفظاً ومَعْنًى لم تَجُزْ هذه المسألة، لأنَّك لو قلت: «مِن النَّشَوَات» و «مِن البِيْض» مُتَعَلِّقة بفعل محذوف، وجاز أنْ يَتَعَلَّق بالفعل الذي هو «تَمَتَّع».

ومَنْ كان مَذْهَبُه أنَّ البَدَل ليس مِن جملة أُخرى ولا يُقَدَّر معه إعادة العامل فـ «مِن» في قوله «مِن النَّشَوَات» و «مِن البِيْض» مُتَعَلِّقتان بـ «تَمَتَّع»، وعلى مِثْل هذا يكون إعراب كلّ بَدَل يُعاد فيه العامل.

ويُبْدَل المُضْمَر مِن المُضْمَر، نحو: زيدٌ رأيته إيّاه، ومررت بك بك.

(١) سورة الأعراف، آية ٧٥.

(٢) ذكر هذا الرأي ابنُ يعيش في شرح المفصل وذكر أنَّ هذا الرأي أو المذهب لأبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرُّمَّاني وغيرهم. والحجة لهم في ذلك أنَّه قد ظهر في بعض المواضع فمن ذلك قوله تعالى: «وقَالَ المَلأُ الذين استَكْبَرُوا.... الآية»
وذهب سيبويه وأبو العبَّاس بن يزيد والسِّيرافي من المتأخرين إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المُبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلّقها به من طريق واحد. انظر تفصيل ذلك شرح المفصل ٦٧/٣.

(٣) سورة الزخرف، آية ٣٣.

والمضمَر مِن المظهَر، نحو: رأيت زيداً إيّاه، ومررت بزيدٍ به.

والمُظهَر مِن المضمر الغائب غير المخاطَب والمتكلّم، نحو: مررت به زيدٍ، ورأيتُه زيداً «ولا يجوز خاطَبْتُكَ زيدٌ، وكمررتَ بي زيدٌ»...[1] لانَّها في غاية من الوضوح[2]. و «حَوَاصِنُها»: بَدَل مِن البِيْض. و «الأُدْم»: بَدَل البَعْض مِن الكلّ، وتقديره: تَمَتَّعْ مِن البِيْض مِنَ النِّساء، و «المُبْرِقَات»: معطوفة على حواصِنِها، على تقدير مِنْها، وكان ينبغي أن يقول: حواصنها بالتَّثْنِيَة، لأنَّها صنفان فَرَدَّ الضمير إلى أحدهما، لاتّفاقها في حُكْم التَّمَتُّع، وعلى هذا جاء قوله تعالى[3]: ﴿والَّذِيْنَ يَكْنِزُوْنَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُوْنَها﴾ في أحد الأقوال.

وموضع الكاف في قوله «كالآرَام» جَرٌّ على الصِّفَةِ للحِسَان البِيْض، والكاف في «كالدُّمَى»: موضعها جَرٌّ على الصفة «للأُدْم»، اي: مِثْلِ الدُّمَى.

«أَمِنْ ذِكْرِ نبهانيَّةٍ حَلَّ أَهْلُها ... بِجِزْعِ المَلا عَيْنَاكَ تَبْتَدِرَانِ»

و «أَمِنْ ذِكْرِ»: «مِنْ»: مُتَعَلِّقة بـ «تَبْتَدِرَان»، أي: أَعَيْنَاكَ تَبْتَدِرَان بالدُّمُوع مِنْ أَجْلِ ذِكْرِ نَبْهَانِيَّةٍ. ويُحْتَمل أن تكون هذه الألف للأنكار[4]. و «حَلَّ أَهْلُها» جملة مَوْضِعُها جَرٌّ على الصِّفَة لِمَا قَبْلَها وهي مِنْ صِفَة السَّبب أو حال.

«فَدَمْعُهُمَا سَكْبٌ وَسَحٌّ وديمةٌ ... وَرَشٌّ وتَوْكَافٌ وتَنْهَمِلانِ»

و «تَنْهَمِلَان»: عَطفَ الفعل على الاسم، لقُرْب ما بين المَصْدَر والفعل، وقُوَّة شَبَه الفعل بالمصدر «فتَنْهَمِلان» إنَّما هو في تقدير انْهِمَال كأنَّه قال:

«رَشٌّ وتَوْكافٌ وانْهِمَالٌ». ويُحْتَمل أنْ يكون الفعل مقطوعاً ممّا قَبْلَه ويكون التقدير وهما تَنْهَمِلان.

«كأنَّهما مَزادَتَا مُتَعَجِّلٍ ... فَرِيَّانِ لَمَّا تُسْلَقَا بِدِهَانِ»

و «لَمَّا تُسْلَقَا»: «لَمَّا» هنا: جَازِمَة للفعل.

«٩»

وقال امرؤ القيس: «الطويل»

(١) سقط وبياض في الأصل، رسمت هكذا «ولا ولِي خاطبتك... رت بي زيد»

(٢) يقول ابن يعيش: البدل ثلاثة أضرب: بدل مُظْهرٍ من مُضْمَر. ومُضْمَر من مُظْهَر ومُضْمَر من مُضْمَر ومثال الأول قولك: «رأيته زيداً»... وأمَّا الثَّاني فقولك: «رأيت زيداً إيّاه»، و «مررت بزيدٍ به»... وأما الثالث فنحو «رأيته إيَّاه»... انظر شرح المُفَصَّل ٧٠/٣.

(٣) سورة التوبة، آية ٣٥.

(٤) يقصد أنَّها أداة استفهام تفيد الأنكار وهذا مبسوط في كتب البلاغة والنحو انظر تفصيل ذلك مغني اللبيب ١٧/١.

«قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وعِرْفَانِ ... وَرَسْمٍ عَفَتْ آياتُـه منـذُ أزْمَـانِ»
أَتَـتْ حِجَـجٌ بَعْـدِي عليهـا فـأصبحتْ ... كخـطِّ زَبُـورٍ في مَصَاحِـفِ رُهْبَـانِ»

قوله: «كخطِّ زَبُورٍ».

موضع الكاف: نَصْبٌ على خبر «أصبح»، والهاء في «عليها» عائدة على «الآيات»، أو على معنى الدِّيار.

«ذَكَـرْتُ بها الحَيَّ الجميـعَ فهيَّجـتْ ... عَقـابِيلَ سُقْـمٍ مـن ضَمِيرٍ وأشْجَـانِ»

و «الجميعَ»: صِفَةٌ للحَيِّ، أي: المُجْتَمِع. و «مِن ضَمِيرٍ»... «مِنْ»: للتَّبيين، وهي مُتَعلِّقة بصِفَة مَحْذُوفة.

ومُذْ ومُنْذ، قال أبو بكر[1].... المَوْضِع الذي يكونان فيه اسمين يكونان على ضربين:

أحدهما: أنْ يكون بمعنى الأمر، وهو مِنْ أوّل الوَقْت إلى آخره. والآخر: انْ يكُون أول الوقت، فأما الأمد فقولك: لم أرك مُذ يومان، أي: لقد «مَضَى علي»[2] ذلك يومان. فمُذ: مبتدأ، وهي اسم مِن أسماء الزَّمان، ويومان: خبرها، ولا تُسْتَعْمَل اسماً إلاَّ في الابتداء خاصَّة، لأنَّها لا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة. وأمَّا أول الوقت فقولك: ما رأيته مُذ يوم الجمعة. المعنى: أوّلُ ذلك يوم الجمعة.

قال أبو علي[3] وتقول: «ما رأيتُه مُذ أنَّ الله خَلَقَه»، فَيُحْتَمل أنْ يكون في موقع خَبَر، كأنَّك أردت ما رأيته في زمان خِلْقَتِي. وأن تكون مبتدأة وأن تكون في مَوْضع رَفْع خبرها ويكون المضاف محذوفاً، أي: مُذ زمان خَلْقِ اللَّه إيايّ.

وإذا جَرَرْتَ بمُذ ومُنْذ جعلتها حرفين بمنزلة مِنْ.

ولخَّص بعضهم فقال: مُذْ ومُنْذُ إذا كانا حرفين جَرًّا الزمان. وهما مع الماضي بمعنى «مِـنْ»، ومع الحاضر بمعنى «في». وإذا كانا اسمين سُمِّيا مبتدأين، وخبرهما الزمان. فجواب «كم» منه لأول الوقت إلى آخره، كقولك: مُذ يومان. وجواب «متى» لأول الوقت؟ كقولك: مُذ يوم الجمعة. وإذا لم يَلِهِمَا زمان قال بعدهما زمان محذوف إلى ما بعدها من اسم أو في حُكْمِه، وفعل على تأويل المصدر[4].

(١) رسمت في النص أبو بكر بـ... ولعله يقصد أبا بكر يعقوب.
(٢) في العبارة سقط لعله المذكور بين القوسين وهو «مضى على».
(٣) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ج ١ ص ٢٣٥.
(٤) بسط القول في مُذ ومُنْذ ابن هشام في سِفْره الموسوم بمغني اللبيب. فقال: مُنْذ ومُذْ لهما ثلاث حالات:
إحداها: أنْ يليها اسم مجرور، فقيل هما اسمان مضافان، والصحيح أنَّهما حَرْفَا جَرّ بمعنى «مِنْ» إن كانَ ماضياً، =

«فسحَّتْ دُمُـوعِي في الرِّدَاءِ كـأنَّهـا ... كُلًى مِـنْ شَعِيـبٍ ذات سَـحٍّ وتَهْتَـانِ»

«كأنَّ»: في موضع الحال مِن «دموعي».

و «مِنْ شَعِيبٍ»... «مِنْ»: مُتَعلِّقَة بصِفَة كأنَّ المحْذُوفة.

«وإذا المَرْءُ لَـم يَخْزُنْ عليـه لِسـانَـه ... فلَيْس على شيءٍ سِـــــواهُ بخزَّانِ»

«المرءُ»: فاعل بمُضْمر، أو مبتدأ على ما تَقَدَّم.

ويُروى لسانه بالنَّصب وهو الجيِّد[1].

وفي «يَخْزُنْ» ضمير المرء، و «لِسانُه»: بالرَّفع على أنَّه فاعل، ولا ضمير في «يَخْزُنْ».

وجواب إذا «فَلَيْس» وهو العامل فيها في مَذْهَبَ مَنْ لا يُجْرِيها مَجْرَى أدوات الشرط وأسمائه، وأبو الحسن الأخفش يجعل الفاء في مثل هذا زائدة، لأنَّ ما بعد الفاء عنده لا يجوز أن يَعْمَل فيما قَبْلَه، وقد أجاز «سيبويه»: زيداً فَاضْرِبْ، و «بعمروٍ فَامرُرْ»، على إعمال ما بَعْدَ الفاء فيما قَبْلَها[2].

ومِن النحويين مَنْ يرى أنَّ العامل في نحو هذه المواضع فِعْل مَحْذُوف يَدُلّ عليه الجواب.

و «سِواهُ» صفة لشيء، وقد قيل فيها: ظروف مكان، وفيه معنى الاستثناء، تقول: «عِنْدِي رَجُلٌ سِوى زيدٍ»، فمعناه: مَكَانَ زيد.

«فـإمَّـا تَـرَيْني في رِحـالَـة جَـابِـرٍ ... على حَـرَجٍ كـالقَـرِّ تَخْفِـقُ أكْفـانِـي»

«ما»: زائدة زِيدَت على «إنْ» الشرطية ومع الأدغام، وبقي عملها، وحَذَف نون تَرَيْن للجَزْم.

= وبمعنى «في» إن كان حاضراً. وبمعنى «من» و «إلى» جيعاً إن كان معدوداً نحو: ما رأيته مُذ يوم الخميس...
والحالة الثانية: أنْ يليها اسم «مرفوع» نحو: مُذ يوم الخميس ومُنذ يومان. فقال المُبَرِّد وابنُ السَّراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناها الأمد إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً. وأول المُدَّة إنْ كان ماضياً. وقال الأخفش والزَّجَّاج والزَّجَّاجي ظرفاً، فخبرهما ما بعدهما ومعناهما بَيْنَ وبين مضافين. وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حُذِف فعلها، وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان...
والحالة الثالثة: أنْ يليها الجمل الفعلية والأسمية... والمشهور أنَّهما حينئذ ظرفان مضافان... أ هـ.
انظر مغني اللبيب ١/٣٣٥ - ٣٣٦.
وانظر شرح المفصل ٨/٤٤ - ٤٧.

(١) هي رواية الديوان، ص ٩٠.
(٢) تأتي «إذَا» على وجهين للمفاجأة ولغير المفاجأة والغالب في الوجه الثاني أن تكون ظرفاً للمستقبل متضمنة معنى الشرط. وتختص بالدخول على الجملة الفعلية... وإنَّما دخلت الشرطية على الاسم في نحو «إذا السَّماءُ انْشَقَّت» لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافاً للأخفش.
انظر مغني اللبيب. ١/٩٣ و ١/٩٧.

و «على حَرَجٍ»: «على»: في مَوْضِع نَصْبٍ على الحال مِنْ ضمير المفعول، أي: كائناً أو موضوعاً على حَرَجٍ وتكون «تَرَى» مِنْ رُؤْيَة العَيْن.

و «تَخْفِقُ»: جملة في موضع الحال، وهي مِنْ سَبَبِه، ويُحْتَمَل أن يَتَعَلَّق «على» بالذي تَعَلَّقَت به «في»، وجواب الشرط الفاء في قوله:

«فيـا رُبَّ مَكْـرُوبٍ كَـرَرْتُ وراءَه — وعـانٍ فكَكْتُ الغُـلَّ عنـه فَفَـدّاني»
«وفتيـانِ صـدْقٍ قـد بَعَثْتُ بسُحْـرةٍ — فقامـوا جميعـاً بين عـاثٍ ونَشْـوَانِ»

و «جميعاً»: حال مِن الضمير في «قامُوا» و «بَيْن عاثٍ» أي: هم بَيْن عاثٍ، اي: كائنون، والجملة في موضع الحال.

«وخَـرْقٍ بعيـدٍ قـد قَطَعْـتُ نِيـاطَـهُ — على ذاتِ لَـوْث سَهْـوةِ المَشْي مِـذْعَـانِ»
وغَيْـثٍ كـألْـوانِ الفَنَـا قـد هَبَطْتُـه — تعـاوَرَ فيـه كـلُّ أَوْطَـفَ حَنّـانِ»

و «تعاور فيه»: جملة، يُحْتَمل أن تكون في موضع الصِّفة «لغَيْث»، لأنَّه الكلأ هنا، وأنْ تكون في موضع الحال السَّبَبيّة، لانَّ في الجملة ما يعود إلى ما قَبْلَه.

«على هَيْكَـلٍ يُعطيـكَ قبـلَ سُـؤَالِه — أفـانينَ جَـرْيٍ غَيْـرَ كَـزٍّ ولا وانِ»

«على»: مُتَعَلِّقة «بهَبَطْتُ»، و «غَيْرَ كَزّ»، «غَيْرَ» «بالنَّصب»: حال من ضمير في «يُعطيكَ»، وبالخَفْض: صفة «لهَيْكَل».

و «أفانينَ» مفعول ثانٍ ليُعْطِيكَ.

«كتَيْسِ الظِّباء الأعْفَـرِ انْضَـرجـتْ لَـهُ — عُقـابٌ تَـدلَّـتْ مِـنْ شَماريـخِ ثَهْلانِ
وخَـرْقٍ كَجَـوْفِ العَيْـرِ قَفْـرٍ مَضِلَّـةٍ — قَطَعْـتُ بسَـامٍ ساهِـم الوَجْـهِ حُسّـانِ»

و «انْضَرجتْ»: جملة في موضع الحال السَّبَبيّة، ولا بُدَّ مِنْ تقدير «قَدْ» لتُقرِّب الماضي مِن الحال، وجاز أن تكون الجملة صِفَة أو حالاً لِمَا قَبْلَها، لأنَّ فيها ضميراً يعود على «التَّيْس» وهو الهاء في قوله «لَهُ»، ولم يَتَعَرَّف «ساهِم» بإضافته إلى الوجه، لأنَّه فاعل في المعنى فإضافتهُ على هذا «غَيْرُ مَحْضَة».

واسم الفاعل يُضاف إلى الفاعل وإلى المفعول: كضاربِ زيدٍ.

وجعل «الخَرْق» «كجَوْفِ العَيْر»، لأنَّه لا نَبَاتَ فيه كما انَّ جَوْفَ العَيْر لا يُؤْكَل مما فيه

شيء ولا يُنْتَفَعُ به. وقال ابن الكلبي[١]: العَيْر وادٍ باليمن، وقيل: هو رَجُل مِنْ بقايا عاد يُضْرَبُ بِهِ المَثَل[٢].

«يُـدَافِـعُ أعْطـافَ المَطَـايـا بـرُكْنِـه — كما مَـالَ غُصْـنٌ نـاعِـمٌ بَيْـنَ أغْصـانِ»

و «يُدَافعُ»: جملة مِنْ صِفَة الفَرَس. و «كما مَالَ»: مَوْضِع «الكاف» نَصْبٌ أي: يَميل كما... و «مَا» مع الفِعْل: مَصدريَّة، أي: كَمَيْل، أو كافَّة. والمصدريَّة عِنْدَ سيبويه[٣] إنَّما هي حرف، وعِنْد الأخفش اسم[٤].

«ومَجْـرٍ كغُلَّانِ الأُنَيْعِـم بـالـغٍ — ديـارَ العَـدُوّ ذي زُهَـاءٍ وأركـانِ
مَطَـوْتُ بهمْ حتَّـى تَكِـلَّ مَطِيُّهُـمْ — وحتَّـى الجِيادُ مـا يُقَـدْنَ بـأرْسَـانِ»

ويُروى حتَّى «تَكِلَّ» بالنَّصب و «تَكِلُّ» بالرَّفع، فالنَّصب بإضمار أنْ على الغاية، اي حتَّى إلى أنْ تَكِلَّ. والرَّفع على العطف، أو على أنَّها ابتدائية، لأنَّها داخلة على جملة في المعنى. ومن النحويين مَنْ لا يرى عطف الفعل على الفعل بها، ويقول: هي منقولة مِن الجرِّ فلا يُعْطَف إلاَّ ما يُجَرّ، وهو الاسم.

و «الجيادُ»: مبتدأ، وما بَعْدَها خَبَرُها.

وليست «حتَّى» الثانية مِنْ حروف العطف، لدخول حرف العطف عليها، لأنَّ حرفين لمعنى واحد لا يجتمعان، ولا جارَّة لوقوع الجملة بعدها، وإنما هي ابتدائية، ولا يجوز أنْ تكون الجملة بعدها في مَوْضِع خَفْض، لأنَّ حَتّى لم تُذْكَر في الخَفْض بدلالة أنَّها لا تَخْفِض المُضْمَر، فهو مِنْ خَفْضِ الجمل أَبْعَد، وأيضاً فلو كانت الجملة في موضع خَفْض لَوَجَب ألَّا تقع الأفعال بعدها،

---

(١) قال ياقوت حين ذكر هذا البيت: قوله كجوف العير أي كوادي العير وكل وادٍ عند العرب جوف. وقال صاحب العين: العير: اسم واد كان مخصباً فغيّره الدهر فكانت العرب تضرب به المثل في البلد الموحش. وقال ابن الكلبي: إنه كان لرجل من عاد يقال له حمار بن مويلع. كان مؤمنا بالله ثم ارتدّ فأرسل الله على واديه ناراً فاسودّ وصار لا ينبت شيئاً فضرب به المثل..
انظر معجم البلدان/ ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي، ١٧٢/٤. دار صادر بيروت (د.ت).
وهذا الشرح منقول عن الشنتمري. انظر: شرح ديوان امرىء القيس، ص ٩٢ (الحاشية).

(٢) في المثل: «أخْلَى من جَوْف حمار» انظر: الدّرة الفاخرة ج١ ص١٨٠ ومجمع الأمثال ج١ ص٢٥٧، وجمهرة الأمثال ج١ ص٤٣٥، والمستقصي في أمثال العرب ج١ ص١٠٩.
وقالوا: هو الذي عناه امرؤ القيس بقوله في المعلّقة:
ووادٍ كجَـوْف العَيْـر قَفْـر قطعتـه — بـه الذِّئـب يَعْـوي كـالخليـع المُعَيَّـلِ

(٣) انظر الكتاب ١١/٣، ١٥٦.

(٤) يقول ابن هشام: وزعم ابن خروف أنّ «ما» المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافاً والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ويرجّحه أنّ فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه. انظر تفصيل ذلك مغني اللبيب ٣٠٥/١.

وأيضاً: فإنَّ إضافتها إلى الجملة تَقْتضِي تَعْلِيقَها، وحرف الجرِّ لا يعلق، ولا يكون ما بَعْدَ حتَّى إلّا جزءاً مما قَبْلَها.

«وحتى تَـرَى الجَوْنَ الذي كـان بـادِنـاً   عليـه عَـوافٍ مِـنْ نُسُـورٍ وعِقْبـانِ»

و «عليه عوافٍ» مبتدأ وخَبَر فـ «على»: مُتعَلِّقة بخَبَر مَحْذُوف، والجملة في موضع الحال من الجَوْن، أي: نازلات عليه، وبهذا الضمير الرَّاجع عليه يَصحّ.

ويجوز أنْ يَرْتَفع «عَوافٍ» باستقرار مَحْذُوف، لأنَّه اعْتَمَد بكونه حالاً مما قبله وقوي عمله. و «مِنْ نُسورٍ»: «مِنْ»: للتَّبيين، وتَتَعَلَّق بمَحْذُوف.

«١٠»

وقال امرؤ القيس: «الطويل»

«دَعْ عنـكَ نَهْبـاً صِيـحَ في حَجَراتِـه   ولكنْ حَـديثاً مـا حَـديـثُ الرَّواحِـلِ»

قوله: «دَعْ عَنكَ نَهْباً»: المصدر هنا يُراد به المَنْهُوب، و «ما»: استفهام، معناه التَّعجُّب والتَّعظيم والتهويل، كقوله تعالى[1]: ﴿ما الحَاقَّةُ﴾ و ﴿ما القَارِعَةُ﴾[2] وهي مبتدأ، و «حَديثُ» الخَبَر.

«كـأنَّ دِثـاراً حَلَّقَـتْ بلبُـونِـه   عُقـابُ تَنُـوفَى لا عُقـابُ القَـواعِـلِ»

و «حَلَّقَتْ بلَبُونِهِ عُقابُ»: جلة في موضع خَبَر كأنَّ، أي مُحلِّقة بلَبُونه، كما تقول: إن زيداً مَرَّ بأبيه عمرو. و «لا عُقابُ»: معطوف.

«تَلَعَّـبَ بـاعِـثٌ بِـذِمَّـةِ خـالِـدٍ   وأَوْدَى عِصَـامٌ في الخُطـوبِ الأَوائِـلِ
وأَعْجَبَنِـي مَشْـيُ الحُزُقَّـةِ خـالِـدٍ   كَمَشْيِ أَتانٍ حُلِّئَـتْ بـالمَنـاهِـلِ»

و «خالِدٍ»: بَدَل من «الحُزُقَّة»، ومَوْضع الكاف مِنْ «كَمَشْي»: رَفْعٌ على الصِّفة لـ «مَشْي»، ويجوز أن يَعْمَل فيها المَشْي.

و «حُلِّئَتْ»: جملة مِنْ صفَة أتان.

«أَبَـتْ أجاً أنْ تُسلِمَ العَـامَ جارَهَـا   فَمـنْ شَـاءَ فَلْيَنْهَـضْ لها من مُقَـاتِـلِ»

(١) سورة الحاقة، آية ٢.
(٢) سورة القارعة، آية ٢.

و «أَبَتْ أَجَاً»: خَبَر عنه[1]، وهو يُريد أَهْلَه، فحذَف اتساعاً ومَجازاً[2]، كما قال تعالى[3]: ﴿واَسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ والمُراد: أَهْلَها، لأنه لا يُلْبِس إذْ المُراد أَهْلها، وإذا آمَنُوا الالتباس حَذَفُوا المُضاف، وأقاموا المُضاف إليه مَقَامَه، وأعربوه إعراباً كما في قولهم[4]: «ما كلُّ سوداء تَمْرَةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ». كأنك أظهرت «كلاًّ» فَقُلت: ولا كُلُّ. وقول أبي دؤاد[5]: «المتقارب»

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَبِيـنَ امْـرأً   ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّيْـلِ نَـارَا

وقد حُذف المضاف إليه في «حينئذٍ» وكذلك «إذ»، و «مِنْ قَبْل، ومِنْ بَعْد».

وموضع «أنْ»: نَصْبٌ على إسقاط حرف الجَرّ. و «فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْهَضْ»، أي: مَنْ شَاءَ أنْ يُفْتَضَح فَلْيَنْهَض. و «مَنْ»: شرطية، موضعها رَفْعٌ بالابتداء.

ولا يقع مِنْ حروف العطف جواباً للشرط إلّا الفاء، لأنَّها تقع بلا مُهْلَة، وتُؤَدّي الترتيب في بعض المواضع كقول الله عزّ وجل[6]: ﴿إذا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزالَهَا وأَخْرَجَت الأَرْضُ أَثْقالَها﴾. وكقول حسّان[7]: [الوافر]

هجـوتَ محمداً فـأجبـتُ عنـهُ

«تَبيتُ لَبُـونِـي بـالقُـرَيَّـةِ أُمَّنـاً   وأَسْرَحُها غِبّاً بـأَكْنـافِ حـائِـلِ»

«تَبيتُ بالقُرَيَّةِ أُمَّناً»: يجوز أنْ يكون «أُمَّناً»: خبر بات، و «بالقُرَيَّة»: مُتَعَلِّق به، وأنْ يكون «بالقُرَيَّة»: في مَوْضِع الخَبَر، و «أُمَّناً»: خَبَر بَعْدَ خَبَر، فتَتَعَلَّق الباء بمحذوف، أو يكون «أُمَّناً»: حالاً إذا كانت هي خبر، أو يَعْمَل في الحال «تَبيتُ»، أو الاستقرار، أو الثَّبات الذي قام حرف الجَرّ مَقامَهُ.

وحروف الجَرّ تَعْمَل في الأحوال إذا كانت أخباراً، لأنَّها قامت مَقامَ مَحْذُوف، وفيها

(١) الضمير يعود إلى جبل «أجأ».
(٢) حَذْفُ المضاف كثير واسع وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه نحو قول الله سبحانه «ولكنَّ البِرَّ مَنْ اتَّقى» أي بر مَن اتَّقَى. وإن شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتّقى. والأول أجود لأنَّ حذف المضاف من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله عز اسمه «واَسْأَل القَرْيَةَ» أي: أَهْلَها.
(٣) سورة يوسف، آية ٨٢.
(٤) مثل معروف يُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. انظره في: الفاخر ص ١٩٥، والمقتضب ج ٤ ص ١٩٥، والمستقصي في أمثال العرب جـ٢ ص ٣٢٨، ومجمع الأمثال جـ ٢ ص ٢٨١.
(٥) أبو دؤاد الأيادي، الديوان، ضمن كتاب دراسات في الأدب العرب، تحقيق: غوستاف فون غرنبادم، ترجمة: إحسان عباس وآخرين. مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
(٦) سورة الزلزلة، آية ١، ٢، وموضع الشاهد، قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾.
(٧) تمامه: وعِنْدَ اللّهِ في ذاكَ الجَزَاءُ.
ديوان حسان بن ثابت، تصحيح: عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨١م، ص ٦١.

ضمير مُقدَّر، فإذا حَذَفْتَ الاستقرار وأَقَمْتَ الظَّرف والمجرور مَقامَه في العمل أثقل الضمير فصار مُقَدَّراً في الظرف.

و «غِبّاً»: ظرف زمان.

«بَنُو ثُعَلٍ جيرَانُها وحُماتُها ... وتُمنَعُ مِنْ رُماةِ سَعْدٍ ونَائِلِ
تُلاعِبُ أَوْلادَ الوُعُولِ رِباعُها ... دُوَيْنَ السَّماءِ في رُؤُوسِ المَجادِلِ»

و «دُوَيْنَ»: ظرف مكان، وصَغَّرَهُ ليدلّ على غاية القُرْب، والعامل فيها «تُلاعِبُ». وواحد «الرِّباع» رُبَع، وهو ما يُنْتَج في الرَّبيع. وواحد «المَجادِل» «مِجْدَل». و «في رُؤُوس»: «في»: مُتَعَلِّقة بـ «تُلاعِب».

«مكلَّلَةً حمراءَ ذاتَ أَسِرَّةٍ ... لها حُبُكٌ كأنَّها مِن وَصَائِلِ»

«مكلَّلةً»: حال مِن «المجادِل»، والعامل فيها «تُلاعِب» وهي حال قَطْع، لأنَّ التقدير: المجادِل المكلّلة بالسَّحاب فلمّا قَطَع منه الألف واللام وصار نَكِرة نَصَبَه على الحال نحو[1]: ﴿وهو الحقُّ مُصَدِّقاً﴾ و ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِيْن﴾[2] و ﴿والهَدْيَ مَعْكُوْفاً﴾[3].

وبعضهم يقول: حال مُؤَكِّدة ولولا أنّها مُؤَكِّدة لَمْ يَجُزِ الكلام، كما لا يجوز: هو زيدٌ قائماً، لأنَّ «زيداً» قد يخلو مِن القيام، وهو زيدٌ بحاله، ومنه[4]: ﴿صِراطُ رَبِّك مُسْتَقِيْماً﴾. وهو زَيْدٌ مَعْرُوفاً، وزَيْدٌ أبوك عطوفاً.

و «حمراءَ»: منصوبة بمكلَّلة على المفعول الثاني على حَذْف الموصوف، أي: كَلَّلت المجادِلُ سَحَابة حمراء، وفي «مكلَّلة» ضمير مفعول لم يُسَمَّ فاعله.

و «ذاتَ» صفة «لمكلَّلة»، أو «لحمراء»، فعلى الأول: تكون الأسِرَّة و «الحُبُك» في النَّبت، وعلى الوجه الثاني: تكون الطَّرائِق في السَّحابة[5]. والحُبُك واحدها حَبيكة.

و «مِن»: مُتَعَلِّقة بخبر «كأنَّ» المحذوف.

(١) سورة البقرة، آية ٩١.
(٢) سورة التوبة، آية ٢٦.
(٣) سورة الفتح، آية ٢٥.
(٤) سورة الأنعام، آية ١٢٦.
(٥) الأسِرَّة ها هنا: الطرائق في النَّبت، والحُبُك: الطرائق أيضاً، والوصائل: ضرب من البُرود المخططة. ويُحْتَمل أن يريد بالأسِرَّة والحُبُك: الطرائق في السَّحابة. وهذا المعنى عند الشنتمري أقرب وأشبه. انظر شرح ديوان امرىء القيس ص٩٦.

«١١»

وقال أيضاً: «الوافر»

«أرانَا مُوضِعِين لأَمْرِ غَيْبٍ ... ونُسْحَرُ بالطَّعامِ والشَّرابِ»

قوله:ـ أرانا مُوضِعِين...

يحتمل أن يكون بمعنى الاعتقاد فيتعدّى إلى مفعولين[1]، فينصب «مُوضِعِين» على المفعول الثاني، أو أن يكون من رؤية العين فيتعدّى إلى واحد، ويكون «مُوضِعِين» حالاً والأول أحسن. لأنَّ سيبويه[2] وأصحابه لا يُجيزون تَعدِّي فعل الضمير المتَّصل إلى نفسه إلاَّ في الأفعال المتَعَدِّية إلى مفعولين، كظننتني خارجاً، وحسبتني منطلقاً، وأراني طارقاً. ولا يُجيزُون ذلك في المتَعَدِّية إلى واحد، فلا يقولون: ضَرَبْتُنِي ولُمْتُني. إنما يقولون: ضَربتُ نفسي، ولُمْتُ نَفْسي.

ولا تقول للمخاطب ضَرَبْتَكَ إنَّما تقول: ضَرَبْتَ نَفْسَكَ، وقد جاء ذلك في المتَعَدِّية إلى واحد إلاّ أنَّه قليل، قالوا: أَفْقَرْتُني، وعَدِمْتُني ورأَيْتُني «بضم التاء». وقال عنترة[3]: «الكامل»

فرأيتُنَا ما بَيْنَنا مِنْ حاجزٍ ....

ويقول[4]: تعليق المتَعَدِّية إلى اثنين غير حرف الابتداء والنفي والاستفهام وإلغاؤها متوسطة ومتأخِّرة.

«عَصَافيرٌ وذِبَّانٌ وَدُودٌ ... وأَجْرأ مِن مُجَلَّحةِ الذِّئَابِ»

و «عَصَافير»: خبر مبتدأ، أي: نحن عَصافير، أي: مِثْلُ العصافير، أو أراد: نحن نموت فتأكُلُنا الدودُ، ونُقْتَل فتأكُلُنا الطَّيرُ كذا قال الأصمعي[5].

«وكُلُّ مَكارِمِ الأَخْلاق صارتْ ... إليه هِمَّتي وبه اكْتِسابي»

و «كُلّ»: مبتدأ، وخَبَرُهُ في «صارت»، و «هِمَّتي» اسمها[6] وخَبَرُها في «إليه» فـ «إلى» مُتَعَلِّقة بمحذوف، ويُحْتَمل أن تكون «صَارَ» هنا تامَّة كما قيل[7]: «المديد»

(١) في الأصل خلل واضح، جاءت صورته على النحو التالي: يحتمل أن يريد به رؤية العين فيتعدّى إلى مفعولين فينصب «مُوضِعِين» على المفعول الثاني أو أن يكون من رؤية العين أو بمعنى الاعتقاد فيتعدّى إلى واحد...
(٢) انظر الكتاب ١/٣٩-٤٠ و ١١٨-١٢١ و ٢/٣٦٦.
(٣) تمامه: إلاّ المِجَنُّ ونَصْلُ أبيضَ مِقْصَل.
انظر ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الأسلامي، دمشق ١٩٧٠م، ص ٢٥٨.
(٤) هذا القول يتبع كلام سيبويه سالف الذكر.
(٥) انظر شرح ديوان امرىء القيس ص٩٧.
(٦) أي اسم «صارت» في البيت، وهو قوله: صارت إليه همَّتي.
(٧) صدره: لا يغرَّنَّ امرأً عَيْشُه...
انظر السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٣٠.

كُـلُّ حَــيٍّ صَــائِــرٌ لِلــزَّوَالِ . . . .

و « به اكْتِسَابِي » يجوز أن يكون « اكْتِسَابِي »: مبتدأ، وخَبَرُه في « بِهِ »، فالباء مُتَعَلِّقَة بخَبَر مَحْذُوف، وأَنْ يكون مَحْمُولاً على ما قَبْلَه، أي: صار به اكْتِسابِي.

« فَبَعْـضَ اللَّـوْمِ عـاذِلَتِي فـإنِّـي   ستكفيني التجـارِبُ وانْتِسـابِـي »

و « بَعْضَ »: مفعول بِمُضْمَر، أي: دَعِي وكُفِّي بعض. و « عاذِلَتِي »: مُنادَى مضاف، أراد: يا عَاذِلَتِي.

« إلى عِـرْقِ الثَّـرَى وَشَجَتْ عُـروقِـي   وهــذا الموتُ يَسْلُبُنِي شَبَـابِـي »

و « إلى عِرْقِ الثَّرَى »: مُتَعَلِّقَة بـ و « شَجَتْ »، ويعني بعِرْق الثَّرى « آدم »[1] أي: ليس بيني وبينه إلاَّ ميّت.

« وهذا الموتُ يَسْلُبُنِي شَبَابِي »، « هذا »: مبتدأ، وهو مبني لِتَضَمُّنه الأشارة ولزومِهِ طَرِيقَةً واحدةً. و « الموت »: بَدَل مِنْ « ذا »، أو عطف بَيان، وما بَعْدَه الخَبَر، و « شبابي »: مفعولٌ ثانٍ لِيَسْلُبُنِي، أو بَدَل مِنْ ضمير المُتَكَلِّم، بَدَل الظَّاهر مِن المُضْمَر.

« ونَفْسِي سَـوْفَ يَسْلُبُهـا وجِـرْمِـي   فيُلْحِقُنِـي وشيكـاً بـالتُّـرابِ »

« ونَفْسِي سَوْفَ »: منصوبة بفعل مُضْمَر دَلَّ عليه الظاهر، أي: سوف يَسْلُب نفسي، أو مرفوعة بالابتداء، وما بَعْدَها خَبَرُها. و « النَّصب » أجود لأنَّه عَطْفُ جملةٍ عَمِلَ فيها الفعلُ على جملةٍ عَمِلَ فيها الفعلُ[2].

و « شيكاً »: حال من الضمير المنصوب في « يُلْحِقُنِي ».

« أُنْضِ المَطِـيَّ بكــلِّ خَـرْقٍ   أَمَــقِّ الطُّــولِ لَمَّـاعِ السَّـرَابِ »

ولم يَتَعَرَّف « أَمَق » ولا « لَمَّاع » بإضافتها إلى ما بعدها، لأنَّ الأَصل « أمق طوله، لَمَّاع ابه »، وأَضَافَ أمَق إلى الطَّول، كما يقال: بَعِيد البُعْد، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه.

---

(١) قال الشنتمري: أراد بقوله « عِرْق الثَّرى » آدم (صلى الله عليه وسلم) لأنَّه أصل البشر، ولأنّه أصل العرب، هذا على قول من زعم أنَّ جميع العرب من إسماعيل (ص)، وقيل: أراد بعرق الثرى إسماعيل عليه السلام. انظر: شرح الديوان ص ٩٨.

(٢) هذا ما يسمى في النحو بباب الاشتغال: قال سيبويه: وإنْ شئت قلت: زيداً ضربتهُ وإنَّما نصبه هنا على إضمار فعل هذا يفسره كأنَّك قلت: ضربت زيداً ضربته. إلاَّ أنَّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على المضمر. فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته. فلزمته الهاء. وإنّما تريد بقولك مبني على الفعل أنّه في موضع منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به. فإنما قلت: عبدالله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء. انظر الكتاب ٨١/١ والمقتضب ٧٦/٢.

« وأَرْكَـبُ في اللَّهـامِ المَجْـرِ حتَّـى   أنـالَ مـآكِـلَ القُحَـمِ الرِّغـابِ »

ويُروى: « أركبُ بالرَّفع والجَزْم، فمَنْ جَزَم عطفه على « أنْض » ومَنْ رَفَعه قَطَعَهُ ممَّا قَبْلَه، أي: وأنا أَرْكَبُ.

و « أنالَ » نُصِبَ بـ « حتَّى » على الغاية أي « حتَّى إلى أنْ أنالَ ».

« وقـد طَـوَّفْـتُ في الآفـاقِ حَتَّـى   رَضِيـتُ مِـنَ الغَنِيمـةِ بـالأيَـابِ »

و « حَتَّى رَضِيتُ »: « حتَّى » هنا عاطفة على مَذْهَب مَنْ رَأى ذلك.

و « حَتَّى » على ثلاثة أنحاء[1]: جارَّة، وعاطفة، وحرف ابتداء. فإذا دَخلت على الفعل وكان منصوباً كانت جارَّة، فإن كان مرفوعاً كانت ابتدائية أو عاطفة.

« أَبَعْـدَ الحَارثِ المَلِـكِ بـنِ عَمْـرٍو   وبَعْـدَ الخَيْرِ حُجْـرٍ ذِي القِبـابِ »

« وبَعْدَ الخَيْر حُجْرٍ »، أراد: الخَيِّر، فخفف. و « حُجْر » بدل مِن الخَيْر، والعامل في « بَعْد » الأولى والثانية.

« أُرَجِّي مِـنْ صُـروفِ الدَّهْـرِ لِينـاً   ولَـمْ تَغْفُـل عـنِ الصُّـمِّ الهِضـابِ »

« أُرَجِّي » بَعْدَها، أي: أُرَجِّي مِنْ صُروفِ الدَّهر بعد الحارث، والضمير في « لم تَغْفُل » للصُّروف. و « الهضاب » بدل من الصُّم.

« وأَعلَمُ أَنَّني عمَّـا قليـلٍ   سـأَنْشَـبُ في شَبَـا ظُفُـرٍ ونَـابِ »

و « عمَّا قليلٍ »: « ما »: زائدة عند البصريين[2]. و « قليل »: مَخْفُوض بِعَنْ.

---

(١) انظر المقتضب ٣٨/٢، ٣٩، ٤٢. للمزيد من التفصيل في أنواع حتَّى وعملها. وانظر أيضاً مغني اللبيب لابن هشام ١٢٢/١ وما بعدها. حيث يذكر أنّ لحتّى ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلاّ في الاستثناء، وهذا أقلها وقلَّ من يذكره. وتستعمل على ثلاثة أوجه:
أحدهـا: أنْ تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى والعمل.
والثاني من وجوه حتى: أنْ تكون عاطفة بمنزلة الواو.
والثالث من أوجه حتى: أنْ تكون حرف ابتداء أي حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف ، دخل على الجمل الأسمية والفعلية.

(٢) يقول ابن يعيش: قد زيدت « ما » في الكلام على ضربين: كافَّة وغير كافَّة.
أ - ومعنى الكافَّة: أنْ تكفّ ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل.
وقد دخلت كافَّة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل.
أمَّا دخولها على الحرف للكفّ على ضربين أحدهما: أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل. وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكفّ غير عامل فيه نحو: قوله تعالى: « إنَّما إلهُكم إلهٌ واحدٌ... ».
والآخر: أنْ تدخل على الحرف وتكفّه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف وذلك نحو قوله تعالى: « إنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ ».
ب - والثاني: استعمالها زائدة مؤكدة غير كافَّة وذلك على ضربين. أحدهما: أنْ تكون عوضاً من محذوف والآخر أنْ تكون مؤكدة لا غير. و « ما » في هذا البيت من النوع الثاني، أي: مؤكدة لا غير. انظر ابن يعيش ١٣١/٨-١٣٢.

«وابن كَيْسان»[1] يقول: «ما» نَكِرة مَخْفُوضَة بِعَنْ، وقليل: بَدَل مِنْ «ما» أو صِفَة، و «أنْنِي» مَعْمُولَة لـ «أعلم»، ويُحْتَمل أنْ يكون العِلْم بمعنى المعرفة فيَتَعَدَّى إلى واحد وتسدُّ مَسَدَّه، وأنْ يتعدى إلى اثنين وتسدَّان مَسَدَّهما، أو مَسَدَّ الواحد والآخر محذوف.

«كما لاقَى أَبِي حُجْرٌ وجَدِّي ... ولا أَنْسَى قَتِيلاً بالكُلاب»

وموضع الكاف مِن «كما لاقى»: نَصْبٌ على النَّعت بما دَلَّ عليه «سأنْشَبُ»، أي: سأموت مَوْتاً كما مات أبي وجَدّي، وسألْقَى مِثْلَ ما لاقى أبي وجَدّي، لأنَّه إذا نَشَب فقد لقي.

«١٢»

وقال أيضاً: «الطويل»

«أَمَاوِيَّ هَلْ لي عِنْدَكُمْ مِن مُعَرَّسِ ... أَمِ الصَّرْمَ تَخْتَارِينَ بالوَصْلِ نَيْأَسِ»

قوله: «أَمَاوِيَّ» أراد: ماوية، فرَخَّم.

ولا يُنادي بالألف وأي إلَّا القريب[2]. ولا يُرَخَّم مِنْ جميع الأسماء إلاَّ ما غيَّره النداء[3].

و «مِن مُعَرَّس»: «مِنْ»: زائدة، وتُزاد بعد الاستفهام كما تُزاد بعد النفي، لأنَّه يُضَارعه[4]. قال الله تعالى[5]: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيد﴾ و ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غير الله﴾[6] ودليل ذلك

---

(١) قال ابن كيسان: «ما» لا موضع لها من الأعراب، هنا يريد أنَّها حرف زائد مؤكد وهذا يتناقض مع ما جاء في النص. انظر ابن يعيش ٨/١٣٤.

(٢) انظر تفصيل ذلك في همع الهوامع للسيوطي ٣/٣٢.
وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٨.

(٣) يقول السيوطي: الترخيم لغةً التسهيل واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل: يد مرخماً. ويدخل في المنادي والتصغير والمقصود هنا الأول. وهو المراد عند الأطلاق. فلا يرخَّم غير المنادي إلاَّ لضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرّف بال، سواءٌ في جوازه في الضرورة العلمُ وغيره وذو التاء والخالي منها والمعوّض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك. وقال بعضهم: لا يرخَّم فيها غير النداء إلاّ العلم لأنَّه المسموع ولا شاهد في غيره. انظر مزيداً من التفصيل همع الهوامع للسيوطي ٣/٧٦.

(٤) تأتي (من) لتوكيد العموم ـ وهي الزائدة ـ وشرط زيادتها ثلاثة أمور:
أ ـ تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل نحو: «ما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُها».
و ﴿ما ترى في خَلْق الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُت فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُور﴾.
ب ـ تنكير مجرورها.
جـ ـ كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدآ.
انظر مغني اللبيب ١/٣٢٢-٣٢٣.

(٥) سورة ق، آية ٣٠.

(٦) سورة فاطر، آية ٣.

أنَّ الأيجاب يقع بَعْدَه كما يقع بَعْدَ النفي كما قال[1]: «الطويل»

وهَلْ هِنْدُ إلَّا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ

وقيل: «هَلْ» بمعنى «ما»، ومَوْضِع «مُعَرَّس» مبتدأ قَبْلَ دخول «مِنْ»، و «أم» مُتَّصِلَة لا مُنْقَطِعَة هي التي بمعنى «بَل» والمُتَّصِلة ما بَعْدَها وما قَبْلَها كلامٌ واحد، والعامل في «لي» و «عِنْد» الخَبَر، أي: «مُعَرَّس» كائن.

و «الصَّرْمَ» مفعول بـ «تَخْتَارين».

«أَبِينِي لَنَا، إنَّ الصَّرِيمَةَ راحةٌ ... مِن الشَّكِّ ذي المَخْلُوجَةِ المُتَلَبِّسِ»

و «ذي»: صِفَة «للشَّك».

و «نَيْأَس»[2]: مجزوم على جواب الشرط هل لي[3].

«كَأَنِّي وَرَحْلِي فَوقَ أَحْقَبَ قَارِحٍ ... بِشَرْبَةَ أو طَاوٍ بِعِرْنَانَ مُوجِسِ»

و «كأنِّي وَرَحْلي فوقَ أَحْقَبَ».... العامل في «فَوْقَ»: الخَبَر المحذوف، أي: كائنان فَوْق...

و أو «طاوٍ»: معطوف على «أَحْقَبَ قَارِحٍ»، و «مُوجِس»: صِفَة «لطاوٍ». و «بِشَرْبَة»: يُحْتَمل أنْ يكون صِفَة «لأحْقَب» فيَتَعَلَّق بمحذوف وأنْ يَعْمَل فيه «فَوْقَ»، لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ العَامِل. و «بعِرْنانَ»: مُتَعَلِّق بصِفَة «طاوٍ» المحذوفة.

«تَعَشَّى قَلِيلاً ثُمَّ أَنْحَى ظُلُوفَه ... يُثِيرُ التُّرَابَ عَن مَبِيتٍ وَمَكْنِسِ»

و «تَعَشَّى قليلاً»: يجوز أنْ يكون «قليلاً» نعتاً لمصدر محذوف، أي: «تعشّياً قليلاً». وأنْ يكون نعتاً لظرف، أي: وقتاً قليلاً.

وما وَقَع صِفَة للأخبار يُختار فيه الظرفية، نحو: سير عليه طويلاً وقديماً وحديثاً وكثيراً.

و «تَعَشَّى»: جملة في موضع الصِّفة «لطاوٍ»، و «يُثِير» يجوز أن يكون موضع الجملة نَصْباً على الحال، وأن يكون جرّاً على الصِّفة للثور.

---

(١) أنشده أبو عبيدة لهند بنت النعمان بن بشير في روح بن زنباع، تمامه:
وهل هندُ إلاّ مُهرة عربية ... سليلة أفراس تجللها بغلُ
فإنْ نتجت مهراً كريماً فبالحَرَى ... وإنْ يَكُ إقرافٌ فمِنْ قِبَل الفَحْلِ
البيتان في: تصحيح الفصيح ١/١٨٤ ومجاز القرآن ٢/٥٥، والسمط ١٧٩، ولسان العرب مادة (سلل) والقرطبي ١٢/١٠٩، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٣٢٦-٣٢٧.

(٢) نيأس في البيت الأول.

(٣) عَدَّ هل أداة شرط.

«يَهِيلُ ويُذْرِي تُرْبَها ويُثيرُهُ   إثارةَ نَبَّاثِ الهواجرِ مُخْمِسِ»

والهاء في «تُرْبَها»: ضمير الحُفْرَة التي يَبيت فيها الثور. و «إثارةَ»: مصدر مُشَبَّه به، أي: ويُثيرُهُ إثارةً مِثْلَ إثارة... فَحَذَفَ المَصْدَر الموصوف وصِفَتَه. و «مُخْمِسِ»: صِفَة لنبَّاث، ولم يَتَعَرَّف «نباث» بإضافة إلى الهواجر وتقديره: نَبَّاث في الهواجر.

ويُروى «يَهيل» و «يُهيل»، لأنّه يقال هِلْتُ وأَهَلْتُ.

و «تُرْبَها»: مَعْمُول لـ «يُذْرِي» على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: ويُذْرِيْه، لِأَنَّ من شرط إعمال الثاني حَذْف معمول الأول مُطَّرِداً. ومن شرط إعمال الأول الأضمار في الثاني[1]. والفصل بين العامل والمعمول بجملة. ويجوز الحَذْف ما لم يَكُنْ مفعولاً لا يقتصر[2] دونه، أو فاعلاً إلاَّ عند الكسائي[3] الذي يُجيز حَذْف الفاعل ومَنْ نَوَى حذف المفعول من الثاني أعمل الأول فيه، وقال: ضَرَبني وضربتُ زيدٌ، وضربت وضرب زيداً. وفي كتاب سيبويه[4] متى ظننت أو قلت: زيداً منطلقاً، فإن لَمْ تَحْذف قلتَ أو قلتُ أو قلته. وفي القرآن الكريم[5]: ﴿والحافِظِين فُـرُوْجَهُـمْ والحَافِظَـاتِ﴾ أي: والحَافِظَـاتِهـا، ﴿والذَّاكِـرِيْـنَ اللَّـهَ كَثِيْـراً والذَّاكِرَاتِ﴾[6] أي: والذَّاكِرَاته، ولا يجوز في هذين إعمال الثاني لتقدُّم الصِّلَة على الموصول.

والفَرَّاء[7] لا يُجيز إضمار الفاعل قبل الذِّكر كما لا يُجيز إضمار المفعول.

«فبـاتَ على خَـدٍّ أَحَـمَّ وَمَنْكِـبِ   وضِجْعَتُـهُ مِثْـلُ الأَسيرِ المُكَـرْدَسِ»

اسم «باتَ» مُضْمَر فيها ضمير الثَّور، و «على خدٍّ»: في موضع الخَبَر، أي: راقد على خَدٍّ، «فعلى» مُتَعَلِّقة به.

«وبـاتَ إلى أَرْطـاةِ حِقْـفٍ كـأنَّهـا   إذا أَلْثَقَتْهَـا غَيْبَـةٌ بيْـتُ مُعْـرِسِ»

(١) يقصد بهذا باب التنازع هنا وهو أنْ يتنازع عاملان معمولاً واحداً كأنْ يطلبه الأول فاعلاً والثاني مفعولاً أو كلاهما يطلبه مفعولاً به أو غير ذلك. كقولك: ضربني وضربت زيداً. فالفعل الأول يطلب «زيد» فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً به. انظر تفصيل ذلك، انظر الكتاب ١/٧٣-٧٩ والمقتضب للمبرد ٤/٧٢-٧٧..

(٢) رسمت في النص كذا «لا يقتصر دونه».

(٣) انظر رأي الكسائي وغيره في هذا «شرح الكافية في النحو للأستراباذي ١/٧٨-٨٢.

(٤) انظر الكتاب ١/٧٣-٧٩.

(٥) سورة الأحزاب، آية ٣٥.

(٦) سورة الأحزاب، آية ٣٥.

(٧) انظر تفصيل ذلك في الكافية في النحو ١/٨٠ وما بعدها. يقول: إنْ جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وإن لم يَجُز فهو كالفاعل فليجز فيه أيضاً الإضمار قبل الذِّكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الأضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا أنَّه يمتنع الأضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز إضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني وأكرمت زيداً هو.

و «باتَ إلى أَرْطاةٍ»، أي: وباتَ الثورُ مُنْضَمّاً، أي: مُستنداً إلى أَرْطاة... و «إلى»: مُتَعَلِّقة بمحذوف، ومَوْضِع قوله «كأنَّها»: جَرٌّ على الصِّفَة لأَرْطاة. و «بَيْتُ»: خبر كأنَّ. و «غَيْبَةٌ»: فاعل «بأَلْثَقَت»، ودَلَّ على جواب «إذا» ما قَبْلَه، أي شبهتُها بَيْت مُعْرِس.

«فَصَبَّحَـه عنـد الشُّـروق غُـدَيَّـةً   كِلَابُ ٱبنِ مُـرٍّ أو كِلابُ ابـنِ سِنْبِسِ
مُغَـرَّثَـةً زُرْقـاً كـأَنَّ عُيُـونَهـا   مِـن الذَّمْـرِ والأيحاء نُـوَّارُ عِضْـرِسِ»

و «مُغَرَّثَةً»: حال مِن الكاف، أي: مُجَوَّعةً، والعامل فيها «صَبَّحَه».

«فـأَدْبَـرَ يَكْسُوهـا الرَّغـامَ كـأَنَّـهُ   على الصَّمْـدِ والآكـام جَـذْوَةُ مُقْبِسِ»

و «يَكْسُوها»: جملة في موضع الحال مِن الضمير في «أَدْبَر»، و «الرَّغامَ» مفعولٌ ثان لـ «كَسَا»، وهو مِن الأفعال المُتَعَدِّية إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما[1]. وأَذْكُرُ منها جُمْلَةً وهي:

أَعْطَى وكَسَا وجرَّع واخْتَار واسْتَغْفَر وأَطْعَم وأسقى وصبَّح وسَرَق وسَلَب وكَالَ ووَزَن وبَاعَ وكَنَّى وأَمَر وسَمَّى ودَعَا ووَهَب ووَعَز. و «نبَّأت» عند سيبويه، تقول: نبَّأت زيداً «الخَبَر» وعَنْ الخَبَر»، قال تعالى[2] ﴿ونَبِّئْهُم عَنْ ضَيْفِ إبْرَاهِيْمَ﴾، ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذَا﴾[3] وأَنْبَأَها إذا كان بمعنى الخَبَر لا بمعنى العِلْم، وكلّ ما لا يَتَعَدَّى إلى واحد ثم عُدِّي بالهمزة أو بالتَّضعيف، وجَزَى أيضاً، قال الله تعالى[4]: ﴿وجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وحَرِيْراً﴾، وأَنْذَر، قال الله تعالى[5]: ﴿فقد أَنْذَرْتُكُم صَاعِقَةً﴾ وزَادَ، قال الله تعالى[6] ﴿وزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ و ﴿وزَادَهُ بَسْطَةً﴾[7] وخُنْتُ، قال الله تعالى[8] ﴿لا تَخُونُوا اللَّهَ والرَّسُوْلَ﴾ أي لا تخونوا اللَّه والرَّسُوْلَ عمداً. وعَلَّم وآتى قال الله تعالى[9]: ﴿ويُعَلِّمُكُم الكِتَابَ والحِكْمَةَ﴾ و ﴿وآتَاكُم ماء﴾[10] وبَوأ، قال الله تعالى[11] ﴿لَنُبَوِّئَنَّهم مِنْ الجَنَّةِ غُرَفاً﴾. وفيما ذكرته كفاية.

(١) أي أحد المفعولين.

(٢) سورة الحجر، آية ٥١.

(٣) التحريم، آية ٣.

(٤) الانسان، آية ١٢.

(٥) فصلت، آية ١٣.

(٦) الكهف، آية ١٣.

(٧) البقرة، آية ١٤٧.

(٨) الأنفال، آية ٢٧.

(٩) البقرة، آية ١٥١.

(١٠) المائدة، آية ٢٢.

(١١) العنكبوت، آية ٥٨.

فهذه يجوز فيها الاقتصار ولا يجوز الألغاء والتَّعليق.

و «كأنَّه»: جلة في موضع الحال أيضاً، و «على»: يُحْتَمل أن تتعلّق بـ «كأنَّ» لِمَا فيها مِن معنى التشبيه، وأنْ يكون موضعها حالاً فتَتَعلَّق بمحذوف يَعْمَل فيها التشبيه وتكون «على» هنا هي التي تَنُوبُ مَنَاب «واو الحال» في قولهم: جاءني زيدٌ على ضَعْفِه، كأنَّه قال: وهو ضعيف.

وتقديره: كأنَّه على الصَّمْد والآكام. ومثله[1] : [الوافر]

★ أحامرةٌ على صلعٍ وشيبٍ ★

أي: وأنا أَصْلَع وأَشْيَب. ومثله[2] :

عَلَى الأَيْـنِ جَيَّـاشٍ كـأَنَّ سَـراتَـهُ	عَلى الضُّمْرِ والتَّعْـداءِ سَرْحَـةُ مَـرْقَـبِ

أي: هو كثيرُ الضُّمْرِ والعَدْو.

«وَأَيْقَـنَ إنْ لا قَيْنَـه أَنَّ يـومَـه	بِـذي الرِّمْـثِ إنْ مـاوَتْنَـه يـومُ أَنْفُس»

و «أَيْقَنَ»: الضمير في «أيقن» للثَّور، والهاء في «لاقَيْنَه» وفي «ماوَتْنَه» له، ولاقى: يعني الكلاب. و «يومُ» خبر «أنَّ» و «أنَّ» مَعْمُولَة «لأَيْقَن» بإسقاط الحرف، أي: بأنَّ، وجواب كلّ واحد مِن الشرطين: مَحْذُوف، دَلَّ على جواب الأول ما قَبْلَه وهو «أيْقَن»، ودَلَّ على الثاني «يومُ أَنْفُس». ورواية الطوسي[3] بإذ[4] في الموضعين.

«فـأَدْرَكْنَه يـأْخـذْنَ بـالسَّـاقِ والنَّسَـا	كما شَبْـرَقَ الوِلْـدانُ ثَـوْبَ المُقـدَّس»

و «يأْخذْنَ»: في موضع الحال مِن الضمير المرفوع في «أَدْرَكْنَ» أي فأَدْرَكْنَه آخذاتٍ، وموضع الكاف مِن «كَمَا»: نَصْبٌ بما دَلَّ عليه «يأْخذْنَ»، كأنَّه قال: أَخْذاً كَمَا، أو شَبْرَقَةً كما شَبْرَقَ.

و «ما» يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون كافَّة، وهي المُهيِّئَة. والمصدرية عند سيبويه[5] حرف، ولا يَحْتَاج الحرف إلى عائد، وإنَّما تجري بوجوه الأعراب بعد السَّبك، ولولا السَّبك لم

(١) لعلّه لحسان بن ثابت، وروايته في ديوانه «كأُسْد الغاب من مُرْدٍ وشِيْبٍ» وصدره: «فوافيناهُمُ منّا بجمع» انظر: ديوانه، ص ٦٩ (البرقوقي).

(٢) هو لامرئ القيس، ديوانه ص ٤٦.

(٣) هو أبو الحسن علي بن عبدالله بن سنان الطوسي، أخذ عن ابن الأعرابي وغيره، كان عالماً راوية لأخبار القبائل وأشعار الفحول. عد في الطبقة الرابعة من طبقات النحويين اللغويين الكوفيين. انظر الزبيدي ص ٢٢٥. ورواية الطوسي لديوان امرىء القيس قرأها على ابن الأعرابي ورواها عن الأصمعي. انظر مقدمة ديوان امرىء القيس ص ١٢.

(٤) لم يذكر محقق الديوان أن هذه رواية الطوسي، وإنّما أشار في تحقيق رواية الديوان أن ابن النحاس رواه «إذا ما وَتْنَه» والمقصود «إذ». انظر: تخريج رواية الديوان لمحمد أبي الفضل إبراهيم، ديوان امرىء القيس، ص ٤٠٥.

(٥) سبقت الأشارة إلى رأي سيبويه.

يُعْتَقَد أنّ لها موضعاً في الأعراب ومذهب الأخفش[1] أنّها اسم.

«وغـوَّرْنَ في ظِـلِّ الغَضَـى وتَـرَكْنَـه	كقَـرْمِ الهجـانِ الغـادِرِ المتَشَمِّس»

وموضع الكاف من «كقَرْم»: نَصْبٌ على الحال مِن «الهاء» في تَرَكْنَه، أي: تَرَكْنَه مِثْلَ القَرْمِ بها.

«١٣»

وقال أيضاً: «الطويل»

«أَلِمَّـا على الرَّبْـعِ القَـديمِ بعَسْعَسَـا	كـأَنِّي أُنـادِي أو أُكَلِّـمُ أَخْـرَسَـا»

وقوله: «كأنّي أُنَادِي أو أُكلّمُ أَخْرَسَا»: «أخرسا»: صِفَة قامت مقام مَوْصُوف، وهو منصوب بالفعل الثاني، ولو أَعْمَل الأول، لَقَال: «أو أُكَلِّمُهُ، ومَنْ اعْتَقَد حَذْف الضمير مِن أُكلّمُهُ أَعْمَل الأول[2].

و «بعَسْعَسَا»: مُتَعَلَّق بـ «أَلِمَّا»، ويجوز أن تَتَعلَّق «الباء» بحال محذوفة، أي: كائناً هذا المَوْضِع...

«فلـو أَنَّ أَهْـلَ الدار فيهـا كعَهْـدِنَـا	وجـدتُ مَقيلاً عنـدهـمْ ومُعَـرَّسَـا»

و «فلو أنَّ أَهْلَ الدار».... «أنَّ»: في موضع رَفْع بفعل مُضْمَر، تقديره: لو وَقَعَ ذلك.

ولا يَلي لو إلاَّ الفعل ظاهراً، أو مُضمراً، لأَنَّها حرف شرط، فإنْ قيل: حروف الشرط تَجْزِم، قيل: حروف الشرط معناها الاستقبال، وهذا معناه ماضٍ، وليست تَرُدُّ الماضي إلى المُسْتَقْبَل، فلمَّا خالفتها لَمْ تَجْزِم.

و «فيها»: مُتَعَلِّق بخَبَر «كأنّ» المحذوف، أي: كائِنُون فيها، وموضع الكاف مِن «كعَهْدِنَا»: نصبٌ على الحال، أو رَفْعٌ على أنّه خَبَرٌ بَعْدَ خَبَر، ويجوز أن يكون موضع الكاف رَفْعاً على الخَبَر، أي: مِثْلُ مَا عَهِدْنَاهُم فيها، ولا تَتَعلَّق الفاء على هذا «بعَهْدِنَا» لِمَا في ذلك من تقديم الصِّلَة، ولكن يكون تبييناً له. أو يَعْمَل فيها مَحْذُوف دَلَّ عليه، ومِثْلُه[3]: ﴿وكانوا فِيهِ مِن الزَّاهِدِيْنَ﴾.

(١) سبقت الأشارة إلى رأي الأخفش.

(٢) يقصد باب التنازع وقد سبق شرحه.

(٣) سورة يوسف، آية ٢٠.

وجواب لو: محذوف، أي: لَوَجَدْتَ.

ولا تَدْخُل اللّام في جواب لَوْ إلّا على الفعل الماضي دون المُستقبَل، ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى(١). ويجوز أنْ تكون اللام الواقعة بعد «لو» جواب قَسَم مَحْذُوفٍ، وقد تُحْذَف اللام الواقعة بعد «لو» إذا لم يَكُن القَسَم ظاهراً، فإذا دَخَلت «لو» و «ربّما» على فعل مُبْهَم يَحْتَمِل الحال والاستقبال صَرَفَتْ معناه إلى المضيّ، أي: واللّهِ...

«فـلا تُنكِروني إنَّـني أنَـا ذاكـمُ ... لَيـالِيَ حَـلَّ الحَيُّ غَـوْلاً فَـألْعَسَـا»

و «إنَّني أنَا ذاكُمْ»: يجوز أن يكون «أنَا ذا»: مبتدأ وخبراً، والجملة خَبَر، «إنَّني»، وأن يكون فعلاً لا مَوْضع له مِن الأعراب، أو تأكيداً لاسم «إنَّ» وذاكُم خَبَر «إنَّني».

ويُحْتَمل أنْ يكون العامل في «لَيالِيَ» ما دلَّ عليه «أنَا ذاكم»، أي: أنا المَعْرُوفُ في لَيالِي.

«فـإمَّا تَـرَيْنِـي لا أُغَمِّـض سـاعـةً ... مـن اللَّيـلِ إلا أن أُكِـبَّ فـأنعَسَـا»

و «إمَّا تَرَيْني»..... «إنْ»: شرط، و «ما»: زائدة، والكوفيون يقولون: صِلَة، والبصريون يقولون: فيها معنى التَّوكيد والاستثناء بعد النفي(٢)، فموضع «إنْ»: نَصْبٌ على الاستثناء.

ولا «أُغمِّض»: جملة في موضع الحال، وتَرَى مِنْ رُؤْيَة البَصَر، ويُحْتَمل أنْ تكون مِن رُؤْيَة القَلْب، فيكون «لا أُغمِّض»: في موضع المفعول الثاني. وجواب «إمَّا تَرَيْني»: «الفَاء» في «فيَا رُبَّ».

«فيـا رُبَّ مَكـروبٍ كـررتُ وراءَهُ ... وطـاعنـتُ عنـه الخيـلَ حتى تَنَفَّسَـا
ويـا رُبَّ يَـومٍ قـد أرُوحُ مـرجَّلاً ... حَبيباً إلى البيض الكَـواعِـب أمْلَسَـا
يَـرعَـنَ إلى صَـوْتي إذا مـا سَمِعْنَـه ... كما تَـرْعَـوي عِيطٌ إلى صَـوْتِ أعْيَسَـا»

و «إذا سَمِعْنَه».... دَلَّ على جواب «إذا» ما قَبْلَه. وموضع الكاف مِن «كَمَا»: نَصْبٌ على النَّعت لمصدر محذوف، أي: ريعاً كما........، أو ارْعِواءً. و «ما»: كافَّة، أو مصدرية، والمصدرية: حرف لا يعود إليه. و «يَرعَنَ»: جملة في موضع الحال مِن البِيض، وواحد «العيط»: عائطة، وقيل: عَيْطاء(٣)، وهي التي لم تَحْمِل.

«أراهُـنَّ لا يُحْبِبْـنَ مَـنْ قَـلَّ مـالُـهُ ... ولا مَـنْ رَأَيـن الشَّيْـبَ فيـه وقَـوَّسَـا»

(١) انظر مغني اللبيب ١/٢٥٥ وما بعدها. وفيه أوجه استعمالات «لو».
(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١ ص٣١٢، وابن يعيش: شرح المفصل ج٨، ص١٣٢.
(٣) اللسان، مادة «عيط».

و «أراهُنَّ لا يُحْبِبْنَ»: هو مِنْ رُؤْيَة القَلْب، أي أَعْلَمهُنَّ، و «لا يُحْبِبْنَ»: في موضع المفعول الثاني، تقديره: غَيْرَ مُحِبَّاتٍ. و «قَوَّسَا»: مَرْدُود على تقدير «مَنْ شَاب»، وموضع «مَنْ»: نَصْبٌ، أي: لا يُحْبِبْنَ الفَقِيْرَ وذا الشَّيب.

«وما خِفتُ تَبْريـحَ الحيـاةِ كما أرَى ... تَضيـقُ ذِراعـي أن أقـومَ فـألْبَسَـا»

وموضع الجملة مِنْ قَوْلِه «كما أرَى تَضيقُ ذِراعي»: بَدَل مِنْ تَبْريحَ الحَياةِ» و «أنْ أقومَ فألْبَسَا»: يُروى بفتح الهمزة، وضَمُّها أقوى، إذْ تضيق ذِراعُ المَيِّت عن أنْ يُلْبَس، إلاَّ أنْ يرجع إلى «أنْ أقوم»، و «أن»: موضعها نَصْبٌ على إسقاط حرف الجَرّ، أي: عن أن يُقال ضَاقَتْ ذراعي عن كذا.

وحركة العَيْن في ذراعي ليست بحركة إعراب ولا بكسرة بناء، وكذلك حُكْم كُلّ كسرة قبل ياء المتكلِّم(١)، نحو: غلامِي وصاحِبِي: أمّا كونها غير إعراب، فَلأنَّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو: هذه ذراعِي، وضربتُ ذراعِي، وليس بين الكسرة وبين الرَّفع والنَّصْب في هذا ونحوِهِ نِسْبَةٌ ولا مُقَارَبَةٌ. وأمَّا كونها غَيْرَ بِنَاءٍ فَلأنَّ الكلمة مُعْرَبَة مُمَكَّنَة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء.

«فلـو أنَّهـا نفسٌ تموتُ جَميعـةً ... ولكنَّهـا نَفْسٌ تَسـاقَـطُ أنْفُسَـا»

و «فلو أنَّها»... قد تقدم الكلام في وقوع «أنّ» بعد «لو».... «أنّها»: تكون مبتدأة أو فاعلة بمُضْمَر، وجواب «لو» محذوف، أي: لكان ذلك أهْوَن وأخْوَف، كما حُذف في قوله تعالى(٢): ﴿لو أنَّ لي بِكُمْ قُوَّةً﴾، ﴿ولو أنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾(٣).

ويجوز أنْ تكون اللام الواقعة بعد «لو» جواب قَسَم محذوف، وقد تُحْذَف هذه اللام إذا لم يكن القَسَم ظاهراً.

ولا تَدْخُل «لَوْ» على اسم إلا وهو مرفوع بفعل مُضْمَر لأنَّ فيها معنى الشرط، ولا على فِعْل مُبْهَم إلاّ صُرِف مَعْنَاه إلى المضيّ بخلاف «إنْ» التي تجعل الماضي مُستقبلاً، ولذلك لم تَجْزِم «لولا» لأنَّها لَمّا خَالَفَتْهَا في المعنى خَالَفَتْهَا في الأعراب. ويجوز أنْ تكون «لو» تمنِّياً(٤) فلا تقتضي جواباً، كما تقول: لو تأْتِيني تُحدِّثُني، وكقولك: لَيْتَك تأْتِيني فتَحَدِّثُني، ويجوز في

(١) يقصد ان حركة الحرف الذي يسبق ياء المتكلم هي حركة مناسبة للياء وليست بحركة إعراب لأنَّ الاسم قد يكون مرفوعاً أو منصوباً. وليست بكسرة بناء لأنَّ الكلمات معربة.
(٢) سورة هود، آية ٨٠.
(٣) سورة الرعد، آية ٣٣.
(٤) انظر: المغني ج١، ص ٢٥٥ وما بعدها.

«فتُحَدِّثُني» الرَّفع والنَّصب، وقوله تعالى[1]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، وقد قُرِىءَ فـ«يُدْهنوا» لما لَمحَ معنى التمني في فعل من قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ مُوْسَى﴾[2] بالنَّصب.

و «تَساقَطُ أَنْفُسًا»: يُروى بفتح تاء «تَساقَط» وضَمِّها، فمَنْ رَوَى بضمِّ التاء وكَسْر القاف «فأَنْفُسًا مفعول وفي تُساقِط: ضمير الفاعل، أي: يموت بموتها بَشَرٌ، كما قال[3]:

ولكـــنَّ الرَّزِيَّـــةَ فَقْـــدُ حُـــرٍّ   يَمُـــوْتُ بِمَـــوْتِـــهِ بَشَـــرٌ كَثِيْـــر

ومَنْ رَوَاه بفتح التاء والقاف، أراد قوله «جَمِيعةً»، ونَصَبَ «جَمِيعة» على الحال مِنْ أَنْفُس، أو مِنْ ضميرها، أي: مُجتَمِعةً.

«وبُدِّلْـــتُ قَـرْحـاً دامِياً بعد صِحَّـــةٍ   لعـلَّ منـايـانـا تحوَّلْـنَ أبـؤُسَـا»

«ولعلَّ مَنايانَا».... مِن النحويين مَنْ خَفَضَ بلعلَّ، فيقول: لعَلَّ زيدٍ خارجٌ، ومِنْهم مَنْ يَكْسِر لام «لعلّ» مع الخَفْض بها.

و «أبؤُسَا» حال من الضمير في تحوَّلْنَ، ومِن النحويين مَنْ يجعل «تحوَّلَ» مِنْ أخوات «كان» فيَنْصِب أبؤُساً على خبرها.

وقد ذَكَر بعض النحويين مِنْ هذه الأفعال الرَّافِعة الاسم، النَّاصبة الخبر تسعة عشر فعلاً وهي[4]:

كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظَلَّ، وبات، وصار، وتحوَّل بمعنى صار، وغدا، وعاد، وآض، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتِىء، وما برح، وما دام، وما جاءت حاجتَك بنصب التاء، جعلوها بمنزلة صارت لاجتماعها في العبارة عن الانتهاء، تقول: صِرْت إلى المكان وجئت إليه. وأَنَّث «جاءت» حَمْلاً على المعنى كما أَنَّث[5]: «الطويل»

لِمَـا نسجتْهـا مِـن جَنُـوبٍ ...

ومنها أربعة أحرف شُبِّهن بليس، وهنَّ[6]: لات، وما، ولا، وإنْ النافية عند المبرّد[7]. قال

(١) سورة القلم، آية ٩.
(٢) سورة غافر، آية ٣٧.
(٣) لم نعثر له على قائل في المصادر التي بحثنا فيها.
(٤) انظر تفصيل ذلك في همع الهوامع للسيوطي ٦٢/٢ وما بعدها.
(٥) عجز بيت لامرىء القيس، صدره:

فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رسْمُها

انظر ديوانه ص٨. وانظر تفصيل ذلك همع الهوامع ١٠٩/٢ وما بعدها.
(٦) إنْ النافية من الحروف التي لا تختص فكان القياس ألاَّ تعمل فلذلك مَنَع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعُزي إلى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصحَّحه أبو حيان لمشاركتها «لِمَا» في النفي. انظر الهمع ١١٦/٢.
(٧) انظر ذلك في المقتضب للمبرد ٥٠/١ و ٢٦٢/٢.

الله عزّ وجل[1]: ﴿ولاتَ حِيْنَ مَنَاص﴾. أي: ولات الحِيْنُ حِيْنَ مَنَاص. ﴿وما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[2]. وتقول إنْ زيدٌ قائماً.

و «فأنا ٱبْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ»[3].

ومنها: كاد، وعسى، وكرب، وقارب، وطفق، وأخذ، وأنشأ، وابتدأ، وجعل، ولعلّ، ويوشك، إلا أنَّ أخبار هذه لا تكون إلاَّ فعلاً. وتحقيق القول فيها أنَّ كلَّ فعل سُلب الدّلالة على الحدث وجُرِّد للزمان ودخل على المبتدأ والخبر فهو من أخوات كان[4].

والأحسن في «عَسَى» أن تُسْتَعْمَل بأنْ في خبرها، وقد تُحمَل «كان» على «عسى».

«لقـد طَمَـح الطَّمَّـاحُ مـن بُعْـدِ أَرْضِـه   لِيُلْبِسَني مـــن دائـــهِ مـــا تَلَبَّســـا»

و «ما تَلَبَّسا»..... «ما»: مفعول ثانٍ لـ «يُلْبِسَني».

«أَلا إنَّ بَعْـدَ العُـدْمِ للمـرءِ قِنْـوةً   وبعـد المشيـب طُـولَ عُمْـرٍ ومَلْبَسَـا»

و «قِنْوَةً»: اسم «إنَّ»، والظرف والمجرور قَبْلَها: مُتَعلِّقان بالخبر المحذوف. و «طُولَ»: معطوف على قِنْوة، أي: وطولَ عُمْرٍ وملبساً بَعْدَ المَشِيب. وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف و «ما» كما قال الآخر[5]: «الطويل»

ويـــومـــاً أديمهـــا نغلاً

أراد: وأديمها نغلاً يوماً. وفي القرآن الكريم[6]: ﴿ومِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ في يُوسُفَ﴾. أي: «وفَرَّطتمْ في يُوسُفَ مِنْ قَبْل» في قول.

ويجوز أنْ يكون «طُولَ»: اسم إنَّ مُضْمَرة، ودلَّت عليها الأولى، اي: وإنَّ بَعْدَ المَشِيب طولَ عُمْرٍ.

(١) سورة ص، آية ٣.
(٢) سورة المجادلة، آية ٢.
(٣) عجز بيت لسعد بن مالك البكري، صدره: «مَنْ صَدَّ عن نِيَرانِها» وهو من مجزوء الكامل. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص٥٠٦، نشرة أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨م.
(٤) عدّ كاد وأخواتها من أخوات كان لأنَّ كل فعل سُلب الدلالة على الحدث وجُرِّد الزمان ودخل على المبتدأ والخبر فهو من أخوات كان لأنّه يشبهها في العمل.
انظر ذلك همع الهوامع ١٣٨/٢.
(٥) أورد ابن جني هذا البيت في خصائصه ونفى أن يكون من باب الفصل بين الحرف ومتعلقة أو معطوفة، وهو من شعر الأعشى الكبير، ديوانه ص٢٦٩ وذكر قبله هذا البيت...

لـو كُنْـتُ في خَلْقَـاء أو رَأْسِ شَـاهـقٍ   وليسَ إلى مِنْهـا النـزولِ سبيـلُ

وقال: فصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو منها وليس كذلك حرف العطف في قوله: «ويوماً أديمها نغلاً».
لأنّ عطف النّاصب الذي هو ترى فكأنّ الواو أيضاً ناصبة. انظر الخصائص ٣٩٥/٢-٣٩٦.
(٦) سورة يوسف، آية ٨٠.

«١٤»

وقال أيضاً: «الطويل»

«لعَمْرُكَ ما قَلْبي إلى أَهْلِه بحُرّ ولا مُقْصِرٍ يَوْماً فيأتيني بِقُرّ»

قوله «لعَمْرُكَ ما قَلْبي»... «لعَمْرُكَ»: قَسَم، قيل معناه: وحقّك، وقيل: وعَيْشك، وحَيَاتك، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره، محذوف، ولم يُستَعْمَل مُظهراً، وتقديره: لعَمْرُكَ قَسَمٌ، أو ما أُقْسِم به، و «ما» جواب القَسَم.

و «بِحُرّ»: في موضع نَصْب على خَبَرها، والباء زائدة، فلا موضع لها. ويُروى و «لا مُقْصِرٍ»: بالرفع والنصب والخفض: فالرّفع على خَبَر مبتدأ محذوف، أي: ولا أنا مُقْصِرٌ. والنَّصب: عطف على موضع «بِحُرّ»، لأنّه كان منصوباً قبل دخول الباء. والخَفْض: عطف على اللفظ.

و «فيأتيني: نَصْبٌ بالفاء على جواب النفي، والنَّصب بالفاء يكون في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والجَحْد، والعَرْض، والتّمني، والدعاء، والتحضيض، ومذهب الجرمي: أنّ الفاء هي الناصبة بنفسها لأنّها الموجودة. ولو نَصَبَتْ بنفسها كما ذَكَر لنَصَبَتْ في كل مَوْضع، وكذلك الجواب بالواو و أو، وإنما النّاصب بنفسه: أن، ولن، وإذن وكي في أحد قسميها. ومذهب أكثر النحويين: أنّ النّصب بتقدير «أن» «بَعْدَها لا بها، لأنّها من حروف العطف.[١]

ومذهب الكوفيين: أنّ النّصب بالمُخالفة ويَنْتَقِض عليهم بالاستثناء وربما خَرَجَ زيدٌ لكن عمرو.

وتُضْمَر «أن» ولا تَظْهَر بَعْدَ «حتّى» الجارَّة، و «كي» الجارّة» ولام الجُحود، ولام كي، والفاء، والواو، وأو بمعنى «إلّا أن»، وحتّى، وكي، واللام - مِنْ حَيْثُ كانت حروفاً لا تلي الفعل إلّا وهو في تأويل الاسم، وتُظْهَر إذا كان معها «لا»، نحو: جئت لِئَلّا يقومَ زيدٌ، ولا يجوز لِـلا يقومَ زيدٌ، لاجتماع المِثْلين، وتُظهَر وتُضْمَر إذا لم يكن بَعْدَها «لا»، وبعد حرف العطف إذا عُطِف به الفعل على المَصْدَر المَلْفُوظ به[٢]، نحو[٣]: «الوافر»

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، ينتصب بالخلاف وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بإضمار أن. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّه ينتصب بالفاء نفسها لأنّها خرجت من باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيين. انظر تفصيل ذلك الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة ٧٦.

(٢) لمزيد من التفصيل في أنّ هذه الحروف تنصب بنفسها أو بأن المُضمرة انظر الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسائل التالية: ٧٥ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٢ و ٨٣.

(٣) هذا صدر بيت لميسون الكلبية زوجة معاوية بن أبي سفيان، وعجزه:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني

و «كي» إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارّة والناصبة، وإذا دخل عليها «اللام» كانت النّاصبة نفسها، ومعناها معنى أن وكي الجارّة.

و «بقُرّ»[١]: مِنْ القَرَار، وخَفّفَ ضَرورةً.

«ألا إنّما الدّهرُ لَيالٍ وأعْصُرٌ وليس على شيءٍ قَويمٍ بمُسْتَمِرّ»

و «بمُسْتَمِرّ»: الباء زائدة لا تتعلّق بشيء.

«ليالٍ بذاتِ الطَّلْحِ عند مُحَجَّرٍ أحبُّ إلينا من ليالٍ على أُقُرْ»

و «بذاتِ»: في موضع الصِّفة لها، أي: كائنة بالذّات. وهذه الصِّفة هي العاملة في «عند»، وهذا من إضافة المُسمى إلى اسمه، ومنه: ذاتَ مرةٍ، وذاتَ اليمينِ، وذاتَ يومٍ.

و «على» مُتعلِّقة بصفة محذوفة، أي: من ليال كائنة على، «أحبُّ»: خَبَر المبتدأ، ويُقدَّر المبتدأ محذوفاً، أي: إقامةُ ليالٍ أحبُّ إلينا مِنْ إقامةِ ليالٍ[٢]. ويَتَعَلّق المجرور والظرف به ويَدْخُل في صِلَته.

«أُغادي الصَّبُوحَ عند هِرٍّ وفَرْتَني وَليداً وَهَلْ أفنى شبابيَ غَيْرُ هِرّ»

«وليداً»: حال من الضمير في «أغادي».

«إذا ذُقْتَ فَاهَا قلتَ طَعْمُ مُدامَةٍ مُعَتَّقةٍ مّما يَجيءُ بها التَّجُرْ»

و «طَعْمُ»: خَبَر مبتدأ محذوف، اي: هذا مِثْلُ طَعْمِ مُدامَةٍ، وإن شِئْتَ رَفَعْتَ طعماً بالابتداء، وجَعَلْتَ خَبَرَه محذوفاً، أي: فيه طَعْمُ.

والهاء في «بها»[٣] عائدة إلى «ما». وأراد: إذا ذُقْتَ رِيْقَ فيها، فَحَذَفَ المُضاف.

«هما نَعْجَتَان مِنْ نِعاجِ تَبالَةٍ لَدَى جُؤْذُرَيْنِ أو كبعضِ دُمَى هَكِرْ»

«هما نَعْجَتَان»: مبتدأ وخبر، أي: هما مِثْلُ نَعْجَتَيْن[٤]. و «مِنْ نِعاجٍ»: في موضع الصِّفة

أحبّ إليّ من لِبْسِ الشُفوف.

وهو شاهد على نصب الفعل المضارع بعد الواو بأن مضمرة عند جمهور النحاة وبالصرف عند الكوفيين وأبو عمر الجرمي يذهب إلى أنّها هي الناصبة. انظر المسألة رقم ٧٥ من الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري وانظر الشاهد في المقتضب ٢٧/٢ والشاهد رقم ٢٤٧ في شرح شذور الذهب لابن هشام.

(١) القُر: الاستقرار: ويكون القُر أيضاً كناية عن الراحة على أن يريد به البرد، لأن المسرور الفارغ البال يبرد جوفه وأمعاؤه، والمحزون بخلاف ذلك. انظر: شرح ديوان امرىء القيس ص ١٠٩.

(٢) يريد إقامة ليال بذات الطلح أحب إلينا من إقامة ليال على جبل أقر.

(٣) وردت في الأصل «به».

(٤) وردت في الأصل نعجتان.

لها، أي: نَعْجَتان كائنَتَان، و «لَدَى»: يجوز أن يَعْمَل فيه الصِّفة المَحْذُوفة، أو حال.

وموضع الكاف في «كَبَعْض»: رَفْعٌ عُطِفَ على ما قَبْلَه، أي: هما مِثْلُ نَعْجَتَيْن، أو مِثْلُ بَعْض.

وأراد: أو «كدُمَى هَكِرٍ» فزاد «بَعْض» كما قال[1]: «الكامل»

أو يَخْتَرِم بَعْضَ النُّفوسِ حِمَامُهَا

«إذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ منهما ... نسيمَ الصَّبا جاءَتْ بريحٍ من القُطُرْ»

و «نسيمَ الصَّبا»... «نسيم»: مصدر محمول على معنى الفعل الذي قَبْلَه، لأنَّهم يَحْمِلون المصدر على الفعل مَرَّةً، ويَحْمِلون الفعل على المصدر مَرَّة، فكأنَّه إذا قال: «تَضَوَّعَ المِسْكُ» فقد ناب مَنَاب قوله: نَسيمُ المِسْك منهما فيكون مثل قوله تعالى[2]: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾ و ﴿صُنْعَ اللَّهِ الذي أَتْقَنَ كُلَّ شَيءٍ﴾[3] ويكون العامل في «نسيمَ»: «تَضَوَّعَ» على مذهب أبي عثمان[4]، لأنَّه بمعنى تَنَسَّم وكذلك يَعْمَل «قَعَد» في «جُلُوس» وتَبَسَّم في وَمِيض، في قولهم: قَعَدَ زيدٌ جلوساً، وتبسَّمت ومِيْضَ البَرْق، لأنَّه بمعنى أَوْمَض، ومثله: يُعْجِبُني حبّاً وأَكْرَهُه بُغضاً.

وهو منصوب عند سيبويه[5] بفعل آخَر مُضْمَر في معنى هذا يَدُلُّ عليه «نسيمَ»، كأنَّه قال: تَنَسَّم نسيماً، وأومضت وميضاً، وجلس جلوساً، وكذلك الحُكْم في نظائرها.

و «جاءَتْ بريحٍ»: في موضع الحال على تقدير قد.

«كأنَّ التِّجارَ أَصْعَدُوا بسَبِيئَةٍ ... مِنَ الخُصِّ حتَّى أنزَلُوها على يُسُرْ»

و «مِن الخُصِّ»: في موضع الصِّفة لـ «سَبِيئَة»، «فمِنْ» مُتَعَلِّقة بمحذوف.

«فلمَّا استَطَابُوا صُبَّ في الصَّحْنِ نِصْفُه ... وشُجَّتْ بماءٍ غيرِ طَرْقٍ ولا كَدِرْ»

و «صُبَّ»: جواب «لمَّا».

«بماءِ سَحابٍ زَلَّ عَنْ مَتْنِ صَخْرةٍ ... إلى بَطْنِ أُخْرى طَيِّبٍ ماؤُها خَصِرْ»

(١) هو من معلقة لبيد بن ربيعة روايته:
تَرَّاكُ أمكنةٍ إذا لم أرضها ... أو يَعْتَلِقْ بعضَ النفوسِ حِمامُها
وجاءت صورة الكلمة الأولى مُصَحَّفَة كذا: أو يخدم، وصوابها «أو يخترم». انظر شرح المعلقات العشر لأحمد الشنقيطي ص٩٣.

(٢) سورة النساء، آية ٢٤.

(٣) سورة النمل، آية ٨٨.

(٤) ومذهب المازني والمبرد والسيرافي في المصدر الذي يلاقي الفعل في الاشتقاق أو لا يلاقيه أنّه منصوب بالفعل الظاهر. انظر كتاب الكافية في النحو للأستراباذي ١/١١٦.

(٥) مذهب سيبويه في مثل هذه المصادر أنّها منصوبة بفعلها المقدّر. انظر الكتاب ١/٣٨٢-٣٨٣.

و «إلى بَطْنٍ»... «إلى»: مُتَعَلِّقَة بـ «زَلَّ»، أي: انحدر عن متن صخرة إلى بطن أخرى. و «خَصِرٌ»: مِنْ صِفَة ماء، و «طَيِّبٍ»: صِفَة لِمَا قَبْلَه، وهو مِنْ نَعْت السَّبَب الذي يُجْرَى على ما قَبْلَه ويَرْفَع ما بَعْدَه. و «ماؤها»: فاعل به.

«لَعَمْرُكَ ما إنْ ضَرَّني وَسْطَ حِمْيَرٍ ... وأَقْيالِها إلاَّ المَخِيلَةُ والسُّكُرْ»

و «ما إنْ ضَرَّني»: «إن» بعد «ما» زائدة أبداً. وضَمَّةُ الكاف في «السُّكُر» هي ضَمَّةُ الراء بَعْدَها نَقَلها إليها[1].

«غَيْرَ الشَّقاءِ المُسْتَبِين فَلَيْتَنِي ... أَجَرَّ لساني يومَ ذلِكُمُ مُجِرّْ»

و «غَيْرُ»: اسم مُبْهَم أُعْرِبَ لِلُزُومِه الأضافة وهي نَكِرة وإن أُضيفت إلى مَعْرِفة، لأنَّها لا تَدُلُّ على شيءٍ مُعَيَّن. و «أَجَرَّ لساني»: جملة موضعها رَفْعٌ على خَبَر لَيْتَ و «مُجِرّ»: فاعل.

«لَعَمْرُكَ ما سَعْدٌ بِخُلَّةِ آثِمٍ ... ولا نَأْنَأٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرْ»

وقد قدمنا أنَّ «لعَمْرُك» مبتدأ وخبره محذوف. و «ما»: جوابه ولا يجوز فيه مع اللام إلَّا الرَّفع، ومع عُدْمِها إلَّا النَّصب، وهو عَمْرَك.

و «سَعْدٌ»: اسم «ما»، وأراد: ما خُلَّةُ سَعْدٍ بِخُلَّة رجلٍ آثمٍ، فحَذَفَ الاسم وأقام المُضاف إليه مَقَامَه، وحَذَفَ الموصوف، وأقامَ صِفَتَه مَقَامَه[2]. ولا يَصِحُّ دخول الباء في الخَبَر إلَّا على لغة أهل الحجاز، لأنَّك لا تقول: زيدٌ بِمُنْطَلِقٍ[3].

«لَعَمْري لَقَوْمٌ قد نَرى أَمْسِ فِيهِمُ ... مَرَابِطَ لِلأَمْهارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ»

و «لَقَوْمٌ»: مرفوع بالابتداء، وأَحَبُّ في البيت «التالي» خبره.

«أَحَبُّ إلينا مِن أُناسٍ بِقُنَّةٍ ... يَرُوحُ على آثارِ شائِهِمُ النَّمِرْ»

و «يَرُوحُ على»: جملة يجوز أن تكون في موضع جرّ على الصِّفة السَّببية «لأُناسٍ»، وأن تكون في موضع الحال، لأنَّ النَّكِرة قد وُصِفَت، و «على آثارٍ»: في موضع خَبَر «رَاحَ»، و «النَّمِر» اسمها.

قال بعضهم: واعلم أنَّ «راح» لا تُسْتَعْمَل تامَّة، وإنَّما تُستعمَل ناقصة، وكان وأمسى وأصبح وأضحى وصار ودام وغدا وما زال وما برح تُستعمَل ناقصة وتامَّة.

(١) لأنَّ حرف الروي ساكن فيلتقي ساكنان وهذا غير ما جرت عليه العربية، لذلك نَقَل حركة الروي الأصلية وهي الضمة إلى الكاف فصارت مضمومة.

(٢) سبق شرح هذه القضية.

(٣) انظر شرح المفصل ٨/١٣٨ وهمع الهوامع ٢/١١٠.

«يُفَاكِهُنَا سَعْدٌ ويَغْدُو لِجَمْعِنا كَثْنَى الزِّقَاقِ المُتْرَعَاتِ وبِالجُزُرِ»

«لَعَمْرِي لَسَعْدٌ حيث حُلَّتْ دِيارُه أَحبُّ إلينا مِنْكَ فَافَرَسٍ حَمِرْ»

و «فَافَرَسٍ حَمِرْ»: يجوز أن يَنْتَصِب على الذَّم، وأن يَنْتَصِب على النِّداء المُضاف. و «حَمِر»: صِفَة لـ «فَرَس»، والعامل في «حَيْثُ» جملة «أَحبّ» بَعْدَها الذي هو خَبَر «سَعْد»، وبُنِيَتْ «حيث» لانقطاعها عن الأضافة، ولا تُضاف إلاَّ إلى جملة، إلاَّ ما رُوي: «الرجز»[1]

حيثُ سهيلٌ طالعا . . . .

«وتَعرف فيه مِنْ أبيهِ شَمائلاً ومِن خالِه ومِنْ يَزيدَ ومِن حُجُرْ»

و «أَبيهِ شَمائلاً»، أي: وتعرف فيه شمائلاً كائنةً مِنْ أبيهِ، فقدَّم. ونَعْتُ النَّكِرَة إذا تَقدَّم عليها نُصِبَ على الحال، فمَوْضِع «مِنْ» نَصْبٌ.

«سَماحَةَ ذا وبِرَّ ذَا ووَفاءَ ذَا ونائلَ ذا، إذا صَحَا وإذا سَكِرْ»

و «سَماحَةَ»: بَدَل مِنْ «شَمائِل» بَدَل الشيء مِن الشيء الذي أتى فيه الأول مُجْمَلاً، والثاني مُفَصَّلاً، كما تقول: رأيت مَحاسنَ إخوتك، كرمَ إخوتك، وحسن الثاني، وفصاحة الثالث.

وقد يُبْدَل المفَصَّل مِن **المُفَصَّل**، فيقال: جاءني زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ أصحابُك. فإنْ قلت: جاءني ثلاثةٌ: محمدٌ وزيدٌ وجعفرٌ، كان بَدَل **المُفَصَّل** مِن المُفَصَّل، وقال الله تعالى[2]: ﴿وإلٰه آبائِكَ أبْرَاهِيْمَ وإسْمَاعِيْلَ وإِسْحَاقَ﴾ فإبراهيم: بَدَل من الآباء، وبَدَل المُفَصَّل مِن المُجْمَل، وما بَعْدَه مَعْطوفٌ عليه.

ولا يجوز البَدَل في هذا حتى يستوفي العدة، فإن قلت: جاءني ثلاثةٌ: زيدٌ وعمروٌ، لم يَحْسُن البدل حتى تقول: رأيتُ إخوتَك: زيداً وعمراً وبكراً.

ويجوز رَفْع «سَماحة» على الاستئناف، والعامل في «إذا صَحَا»: هو جواب محذوف دَلَّ عليه «تَعرِف»، ولا يَعْمَل فيه «تَعرِف» الظاهر، لأنَّ الشرط لا يَنْصِبُه ما قَبْلَه، و «إذا» مُضارِعةٌ له.

(١) هو جزء من بيت ورد في شرح شواهد المغني، رقم ٢٠٢، والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد، ويرى ابن جني أنها تعرب إذا أضيفت إلى المفرد، وهذا الرأي في شرح الكافية، يقول الاستراباذي: وإعرابها لغة فقعسية، وندرت إضافتها إلى المفرد، وجزم أبو علي ببناء (حيث) عند الإضافة إلى المفرد، وذكرَ السيد السمرقندي تمام البيت في شرحه لمقدمة ابن الحاجب، وهو: «نجماً يضيء كالشهاب لامعا» انظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ج٣ ص ١٥١-١٥٢ (دمشق، المأمون للتراث) والهمع ج١ ص٢١٢ والعيني ج٣ ص٣٨٤ وشرح المفصل ج٤ ص٩٠، وحاشية الصبان، ج٢ ص٢٥٤.

(٢) سورة البقرة، آية ١٢٣.

وقال أيضاً، «الكامل»

«لِمَن الدِّيارُ غَشِيتُها بِسُحَامِ فَعَمايَتَيْنِ فَهَضْبِ ذي أَقْدامِ»

قوله: «لِمَن الدِّيارُ»... «الدِّيارُ»: مبتدأ والخَبَر «لِمَن»، واللام مُتَعَلِّقة بمحذوف، و «مَنْ» تكون شرطاً واستفهاماً وموصولة وزائدة عند الكوفيين[1].

«فَصَفَا الأَطِيط فَصاحَتَيْن فغاضِرٍ تَمشِي النِّعاجُ بها مَعَ الأرْآمِ»

و «تَمشِي»: جملة في موضع الحال السَّببية. وجاز أنْ تكون حالاً مِن «الدِّيار»، لأنَّ في الجملة ضمير يعود إليها وهو «بها».

«دارٌ لِهنْدٍ والرَّبابِ وفَرْتَني ولَمِيسَ قبلَ حَوادِثِ الأَيَّامِ»

و «دارٌ»: خَبَرُ مبتدأ محذوف، أي: هذه الدَّارُ لهندٍ وصواحِبِها، أو: هي دارٌ. واللام مِن «لِهِنْد»: مُتَعَلِّقة بالصِّفة المحذوفة، أي: كائنةٌ لِهِنْدٍ.

«عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنَا نَبْكِي الدِّيارَ كَمَا بكى ابنُ خِذامِ»

و «أنَّنا»: بمعنى لَعَلَّنا[2]، كما قال تعالى[3]: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءَت لا يُؤْمِنُوْنَ﴾ أي: لَعَلَّهَا. والعرب تَقولُ: إيتِ السوقَ إنَّك تَشْتَرِي سَوِيقاً، أي: لَعَلَّكَ.

و «كَمَا» موضع «الكاف» نَصْبٌ على النَّعت لمصدر محذوف، أي: نَبْكِي بكاءً كما......، و «ما» مع الفعل بَعْدَها بتأويل المصدر، أو كافَّة. والمصدرية عند سيبويه حرف فلا يحتاج إلى عائد، وهي عند الأخفش اسم[4].

«أَوَ ما تَرى أَظْعانَهُنَّ بَواكِراً كالنَّخْلِ مِنْ شَوْكانَ حينَ صِرامِ»

«أَوَ ما تَرى»: الواو للعطف عند أكثر النحويين، دخلت عليها ألف الاستفهام[5]، وعند

(١) تقدم الكلام عليها.

(٢) أنَّ المفتوحة قد تكون بمعنى لعل وحكى سيبويه ائت السوق أنك تشرى لنا سويقاً، أي: لعلك وعليه وُجِّه قوله تعالى: «وما يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جَاءَت لا يُؤْمِنُون». قال عدي بن زيد:
أعاذِلَ، ما يُدريكِ أنَّ مَنِيَّتي إلى ساعةٍ في اليومِ أو في ضُحى الغَدِ؟
أي: لعلَّ مَنِيَّتي... انظر اللسان ٣٤/١٣ مادة (أنن).

(٣) سورة الأنعام، آية ١٠٩.

(٤) سبقت الأشارة إلى رأي سيبويه والأخفش في هذه المسألة.

(٥) انظر شرح المفصل ١٥١/٨ حيث يقول: ولقوّتها «أي الهمزة» وغلبتها وعموم تصرُّفها جاز دخولها على الواو والفاء وثم من حروف العطف.

بعضهم زائدة[1] و «أمَا» استفهام.

وقال الكسائي[2]: هي «أو» دخلت على «ما» على غير قياس. وفي هذا القول ضَعْفٌ.

و «ها»[3] وألا، وأمَا «مِن حروف التَّنبية، تقول: ها افعلْ كذا، وألا إنَّ عُمَر بالباب وأمَا والله......[4].

و «أمَا ترى»، أي: تراها هنا، وقد يحذفون الألف مِن «أمَا»، و «بَوَاكِر»: حال مِن الأظعان. والهاء والنون: ضمير النِّساء المذكورات.

وموضع الكاف من «كالنَّخْل»: نَصْبٌ على الحال أيضاً، ويكون للاسم حالان كما يكون له خَبَران في قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ.

ويجوز أن تكون الكاف حرفاً كما ذكرت قبل فتتعلّق بمحذوف.

«حُوراً[5] تُعلَّـلُ بـالعَبير جُلُـودُهـا   بيـضَ الوُجـوهِ نَـواعِـمَ الأَجْسـامِ»

«حوراً» حال من «الهاء والنون» وهي من الحال المُوطِّئة، ويُحْتَمل أن يَنْتَصِب بمُضْمَر لا يَظْهَر. ويُروى «حُورٌ» بالرَّفع.

و «بِيض الوُجوه» و «نَواعِم» مِن صفتهن، ولم يتعرَّفا بالأضافة، لأنَّ إضافتها غير محضة وتقديره: حوراً مُعَلَّلَةً بالعبير، مبيضة وجوهها. ناعمات أجسامها. وردّ الهاء على ما هي الجماعة.

«فَظَلِلْـتُ في دِمَـنِ الدِّيَـارِ كـأَنَّني   نَشْـوانُ بـاكَـرَهُ صَبُـوحُ مُـدَامِ»

و «كأنَّني نَشْوانُ»: يجوز أنْ يكون في موضع نَصْب على خبر «ظَلِلْتُ»، أي: مُتَحيِّراً، أو خبر «أنَّ»، ويجوز أنْ تكون «في دِمَن الدِّيارِ» في موضع الخَبَر، فيَتعلَّق الخبر بمحذوف، ويكون «كأنَّني» حالاً، أو خبراً ثانياً.

و «باكَرَهُ»: جملة صفة لـ «نَشْوان» سببيَّة.

«أُنُـفٌ كَلَـوْنِ دَمِ الغَـزالِ معتَّـقٌ   مِـنْ خَمْـرِ عـانَـةَ أو كُـرُومِ شِبَـامِ»

و «أُنُفٍ»: يُروى برفعه وجرِّه، فالجرُّ على الصِّفة «لمُدَام»، والرَّفع على القَطْع، أي: هي أُنُفٌ.

---

(١) انظر في زيادة الواو شرح المفصل ٨/٩٣.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م، ص ١٠٥.

(٣) سقطت «ها» من النص وهي أحد حروف التنبيه.

(٤) انظر تفصيلاً لأحرف التنبيه شرح المفصل ٨/١١٣.

(٥) رواية الديوان: «حورٌ» بالرفع.

و «معتَّقٌ»: بالرَّفع والجرِّ مِنْ صفتها. وقال: مُعتَّق، ولم يقل: مُعَتَّقَة حملاً على اللفظ، أي على النَّسب: كلِحْيَةٍ دَهِيْنٍ، وكَفٍّ خَضِيْبٍ.

و «مِنْ خَمْر»: «مِنْ» للتَّبيين، وهي مُتعلّقة بصفة محذوفة لها.

«وكـأنَّ شـاربَهـا أصـابَ لِسـانَـهُ   مُـومٌ يُخـالِـطُ جِسْمَـه بِسَقَـامِ»

و «أصابَ»: جملة في موضع خَبَر «كأنَّ» و «يُخالِط»: جملة في موضع رفعِ صِفَةٍ ل «مُوم».

«ومُجِـدَّةٍ نَسَّـأْتُهـا فتكَمَّشَـتْ   رَتْـكَ النَّعـامَـةِ في طَـريـقِ حـامِ»

و «مُجِدَّةٍ»: مخفوضة بواو رُبَّ، أو بإضمار رُبَّ، أي: رُبَّ ناقةٍ مُجِدَّةٍ. و «نَسَّأْتُها»: جوابها. و «رَتْكَ»: منصوبةٌ على المصدر المُشَبَّه بِهِ، ومحمول على ما قَبْلَه، وهو «تَكَمَّشَتْ» كأنَّه قال: أَسْرَعَتْ إسْراعَ النَّعامَةِ، أو: تَكَمَّشَتْ تَكَمُّشَ النَّعامةِ. وهذا مِثْل: تَبسَّمَتْ وَمِيْضَ البَرْقِ، وتَضَوَّعَ رِيحُها نَسيمَ الصَّبَا. وهو عند سيبويه منصوب بفعل مُضْمَر مِن لفظ المصدر[1]. أي: «رَتَكَتْ». و «في طريق»: مُتعلِّقة بـ «تَكَمَّشَتْ».

«تَخْـدِي على العِلَّات سـامٍ رأسُهـا   رَوْعَـاءُ مَنْسِمُهـا رَثِيمٌ دَامِ»

و «تَخْدِي»: جملة يجوز أن تكون مِنْ صِفَة «مُجدَّة»، أو حالاً منها. وأراد: تَجدُّ في السير، فَحَذَفَ. و «على العِلَّاتِ»: يُحْتَمل أنْ تتعلَّق بحال محذوفة، وهو الأظهر، لأنَّ «على» ها هنا تنوب مَنَاب واو الحال، أي: تَخْدِي وهي كثيرةُ المَشَقَّةِ والتَّعَب، ومِثْلُه قولهم: جاءَ زيدٌ على ضَعْفِه، أي: وهو ضَعيف، ومنه[2]: [الوافر]

★ أحَامِرةٌ على صَلَعٍ وشيب ★

أي: وأنا أصلع وأشْيَب. ومنه[3]: [الطويل]

كأنَّ سَرَاتَه على الضُّمر والتَّعْداء

ويُحْتَمل أن يَتعلَّق بالظَّاهر.

و «سامٍ رَأسُها»: يجوز أن يكون «رَأسُها»: خبراً مقدماً، وسام: مبتدأ، أي: «رأسُها سامٍ»، وأنْ يكون «سامٍ» مِنْ صِفَة «مُجدَّة»، و «رَأسُها»: فاعل به، مثل: مررت برجلٍ

---

(١) تقدم الكلام عليها.

(٢) هو لحسان بن ثابت الأنصاري، وقد سبق تخريجه، ص ١٨٠.
ووجدنا له رواية ثانية في القسم الخاص بديوان النابغة من هذا الشرح، وتمامه: «معاذ الله من سَفَهٍ وعارِ»

(٣) بعض بيت لامرىء القيس تمامه:
على الأَيْـنِ جيَّـاش كـأنَّ سراتـه   على الضُّمـر والتَّعْـداء سَـرْحَـةُ مَـرْقَـبِ

حسنٍ وجهُهُ. ولا يَعْمَل اسم الفاعل عند سيبويه حتّى يكون صِفَة أو خبراً أو حالاً أو مُعْتَمِداً على نفي أو استفهام[1]. وهذا قد اعْتُمِد.

و «رَوْعاءَ» يُروى برفعه ونصبه، فالرَّفع على وجهين، أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ، أي: هي روعاء، والآخر: أن يكون بدلاً من الضمير في «تَخْدي».

والنَّصب على ثلاثة أَوْجُهٍ، أحدها: أن يكون حالاً من الهاء في «نَسَّأتُها»، أو مِن الضمير في «تَكَمَّشَتْ»، أو في «تَخْدي»، أو مِن الهاء في «رَأْسِها». والثاني: أن يكون في موضع جرٍّ بدلاً مِن الهاء في «رَأْسِها»، والثالث: أن يكون «رَوْعاءِ» مجروراً على الصِّفة لـ «مُجِدَّة» إلاّ أنّه لا يَنْصَرِف.

و «مَنْسِمُها رَثِيمٌ»: مبتدأ وخبر في موضع الحال أيضاً.

«جالَتْ لِتَصْرَعَني فقلت لها اقْصِري   إنِّي امرؤٌ صَرْعِي عليكِ حَرامُ»

وكذلك «جَالَتْ» على تقدير «قَدْ» ، و «صَرْعِي حَرامُ»: مبتدأ وخبر في مَوْضع الصِّفة «لامْرِئٍ».

«فَجُزِيتِ خيرَ جَزاءِ ناقَةِ واحِدٍ   ورجَعْتِ سالمةَ القَرا بِسَلامِ»

و «سالمةَ»: حال مِن التاء في «رجَعْتِ»، و «خيرَ»: مفعول ثانٍ «لجُزِيتِ».

«وكأنَّما بَدْرٌ وَصِيلُ كُتَيْفَةٍ   وكأنَّما مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامُ»

و «كأنَّما»..... «ما»: كافَّة، و «بَدْرٌ وَصِيلُ»: مبتدأ وخبر. ويجوز أن تَجْعَلَ «ما» زائدة وتَنْصِبَ «بدراً»، ولا يَبْطُل عمل «كأنَّ». وكان ابن درستويه[2] يذهب في: «كأنَّما زيدٌ قائمٌ»، إلى أنَّها مجهولة بِمَنْزِلَة ضمير المجهول وأنَّها في محل الاسم وأنَّ الجملة بعدها في محل الخبر لِمَا في الكلام من معنى التَّعجُّب والتَّعظيم.

و «أَرْمامُ»: مبتدأ، و «مِنْ عَاقِلٍ»: خبره، أي: وكأنَّما أَرْمَامٌ قريبٌ مِنْ عَاقِلٍ.

«أَقْصِرْ إليكَ من الوعيدِ فإنّني   مما أُلاقي لا أَشُدُّ حِزامي»

---

(١) سبق الكلام على عمل اسم الفاعل عند سيبويه.

(٢) وردت في النص «إنَّما» والصحيح أنَّها «كأنَّما». انظر رأي ابن درستويه وبعض الكوفيين في همع الهوامع للسيوطي ١٩١/٢، حيث يقول: زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنَّها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التضخيم والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسّره لها كالتي بعد ضمير الشأن. وردّ بأنَّها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن. وزعم أبو علي الفارسي أنَّها نافية واستدلّ بأنَّها أفادت معنى الحصر نحو: «إنَّما إلهُكُمْ إلهٌ واحدٌ»، كإفادة النفي والأثبات بإلّا. وأنكر هذا الرأي أبو حيان.

و «أَقْصِرْ إليك»... أبو علي[1] «أَقْصِرْ إليك»: فيه ضمير الفاعل. و «مِنَ الوعيدِ»: مُتعلّق بأحدهما على إعمال الأول والثاني.

و «مما أُلاقِي»... «مِنْ»: مُتعلِّقة «بأَشُدُّ»، ويُحْتَمل أن تكون «ما» مصدرية، أي: مِنْ مُلاقاتي الأُمورَ وتَجْرِبَتِي للنَّاسِ.

«وأنا المُنَبِّهُ بَعْدَ ما قد نَوَّموا   وأنا المُعالِنُ صَفْحَةَ النُّوَّامِ»

و «أنا المُنَبِّهُ بَعْدَ».... أي: وأنا المُنَبِّهُ أصحابي، فَحَذَف. ويُروى: وأنا المَنِيَّة، أي: سَبَبُ المَنِيَّة. و «بَعْدَ» مع «ما» بَعْدَها: بتأويل المصدر في مذهب سيبويه[2]، وكافَّة كرُبَّما في مذهب أبي العباس[3].

«وأنا الَّذي عَرَفَتْ مَعَدٌّ فَضْلَهُ   ونَشَدْتُ عن حُجْرِ بنِ أُمِّ قَطَامِ»

و «أنا الَّذي عَرَفَتْ»... «الَّذي»: تُستعمَل على ثلاثة أَضْرُبٍ: أحدها: أن تكون موصولاً[4] فيحتاج إلى صلة وعائد. والآخر: أنْ يكون مصدراً، كما كانت، فلا تحتاج إلى صِلَة، نحو قوله تعالى[5]: ﴿ذَٰلِكَ الذي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ و ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[6] أي: كخَوْضِهِم وبشارة الله.

ويكون الذي واقعاً أيضاً على الرِّجال فلا تحتاج إلى صِلَة قال الشاعر[7]: «الوافر»

فإن أَدَعِ اللواتي مِنْ أُناسٍ   أَضاعوهُنَّ لا أَدَعِ الَّذينا

«فالذين» هنا: لا صِلَة لها، أراد: لا أَدَعُ الرجالَ.

«خالي ابنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَه   وأبو يزيدَ ورَهْطُه أَعْمامي»

و «أبو يزيد» مرفوع بالابتداء.

«وإذا أُذِيتُ بِبَلْدَةٍ ودَّعْتُها   ولا أُقِيمُ بغَيْرِ دارِ مُقَامِ»

---

(١) انظر الهمع ١٩١/٢.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٩/٢.

(٣) انظر المقتضب للمبرد ٥٤/٢ـ٥٥ و ٣٦٣.

(٤) ذهب إلى هذا الرأي الفراء ويونس وابن مالك. انظر همع الهوامع ٢٨٥/١.

(٥) سورة الشورى، آية ٢٣.

(٦) سورة التوبة، آية ٦٩.

(٧) البيت للكميت بن زيد في هاشمياته ص ٢٩٣ والخزانة جـ٢ ص١٥٧.
ومعناه: إنْ أَدَعْ النساء اللواتي أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء النساء، أي لا أهجو النساء ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعوهن.

و «أُذِيتُ»: بفتح الهمزة لا غَيْر. ولو ضَمَّها لأَثْبَتَ الواو، فقال «أُوْذِيت»، كما قال تعالى[1]: ﴿وأُوذُوْا حَتَّى أَتَاهَم نَصْرُنَا﴾.

«وأُنـازِلُ البَـطَـلَ الكَـريـمـةَ نِـزالُهُ وإذا أُنـاضِـلُ لا تَطِيشُ سِهـامِـي»

و «نِزَالُهُ»: مفعول لم يُسَمَّ فاعله، أي: المَكْرُوه نزالُهُ.

«١٦»

وقال أيضاً: «السريع».

«يـا دارَ مـاوِيَّـةَ بـالحـائِـلِ فـالسَّهْـبِ فـالخَبْتَيْـن مِـنْ عـاقِـلِ»

قوله: «يا دارَ ماوِيَّةَ بالحائِلِ»... يُروى: «يا دارُ» بالرَّفع والنصب، فمَنْ رَفَع: فعلى الابتداء، والمنادي محذوف، وقد قُرِئ[2] ﴿أَلَاْ يَاْ اسجُدُوْا﴾، على تقدير: أَلَا يا هولاء اَسْجُدُوا. والخَبَر «في» «صَمَّ صَدَاها»، و «الحائِلِ»: في موضع نَصْب على الحال، أي: كائنةً بالحائِلِ، والعامل في المنادي وفي الحائل: حرف النِّداء، لأَنَّه نائب الفاعل الذي يلزم إضماره، فإذا قلت: يا عبدَالله، ويا غلامَ زيدٍ، فكأَنَّك قلت، يا أُريدُ عبدَالله، أو: أدْعُو عبدَالله، أو: أُنادي عبدَالله، وحُذِفَ الفعل في المناديات لكثرة الاستعمال، وصارت «يا» بدلاً منه[3]، وعامله كما تعمل في الأحوال والظروف النائب عن الاستقرار المحذوف في نحو قولهم: زيدٌ فِي الدار قائماً، وأنَّ في السوق زيداً جالساً.

وقد يكون «بالحائل»: في موضع الخبر، و «صَمَّ»: خَبَرٌ بَعْدَ خَبَر، أو: حال على تقدير «قَدْ»، لأنَّها تُقرِّب الماضي مِن الحال.

ومَنْ نَصَبَ «الدارَ» فعلى النِّداء المضاف، و «صَمَّ» والمجرور: حالان منها. والاسم يكون له حالان، كما يكون له خبران فصاعداً.

ويجوز أنْ تكون «الباء» مُتعلِّقة بخبر مبتدأ محذوف، أي: هي كائنةٌ بالحائِلِ، أو بالسَّهب، ومَنْ نَصَبَ «الدار» فـ «صَمَّ صَدَاهَا» إخبارٌ بَعْدَ خِطاب، كما قال تعالى[4]: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُم

(١) سورة الأنعام، آية ٣٤.
(٢) سورة النمل، آية ٢٥. وأصلها: ألاَ يَسْجُدوا لِلَّهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السَّمواتِ والأرْض.
(٣) يقول السيوطي: المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الأضمار باب المنادي وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الأنشاء ـ وإظهار الفعل يوهم الأخبار ـ وكثرة الاستعمال ـ والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بـ «أنادي» أو «أدعو» إنشاءً هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أنَّ النَّاصب له معنوي وهو القصد.... وذهب بعضهم إلى أنَ الناصب له حرف النداء... الخ. انظر الهمع ٣/٣٣.
(٤) سورة يونس، آية ٢٢.

فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ ولو لم يخبر لقال: صَمَّ صَداكِ، وعَفَا رَسْمكِ. ويُحْتَمل أن يكون «صَمَّ صَدَاهَا»: دعاءٌ عليها، والأخبار أجود، ومِن الأخبار بَعْدَ الخِطاب[1]: [البسيط].

★ يا دارَ مي عَفَتْ إلا أثافِيها ★

«قُـولاَ لِـدُوْدانَ عبيـدَ العَصَـا مـا غَـرَّكُـمْ بـالأَسَـدِ البـاسِـلِ»

و «عبيدَ العَصَا»: بالنصب على الذَّم كـ ﴿حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[2]، ومررت به الفَاسِقَ، وإنْ شئت: على النداء المُضاف، والخَفْض: على النَّعت أو البَدَل.

و «ما غَرَّكُم».... «ما»: استفهام، ومِنْ صفتها رَفْعٌ بالابتداء، و «غَرَّكُم»: خبرها، والتقدير: أيُّ شيءٍ غَرَّكُم؟

و «بالأَسَدِ»: الباء مُتعلِّقة بـ «غَرَّ».

«قـد قَـرَّتِ العَيْنـان مِـن مـالِـكٍ ومِـن بَني عَمْـرٍو ومِـنْ كـاهِـلِ»
«ومِـن بَني غَنْـمِ بـنِ دُودانَ إذْ نَقْـذِفُ أَعْلاهـمْ على السَّـافِـلِ»

والعامل في «إذ» نَقْذِف الظَّاهر. وإن شئت أعملت فيه المُضْمِر، لأنَّ التقدير: وقَرَّت العينان مِنْ قَتْلِ بَني غَنْم وإذ نَقْذِف.

«إذ» و «إذا»: مضافتان أبداً، لأنَّ «إذ» تُضاف إلى الجملة الأسمية والفعلية[3]، تقول: إذ قامَ زيدٌ، وإذ يقومُ زيدٌ، ويَقْبُح: إذ زيدٌ قامَ، ولا تُضاف «إذا» في مذهب البصريين إلاَّ إلى الفعلية، فإذا جاء بعدها الاسم فمرفوع بِمُضْمَر يفسِّره الظاهر.

«نَطْعَنُهـمْ سُلْكَـى ومَخْلُـوجَـةً لَفْتَـكَ لأَمَيْـنِ على نـابِـلِ»

و «سُلْكَى»: حال من الضمير المحذوف، أي: طَعْنَةً سُلْكَى وطَعْنَةً مَخْلُوجَةً. سيبويه وجماعة من النحويين يَنْصِبون صِفَة المصدر المحذوف على الحال[4]. وبعضهم يقول فيه صفة لمصدر محذوف.

(١) صدر بيت للحطيئة، عجزه: «بين الطَّوىَ فَصَارَاتٍ فوادِيها».
انظر ديوان الحطيئة، المكتبة الثقافية، بيروت (د. ت) ص ٢٤٠.
ورواية الديوان: «يا دار هندٍ....
(٢) سورة المسد، آية ٤.
(٣) انظر مغني اللبيب ١/٨٤، حيث يقول: تلزم إذ الإضافة إلى جملة اما اسمية نحو: «واذكروا إذ أنتم قليل» أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: «وإذ قال ربك للملائكة».... أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: «وإذ يرفع ابراهيم القواعد».
(٤) انظر تفصيل ذلك تحت باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال الكتاب ١/٣٧٠ و ١/٤٠٠، وانظر الخصائص لابن جني ٢/٣٧٠ حيث يقول: وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب في قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأنَّ هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها.

و «لَفْتَكَ»: مصدر مشبَّه بِهِ، ودَلَّ على هذا المصدر ما قَبْلَه، لأنَّه لَمَّا قال: نَطْعَنهُمْ سُلْكَى ومَخْلُوجَةً، فكأنَّه قال: نَرُدُّ عليهم الطَّعْنَ ونُعِيْدُه كما تردّ سهمين على صاحب نَبْل يرمي بسهمين ثُمَّ يُعادان عليه. وقوله: لَفْتَكَ لأَمَيْن، أي: رَدَّكَ وعَطَفَكَ.

والكاف في «لَفْتَكَ» مَخْفُوضَةٌ في اللفظ ومنصوبة في المعنى. و «لأَمَيْن»: مفعول، كما تقول: طعن زيد عمراً، أي: طعناً مثل طَعْنِ زيد.

ورُوِي: «ردَّ كلأَمَيْن» أي: كما يرد كلام بعد كلام على نابل، فتقول له: ارمِ، ارمِ، توكيداً وحَثّاً. ويُروى: «كرّك لأَمَيْن» و «لفت كلأَمَيْن»[1].

وإنَّما تَعْمَل المصادر عمل أفعالها إذا كان العامل فيها غيرها، فإذا أُعمل فيها فعلها المشتق منها كان العمل لفعلها، فلا بد للمصدر أن يعمل فيه غير فعله أو يقدّر ذلك فيه إذا كان مصدر مثال، نحو: ضربته ضرب زيد عمراً[2].

«إذْ هُنَّ أقْساطٌ كَرِجْلِ الدَّبَى   أو كقَطَا كَاظِمَةَ النَّاهِلِ»

و «إذْ هُنَّ»: يعني الخيل، ويُحْتَمل أن يكون العامل في «إذا» نطعن. و «النَّاهل»: صفة «لقطًا». و «قطًا» جمع قَطَاة، ووَصَفَه بالمُفرد كما قال تعالى[3]: ﴿الذي جَعَلَ لَكُم مِن الشَّجَرِ الأَخْضرِ نَاراً﴾ وخلافه[4]: ﴿مُتَّكِئِيْنَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾ وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلّا حذف الهاء، فإنه يجوز وصفه بالمفرد، وعليه أتى[5]: كالخَشَب الشائِلِ... ويجوز تذكير هذا النوع[6] وتأنيثه قال الله تعالى[7]: ﴿أعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَة﴾ و «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»[8].

---

(١) رُوِي عن أبي عمرو أنَّه قال: كنت أسمع منذ ثلاثين سنة عن هذا البيت فلم أجد أحداً يعلمه، حتى رأيت أعرابياً بالبادية فسألته عنه، ففسره لي، وقال العجاج: حدثتني عمتي، قالت: سألت امرأ القيس وهو يشرب مع علقمة بن عبده: ما معنى قولك: كَرِّك لأمين؟ قال: مررت بنابل وصاحبه يناوله الريش لؤاما وظهاراً، فما رأيت أسرع منه، فشبهت به.
انظر: شرح ديوان امرىء القيس ص١٢١ (الحاشية). وبعض شروح هذا البيت ورواياته ذكرها الأعلم في شرحه، انظر: المصدر نفسه ص ١٢٠ - ١٢١.

(٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص١٥٤ و ١٨٩-١٩٤.

(٣) سورة يس، آية ٨٠.

(٤) سورة الرحمن، آية ٧٦.

(٥) من قول امرىء القيس:
أَرْجُلُهُمْ كالخَشَب الشائِلِ.
وهو عجز البيت التالي من القصيدة ذاتها.

(٦) النوع يقصد به اسم الجنس الذي يُمَيَّز بينه وبين مفرده بالتاء كقوله: شجرة، شجر، وثمرة، ثمر.

(٧) سورة الحاقة، آية ٧.

(٨) سورة القمر، آية ٢٠.

«حتى تركناهم لَدَى مَعْرَكٍ   أَرْجُلُهُمْ كالخَشَبِ الشائِلِ»

وأَرجُلُهُمْ كالخَشَب، أي: مِثْلُ الخَشَب، والجملة في موضع الحال مِن «الهاء والميم»، أي: تَرَكْنَاهُم مُشْبِهةً أَرجُلُهم الخَشَبَ المُلْقَى شيئاً على شيء.

«حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكنتُ امْرأً   عن شُرْبِها في شُغُلٍ شاغِلِ»

و «شاغِل»: إتْبَاعٌ لشُغْل، كجائع نائع[1].

«فاليومَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ   إثْماً مِنَ اللَّهِ ولَا واغِلِ»

و «فاليومَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ»... «غَيْرَ»: حال من الضمير المرفوع في «أُسْقَى»، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: فاليومَ أُسقى إناء خمر، وإن كانت «غير» ليست بمشتقة، فهي في تأويل المشتق.

ويروى «أشْرَبْ غَيْرَ» بسكون الباء. والبصريون يقولون: إنَّ للشاعر إذا اضطر أنْ يَرُدَّ الأشياء إلى أصولها، وأصل الفعل البناء فلما اضطر هذا إلى الجزم ردّه إلى البناء[2].

وغيرهم يقول: جعل المُنْفَصِل كالمُتَّصِل، فصار «أشرب غير» بمنزلة رُبْع[3] فخُفِّف ككرم.

و «إثماً»: مفعول «بمُسْتَحقِب»، أي: غير مُكْتَسِب ذنباً. و «لا واغِلٍ»: مردود على «غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ»، أي: وغَيْرَ واغِلٍ.

«١٧» — ب —

وقال أيضاً: «المديد»

«رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ   مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ في قُتَرِهْ»

قوله: «رُبَّ رامٍ مِن بني ثُعَلٍ»... «مِنْ»: مُتعلّقة بصفة رامٍ المحذوفة. و «مُتْلِجٍ» و «عَارِضٍ[4]» مِنْ صفَتِه.

«عَارِضٍ زَوْرَاءَ مِنْ نَشَمٍ   غَيْرِ بَاناةٍ على وَتَرِهْ»

---

(١) النائع: العطشان. اللسان، مادة (نيع).

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٠٤.

(٣) لعله يريد: الربع: جزء من أربعة أجزاء، وهو مكيال يسع أربعة أقدام، ويجوز فيه: ربع «بتسكين الباء».

(٤) هي الكلمة الأولى من البيت التالي:

و «زَوْرَاءَ»: مفعول «بعَارِض»، وكذلك «كَفَّيْه»[1]: منصوب «بمُتْلِج»، وقد اعْتَمَد، لأنَّ اسم الفاعل لا يَعْمَل عند أكثرهم حتى يَعْتَمِد على نفي أو استفهام، أو يكون صِفَة، أو صِلَة، أو خبراً، أو حالاً[2].

و «مِنْ نَشَمٍ»: أي: كائنةٍ مِنْ نَشَمٍ. و «غَيْرَ باناةٍ»: يُروى بنصب «غَيْر» وجرِّها، فالنصب على الحال مِن الضمير في «عَارِضٍ» والجرُّ: على الصِّفة «لرَام». و «على» بمعنى «مع» إذا كان باناة بتقدير بائِنَة[3]، لأنَّ منهم مَنْ جعل البايِنَة للقوس، ومنهم مَنْ جعلها للرَّامي[4]. والهاء: للمُبالغة.

والهاء في «وَتَره»: راجعة إلى الرَّامي، «وباناة»، أي[5]: بعيدة، أراد باينة، فقلب الياء ألفاً، بعد أنْ أخَّرَهَا وقَدَّمَ النون، وفي المصنّف[6]: وصفها البَاينة، وهي التي قد مالت على وترها، وذلك أن يكاد ينقطع وترها من لُصُوقه بها.

«وقَــــــدْ أَتَتْــــــهُ الوَحْشُ وَارِدَةً   فَتَنَحَّــــى النَّـــــزْعَ في يَسَـــــرِهْ»

«وقد أَتَتْهُ الوَحْشُ»: جملة في موضع الحال السَّبَبيَّة، أي: أتته الوحش إتاءةً.

و «قد» عند سيبويه: حرف تَوَقُّع: قد كان كذا كذا. قال: وزَعَم «الخليل» أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، أي: يتوقعونه.

وذكر بعض المُتأخِّرين أنَّ «قد» إذا دخلت على الماضي كانت تحقيقاً، وإذا دخلت على المُستقبَل كانت توقعاً. والأول أصحّ، وقَدْ فَعَلَ جَوَابُ لَمّا يَفْعَل. وفَعَلَ جواب لَمْ يَفْعَل[7].

و «وَارِدَةً»: حال من الوحش.

«فَــرَمَــاهَـــــا فـي فَـــرائصِهـــا   بـــــإِزاءِ الحَوْضِ أو عُقُـــــرِهْ»

«بِــــرَهِيشٍ مِـــــنْ كِنَــــانَتِـــهِ   كَتَلَظِّـــي الجَمْـــرِ في شَــــرَرِهْ»

و «بِرَهِيشٍ»: الباء مُتعلّقة «برَمَاهَا»، و «مِنْ»: مُتَعلِّقة بمحذوف، أي: برهيش كائنٍ مِنْ

(١) هذه الكلمة من البيت الأول.

(٢) سبقت الاشارة إلى هذه المواضيع.

(٣) غير باناة: أراد غير بائنة، ثم قلبه فصار «غير بانية» ثم قلب كسرة النون فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، وهذا على لغة من يقول للبادية: باداة، وهي لغة طيء.

(٤) قيل: رجل باناة: الذي يحني صلبه إذا رمى فيذهب سهمه على وجه الأرض، وذلك عيب. انظر: اللسان، مادة (بين).

(٥) انظر اللسان، مادة (بين).

(٦) لعله يقصد الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام، وهو كتاب غير منشور، يقوم رمضان عبدالتواب بتحقيقه، وحقق حاتم الضامن الجزء الخاص بالسلاح ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت ١٩٨٥م.

(٧) انظر الكتاب ٤/٢٢٣-٢٢٤.

أو مُخْرَجٍ... و «كتَلَظِّي»: يُحْتَمل أن يكون مِنْ صِفَة «رَهِيشٍ» أي: مُتَّقِداً ومُتَلظِّياً كتلظِّي، وأن يكون في موضع الحال، لأنَّ النكرة قد وُصِفَت.

«رَاشَــــهُ مِـــنْ ريشِ نــــاهِضَـــةٍ   ثُـــمَّ أمهــاهُ عَلَــى حَجَـــرِهْ»

والتَّاء في: «ناهِضَةٍ» للمُبالغة كما هي في عَلّامة، أو لأنَّه أراد الأنثى و «مِنْ ريشٍ»... مِنْ: مُتعلّقة بمحذوف، أي: رائشةٍ بريشٍ كائنٍ مِنْ ريش، فَحَذَفَ الموصوف والصِّفة وهذا مثل[1]: «الوافر»

كأنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أُقيش

«فهـــو لا تَنْمِـــي رَمِيَّتُــــهُ   مـــالَـــه لا عُـــدَّ مِـــنْ نَفَـــرِهْ»

و «مالَه»... «ما»: استفهام في موضع رَفْعٍ بالابتداء، وهي تامَّة، و «له»: الخَبَر، أي: في أي شيء مستقر له. وبادعاءٍ عليه، وهو لا يُريد وقوعه له على وجه التَّعجُّب منه، كما يقال للقائل المُجيد: قَاتَله اللَّه[2].

و «مِنْ نَفَرِهْ»: في موضع المعمول الثاني لـ «عُدَّ»، وإذا كانت «عُدَّ» مِنْ العَدَد، وهو إحصاء الشيء فيتَعدَّى إلى مفعولين: أحدهما بحرف الجرّ، وقد يُحذف حرف الجَرّ فيتعدَّى الفعل فينصب «مفعولين»، فتقول: عَدَدْتُكَ المال، وعَدَدْتُ لَكَ المالَ. وإذا كانت «عَدَّ» بمعنى «حَسِبَ» تعدَّت إلى مفعولين، والثاني هو الأول. ففي الوجه الأول: يجوز الاقتصار على أحدهما، ولا يجوز الألغاء ولا التَّعليق. وفي الوجه الثاني: يجوز الاقتصار على أحدهما، ويجوز الألغاء والتعليق بعد حرف الابتداء والاستفهام والنفي[3]، نحو: ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ وعَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ، وخِلْتُ أزيدٌ عالمٌ أَمْ عمرو؟

«مُطْعَـــمٌ للصَّيْــــدِ ليسَ لَـــــهُ   غيرَهــــا كَسْــبٌ على كِبَـــرِهْ»

«و «مُطْعَمٌ»: خبر مبتدأ، و «غيرَها»: منصوب على الاستثناء المُقدَّم، والهاء: للرِّماية، و «كَسْبٌ»: اسم ليس، وخبرها في له، فالجارُّ والمجرور مُتعلِّقان بمحذوف. وهو كقول الآخر[4] «البسيط».

(١) هو للنابغة الذبياني تمامه:

كـــأنَّـــكَ مِـــنْ جِمالِ بني أُقيش   يقعقـــع خَلْـــفَ رِجليـــه بِشَـــنْ

انظر ديوان النابغة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م، ص١٢٦.

(٢) هذا القول منقول من شرح الأعلم الشنتمري، انظر: شرح ديوان امرىء القيس ص١٢٥.

(٣) انظر مزيداً من التفصيل في باب الألغاء والتعليق همع الهوامع للسيوطي ٢/٢٢٧-٢٣٥.

(٤) البيت لكعب بن مالك ذكره سيبويه في الكتاب ٢/٣٣٦.

.... ليس لـــــــــه غيرَ السيــوفِ وأطــراف القَنـــا وَزَرْ

وجاز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه لأنَّهم شبَّهوه بالمفعول الصحيح.

و «على كِبَرِهْ»: مُتعلِّق بحال محذوفة يَعْمَل فيها خَبَر ليس المحذوف.

«وخَليـــلٍ قـــد أُفـــارِقُـــهُ ثُـــمَّ لا أبكـــي على أثَـــرِهْ»

و «خليلٍ» خُفِضَ بواو «رُبَّ».

«وابــنُ عَــمٍّ قــد تَــرَكْــتُ لَــهُ صَفْــوَ مــاءِ الحَوْضِ عــن كَــدَرِهْ»

و «عَنْ كَدَرِهْ»..... «عَنْ»: بمعنى بَعْد[1].

«وحَـديـثُ الرَّكْـبِ يَـوْمَ هُنَـاً وحـديـثٌ مـا عَلَـى قِصَـرِهْ»

و «حديثُ الرَّكْبِ»: روى الطوسي[2] «وحدَيثٍ» بالخَفْضِ ردّاً على ما قَبْلَه وهو قليل، لأنَّ «رُبَّ» لا تَخفِضُ المَعْرِفة، ورواه ابن حبيب[3] عن الأصمعي «وحَديثُ» بالرَّفع على الابتداء. ويُروى «حديثاً» بالنَّصب، أي: سَمُرتُ حديثاً. و «ما»: زائدة، على وجه المُبالغة والتعظيم.

و «هُناً»: مُنوَّن، ووزنه «فُعَل» وهو يَوْمُ لَهْوٍ، وقيل: يومٌ معروف، وقيل: مَوضع[4].

(١) يقول ابن هشام وتأتي عن مرادفة بعد نحو «عما قليل ليُصْبِحُنَّ نادِمِيْن»، و «يُحَرِّفُوْنَ الكَلِمَ عَن مَوَاضِعِه» بدليل أنَّ في مكان ان «مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِه» ونحو «لتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق» أي حالة بعد حالة. وقال:

ومَنْهَلٍ ورِدْتُه عَنْ منهلِ

انظر مغني اللبيب ١/١٤٨.

(٢) هذه القصيدة من مرويات الطوسي، أبو الحسن علي بن عبدالله بن سنان، قرأها على ابن الأعرابي من رواية المفضّل، ولم يرد في الديوان المنشور برواية الأعلم والطوسي رواية أخرى للطوسي، انظر الديوان ص٤١٣.

(٣) هو محمد بن حبيب أحد رواة ديوان امرىء القيس.

انظر الفهرست، ص١٧٧، مطبعة دانشكاه ـ طهران.

(٤) قال الشنتمري: قوله: وحديث الركب يوم هنا: قيل: هو يوم معروف، وكان «هُنَا» اسم موضوع اجتمعوا فيه وتحدّث كُـلٌّ إلى مَنْ يحب، وقيل: أراد: اليوم الأول، ويقال: «هنا» كناية عن اللهو واللعب.

انظر شروح ديوان امرىء القيس، ص١٢٧.

«١٨»

وقال أيضاً: «المتقارب».

«يــا هِنْــدُ لا تَنْكِحي بُــوهَــةً علَيـــه عَقيقَتُـــه أحسَبَـــا»

قوله: «يا هِنْدُ لا تَنْكِحي بُوهَةً»: صفةٌ قامت مَقام موصوف، أي: رجلاً بُوهَة. و «أحسَبَا»: مِنْ صِفَته، و «عليه عَقيقَتُه»: جملة مِن فعل وفاعل، أي كائنةٌ عليه عَقيقَتُه، أو مبتدأ وخبر في موضع الصِّفة له. أي غير مُتَنَظِّف. وأراد: رجلاً مثل بُوهَة، فحذف الصِّفة والموصوف.

«مُـــرَسَّعَـــةٌ بينَ أرْسَـــاغِـــهِ بِه عَسَـــمٌ يَبْتَغِـــي أرْنَبَـــا»

و «مُرَسَّعة»: يُروى بالرَّفع والنَّصب، فمَنْ نَصَب وكَسَر السين جعله صفة «لبُوهَة»، ولذلك أنَّه إتباعاً للفظ، أي: فاسد. ومَنْ فَتَح السين جعل عينه مُعْجَمةً وهو سَيْرٌ يُضْفَر[1]. ومن رَفَعه فعلى أنَّه مبتدأ، و «بينَ أرْسَاغِه»: في موضع الخَبر، التقدير: بينَ أرْسَاغِه مُرسَّعةٌ. فقدَّم المبتدأ وهو نَكِرة، وفيه ضَعْف.

و «به عَسَمٌ»: مبتدأ وخبر، وموضع الجملتين: الصِّفة أو الحال.

و «يَبْتَغي أرْنَبَا»: جملة موضعها نَصْبٌ على الحال.

«لِيَجْعَـــلَ في كَفِّـــهِ كَعبَهـــا حِـــذَارَ المنيّـــةِ أنْ يَعْطَبَـــا»

و «لِيَجعَلَ»: اللام مُتعلِّقة بـ «يَبْتَغي»، و «حِذار»: مفعول له، وموضع «أنْ يَعْطَبَا»: خَفْضٌ على البَدَل مِن «المنيَّة»، ويجوز أنْ يكون مفعولاً، على تقدير: مَخَافَةَ أنْ....، أو تقدير: «لا يعطبه».

«ولســـتُ بخِزْرَافـــةٍ في القُعــودِ ولســتُ بطَيَّـــاخـــةٍ أخْـدَبَـــا»

و «أخْدَبَا»: يجوز أن يكون صفة على اللفظ، وأن يكون على الموضع قبل دخول الباء.

«ولســـتُ بـــذي رَثْيـــةٍ إمَّـــرٍ إذا قِيـــدَ مُستَكْـرَهـــاً أصْحَبَـــا»

و «إمَّرٍ»: صفة موصوف. وفي «أصْحَبَا»: جواب إذا، و «مُسْتَكْرَهاً»: حال مِن الضمير

(١) المرسّعة: مثل المعاذة، وهي سَيْرٌ يُضْفَر ويُعْقَد بين الأرساغ، ورَسَّف في القيد: مَشى مشياً فيه رويد. انظر اللسان، مادة (رسع) و (رسف).

في «قِيدَ»، أي: قِيدَ هو....

«وقالت بنَفْسِي شَبَابٌ لَهُ   ولِمَّتُهُ قَبلَ أن يَشْجَبَا»

و «قالت بنَفْسِي شَبَابٌ لَهُ».... «شَبابٌ لَهُ»: مبتدأ، وخبره في «بنَفْسِي»، و «لَهُ»: مِنْ صِفَته.

«١٩»

وقال أيضاً: «الطويل»

«ألَا قَبَّح اللّه البَراجِمَ كُلَّها   وجَدَّعَ يَربوعاً وعَفَّر دارِما
وآثر بالمَلْحَاةِ آلَ مُجاشِعٍ   رِقابَ إمَاءٍ يقتنين المَغارِمَا»

قوله: «رِقابَ إماءٍ»: هو منصوب على الذَّم.

«فما قاتَلُوا عن ربِّهم وربيبِهم   ولا آذَنُوا جاراً فيَظْعَنَ سالِماً»

والعرب تَقْرِن «لا» بالفعل الماضي، فتنوب مَنَاب «لَمْ» إذا قُرِنَت بالفعل المُستقبل، ومنه: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[1]. أي: فلَمْ يُصَدِّقْ ولَمْ يُصَلِّ.

و «سالماً»: حال من الضمير في «يَظْعَنَ»، ونَصَبَ «يَظْعَنَ» بالفاء على جوابَ النَّفي.

«وما فَعَلوا فِعْلَ العُوَيرِ بجارِهِ   لَدَى بابِ هند إذْ تَجَرَّدَ قائماً»

والعامل في الظَّرفين «لَدَى وإذْ»: المصدر المُشَبَّه بِهِ.

و «قائماً»: حال من الضمير في «تَجَرَّدَ».

«٢٠»

وقال أيضاً: «المنسرح».

«إنَّ بني عَوفٍ ابتَنَوا حَسَباً   ضَيَّعه الدُّخْلُلُون إذ غَدَرُوا
أدَّوْا إلى جارِهِمْ خُفَارَتَه   ولم يَضِعْ بالمَغِيبِ مَن نَصَرُوا»

وقوله «مَنْ نصروا».... «من»: فاعلة، وأراد: نصروه، فحذف الرَّاجع إلى «مَنْ».

و «مَنْ» تنقسم أربعة أقسام: تكون استفهاما، وشرطا، وموصولةً، وزائدة عند الكوفيين[2].

(١) سورة القيامة، آية ٣١.

(٢) تقدّم الكلام على «مَنْ» كثيراً. انظر مغنى اللبيب ٣٢٧/١ وما بعدها.

«لَمْ يَفعلوا فِعلَ آلِ حَنْظلةٍ   إنَّهُمُ جَيْرِ بئسَ ما ائْتَمَرُوا»

و «جَيْرِ»[1]: عدة وتصديق، بمعنى: نَعم، وقيل: بمعنى «حَسْب»، وقيل: بمعنى حَقّاً، وهي قَسَم للعرب[2].

وحروف التصديق والأيجاب: أَجَل، ونَعَم، وبَلَى، وجَيْرِ، وأيْ، وإنَّ في أحد أقسامها، وقد يجوز في «جَيْرِ» أن تكون اسماً، ووجب لها البناء للزومها طريقة واحدة، وشَبَهِهَا بالحرف، وبُنيت على الكسر على أصل التقاء الساكنين، لأنَّ استعمالها لم يكن كثيراً، كما كَثُر في «أين» و «كيف» ونحوهما، وقد تُفتح.

«وبئسَ ما».... فاعل نعم وبئس لا يكون إلاَّ اسم جنس مُعرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى اسم جنس، أو مبهماً: أو مضافاً إلى مبهم[3]، وإنّما قصروهما دون سائر الأسماء، لِمَا في أسماء الأجناس والمُبهمات مِن العموم الذي يحصل به المقصود من الاستغراق في المدح والذم، ولا بُدَّ معها من الممدوح أو المذموم لفظاً أو نية، فإذا تُرِك ذِكْرُ أحدهما عُلم لأنّه مراد. والتفسير واجبٌ إن أُضْمِر الفاعل.

وقد يُجمع بينهما تأكيداً فإذا قلت: زيدٌ نِعْمَ الرجل، ففيه ثلاثة أقوال[4]: أحدها: أنّ العائد مُقدَّر في الجملة ولكن حُذف اختصاراً، أي: زيدٌ نِعْمَ الرجل هو.

والآخر: أن يكون القياس: زيدٌ نِعْمَ زيدٌ قام، إلّا أنَّ «نِعْمَ» لا يَرْفَع إلّا ما فيه الالف واللام فلمّا لم يَجُز ذلك وضع الظاهر موضعه.

والثالث: أنَّ الغَرض في ذِكْر الضمير أن يَرْبط الخَبَر بالمُخْبَر عنه، فلمَّا كان الرجل اسماً يراد به الجمع وكان زيد بعض الرجال ارتبط به ارتباط الجُزء بالكُلّ فأغنى ذلك عن ذِكْر الضمير. ذكره الفارسي[5].

و «ما» في بئسما عند سيبويه[6] فاعلة. كأنَّه قال: بئس الشيءُ الذي ائتمروا به.

(١) جَيْر هي حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدراً ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً وإلّا لأعربتْ ودخلت عليها أل. مغني اللبيب ١٢٠/١ وانظر الكتاب ٢٦٨/٣.

(٢) انظر اللسان، مادة «جير».

(٣) انظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢-١٧٨.

(٤) انظر شرح المفصل ١٣٤/٧-١٣٥.

(٥) لم نعثر على رأي الفارسي في كتبه المتوفرة.

(٦) انظر الكتاب ٤٣٩/٤-٤٤٠.

وقال الأخفش[1]: «ما» نَكِرَة موضعها نَصْبٌ على التفسير، مِثْل قولك: بئس رجلاً زيدٌ. التقدير عنده: بئس شيئاً ائتمروا به.

وقال الكوفيون[2]: بئس و «ما» شيء واحد في موضع رفع، وقيل «ما» نَكِرة.

و «ائتمروا به»: نَعْتٌ «لِمَا»، كقولك: بئس رجلاً ظريفا زيدٌ...، وبئس ما ائتمروا به، فحَذَفَ الجارَّ، فصار ائتمروه، ثُمَّ حَذَفَ الضمير.

وهذه الجملة كلها في موضع خبر إنَّ.

ولا يجوز عند البصريين وَصْفُ فاعل نِعْمَ وبئْسَ لِمَا في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشيوع. فأمَّا: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا﴾[3] فلا تتم الفائدة إلَّا بها، لم يَسْتَوْجِبُوا الذَّمَّ بكَوْنهم قوماً إلا بتكذيبهم، أي: بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ المُكَذِّبين عليهم.

«ولا حِمْيَــريٌّ وَفَــى ولا عُــدَسٌ ‏ ‏ ولا آســتُ عَيْــرٍ يَحُكُّهــا الثَّفَــرُ»

«ولا حِمْيَريٌّ وَفَى»: مبتدأ وخَبَر، وكذلك «عُوَيرٌ»[4] شأْنُهُ، أو اسم «لا» المُشبَّهة بِلَيْسَ، كقولهم: لا رجلٌ أَفْضَلَ مِنْك، هكذا: منك و[5]:

فأنَا ابنُ قيس لابراحُ

أي: ليس لي بَرَاح. واستعمال «ما» بمعنى ليس قليلٌ. وجاز الابتداء بها وهما نكرتان، لأنَّ النكرة يُبتدأ بها إذا كانت موصوفة أو عموماً أو كون الكلام في معنى كلام آخر لا يُخِل بمعناه لكون الاسم فيه نكرة، أو خبرها في المجرور مثلها، أو بمعنى الدعاء في الخير أو الشر، أو مُعْتَمِدَة على نفي أو استفهام[6].

و «يَحُكُّها»: جملة في موضع الصِّفة «لآست».

(١) انظر شرح المفصل ١٣١/٧.
(٢) انظر رأي الكوفيين في هامش الصفحة ١٣١ من الجزء السابع من شرح المفصل لابن يعيش نقلا عن شرح التسهيل.
(٣) سورة الأعراف، آية ١٧٥.
(٤) في البيت التالي، وهو قوله:
لكنْ عُوَيرٌ وَفَى بذِمَّتِهِ
(٥) هو لسعد بن مالك البكري تمامه:
مَــنْ صَــدَّ عَــن نيرانها ‏ ‏ فــأنــا ابــن قيس لا بَــرَاحُ
انظر: شعراء النصرانية، ص ٢٦٥.
(٦) انظر تفصيل ذلك شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٥/١ وما بعدها وانظر همع الهوامع ٢٧/٢ وما بعدها.

«٢١»

وقال أيضاً: «الرجز»

«واللَّهِ لا يَذهَبُ شَيْخِي باطِلَا»

قوله «شَيْخِي باطِلَا».... أراد: دَمُ شَيْخِي، فَحَذَفَ، ولا يَتِمُّ القَسَمُ بنفسه حتى يُتْبَع بما يُقْسَم عليه، كالشرط والجزاء بمنزلة جملة واحدة، و «باطِلَا»: حالٌ مِنْ شَيْخِي.

«حتَّى أُبيرَ مالكاً وكاهِلَا»

و «حتَّى»: غاية، أي: حتَّى إلى أن أُبيرَ.

«القاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاحِلا»

و «القَاتِلِينَ»: صِفَة ل «مالكاً» و «كاهِلاً».

«خيرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونائِلا»

و «خيرَ مَعَدٍّ»: راجعٌ إليهما، لأنَّ بني أَسَد مِنْ مَعدٍ وإنَّما أُريد حتَّى أُهلك أشراف مَعَدّ وخيرهم.

ولا يجوز أن يكون «خير» مِنْ صِفَة «المَلِك»، لأنَّ أفعل لا يُضاف إلاَّ لِمَا كان منه. وأبو امرىء القيس مِن اليمن لا مِن مَعَدّ.

و «خيرَ» بمعنى: «أَخْيَر»، و «حَسَباً» تمييز.

«يا لَهْفَ هِندٍ إذ خَطِئْنَ كاهِلا»

والضمير في «خَطِئْنَ» للخَيْل، والعامل في «إذ» حُذِف.

«نحنُ جَلَبْنَا القُرَّحَ القَوافلا»

و «جَلَبْنَا»: جملة في موضع الحال مِن «القُرَّح».

«يَحْمِلْنَنَا والأَسَلَ النَّواهِلَا»

«مُستَفْرِماتٍ بالحصَى جَوافِلَا»

«تستثفرُ الأواخِرُ الأوائِلَا»

و «مُستَفْرِماتٍ»: حال.

«٢٢»

وقال أيضاً: «الوافر»

«أَلَا إلَّا تَكُــن إبِــلٌ فمِعــزَى ‏ ‏ كــأنَّ قُــرُونَ جِلَّتِهــا العِصِــيُّ»

قوله «ألا إلَّا تَكُن إبلٌ فمِعزَى»... إبلٌ: فاعل بتَكُن، لأنَّها تامَّة، و «مِعْزَى»: يُحْتَمل أن تكون فاعلة، أي: فتَكُون «مِعزَى»، وأن تكون مُبتدأة، أي: فمِعْزَى تَكْفِي أو تُغْنِي عَنْ ذلك.

و «تَكُن» مجزوم بالشرط، و «لا» بمعنى لم، وجاز حذف «إنْ». لأنَّ عملها يدلّ عليها، والفاء جوابها، والعرب تقْرِن «لا» هذه بالماضي وبالمُستقبَل فَيَنُوب ذلك مَنَاب «لم» باقترانها بالفعل الماضي[1] نحو قوله[2]: «الرجز»

وأيُّ عَبْدٍ لك لا أَلَمَّا

أي: لم يَلَم، نحو قوله تعالى[3]: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ أي: لَمْ يُصَدِّق ولم يُصلِّ. والمُستقبلَ قوله تعالى[4]: ﴿إلَّا تَنْفِرُوا﴾ و ﴿إلاَّ تَنْصُرُوْهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّه﴾[5].

و «كأنَّ قُرُونَ»: مِنْ صِفَة المِعْزَى، أي: مُشْبِهَةً قرون...

«إذا مُشَّتْ حَوالِبُها أَرَنَّتْ   كأنَّ الحَيَّ صَبَّحَهُم نَعِيُّ»

وجواب إذا: «أَرَنَّتْ».

«فتُوسِعُ أهلَها أقِطاً وسَمْناً   وحَسْبُك مِن غِنىً شِبَعٌ وريُّ»

و «فتُوسِعُ أهلَهَا أقِطاً».... انتصب «أقِطاً»: على التمييز والبيان، وأصله تُوسِعُ الأقِطَ أهلَهَا، فحول الفعل: كتصبَّبَ زيدٌ عرقاً[6]. وكما قال تعالى[7]: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وعِلْماً﴾، ومنه[8]: ﴿فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً﴾.

و «مِن غنىً»: مُتعلِّق بـ «حَسْب».

«٢٣»

وقال: «الوافر»

«أَلَا يا لَهفَ هِنْدٍ إثْرَ قَومٍ   هُمُ كانُوا الشِّفاءَ فلَم يُصابُوا»

قوله: «أَلَا يا لَهفَ هِندٍ».... «أَلا»: تنبيه، ومثلها «أمَا» و «هَا». والعامل في «إثْرَ»: «لَهفَ، لأنّه كالتَّلهُّف. و «هُمُ» كانُوا»: جملة في موضع الصِّفة ل «قَوْم».

(١) انظر المغني ١/٧٣.
(٢) هو لأبي خراش الهذلي، تمامه:
إنْ تغفرِ اللهمَّ تغفرْ جَمَّا   وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمَّا
انظر: مغني اللبيب جـ١ ص٢٤٤.
(٣) سورة القيامة، آية ٣١.
(٤) سورة التوبة، آية ٣٩.
(٥) سورة التوبة، آية ٤٠.
(٦) انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٢/٧٣-٧٤.
(٧) سورة غافر، آية ٧.
(٨) سورة الجن، آية ٨.

«وَقَاهُم جَدُّهُمْ بِبَنِي أبِيهِم   وبالأشْقَيْنَ ما كانَ العِقابُ»

و «مَا كَانَ»: يجوز أن تكون «ما» صِلَة، وأن تكون مصدرية في موضع رَفْع بالابتداء، أي: كَوْن العِقاب، والخبر: «بالأشْقَيْن»، والباء: مُتعلِّقة على هذا بمحذوف.

و «ما» تنقسم قسمين[1]: اسمية وحرفيَّة، فالأسمية: تكون موصولة بمعنى الذي، وشرطية، واستفهامية، ونكرة وموصوفة. والحرفية: مصدرية وغير مصدرية، والمصدرية تُوصَل بالجملة الفعلية في الأمر العام، وغير المصدرية ضربان: نافية وزائدة، فالنافية ضربان: عاملة، وغير عاملة، والزائدة ضربان: مُغيِّرة للفظ، وغير مُغيِّرة، وجائز معها الأمران. ولا يُثنَّى ولا يُجمع من مفردات الموصولات غير الذي والتي.

«وأفلَتَهُنَّ عِلْبَاءٌ جَرِيضاً   ولو أدركْنَهُ صَفِرَ الوِطَابُ»

و «جَرِيضاً»: حال من «عِلْبَاء»، وجواب «لو»: محذوف، أي لقُتِل[2].

«٢٤»

وقال أيضاً: «الوافر»

«كأنِّي إذْ نزلتُ على المُعَلَّى   نَزَلْتُ على البَوَاذِخ مِن شَمَامِ»

قوله: «كأنِّي إذْ نزلتُ على المُعَلَّى نَزَلْتُ».... نَزَلْتُ الثانية: جملة في موضع خَبَر كأنَّ، وهو العامل في «إذْ»، ويُحتَمل أن يَعْمَل فيه ما في «كأنَّ» مِنْ معنى الفعل، ولا يَعْمَل فيه «نَزَلْتُ» الأولى، لأنَّ ذلك في تقدير الأضافة إليه، ولا يَعْمَل المضاف إليه في المضاف، لأنَّ بعض الشيء لا يَعْمَل في بعضه.

و «على» الثانية: مُتعلِّقة بمُقْتدِر[3].

«فما مَلِكُ العِرَاقِ على المعلَّى   بمقتدِرٍ ولا مَلِكُ الشَّآمِ
أصَدَّ نَشَاصَ ذي القَرْنَيْنِ حتَّى   تولَّى عارِضُ المَلِكِ الهُمَامِ
أقَرَّ حَشَا امرِئِ القَيسِ بنِ حُجْرٍ   بنو تَيمٍ مَصَابيحُ الظَّلامِ»

(١) سبق الكلام على «ما».
(٢) تقديره: كما يخلو الوِطَاب من اللَّبَن، أو أن يقتل فتصفرّ وطابُه، أي: تخلو ويذهب لبنها لأنّه مات فلا شيء له مِنْ ماله. انظر: شرح الديوان ص١٣٨ - ١٣٩.
(٣) مُقتدِر في البيت التالي لهذا البيت من القصيدة وهو:
فما مَلِكُ العِراقِ على المعلَّى   بمُقتدِرٍ ولا مَلِكُ الشَّآمِ

«٢٥»

وقال أيضاً: «الطويل»

«لَنِعمَ الفتى تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ   طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ
إذا البازِلُ الكَوْماءُ راحَتْ عَشِيَّةً   تُلاوِذُ مِنْ صَوتِ المُبِسِّينَ الشَّجَرْ»

قوله «لنِعمَ الفتى».... موضع تَعشُو: نَصْبٌ على الحال السَّببيَّة، أي: عاشياً أنت، وجاز أن يجري حالاً بالضمير الرَّاجع إلى الفتى وهو «الهاء» في «نارِهِ».

و «طَرِيفُ»: مبتدأ، وخَبَره في «نِعْمَ الفتى»، أو خَبَر مبتدأ هو طَرِيفٌ، ولا مَوْضع «لنِعْمَ الفتى» على هذا. فالأول على كلام، والثاني على كلامين، كأنَّه قيل: مَن الممدوح؟ فقيل: هو زيدٌ. وقد يُحْذَف المخصوص إذا كان معلوماً، وفي القرآن الكريم[1]: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾ ولم يُذْكَر أيّوب[2] ولا بُدّ للمخصوص أن «يُفْهَم»[3] من الفاعل وقوله تعالى[4]: ﴿وساءَ مثلاً القَوْمُ﴾.

و «مال»: أراد «مالكاً» فرخَّم في غير النداء ضرورة.

و «ليلةَ»: العامل فيها «يعشُو».

و «إذا البازِلُ»: قد تقدم أنَّه يَرْتَفِع ما بعد «إذا» بالفعل المُضْمَر أو بالابتداء. و «تُلاوِذُ»: جوابها، والعامل فيها.

«٢٦»

وقال أيضاً: «الوافر»

«أَبَعْدَ الحارثِ المَلِكِ بنِ عَمرٍو   لَهُ مُلْكُ العِراقِ إلى عُمانِ»

قوله: «أَبَعْدَ الحارثِ المَلِكِ بنِ عَمرٍو».... العامل في «بَعْد»: الفعل المحذوف، تقديره: أتجاورني بنو شَمَجَى مجاورةً، أو أتجاورني بني شَمَجَى مجاورةً بعد «الحرث»[5].

ويُروى «مجاوِرة» بكسر الواو، وهو على هذا التقدير إلا أنه وضَعَ اسم الفاعل موضع المصدر، كما تقول أقاعداً وقد سار الرَّكب[6]؟

(١) سورة ص آية ٣٠ و ٤٤.
(٢) انظر ابراهيم السامرائي - أساليب القرآن الكريم (باب نعم) حيث يذهب إلى أنَّ نِعْمَ وردت في القرآن بلا خصوص بالمدح فهي أفعال.
(٣) بياض في الأصل وما بين القوسين زيادة من المحقق ظناً منه أنَّه يفي بالغرض ويطابق المعنى.
(٤) سورة الأعراف، آية ١٧٦.
(٥) الحارث والحرث: يجوز فيها إثبات الألف وحذفها.
(٦) هذا الأعراب منقول حرفاً فحرفاً من شرح الأعلم. انظر شرح الديوان، ص ١٤٣.

و «له مُلْكُ»: مبتدأ وخبر، أو: جملة اسمية في موضع الحال من الحارث، أي: متملكاً.

و «إلى عُمانِ»: يجوز أن تكون «إلى» بمعنى «مع»، كما قال تعالى[1]: ﴿مَنْ أنصاري إلى الله﴾، أي: «مع». ويجوز أن تكون «إلى»: مُتعلِّقة بحال محذوفة، أي: مُتَّصِلاً إلى.

«مجاوِرةَ بني شَمَجَى بنِ جَرْمٍ   هَواناً ما أُتيحَ مِنَ الهَوانِ»

و «هَواناً»: مصدر مُؤكّد، وموضعه الحال[2] مِن الضمير في «مُجاوِرَةً» في مَنْ كَسَر الواو، أي: مُجاوِرَتي في حال هوانٍ وصَغَار، أو مِن الضمير في الفعل المحذوف في مَنْ فَتَح الواو، و «ما» زائدة.

«ويَمْنَحُها بَنُو شَمَجَى بنِ جَرْمٍ   مَعِيزَهُمُ حَنانَكَ ذا الحَنانِ»

و «مَعِيزَهُمُ»: مفعول ثان، وهو جَمْع مَعْز، كعَبْد وعَبِيد، لـ «يَمْنَحُها».

ومَنَحَ مِن الأفعال التي تَتَعدَّى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وقد تقدَّمت. وكل ما تعدَّى إلى مفعول واحد ثم عدَّاه بالهمزة أو بالتضعيف فهو من هذا الباب، كقولك: ضَرَّبْتُ زيداً عمراً، وأَرَيْتُ عمراً خالداً: مِنْ رُؤْيَة العَيْن، وفي القرآن الكريم[3]: ﴿وجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وحَرِيراً﴾ و ﴿وقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾[4] و ﴿وزِدْنَاهُم هُدىً﴾[5] و ﴿وزَادَهُ بَسْطَةً﴾[6] و ﴿ولا تَخُونُوا اللَّهَ والرَّسُولَ﴾[7] التقدير: لا تَخُونُوهُمَا عَهْداً ﴿وعَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[8] و ﴿وآتَاكُمْ ما لَمْ يُؤْتِ أحداً مِنَ العَالَمِينَ﴾[9] و ﴿ولَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفَاً﴾[10] و ﴿فَلمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذا﴾[11]

وفي ما ذكرناه كفاية، وهذا الباب يجوز فيه الاقتصار على أحد المَفْعُولَيْن ولا يجوز فيه الألغاء ولا التعليق.

و «حَنانَكَ»: مصدر، و «ذا»: مُنادى مُضاف، ومعناه: رحَمْتَكَ يا ذا الرَّحْمَةِ، وفي هذا الكلام معنى التَّعجُّب.

(١) سورة الصف، آية ١٤.
(٢) هذا الأعراب منقول عن الأعلم. شرح الديوان، ص١٤٣.
(٣) سورة الأنسان، آية ١٢.
(٤) سورة فصلت، آية ١٣.
(٥) سورة الكهف، آية ١٣.
(٦) سورة البقرة، آية ٢٤٧.
(٧) سورة الأنفال، آية ٢٧.
(٨) سورة البقرة، آية ١٥١، ٢٣٩.
(٩) سورة المائدة، آية ٢٣.
(١٠) سورة العنكبوت، آية ٥٨.
(١١) سورة التحريم، آية ٣.

« ٢٧ »

وقال أيضاً: « الرمل »

« دِيمَةٌ هَطْلَاءُ فيهــــا وَطَـــــفٌ   طَبَــقُ الأرضِ تَحَــرَّى وتَــدُرْ »

قوله: « دِيمَةٌ هَطْلَاءُ فيها وَطَفٌ»... « دِيمَةٌ »: خبر مبتدأ، أي: هي دِيمَةٌ، و « فيها وَطَفٌ »: مِنْ صِفَتِها.

و « طَبَقُ »: يُحْتَمل أن يكون صِفَة، ولم يَتَعَرَّف بالاضافة لتقدير الاشتقاق، فيكون مِثْل[1]: « قَيْد الأوابد ».

« تُخْــرِجُ الوَدَّ إذا مــا أَشْجَــذَتْ   وتُــــوارِيــهِ إذا مــا تَشْتَكِـــرْ »

ودَلَّ على جواب « إذا » الأولى والثانية ما قَبْلَها، أي: « إذا ما أَشْجَذَتْ تُخرِجُ الوَدَّ »، و « إذا ما تَشْتَكِر تُوارِيه ».

« وتَــرَى الضَّــبَّ خَفيفاً مــاهِــراً   ثــانيــاً بُــرْثُنَــهُ مــا يَنْعَفِــرْ »

و « خفيفاً »: حال مِن « الضَّبّ »، و « ماهراً » و « ثانياً »: حالان أيضاً، أو صفتان.

ويُروى « بُرْثُنَهُ » بالرَّفع وِالنصَّب، فالرَّفع على الفاعل، والنَّصب على المفعول، والفعل: مُضْمَر في « ثانٍ »[2].

« وتَــرَى الشَّجْـــراءَ في رَيِّقِـــهِ   كَـرُؤُوسٍ قُطِّعَــتْ فيهــا الخُمُــرْ »

و « كرُؤُوسٍ »... مَوْضِع « الكاف »: نَصْبٌ على الحال، اي: مِثْلَ رؤُوس. وفي « قُطِّعَتْ » ضمير مفعول لم يُسَمَّ فاعله، راجع إلى الرُؤُوس، والجملة موضعها: خبر عن الصِّفة، أي: مِثْل رُؤُوسٍ مُقَطَّعَةٍ. و « الخُمُرْ »: مرفوعة بالاستقرار الواقع صِفَة، أو حالاً بالابتداء، والخبر: في « فيها »، أي: الخُمُرُ كائِنَةٌ أو مُستقِرَّةٌ فيها. وأراد « وفيها الخُمُر »، فَحَذَفَ الواو، والمعنى: أنَّ الرُؤُوس قُطِّعَتْ وفيها الخُمُر. وهذه الجملة في موضع الحال من ضميرها.

وإذا وقعت الجملة الابتدائية في موضع الحال وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال جاز حَذْف

---

(١) من قول امرىء القيس في المعلقة
بمنجردٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ.
الديوان، ص ١٩.

(٢) أي الرَّفع على أنَّه فاعل لاسم الفاعل ثانياً، والنَّصب على أنَّه مفعول به لاسم الفاعل « ثانياً » أيضاً على نيَّة إضمار الفاعل وتقديره ثانياً هو « بَرْثَنَهُ ».

الواو وإثباتها، وإذا لم يكن فيها ضمير راجع اليها فلا بد من إثبات الأوَّل، فمثال الأوَّل: جاء زيد وأخوه قائمٌ، ومثال الثاني: جاء زيد والناسُ جلوسٌ. وجاز إخلاء هذه الجملة مِن الرَّاجع؛ لانعقاد الشَّبه بين الحال والظرف.

« ســاعــةً ثُمَّ انْتَحـــاهـــا وابِـــلٌ   ســاقِــطُ الأكنــافِ وَاهٍ مُنْهَمِــرْ »

و « ساعةً ثُمَّ انْتَحاها»... والعامل في « ساعة »: فعل محذوف، أي كانت الدِّيمةُ ساعةً، أو بَقِيَتْ ساعةً، أو هَطَلَتْ ساعةً. والهاء في « انْتَحاها » لها[1].

وقيل هي للبَحْر.

« رَاحَ تَمْــرِيــهِ الصَّبــا ثُمَّ انْتَحَــى   فيــه شُــؤْبــوب جَنُــوب منفجِــرْ »

و « رَاحَ » يعني: السَّحاب. و « تَمْرِيه الصَّبا »: جلة في موضع خبر « رَاحَ » وهو خَبَر سببي. و « منفجِر »: صفةٌ ل « شُؤْبُوب ».

« ٢٨ »

وقال أيضاً: « الوافر »

« أحَــارِ تَــرَى بُــرَيْقــاً هَــبَّ وَهْنــاً »

قوله: « وَهْناً »: منصوبٌ على الظَّرف، و « بُرَيْقاً »: تصغير التعظيم كدُوَيْهِيَة[2]، و « هَبَّ »، في موضع الصِّفة لبَرْق.

« كنــارِ مَجُــوسَ تَستَعِــرُ استِعــارًا »

و « كنَارِ »: مِنْ صِفَتِهِ، و « تَستَعِرُ »: جلة مِنْ صِفَة النَّار.

« أَرِقْــتُ لــه ونــامَ أَبــو شُــرَيْــحٍ »
« إذا مــا قلــتُ قــد هَــدأ استَطَــاراً »

و « استَطَارا »: جواب « إذا ».

---

(١) أي للدِّيمة.

(٢) قال الأعلم: بُرَيْقاً: تصغير برق في اللفظ، وأراد به التكثير في المعنى، وربما جاء الاسم مصغَّراً في كلامهم، وهو يريد تعظيمه، كما قال الشاعر:
دُوَيْهِيَةٌ تصفرُّ منها الأنامِل
يعني: الموت، وهو من أعظم الدواهي. والدليل أنه أراد تعظيم البَرق، قول التوأم بعده:
كنارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ استعاراً
انظر: شرح ديوان امرىء القيس، ص ١٤٧.

«كـأنَّ هَـزِيـزَه لِـوَرَاءِ غَيْـبٍ»
«عِشَـارٌ وُلَّـهٌ لاقَـتْ عِشَـارا»

و «هَزِيزَه»، أراد: هَزِيزَ رَعْدِه، فأَضْمَر الرَّعد، ولم يجرِ له ذكر، لِأنَّ البَرْق يَدُلّ عليه.

«فلمَّـا أَنْ دَنَـا لِقَفَـا أُضَـاخٍ»

و «فلمَّا أَنْ دَنَا»..... «أَنْ» بَعْدَ «لَمَّا»: زائدة حيث وَقَعَتْ، وحروف الصِّلَة: أن وإن وما ولا ومن والباء، وتجيءُ «أنْ» زائدة وتفسيراً.

«وَهَـتْ أعجـازُ رَيِّقِـهِ فحـارَا»
«ولَمْ يَتْرُكْ بَجَلْهَتِهَـا حِمارا»

و «وَهَتْ»: جواب «لَمَّا».

«٢٩»

وقال أيضاً: [المتقارب]

«أَحارِ بـنَ عَمـروٍ كـأنِّـي خَمِـرْ ويَعْـدُو على المرءِ مـا يـأْتَمِرْ»

قوله: «أَحارِ بنَ عَمروٍ»... «أَحارِ»: منادى مُرخَّم. و «ابنَ» بالنصب: نَعْتٌ على الموضع، ولا يجوز أنْ يُنْعَت بالنَّعت المُضاف على اللفظ، لأنَّك إذا حَذَفْتَ المنعوت وأَقَمْتَ مَقَامَه حَلَّ المُضاف مَحلَّ المفرد، فقلت: يا بنُ عَمْرٍو، «بالرفع»، وذلك لا يجوز، وإنْ شئت نَصَبْتَ «الابنَ» على النداء الثاني.

ويجوز فتح الرَّاء مِن «حار» على الاتْباع وضمُّها[1]

وللتَّرخيم أربعة شرائط:

أن يكون منادى مبنياً علماً زائداً على الثلاثة، ما لم يكن مُؤنَّثاً. ولما جاز في المنادى حذف التنوين والإعراب جاز حذف بعض حروفه تخفيفاً، فلمَّا استحقّ البناء رُخِّمَ. وما جَرَى على أصلـه لا يجوز ترخيمه، لأنَّه في النداء بمنزلته في غير النداء[2].

(١) في المُرخَّم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته، والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قُرِىءَ «ونادَوا يا مَالِ» وقولِ زهير:
يا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكم بداهية.
وجاء على الثاني:
يدْعُون عَنْتَرَ والرِّماح كأنَّها
ثم انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال: يا جعفَ.
انظر همع الهوامع للسيوطي ٨٨/٣.
(٢) انظر شروط الترخيم شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢.

و «ما يأْتمِرْ»: فاعله، وأراد: يأْتَمِرُ بِهِ، فحذف الجار ثم حذف الضمير العائد إلى «ما».

«لا وأبيـكَ ابنـةَ العـامـرِ يِّ لا يـدَّعـي القـومُ أنِّـي أفِـرّ»

و «لا وأبيك»: رَدٌّ على شيء قَبْلَها لشيءٍ سَمِعَه، كأنَّه قيل له: فَرَرْتَ في الحرب، أو نَفَرْتَ، فقال: لا. و «لا»[1] لا يُعطف بها إلاّ بعد الأيجاب، و «بل» يُعطف بها بَعْدَ النَّفي والأيجاب.

و «أبيك»: خَفْضٌ بواو القَسَم، و «ابنةَ»: منصوبة على النِّداء، وأراد: يا بْنَةَ.

و «أنِّي أفِرّ»: جملة في موضع معمول، «يدَّعي»، أي: فِرَاري.

«تميمُ بـنُ مُـرٍّ وأشيـاعُهـا وكِنـدةُ حَـولي جميعـاً صُبُـرْ»

و «تميمُ بنُ مُرٍّ»: بَدَل قبله، ويكون خبر مبتدأ. و «كِندةُ حَولِي»: مبتدأ وخبر، أي: كائنون حولي، و «صُبُرْ»: خَبَرٌ بَعْدَ خَبَر، أو صِفَة.

قال ابن جِنِّي[2]: وليس من شرط الخبرين أن يكونا ضدين، ألا ترى أنَّك تقول: زيدٌ يضربني عاقلٌ، فلك أن تجعلها خبرين، وإن لم يكونا ضدين.

وقد أجاز سيبويه[3]: هذه عاقلةٌ لبيبةٌ، على الخبر بعد الخبر، واللُّب هو العقل، وكذلك قوله تعالى[4]: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً﴾.

وقد يكونان ضدين، كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وقد يكون له أكثر من خبرين، وفي القرآن الكريم[5]، ﴿وهُوَ الغَفُوْرُ الوَدُوْدُ ذُو العَرْشِ المَجِيْدِ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْد﴾. و «جميعاً»: حالٌ منهم، ويجوز رَفْعُه على أن يكون صِفَةَ أو خبراً «لِكِنْدَة»، و «صُبُر»: خبر بعد خبر، أو نعت «الجميع» رَفَعْتَه أو نَصَبْتَه، إلاّ أنَّ الرَّفع أَحْسَن، لأنَّ تقييد المنصوب قبيح. وقد جاء:[6] [المتقارب].

★ وآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عِصَمْ ★

(١) في الأصل: ولا يعطف بها.......
(٢) انظر تفصيل هذه القضية في شرح الكافية ج١ ص١٠٠.
(٣) انظر الكتاب ٨٣/٢.
(٤) سورة المعارج، آية ١٥ و ١٦.
(٥) سورة البروج، آية ١٤ و ١٥ و ١٦.
(٦) عجز بيت للأعشى، صدره: «إلى المَرْء قيس أطيلُ السُّرى»
انظـر ديوان الأعشى الكبير، ق٤، ص٧٣ (تحقيق: محمد محمد حسين)
وانظر: الخصائص ج٢ ص٩٧، وخزانة الأدب ج٢ ص٢٦٤، وشرح المفصل ج٩ ص٧٠.

«إذا ركبوا الخيلَ واستَلأَموها   تحرَّقت الأرضُ واليومُ قَرْ»

و «تحرَّقتَ»: جواب «واليومُ قر»، قد يُروى «قُر» بفتح القاف وضمِّها، فمَنْ فتَح بالأصل قَرَنَ ثم أدْغَم، ومَنْ ضَمَّ فالمعنى: ذو قُرّ، والجملة: في موضع نَصْب على الحال.

«تروحُ من الحيِّ أم تَبتكِرْ   وماذا عليكَ بأن تنتظِرْ»

و «تروحُ».... أراد: «أتروحُ»، فحذف ألف الاستفهام ضرورة، لدلالة «أم» عليها.

«ماذا عليكَ»... إنْ جَعَلْتَ «ماذا» اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء كان «عليكَ»: في موضع الخبر، فهو يَتعلّق بمحذوف، أي: شيٌ كائنٌ عليكَ، وإنْ جَعَلْتَ «ما» اسماً مرفوعاً بالابتداء. و «ذا» بمعنى الذي خبره، «فعليكَ» مُتعلّق بصفة الذي المحذوفة، أي: ما الذي استقرَّ به عليك، ولا موضع لهذه الجملة من الأعراب، لتعلّقها بما هو في حُكْم الظاهر، لأنّها مِن تمام الموصول.

«أمَرْخٌ خيامُهُم أم عُشَرْ   أم القلبُ في إثْرِهِم مُنحدِرْ»

و «أمَرْخٌ خيامُهُمْ»: يجوز أن يكون «خيامُهُم» المبتدأ، و «أمَرْخٌ»: الخبر، وأنْ يكون «أمَرْخٌ»: المبتدأ وإن كان نَكِرة، فقد اعتمد على الاستفهام.

و «أم» في الموضعين: مُتّصِلَة لا مُنقطِعة. و «القلبُ» مبتدأ، و «مُنحدِر»: خبره.

«وفيمَنْ أقامَ من الحيِّ هِرّ   أم الظّاعِنونَ بها في الشُّطُرْ
وهِرٌّ تَصيدُ قلوبَ الرجالِ   وأَفلَتَ منها ابنُ عمرو وحُجُرْ»

و «هرٌ»: مبتدأ، والخبر قَبْلَها، والتقدير: أهِرَّةٌ مُقيمةٌ فِيمَنْ أقام مِنَ الحَيِّ، أم الظّاعِنُونَ ظَعَنُوا بِهَا في الشُّطُر.

وقد تُقدّر الجملة الابتدائية بالفعل، أي: أهي فيمَنْ أقامَ مِنَ الحَيِّ أمْ الظّاعِنُون، ومنه[1]: ﴿أدَعَوْتُمُوهُمْ أمْ أنْتُم صَامِتُون﴾، أي: أمْ صَمَتُّم. و «حُجُر»: بدل مِن «ابنُ»، و «منها» أي: مِنْ صَيْدِها، فَحَذَفَ المُضاف.

«رَمَتْني بسَهمٍ أصابَ الفؤادَ   غداةَ الرَّحيلِ فلم أنتصِرْ»

و «رَمَتْني»: جملة في موضع الحال منها، على تقدير «قَدْ»، ويجوز أن تكون الجملة في موضع رَفْع خَبَر بَعْدَ خَبَر، أي: وهي رامِيةٌ إيّاي. وأراد: فَلَمْ أنْتَصِر منها، فحذف الضمير، وقال: «هِرٌ تَصيدُ قلوبَ» وكرَّرَ ذِكْرَها ولم يُضْمِرها تَنْويهاً بذكرها وإشادةً وتلذذاً لاسمها واستِطَابَة.

(١) سورة الأعراف، آية ١٩٣.

وقد تُكرِّر العرب الاسم على غير وجه الأشادة والاستِطَابَة، ولكن لضَرْبٍ من المُبالغة والتعظيم، أو على وجه الضرورة، وإذا كان ذلك في جملتين حَسُنَ الأظهار والأضمار، لأنَّ كل جملة تقوم بنفسها، كقولك: جاء زيدٌ وزيدٌ رجلٌ عاقلٌ، وإن شئت قلت: هو رجلٌ عاقلٌ، فإذا كانا في جملة واحدة قَبُحَ الأظهار، ولا يكاد يوجد إلاّ في الشعر كقوله: زيدٌ زيدٌ فمِنَ الأول[1]: ﴿واتَّقُوا اللّهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللّهُ﴾ و ﴿مِثْلَ ما أوتِيَ رُسُلُ اللّهِ﴾[2] و ﴿اللّهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهِ﴾[3] ومن الثاني[4]: ﴿والحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾، والأضمار جائز نحو[5]: ﴿فأمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾.

«فأسبلَ دَمعي كفَضِّ الجُمانِ   أو الدُرِّ رَقْراقُه المنحدِرْ»

و «رَقْراقُه المنحدِرْ» يجوز فيه الرَّفع والخَفْض، فالرَّفع على الابتداء، وخبره في «كفَضِّ الجُمان»، وموضع «الكاف»: رَفْعٌ، أي: رَقْراقُه المنحدرِ مِثْلُ فَضِّ الجُمان أو الدرَّة... وتعود الهاء إلى الرّفع.

قال أبو عبيدة[6]: أراد: كفَضِّ الجمان رقراقةً، فجعل الهاء للرفع، ورفع رقراقة، فالكاف والمنحدر: نعت له، يريد أنَّ الرَّقْراق فاعل، وبهذا فالجملة: في موضع الحال مِن الدَّمع.

والخَفْضُ على البدل مِن «الدُرِّ»، وموضع الكاف على هذا نَصْبٌ على الحال مِن «الدَّمع»، أي: مُشبهاً، أو مِثْلَ.

ويجوز أن يكون «رَقْراقه»: مقطوعاً ممّا قَبْلَه، ويكون «المنحدِر» خبره، أي: رَقْراقُ الدَّمعِ مُنحدِرٌ، ويكون موضع الكاف: نصباً على الحال مِن الدمع.

«وإذْ هي تمشي كمشيِ النَّزيفِ   يَصرعُه بالكَثيبِ البُهُرْ»

«وإذْ هي تمشي»: معطوف على «غداةَ الرَّحيل» أي: رَمَتْني غَداةَ الرَّحيلِ. و «إذْ هي تمشي».... ويجوز أن يعمل في «إذ» «فعل مُضْمَر»، أي: وأذْكُرُ إذْ.

و «يَصرَعُه»: جملة في موضع الحال يَعْمَل فيها المصدر.

«بَرَهْرَهَةٌ رُؤْدَةٌ رَخْصَةٌ   كخُرعُوبةِ البانةِ المنفطِرْ»

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٢.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٢٤.
(٣) سورة الأنعام، آية ١٢٤.
(٤) سورة الحاقة، آية ١ و ٢.
(٥) سورة القارعة، آية ٩.
(٦) انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠.

و «بَرهرهةٌ»: خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي برهرهةٌ. و «المنفطِر»: وصفٌ لِ «كخرْعُوبة» وذَكَرَهُ حملاً على الغُصْنِ أو على النَّسب(١).

«فَتُـورُ القيـام قطيـعُ الكَلا م تَفْتَـرُّ عـن ذي غُـروبٍ خَصِـرْ»

و «فَتُورُ» و «قطيعُ»: على النَّسب خاصَّة، كما تقول: امرأةٌ صبورٌ. و «عن ذي»: أراد عن ذي ثَغْر، و «خَصِر»: مِنْ صِفَتِه.

«يُعَـلُّ بـه بـردُ أنيـابها إذا طـرَّب الطـائـرُ المستحـرْ»

و «يُعَلُّ»: جملة في موضع خَبَر كأنَّ، ودلَّ على جواب «إذا طرَّب» ما قَبْلَه(٢).

«فبـتُّ أكـابـدُ ليـلَ التِّما م والقلـبُ مـن خشيـةٍ مُقشعـرّ»

و «القلبُ مِنْ خشيةٍ»: جملة في موضع الحال من ضمير «بات»، والواو بمعنى «إذ» أي: إذ قَلْبي مُقْشَعِرٌ مِنْ خشيةٍ.

«فلمَّـا دَنَـوْتُ تسـدَّيْتُهـا فثـوبـاً نسيـتُ وثـوبـاً أجُـرّ»

و «فثوباً»: مفعول بـ «نسيتُ».

ولا يُجيز أهل العربية، زيداً ضربت، إذا كان معرفة غير سيبويه(٣)، وفي النكرة خلاف.

وأجاز الكوفيون فيه «فثوبٌ نسيتُ» على الابتداء والخبر. وسوَّغه دخول التَّجنيس وفيه ضَعْفٌ مِنْ أجل عُدْم العائدة عليه(٤).

وقد جاء: «شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرعى»(٥)

و ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى﴾(٦)

وأبو العباس(٧) يُجيزه على أن يكون الفعل نعتاً، أي: فَثَمَّ ثوبٌ نسيتُ، وثَمَّ شهرٌ مَرْعِي، وأُولئك كلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى.

(١) هذا البيت يشبه قضية «تذكير قريب» في قوله تعالى «إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحْسِنِين». انظرها في الأشباه والنظائر ٣/١٤٧، ومسألة الحكمة في تذكير قريب لابن هشام ص٣٣ (دار عمار ـ الأردن).

(٢) يقصد في البيت الذي يسبقه في الديوان وهو:
كـأنَّ المدامَ وصـوبَ الغمام وريـحَ الخُزامـى ونَشْـرَ القُطُـرْ

(٣) انظر كتاب الكافية في النحو ١/١٦٧ـ١٦٨.
وانظر الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٧ مسألة ناصب الاشتغال. ومسألة رافع الاسم بعد إذا الشرطية.

(٤) المصدر السابق.

(٥) يعني شهور الربيع: يمطر أولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه الغنم. انظر الميداني ١/٣٧٠ وفصل المقال ص ١١٩.

(٦) سورة الحديد، آية ١٠.

(٧) انظر: الشافية ص ٣٤٥، والمغني ص٤٧٢، والكتاب ج ١ ص ٤٤. وخزانة الأدب ج ١ ص ١٨٠، والمحتسب ج ٢ ص ١٤٢.

«ولَـمْ يَـرَنـا كـالـئٌ كـاشـحٌ ولم يَفْشُ مِنّـا لَـدَى البَيـتِ سِـرّ»

«وَقَـدْ رابَنِـي قـولُهـا: يـا هَنـا هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْـتَ شرّاً بشَـرّ»

و «وَيْح»: مصدر معناه التَّرَحُّم، وينتصب «وَيْح» بفعل يلزم إضماره، ومثله من المصادر(١): رويدك، وويك، وويسك، وسبحان الله، وعمرك، ومعاذ الله.

ومن غير المضاف: سقياً ورعياً وجزعاً، وتعساً، وخيبةً، وتباً، وفجوعاً، وبعداً، وسحقاً، وأفة، وتفة، وجوعاً، وبوعاً.

وفي غير الدعاء: حمداً، وشكراً، لا كفراً، وكرامةً ومسرةً،: ونعمةً، وكيداً، ولاهاً، ورعياً، وهواناً. وما أنت إلا سَيْرَ البَريدِ، وإلاّ قيلاً وإلاّ ضربَ الناسِ، وهو عِنْدَ اللَّهِ حقاً، وهذا القول لا قولك، والله أكبر دعوة حق.

والمثنى: كحَنَانَيْكَ، ولبَّيْكَ.

ومن المكرر: النَّجا النَّجا، وضرباً ضرباً، وسيراً سيراً.

ومن الجامدة: قوياً، وجندلاً.

ومن الصفة: هنيئـاً مريئاً، وأقاعداً، وقد سارَ الرَّكب، وأتاركةً تدللها قَطامِ، وعائذاً بك.

و «يا هناهُ»: مُنادَى مَقْصُور، كما تقول: يا رجلُ.

«وقـد أغتـدي ومَعِـي القـانِصـان وكُـلٌّ بمَربـأةٍ مُقْتَفِـرْ»

و «مَعِي القانِصَان»: مبتدأ وخبر، أي: والقانِصَان كائِنَان معي. والجملة في مَوْضِعِ الحال.

«فيُـدرِكُنـا فَغِـمٌ دَاجِـنٌ سميـعٌ بَصيرٌ طَلـوبٌ نَكِـرْ

أَلَـصُّ الضُّـروس حَنِـيُّ الضُّلُـو عِ تَبُـوعٌ طَلـوبٌ نشيـطٌ أَشِـرْ

فـأَنْشَـبَ أظفـارَهُ في النَّسـا فَقُلْـتُ هُبِلْـتَ أَلّا تنتصِـرْ

فكَـرَّ إليـه بِمِبْـرَاتِـه كمَـا خَـلَّ ظهـرَ اللِّسـانِ المُجِـرّ»

و «كمَا خَلَّ»... موضع الكاف: نصبٌ على النعت لِمَصْدَر مَحْذُوف دَلَّ عليه ما قَبْلَه، أي: كرّاً كمَا......، وقد بدلّ عليه ما بَعْدَه، أي: وخلّ خلاً كما خلّ.

و «ما» مصدرية أو كافَّة، فإذا كانت مصدرية فلا يعود إليها مِنْ صِلَتِها ضمير لأنَّها حرف، كما لا يعود إلى أنْ الموصولة إذا قلت: أعْجَبَني أنْ تَقُوم.

(١) فصَّل سيبويه القول في هذه المصادر تحت باب سمّاه «هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والأسماء. انظر الكتاب ١/٣٣٠.

والضمير في « كرَّ » للثَّوْر وفي « إليه » للكَلْب.

« فظــــلَّ يُــــرنِّـــــحُ في غَيْطَـــــلٍ   كما يَسْتَـــــدِيــــــرُ الحِمارُ النَّعِـــــرْ »

وموضع الكاف مِن « كمَا يَسْتَدِيرُ »: نَصْبٌ على النعت لمصدر محذوف دلَّ عليه « يُرنِّحُ »، اي: ظلَّ الثور والكلب يُرنِّح ترنيحاً واستدارةً كما يَسْتَدِيرُ... لأنَّ معنى « يُرنِّحُ » يَسْتَدِير[1].

« وأركــبُ فـــي الـــرَّوْعِ خيفـــانَـــةً   كَسَـــا وجههَـــا سَعَـــفٌ مُنْتَشِــــرْ »

و « أركبُ »: معطوف على « وقد أغتدِي ».

« لها حــافــرٌ مثــل قَعْــبِ الوليــدِ   رُكِّــب فيــهِ وظيـــفٌ عَجِــــرْ »

و « لها حافرٌ »: مبتدأ وخَبَر، أي: حافرٌ مَوْجُودٌ، أي: كائنٌ لها. فاللام مُتَعَلِّقة بمحذوف، ويجوز أن يَرْتَفِع الحافرُ بالاستقرار، أو يكون حالاً أو صِفَة سببيَّة لـ « خَيفانَة ». ومِن النحويين مَن يرفع مثل هذا أبداً بالاستقرار والاعتماد على ما قَبْلَه، ومِنهم مَن يرفعه بالابتداء أبداً وإنْ اعتمد[2].

« وَسَـاقَــانِ كَعبَــاهُمَـــا أصمَعَـــا   نِ لَحْـــمُ حاتَيْها مُنْبَتِـــــرْ »

و « سَاقَانِ »: يجوز أن يكون مردوداً على ما قَبْلَه، وأن يكون مبتدأ محذوفَ الخبرِ، أي: ولها سَاقَانِ.

« لها عَجُـــزٌ كصفـــاةِ المسيــــلِ   أبــرزَ عنهـــا جُحَـــافٌ مَضِــــرْ »

و « أبرزَ عنها »: جملة في موضع الحال السببيَّة مِن صَفَاة، يريد: قد أَبْرَزَ عنها، وإنَّما آحتِيجَ إلى تقدير « قد » لتقريبها الماضي من الحال.

« لها ذَنَــبٌ مِثْــلُ ذَيْــلِ العَــروس   تَسُــدُّ بـــه فــرْجَهَـــا مِـــن دُبُـــرْ »

و « تَسُدُّ به فرْجَها »: جملة في موضع الصِّفَة للذَّنَب، وجرت على غير من هي له، واستقرَّ فيها الضمير لأنَّ الفعل ـ لقوته في الأضمار ولأنَّه الأَصل ـ يتضمن ضمير الأجنبي وغيره، والاسم مشبَّه به، والمشبَّه بالشيء لا يقوى قوَّته، فلذلك يَظْهَر ضمير الأجنبي مع الاسم إذا جرى صِفَة أو حالاً أو عطفاً على غير من هو له، وأيضاً فكما عمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل كذاك شبِّه بالاسماء غير المُشتقَّة لأنَّه اسم.

---

(١) ذكر هذا البيت صاحب اللسان وقال: رَنَّح به إذا دِيْرَ به كالمغشي عليه وذكر أن معنى البيت: ظلَّ الكلب يستدير كما يستدير الحمار الذي قد دخلت النعرة في أنفه. انظر اللسان ٢/٤٥٤ مادة (رنح) وانظر شرح الديوان ص١٦٢.

(٢) سبق الحديث على هذا مراراً.

ولا يجوز حَذْف الضمير عند سيبويــه مِنْ حيث لا يُجيز حَذْف الفاعل.

وذهب الكسائي[1] إلى جواز حَذْفِه واستشهد بقولـه تعـالى[2]: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ولو صَيَّر الفعل اسم فاعل أبرز الضمير وكان يقول: سادَّة هي به فَرْجَها، ومثل هذا: « هندٌ زيدٌ ضاربته هي »، ولو كان فعلاً لقيل: هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْه، ولو جرى على مَنْ هو له لكان: هندٌ زيدٌ ضاربُها، أو ضَرَبَها.

ولم يُبْرِز الضمير، وأراد: مِنْ دُبُرِها، فَحَذَفَ.

ويجوز أن يكون « تَسُدُّ بِهِ »: في موضع الحال منها، أو مِن الذَّنَب، لأنَّه قد وُصِف وجاز، لأنَّ فيها ضميراً عائداً على كلٍّ منها.

« لها مَتْنَتَـــانِ خَظَـــاتَـــا كَمَـــا   أكَــبَّ على سَـــاعِـــدَيْـــهِ النَّمِـــرْ »

و « خَظَاتَا »... أراد: خَظَاتَان، فَحَذَفَ « النون » ضرورة. ويجوز أن يكون « خَظَاتَا » ماضياً، كرمتا، لأنه يقال في الواحدة: خظت، فحذف الألف لسكونها، وسكون التاء، فلما تحرَّكت التاء في التثنية رَدَّ الألف، وهذان القولان من أقبح الضرورة[3]. و « طيء » تقول في رَضِيْتَا، رِضَاتَا، وفي خظيتا: « خَظَاتَا »، فيقلبون الياء ألفاً، وإنَّما تُحذف النون في التثنية والجمع تخفيفاً لطول الاسم بالصِّلَة كما في قوله[4]: « الطويل »

وإنَّ الذي حَانَت بِفَلْجٍ دِماؤُهم

وفي نحو[5]: « الكامل »

أبني كُلَيب إنَّ عمَّيَّ اللَّذا

وقد قيل في قوله تعالى[6]: ﴿وخُضْتُمْ كالَّذي خَاضُوا﴾ إنَّه مِنه، وقيل هي مَصدرية.

---

(١) نقل هذا الرأي صاحب شرح الشافيـة، ص ٩٢٠، ولم ينسبه للكسائي، وانظر أيضاً كتاب « مسألة تذكير قريب » ص ٤٣، وفيه يقول: وذهب الكسائي وهشام إلى أن الأصل: خاضعيها هم فأضمر الضمير بعد حذف الهاء.
انظر: مسألة تذكير قريب ـ تحقيق: عبدالفتاح الحموز، دار عمار ١٩٨٥م

(٢) سورة الشعراء، آية ٤.

(٣) انظر في هذه المسألة: شرح المفصل ج٩ ص٢٨. ومغني اللبيب ١/١٩٧، المقرب ابن عصفور جـ ٢ ص١٨٦، الخزانة ٣٥٦. القزاز فيما يجوز للشاعر من ضرورة ص١٦١، ضرائر ابن عصفور ص١٠٨، والوساطة بين المتنبي وخصومة ص ٥، والفرَّاء: المذكَّر والمؤنَّث ص ٨٠.

(٤) تمامه: هُمُ القَوْمُ كلّ القوم يا أمَّ خالد
وهو للأشهب بن رميلة. المنصف ١/٦٧ ومجاز القرآن ٢/١٩٠، والمقتضب ٤/١٤٦، والحماسة البصرية ١/٢٦٩.

(٥) هو للأخطل، تمامه:
قتَلَا الملوك فككا الأغْلَالا
ديوانه، ص ٤٤، والعمدة ٢/٢٠٩، والشعر والشعراء ١/٢٣٦، وتهذيب الألفاظ ٤٦١ والخزانة ٢/٤٩٩.

(٦) سورة التوبة، آية ٧٠.

و «كَمَا أكبَّ»: موضع الكاف رَفْعٌ على الصِّفة لِمَا قَبْلَه، أي: مثل ساعدي النَّمر البَارِك.

«لها عُذَرٌ كقرون النِّسا ... ءِ رُكِّبنَ في يَوْم ريحٍ وَصِرْ»

و «رُكِّبنَ»: جملة مِنْ صِفَة «العُذَر».

«وسَالفةٌ كسَحوق اللَّبا ... ن أضرمَ فيه الغويُّ السُّعُرْ»

و «سَالفةٌ» أي: ولها سالفةٌ، ويجوز أن تكون مردودة على ما قَبْلَها.

ويُروى: «اللُّبان» بضم اللام وبالباء: وهو شجر الكندر[1]. واللِّبان بكسر اللام وبالياء جمع لِيْنَة[2]، وهي النَّخلة الطويلة، وهذه الرواية أحْسَن لأنَّ شجر اللُّبان قصير. فمَنْ رَوَى اللُّبان قال: «فيه»، ومَنْ رَوَى اللِّيَان جمع لِيْنَة قال: «فيها».

«لَهَا جَبهةٌ كسراةِ المِجَـ ... ـنِّ حذَّقَهُ الصَّانعُ المقْتَدِرْ»

و «حذَّقَهُ»: جملة في موضع الحال السببيَّة مِن المِجَنِّ، وتُقدَّر معها «قَدْ» أي: قَدْ حَذَّقَهُ الصَّانعُ.

«لها مَنْخِرٌ كوجار السِّباعِ ... فمنه تُريحُ إذا تَنْبَهِرْ»

و «إذا تَنْبَهِر».... دَلَّ على جواب «إذا» ما قَبْلَه، أي: تُرِيح فيه، وفي «مَنْخِر» لغات. «مَنْخَر» بفتح الميم والخاء وبضدّهما، وبفتح الميم وكسر الخاء وبضدّهما، ومنخور.

«وَعَينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ ... شُقَّتْ مَآقِيها مِنْ أُخُرْ»

و «عَيْنٌ لها حَدْرةٌ» عِيْبَ عليه هذا، لأنَّه قال: عَيْنٌ لها حدرةٌ، ثم قال: «مَآقِيها» فثنَّى.

قال أبو عمر[3] ويجوز هذا مِن الأثنين إذا لَمْ يَفْتَرِقا، لأنكَ إذا قلْت رأيتهُ بعيني، فيجوز أن تُثنِّي وتفرد الصِّفة، فتقول: عَيْنَان ضَخْمَةٌ، وضَخْمَتَان.

«إذا أقْبلتْ قلتَ دُبَّاءَةٌ ... مِن الخُضْر مغموسةٌ في الغُدُرْ»

و «دُبَّاءَةٌ»: خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي مِثْلُ دبَّاءَة، فَحَذَفَ المبتدأ والخَبَر وأقامَ المضاف إليه مَقَامَه.

«وإنْ أدْبَرَتْ قلتَ أُثْفِيَّةٌ ... مُلَمْلَمةٌ ليس فيها أُثُرْ»

وكذلك «أُثْفِيَّةٌ»، فَتُكْسَر همزة أثْفِيَّة وتُضَم. ولم يُرد أنَّ الدبَّاءَة مغموسة في الماء، ولكنَّه

(١) اللُّبَان: الكندر وهو نوع من الشجر. انظر لسان العرب ٣٧٧/١٣.

(٢) ذكر البيت ابن منظور في اللسان بكسر اللام وبالباء ثم قال اللِّيان هو جمع لِيْنَة وهو ضرب من النخل. انظر اللسان ٣٩٣/١٣.

(٣) يريد هي مثل دُبَّاءَةٌ في الأعراب، خبر مبتدأ مُضْمَر، أو أنَّه حذف المبتدأ والخبر وأقام المضاف إليه مقام الخبر.

أراد: أنها في ري. فهو مثل قولهم: فلانٌ مغموسٌ في الخير.

وقيل: إناث الخيل كالقَرْعَة يَدِقُّ مُقَدَّمُها ويَعْظُم مُؤخَّرُها.

و «قلتَ»: جواب إنْ الشرطية، فموضع الجملة جَزْمٌ، وموضع الجملة الأولى وهي «أدبرت»: جَزْمٌ بالشرط، والجملتان بمنزلة جملة واحدة.

ونظير هذا: باب القَسَم، فإنَّ الجملة الأولى لا تَسْتَقِلُّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه، كالشرط والجزاء في وقوع الفائدة بمجموعها[1]

«وإنْ أعْرَضَتْ قلتَ سُرْعُوفَةٌ ... لَهَا ذَنَبٌ خَلْفَهَا مُسبطِرّ»

والعامل في خَلْفَها: مُسْبِطرّ، أي: مُمْتَدٌّ خَلْفَهَا.

وجواب «إنْ أدْبَرَتْ» و «إنْ أعْرَضَتْ»: «قُلتَ»، وكذلك إذا «أقْبَلَتْ».

و «لَهَا ذَنَبٌ»: مرفوع بالاستقرار المحذوف، وإنْ شئتَ جعلتَ و «لَهَا ذَنَبٌ» جملة من مبتدأ وخبر موضعها نَصْبٌ على الحال السببيَّة، أي: مُمْتَدَّةٌ فيها.

«وللسَّوْط فيها مَجالٌ كَمَا ... تنزَّلَ ذُو بَرَدٍ مُنْهَمِرْ»

وموضع الكاف في «كَمَا»: رَفْعٌ على الصِّفة لـ «مَجال»، وما: مصدريَّة، وقد يكون موضعها نصباً نعتاً لمصدر، أي: تَنَزُّلٌ كتَنَزُّل. وقد يُحمل المصدر على الفعل مرة ويُحمل الفعل على المصدر مرة.

و «ذُو بَرَدٍ»: صِفَة لمحذوف، أي: سحابٌ ذُو بَرَد.

«لَها وَثَباتٌ كوثْبِ الظِّباء ... فوادٍ خِطاءٌ ووادٍ مَطِرْ»

و «كوثْبِ الظباء»... موضع الكاف: رَفْعٌ على الصِّفة ل «وَثَبات».

«فوادٍ خطاء»: مبتدأ وخبر، وحَسَّنَ الابتداء بالنَّكرة ما في الكلام مِنْ معنى التَّقسيم[2].

(١) يقول ابن يعيش: جلة القسم لا تستقل بنفسها حتى تُتْبَع بما يقسم عليه نحو «أقسم بالله لأفعلنَّ»، ولو قلت: أقسم بالله وسكتَ، لم يَجُزْ، لأنَّك لم تقصد الأخبار بالحلف فقط، وإنَّما أردت أن تُخبِر بأمر آخر وهو قولك: «لأفعلنَّ» وأكدته بقولك: أحلف بالله ونظير ذلك من الجمل: الشرط والجزاء فإنَّها وإنْ كانت جملة فقد خرجت من أحكام الجمل من جهة أنَّها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء.
انظر ابن يعيش ٩١/٩.

(٢) يقول السيوطي: يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالباً بأحد أمور:
أن تكون وصفاً، أو أن تكون موصوفة إما بظاهر أو مُقدَّر، أو أن تكون عاملة إمَّا رفعاً أو نصباً أو جراً، أو أن تكون دعاء، أو أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام، أو تكون مصغَّرة، أو أن تعطف على سائغ الابتداء أو خرق لعادة، أو حصر، أو أن يسبقه نفي، أو استفهام، أو واو الحال، أو فاء الجزاء، أو يسبقه خبر وهو ظرف، أو جار ومجرور.

انظر همع الهوامع ٢٩/٢-٣٢.

ولم نعثر على ما سماه المصنف معنى التقسيم هذا بين مسوّغات الابتداء بالنكرة عند النحاة.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أي: منها وادٍ خطاء. ومنها وادٍ...

«وتَعْـدُو كعَـدْوِ نجاةِ الظِّبَـاء   أخطـأهـا الحـاذفُ المقتـدرْ»

ويروى «نُجَاة» بضمّ النون وفتحها. فبالضَّم: جَمْعُ ناجٍ، وبالفتح: مصدر وُصِفَ بها.

و «أخطأها»: جملة في موضع الحال السببيّة من «نجاةِ الظِّباء» على تقدير «قدْ».

«٣٠»

وقال: «الطويل»

«ألا انعَم صَبَاحاً أيُّها الرّبعُ وانطِقِ   وحَدِّثْ حديثَ الرَّكْبِ إنْ شئتَ واصْدُقِ»

وقوله: «ألا انعَمْ صباحاً»... قد تقدَّم نظيرُهُ، و «حَديثَ الرَّكْب»: هو مصدر مِثَال، أي: وحدِّث حديثاً مِثْلَ حَديثِ الرَّكب، فَحَذَفَ المصدر وصِفَتَه. و «حَديث» في الحقيقة: اسم واقعٌ موقع المصدر، إمَّا لتأكيد الفعل، نحو: ضربت ضرباً، وإما لبيان النوع، نحو: ضربتُ ضَرْبَ زيدٍ، وإما لعدد المرَاتب، نحو: ضَرَبْتُه ضَرْبَةً، وهو المحدود، وإمَّا للحال، نحو: مشيت عدواً، وقتلته صبراً، وكما يقع المصدر صفه كذلك يقع حالاً.

وجواب «إنْ» الشرطية: دَلَّ عليه ما قَبْلَه.

«وحَدِّثْ بأنْ زَالَتْ بلَيْلٍ حُمُولُهُمْ   كنخلٍ منَ الأعراضِ غيرِ مُنَبَّقِ»

و «كنخلٍ»: موضع الكاف نَصْبٌ على الحال من «الحُمُول»، ويجوز أن يكون خَبَر «زال».

و «مِن الأعراضِ»... من: مُتعلِّقة بمحذوف، أي: نخلٍ كائنٍ مِنَ الأعراض.

«وَفَوقَ الحَوَايَا غِزْلَةٌ وجآذرٌ   تَضَمَّخْنَ مِنْ مِسْكٍ ذَكيٍّ وَزَنْبَقِ»

و «فَوْقَ الحَوَايَا»: مبتدأ وخَبَر، أي: غِزْلَةٌ وجآذرٌ مُستقِرَّةٌ أو كائِنَةٌ فَوْق[1]. وأراد: نِسْوَةٌ مِثْلُ غِزْلَة تجري، و «تَضَمَّخْن»: جملة مِن صفتهن.

«فأتبعتُهم طَرفِي وقد حال دُونَهُمْ   غواربُ رملٍ ذي آلاءٍ وشِبْرِقِ»

«وقد حال دُونَهُمْ»: جملة في موضع الحال، والعامل فيها: «أتبعْتُ».

«على إثْرِ حَيٍّ عامدينَ لِنيَّةٍ   فحَلُّوا العقيقَ أو ثنيَّةَ مُطْرِقِ»

و «عامدينَ»: صِفَة لـ «حي»، أو حال من الهاء والميم.

(١) يقصد أنَّ الخبر محذوف تقديره: مستقرة، أو كائنة فوق...

و «على إثْرِ حَيٍّ».... «على»: مُتعلِّقة بمحذوف، أي: ماشِيْنَ على، أو نَحْوه أو «عامِدينَ» إذا لَمْ يَكُن صِفَة.

«إذا زُجِرَتْ أَلفيتَها مُشمَعِلَّةً   تُنِيفُ بعذْقٍ من غِراسِ ابنِ مُعْنِقِ»

و «مُشْمَعِلَّةً»: مفعول ثانٍ لـ «ألفيتَ».

«تَرُوحُ إذا راحتْ رَوَاحَ جَهَامَةٍ   بإِثْرِ جَهامٍ رائحٍ متفرِّقِ»

و «تَرُوحُ»: مصدر مشبَّه به، أي تَرُوحُ رواحاً مِثْلَ رَوَاحٍ، فَحَذَفَ الموصوف وصِفَتَه، وأنابَ المُضاف إليه مَنَابَ المُضاف.

و «جَهَامةٍ»: مخفوضةٌ في اللفظ، فاعلةٌ في المعنى، أي: كما تَروحُ جهامة، و «بإِثْرِ»: الباء مُتعلِّقة بـ «رَوَاح»، لأنَّه مصدر مثال، أو بصفة محذوفة، أي: كائنة. وجواب «إذا راحت»: محذوف، دَلَّ عليه ما قَبْلَه، أي: «تَرُوح».

واعلم أنَّ «رَاحَ» لا تُستعمَل تامَّة، وإنَّما تُستعمَل ناقصة داخلة على جملة[1]، وأمَّا ما يُستعمَل ناقصاً وتامَّاً فـ«كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، ودام، وغدا - فيما حكى ابن جنّي[2] - تقول: كان زيدٌ، بمعنى: حَدَث زيدٌ، وأصبح وأمسى وأضحى أي دخل في هذه الأوقات، كما تقول: أظْهَرَ، أي: دَخَل في وقت الظهر، وصار زيدٌ إلى عمر: انتقل إليه، ودام المطر، أي: ثَبَت وأقام، فلا يحتاج إلى غير الفاعل.

وحكى أبو علي[3] أنَّ «ما زال»: جاريةٌ هذا المجرى، و «ما برح» عنده بمنزلة «ما زال» في الاقتصار والنقل.

وغيره يَستعمل «راح» تامَّة وناقصة.

«كأنَّ بها هِرّاً جَنيباً تَجُرُّهُ   بكلِّ طريقٍ صَادَفَتْهُ ومَأْزِقِ»

و «تَجُرُّهُ»: جملة موضعها الحال أو الصِّفة، وجرَت على غير مَنْ هي له، أي: جارَّة هي إيَّاه. ولو جرَى على غير مَنْ هو له لم يَبْرُزْ الضمير.

«كأنِّي ورَحْلِي والقرابُ ونُمْرُقِي   على يَرْفَئِي ذي زَوَائِدَ نِقْنِقِ»

(١) انظر همع الهوامع ٢/٧٠-٧١.
(٢) انظر همع الهوامع ٢/٨٢-٨٣.
(٣) قال أبو علي إنَّ «زال» تأتي تامَّة قياساً لا سماعاً. انظر الهمع ٢/٨٢.

«على يَرْفَئي».... على: مُتعلِّقة بخبر كأنَّ، أي: مُستَقِرُّون.

«تَــرَوَّحَ مِـــن أرضٍ لأرضٍ نَطيَّـــةٍ   لذِكْـرَةِ قَيـضٍ حـولَ بَيْـضٍ مُفَلَّـقِ»

و «تَرَوَّح»: جملة يجوز أن تكون في موضع جرٍّ على الصِّفة، وأن تكون في موضع الحال مِن «يَرْفَئي» وتُقَدَّر «قَدْ».

و «لأرضٍ» أراد: إلى أرْضٍ.

و «لذِكْرَةٍ»: اللام مُتعلِّقة بـ «تَرَوَّح»، وقد يكون مفعولاً له. والعامل في «حولَ»: الصِّفة المحذوفة، أي: قيضٍ كائنٍ حولَ.

«يجولُ بــآفــاقِ البلادِ مُغَــرِّبـــاً   وتسحقهُ ريحُ الصَّبَا كُـلَّ مَسحَـقِ»

و «يجولُ»: جملة يجوز أن تكون في موضع الصِّفة لرمي. وأنْ تكون في موضع الحال منه، لأنَّ النكرة إذا وُصِفَت قَرُبَت مِن المعرفة، وجازت الحال منها وحَسُنَت، وقد تجيء الحال مِن النكرة دون صِفَة، كما قالوا: جاءني أمرٌ فجأةً... إلاَّ أنَّ ذلك قليل وفيه ضَعْف، لأنَّ النكرة أحوج إلى الصِّفة منها إلى الحال، وأصلها أن تكون نَكِرة وصفاً لمعرفة مُشتقَّة بعد كلام منتقلة مقدَّرة بمضي، ثم قد تكون معرفة في حُكْم النكرة ووصفاً لنكرة[1].

وأقسام الحال ستة[2]:

مؤكّدة، ومحكية، ومفردة، ومستصحبة، وموطئة، وخبرية. وهي تبيين كيفية الموصوف في حين وجود الصفة به، أو تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف.

و «مُغرِّباً»: حال من الضمير في «يَجولُ».

و «كُلَّ مَسْحَق» و «كُلَّ مُلْصَق»[3]..... «كُلّ»: مصدر، لأنَّه جزء مما يضاف إليه فيُعْرَب بإعراب ما يُضاف إليه، ومَسحَق ومُلْصَق مصدران على زيادة الميم[4]، و «أي» مثل «كُل» في الأضافة.

«وجــاءَ خفيّــاً يَسفِــنُ الأرضَ بطنُــه   تَرى التُّربَ مِنْـهُ لاصقاً كُـلَّ مُلْصَـقِ»

و «جاء خفيّاً»..... يُحْتَمل أن يكون «خفيّاً»: صفة لمصدر محذوف، وأن يكون حالاً من الضمير في «جاء».

(١) بياض ـ سقط ـ يقدر بثلاث كلمات.
(٢) أقسام الحال مثبوتة في كتب النحو للمزيد من التفصيلات انظر: الكافية في النحو: ١/١٩٩، وشرح المفصل ٢/٦٤ـ٦٥، وانظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص ١٩١.
(٣) كل ملصق: من البيت التالي.
(٤) يَقْصِدُ المصدر الميمي وهو كل مصدر مبدوء بميم.

و «يَسفِنُ»: جملة في موضع نَصْب على الصِّفة، أو الحال.

والاسم قد يكون له حالان كما يكون له خبران، في قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وزيدٌ لبيبٌ عاقلٌ.

و «لاصقاً»: حال من التراب.

«دخلــتُ على بَيْضــاءَ جُـمٍّ عِظامُهـا   تعفِّي بذَيْـلِ الدِّرعِ إذْ جئـتُ مَـوْدِقِـي»

و «دخلتُ على بَيضَاءَ»: هو جواب رُبَّ في البيت قَبْلَه[1]، وأراد: دَخَلْتُه، فحذف وهو حذف مفعول، وهو العامل في «إذْ».

و «تعفِّي»: جملة من صفة بيضاء، أو حال منها.

«وقَدْ ركدتْ وَسْطَ السَّمَاءِ نُجُومُها   ركـودَ نــوادِي الرَّبْـرَبِ المتــورِّقِ»

«وقَدْ ركدتْ وَسطَ».... جملة في موضع الحال، و «ركود»: مصدر مثال.

«وقـد أغتـدي قبـل العُطَـاسِ بهَيكَــلٍ   شَـديـدِ مَشَـكِّ الجنْـبِ فَعْـمِ المُنَطَّــقِ»

ولم يَتعرَّف «فَعْم» بالاضافة، لأنَّ «المُنَطَّق» فاعلٌ في المعنى.

«بَعَثْنَــا رَبيئــاً قبــل ذلِــكَ مُخْمِلاً   كَذِئْـبِ الغَضَـى يَمشي الضَّـرَاءَ ويتَّقـي»

و «يَمشي الضَّرَاءَ ويتَّقي».... يَمشي: في موضع الحال مِن «الذِّئْب»، ويجوز أن يَنْتَصِب «الضَّراء» على إسقاط الحرف، أي: في الضَّراء، وأن يَنْتَصِب على الحال، لأنَّه وقع موقعها، أي: يمشي مُتخفِّياً، كما تقول: زيد يمشي الجَبلَ، أي: مُستتراً به، وهذا من الأحوال التي تكون معرفة في حكم النكرة[2]. ومنها: مَشَى الهَيْدَبا، وقَعَدَ القرفصاءَ، وَرَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه، في مذهب من رآه.

«فظلَّ كَمثـلِ الخِشْـفِ يَـرْفَـعُ رأسَــهُ   وســائـرُهُ مثـلُ التُّـرابِ المدقَّــقِ»

«فظلَّ كمثلِ الخِشْفِ يَرْفَعُ رأسَهُ».... اسم «ظلَّ»: مُضْمَر فيها ضمير «الربيء»، ويجوز أن يكون «كمثلِ»: في موضع الحال، و «يَرْفَعُ رأسَهُ»: خبر ظلَّ، أي: رائحاً، وأن يكون «كمثلِ» في موضع الخَبَر، و «يَرْفَعُ»: في موضع الحال، وأن يكونا خبرين، والكاف زائدة هنا، كما هي في قوله تعالى[3]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(١) حسب رواية الديوان.
(٢) سبق تفصيل ذلك في موضع سابق.
(٣) سورة الشورى، آية ١١.

«فقال ألَا هذا صُوارٌ وعَانَةٌ　　　وخيطُ نَعامٍ يَرْتَعي مُتفرِّقِ»

و «يَرْتَعي مُتفرِّق»... يجوز في الأفراد وجهان: أحدهما: أن يُحْمَل على الجِنْس، واسم الجِنْس يُوصَف بالمُفْرَد، والآخر: أن يكون بعدم نيته ويليه المفرد، كذهاب وكتاب وشراب، فيكون الحَمْل على الواحد معنوياً، وعلى الآخر لفظياً.

«فقمنا بأشلاءِ اللِّجام ولم نَقُدْ　　　إلى غُصْنِ بانٍ ناضرٍ لم يُحَرَّقِ»

و «قمنا بأشلاء»... «الباء» و «إلى»: يَتعلَّقان بـ «قُمْنَا»، أي: قمنا إلى فرس مِثْلِ غصنِ بانٍ، أو إلى غيرِ فرسٍ مِثْلِ غصنِ بانٍ بأشلاء اللجام ولم نَقُدْه إليه.

«نُزاوِلُه حتى حَمَلْنا غلامَنا　　　على ظَهرِ ساطٍ كالصَّلِيفِ المعرَّقِ»

و «نُزاوِلُه»: جملة في موضع الحال مِن نون «قُمْنَا».

«كأنَّ غلامي إذْ عَلَا حَالَ مَتْنِهِ　　　على ظهرِ بازٍ في السَّماءِ مُحَلِّقِ»

و «على ظَهْرِ بازٍ»: مُتعلِّق بخبر «كأنَّ» المحذوف، والعامل في «إذ» ما في «كأنَّ» من معنى الفعل.

والمعاني تعمل في الظروف ولا تعمل في المفعولات. ويُحْتَمل أن يَعْمَل فيه الخبر المحذوف. و «في»: مُتعلقَّة بـ «مُحَلِّق».

«رأى أرنباً فانقضَّ يَهوي أمامَهُ　　　إليها وجلَّاها بِطَرْفٍ مُلَقْلَقِ»

«رأى أرنباً»: يُحْتَمل أن تكون الجملة في موضع الصِّفة لباز، وأن تكون في موضع الحال منه، لأنه قَدْ وُصِف، و «يَهوي»: جملة في موضع الحال من الضمير في «انقضَّ» أي: هاوياً.

«فقلتُ له صَوِّب ولا تُجْهِدنَّه　　　فَيُذْرِكَ مِنْ أعلى القَطاةِ فَتَزْلَقِ»

«ولا تُجهِدَنّه»........ «لا»: نهي، وتُجهِدنَّه: فعل مُسْتَقْبل في موضع جزم به وكل فعل مضارع دخلته النون الثقيلة أو الخفيفة صار مبنياً. ومواقع النون في الكلام في تسعة[1]:

الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والقسم، والجزاء بأن مع ما، والنفي، والتقليل.

ولا يُؤكَّد بها إلاَّ الفعل المُسْتَقْبَل الذي فيه معنى الطَّلَب، والأمْر نحو: اضربنَّ. والنهي: لا تضربنَّ، والاستفهام: هل تضربنَّ؟ والعَرْض: ألاَ تنزلنَّ عندنا، والقسم: والله، لأقومنَّ.

(١) نون التوكيد سبق شرحها وللمزيد انظرها في شرح المفصل ٣٧/٩ وما بعدها.

والتمني: ليتك تخرجنَّ! والجزاء: إما تقومنَّ! و ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بك﴾[1]، والنفي: بجهد ما تبلغنَّ، وبعين ما أرينَّك. وفي التقليل: ربَّما يقولنَّ، وربَّما تفعل ذلك، وقوله[2]: «المديد»

ربما أ وفيتُ في عَلَمٍ　　　تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

وإن دخلت في الجزاء بغير «ما» ففي الشعر لشبهه بالنهي، وقلَّما تجيء النون في النفي والتقليل، وإنَّما دخلت فيهما تشبيهاً لهما بالنفي.

وتشبه أيضاً «ما» لام القسم في كونها مُؤكِّدة وطَرْح هذه النون من القسم ضعيف، وفي كل ما عداه سائغ.

والتي تُخْلِص للاستقبال عند البصريين[3]، السين، وسوف، ولا، والنونان.

وقال الكوفيون: لا يُخْلِصان، وإنَّما دخلت البناء الفعل وللتأكيد، وكل فعل دخلته نون التوكيد ونون جماعة النساء رجع مبنياً. فلم تعمل فيه العوامل لفظاً.

و «فيذرك» من رواه بالياء، أراد: فيذريْك، فسكَّن الياء ضرورة، كما قال الآخر[4] [البسيط].

ردت عليه أقاصيه......

ويجوز أن يكون مقطوعاً مما قبله، أي: فهو يُذْرِيْك

ومن جَزَم الياء جعله معطوفاً، أو جعل الفاء زائدة. و «يُذْرِك»: جواب، و «فَتَزْلَق» على هذين الوجهين: معطوف على يُذْرِك. وعلى الوجهين الأولين على موضع الفاء قبل دخولها، ومثل هذا قوله سبحانه وتعالى[5]: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هَادِيَ له وَيَذَرْهُم﴾. في رواية مَنْ جَزَم، و ﴿فأصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[6]. وقول عمرو بن معد يكرب[7]: «الكامل»

دعني فأذْهَبَ جانباً　　　يوماً وأهْمَدَ جانبا

(١) سورة الزخرف، آية ٤١.
(٢) هذا بيت لجذيمة الأبرش، وينسب لعمرو بن هند، وهو شاهد على أن الذي حَسَّن دخول النون زيادة «ما» مع «رب» ونرفعن من جلتها وصف.
انظر: شرح المفصل ج٩، ص ٤٠-٤١.
(٣) انظر: شرح المفصل ١٤٨/٨ وما بعدها.
(٤) وجزء من بيت للنابغة الذبياني، تمامه:
رَدَّت عليه أقاصيه ولبَّده　　　ضَرْبُ الوليدة بالمسحاة في الثأدِ
ديوان النابغة، ص ١٥.
(٥) سورة الأعراف، آية ١٨٦.
(٦) سورة المنافقين، آية ١٠.
(٧) لم أجده في ديوانه وملحقاته، صنعة مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

وكقوله[1]: [الطويل]

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

فكما جرُّوا الثاني لأنَّ الأوَّل قد تدخله الباء فكأنَّها ثابتة فيه، فكذلك جزموا الثاني لأنَّ الأول يكون مجزوماً ولا ياء فيه فكأنَّه مجزوم.

« وأدبَــرْنَ كـــالجزْعِ المفصَّـــلِ بينَـــه   بجيــدِ الغلامِ ذي القميــصِ المُطَـــوَّقِ »

و « أدْبَرْنَ كالجَزْعِ »: قد تَقدَّم إعرابه[2]. و « المُطَوَّق »: مِنْ صِفَةِ الغُلام.

« وأدركَهُـــنَّ ثـــانيـــاً مـــن عِنَـــانِـــه   كغَيْـــثِ العَشيِّ الأقهـــبِ المتـــودِّقِ »

و « ثانياً »: حال من ضمير الغلام في « أدركَهُنَّ »، وهو ضمير الفاعل.

« فصادَ لنـا ثـوراً وعَيْـراً وخـاضبـاً   عِـداءً ولم يُنْضَـحْ بماءٍ فيعـــرَقِ »

و « عِداءً »: مصدر وجُعِلَ حالاً.

« وظَـلَّ غُلامي يُضْجِعُ الرُّمحَ حَـوْلَـهُ   لكــلِّ مَهـاةٍ أو لأحْقَـبَ سَهْـوَقِ »

و « لكلِّ ».... اللام: مُتعلِّقة بـ « يُضْجع ».

« وقـام طُـوالَ الشخـصِ إذ يخضـونَـه   قيـامَ العـزيـزِ الفـارسيِّ المنطَّـــقِ »

« وقامَ طُوالَ الشخص ».... « طُوالَ »: حال من الضمير في قام، وهو ضمير الفَرَس. وقيل: إنَّه نُصِبَ على المدح، ولم يَتعرَّف « طوال » بالأضافة لأنَّ إضافته غير مَحْضة، و « الشخص »: فاعل في الحقيقة، أي: قامَ طويلاً شخصُهُ.

واسم الفاعل يُضاف إلى الفاعل كـ « شبه هذا » وإلى المفعول كـ « ضارب زيدٍ »

و « قيامَ »: مصدر مُشبَّه به، ويقال: مصدر مِثَال.

« فقلنـا ألا قـد كـان صيدٌ لقانـصٍ   فَخَبُّوا علينـا كـلَّ ثـوبٍ مـروَّقِ »

و « قَدْ كَانَ صَيْدٌ ».... « كان » هنا: تامَّة، و « صيدٌ » فاعل بها، و « خَبُّوا »: أمر.

« وظَـلَّ صِحـابِـي يَشْتَـوُون بنَعْمَـةٍ   يَصُفُّـون غـاراً بـاللَّكيـكِ الموشَّـقِ »

« وظلَّ صِحابي يَشْتَوُون بنَعْمَةٍ يَصُفُّون ».. يجوز أن يكون إحدى الجملتين خبر « ظلَّ »،

(١) هو لزهير بن أبي سلمى، وفيه رواية مختلفة، وتمامه وروايته:

بـــدا لي أنيَ لســـتُ مُـــدْرِكَ مـــا مضى   ولا ســـابقِـــي شيءٌ إذا كـــان جـــائيـــا

انظر: ديوان زهير، رواية ثعلب، تحقيق، فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٠٨ وهو الشاهد رقم ١٣٥ في مغني اللبيب.

(٢) تقدم إعرابه في المعلقة وهي القصيدة الأولى.

والأُخرى حالاً، وأن تكونا خبرين.

« ورُحنـا كـأنَّـا مـن جُـؤاثـى عَشيَّـةً   نُعـالِـي النِّعـاجَ بين عَـدلٍ مُشَفَّـقِ »

وقد تقدم إعراب: « ورُحْنَا كأنَّا مِن جُؤاثَى ».

« ورُحنـا بكَـابْـنِ الماءِ يُجْنَـبُ وسطنـا   تَصَّـوبُ فيـهِ العَيْـنُ طـوراً وتَـرتَقِـي »

و « رُحنَا بكَابنِ الماءِ »... أي: بفَرَسٍ كابْنِ فحذف الموصوف، والكاف هنا: اسم، ولا يجوز أن تكون حرفاً، لدخول الحرف عليها.

وراح تُستعمَل ناقصة وتامَّة.

و « يُجْنَبُ وسطنَا »: جملة في موضع الصِّفة للفَرَس، ويجوز أن تكون حالاً.

« وأصبـح زُهلـولا يُـزلُّ غلامَنـــا   كقِـدْحِ النَّضِـيِّ بـاليـديـنِ المفـوَّقِ »

و « قِدْح »: مِنْ صِفَة الفَرَس. و « باليَدَيْنِ ».... « الباء »: مُتعلِّقة بحال محذوفة، أي: مصرفاً باليدين.

« كــأنَّ دمــاءَ الهاديــاتِ بنَحْــرِه   عُصــارَةُ حِنَّـــاءٍ بشَيْــبٍ مفــرَّقِ »

وقد تقدم إعراب كأنَّ دماءَ الهادياتِ بنَحْرِه[1].

« ٣١ »

وقال أيضاً: « الطويل »

« أمِـن ذِكْـرِ سَلْمَـى أنْ نَـأتْـكَ تَنُـوصُ   فَتَقْصُـرُ عنهـا خُطْـوَةً أو تَبُـوصُ »

قوله: « أمِن ذِكْرِ سَلْمَى أنْ »: مفعول مِنْ أجْلِه، أي: أتَنُوصُ مِنْ ذِكْرِ سَلْمَى مِنْ أجْلِ أنْ نَأتْكَ أوْ لِنأيها عَنْكَ؟ وخُطْــوَة » بضمِّ الخاء: ما بين القدمين، وبفَتْحِها: المصدر، وقيل: هما بمعنى واحد، وهي معمولة لتَقْصُرَ[2]. و « مِنْ » مُتعلِّقة بـ « تَنُوصُ ».

« وكَم دونَهـا مـن مَهْمَـهٍ ومَفَـازَةٍ   وكَم أرضِ جَـدْبٍ دُونَهـا ولُصُـوصِ »

و « كَمْ دونَها »: كم خبرية في موضع رفع بالابتداء، والعامل في « دونَها » الخبر المحذوف،

(١) انظر القصيدة الأولى من هذا الشرح.

(٢) قال ابن منظور: الخُطوة بالضم: ما بين القدمين، والجمع خطى وخُطْوات وخُطُوات. قال سيبويه: وخطوات لم يقلبوا الواو لأنَّهم لم يجمعوا فعلاً ولا فعلة على فعل وإنَّما يدخل التثقيل في فُعُلات.... وقيل الخَطوة والخُطوة لغتان: الخَطوة: الفعل والخطوة بالفتح المرة الواحدة.

انظر لسان العرب ٢٣١/١٤ مادة (خطا) (صادر).

أي: كائناً دُونَها، ومثله: «وكَمْ أرضٍ جَدْبٍ دُونَها».

أي: كائنةٍ دُونَها، و «لُصُوص»: معطوف على موضع «كَمْ» لا على ما عَمِلَتْ فيه، ويجوز أن يكون مقطوعاً، أي: ولصُوصٌ كذلك فيرتفع بالابتداء، ويكون مثل قول الآخر[1]:

«الطويل»

لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مسحتاً أو مُجَلَّفُ

«تَـرَاءَتْ لنا يـومـا بجَنْـبِ عُنَيْـزَةٍ ... وقـد حَـانَ منهـا رِحْلَـةٌ فَقُلُـوصُ»

و «قَدْ حَانَ منها رِحْلَةٌ»: جملة في موضع الحال.

«بـأَسْـوَدَ مُلْتَـفِّ الغـدائـرِ واردٍ ... وذي أُشُـرٍ تَشُـوفُـه ونَشُـوصُ»

و «بأَسْوَدَ»: الباء مُتعلِّقة بـ «تَرَاءَتْ»، و «ذي أُشُرٍ» أي: وثَغْرٍ ذي أُشُرٍ.

«منابتُـه مثـلُ السُّـدُوسِ ولـونُـهُ ... كشوكِ السَّيَالِ فهـو عـذبٌ يُفيـصُ»

وموضع الكاف مِن «الشَّوْك»: رَفْعٌ على خبر المبتدأ، أي: ولونُهُ مِثْلُ شَوْك.

«أؤوبٌ نَعـوبٌ لا يُـواكِـلُ نَهْـزُهـا ... إذا قيـلَ سيرَ المدلجينَ نَصيـصُ»

و «لا يُواكِلُ نَهْزُها»: جملة من صفة النَّاقَة. و «سيرُ المدلجين نَصيصُ»: جملة من مبتدأ وخبر. ودَلَّ على جواب «إذا» ما قَبْلَها.

«كـأنّـي ورَحْلي والقِـرابَ ونُمْـرُقـي ... إذا شَـبَّ للمـرْوِ الصِّغـارَ وَبِيـصُ»

«على نِقْنِـقٍ هَيْـقٍ لـه ولعـرسِـه ... بمنعَـرجِ الوَعْسَـاءِ بَيْـضٌ رَصِيـصُ»

و «على نِقْنِقٍ»: مُتعلِّق بخبر كأنَّ المحذوف، أي: وكائنون. و «إذا شَبَّ»: جوابه محذوف دَلَّ عليه ما في «كأنَّ» مِنْ معنى الفعل، أي: شُبِّتْ نفسي بِمَنْ استقرَّ على نِقْنِقٍ، أو: رَكِبَتْ على نِقْنِقٍ صِفَتُهُ كَذَا.

و «بَيْضٌ»: مبتدأ، وخبره في «له»، أي: بَيْضٌ رَصِيصٌ لَهُ ولِعرْسِهِ، والجملة في موضع جرٍّ

(١) هو عجز بيت للفرزدق وصدره هو:
وعَضُّ زمـانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ....
ذكره الأنباري (ص ١٨٨، شاهد رقم ١١٣).
ورواية الديوان «مُجَرَّفُ»، ومعناه: المُسْتأصَل. انظر ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر، بيروت ١٩٦٦م، جـ ٢ ص ٢٦.

على الصِّفة «لِنقْنِق»، وإنْ شِئْتَ رفعت «البَيْض» بالاستقرار على مذهب مَنْ يرى ذلك، وجعلت «له» في موضع جرٍّ على الصِّفة لـ «نِقْنِق» على حدِّ ارتفاع الأسماء بالصِّفات التي تكون صفات لِمَا قَبْلَها رافعة لما بعدها، فيكون التقدير، كائنٌ له.

والفَرْق بين الوجهين أن الذي تَتعلَّق به «اللام» في الوجه الأول خبر، والذي تَتعلَّق به في الوجه الثاني صفة. ومتى كان اسم الفاعل مُعْتَمِداً على نفي أو استفهام أو صفة أو صِلَة أو خبر أو حال يرمى عمله. وجاز في مذهب سيبويه وغيره[1].

«أذلِـكَ أم جَـوْنٌ يُطـارد أُتُنـاً ... حَمَلْـنَ فـأربَـى حَمْلِهِـنَّ دُرُوصُ»

و «أذلك أمْ جَوْنٌ».... الألف: للاستفهام، و «ذا»: مبتدأ، واللام لتأكيد الأشارة، والكاف للخطاب، ولا مَوْضع له مِنَ الأعراب، وخبر المبتدأ محذوف، أي: أذلك يُشْبِهُ ناقتي أمْ جَوْن؟

والأشارة بِذَا لذَكَرِ النَّعام.

و «حَمَلْنَ»: جملة في موضع نَصْب صِفَة «لأتن». و «أربَى حَمْلِهن دُرُوصُ»: مبتدأ وخبر.

«ويـأْكُلْـن مـن قَـوٍّ لُعَـاعـاً ورِبَّـةً ... تجبّـرَ بعـد الأكْـلِ فهـو نَميـصُ»

و «تجبّرَ بعد الأَكْلِ»: جملة في موضع الصفة ل «رِبّة». وحمله على معنى البيت فذكَّر لذلك.

«يُطير عِفـاءً مـن نسيـلٍ كـأنَّـهُ ... سُدُوسٌ أطارتْـه الريـاحُ وَخُـوصُ»

و «يُطير عِفاءً»: يعني الحِمار، ويُروى: «تُطير» بالتاء يعني الأنثى، كأنّه مِنْ صِفَة عِفاء، و «أطارتْه»: جملة في موضع الصِّفة ل «سُدُوس» وهي مِنْ صِفَة السَّبَب.

«تَصيَّفَهـا حتّـى إذا لم يَسُـغْ لَهَـا ... حَلِيٌّ بـأعلى حـائـلٍ وقَصِيـصُ»

و «حتّى إذا».... «حتّى»: على ثلاثة أنحاء: جارَّة، وعاطفة، وحرف ابتداء[2]، وهي في غاية مجردة، وفي الموضعين الآخرين مُضمَّنَة معنى التعظيم والتحقير، فإذا قلت: قام القوم حتّى زيدٌ، وحتّى زيدٌ قائم... فلا بُدَّ أن يكون «زيـد» أرفعهم أو أدناهم. ولولاه لم يكن في ذكر «زيد» فائدة، لأنَّ زيداً منهم.

ويعطف بها الأسماء على الأسماء. وفي عطف الأفعال على الأفعال خلاف:

(١) سبق الكلام على هذا الموضوع.
(٢) سبق وأن تحدثنا عنها في مواضع مختلفة.

منهم من يقول: لا يُعْطَف إلاّ ما يُجرّ، وإن دخلت على كل وكان منصوباً فهي من باب الجارّة تقدير «كي» أو «إلى أن». وإن كان مرفوعاً فهي: ابتدائية، أو عاطفة. أمّا كونها ابتدائية فلأنّها داخلة على جملة في المعنى، وهي لا تعمل في الجمل لضعفها، ولا تجرها بدلالة وقوع الأفعال المرتفعة بعدها. وقد تقدم أنَّ «حتى» لا يكون ما بَعْدَها إلاّ جزءاً ممّا قَبْلَها وداخل فيه.

«تَغَالَيْن فيه الجَزْءَ لولا هواجِرٌ   جَنادِبُها صَرعَى لهنَّ قَصِيصُ»

و «تَغَالَيْن فيه»[1]: جواب «إذا لَمْ يَسُغْ»، وهو العامل فيه.

و «هَواجِرٌ»: مرفوع بالابتداء، وخبره: محذوف لا يُظْهَر عند بعضهم، وعند بعضهم استُغْنِي عن إظهاره لدلالة الجواب عليه وسدّه مسدّه، وتقديره: حاضرةٌ، أو موجودةٌ.

«ولا يلي «لولا» إلاّ الاسم الظاهر أو المُضْمَر، مثل: لولا زيدٌ، ولولاك، ولولاه، ولولاي، ولولا أنت، ولولا أنا، ولولا هو. ومذهب سيبويه[2] وقد حكاه عن الخليل ويونس: أنَّ الكاف والهاء والياء بعد لولا في موضع الجرّ وأنّ للولا مع المكنّى حالاً ليس له مع المُضْمَر.

ومذهب الأخفش[3]: أنها في محل الرَّفع، وأنَّ الرفع في لولا محمول على الجرّ كما حُمِلَ الجرُّ على الرَّفع في قولهم: ما أنا كأنْت.

وقال محمد بن يزيد[4]: المُضمر عَقِيب المظهر، ولمّا كان المظهر مرفوعاً بعد «لولا» بإجماع وجب أن يكون المضمر كذلك.

و «جَنادِبُها صَرعَى»: مبتدأ وخبر في موضع الصِّفة «لهَوَاجِر». و «لهنَّ قَصِيصُ»: مبتدأ وخبر في موضع الحال «لجَنَادِب»، ولا يَمْتَنِع أنْ يكون في موضع الصِّفة لها، لأنّها مضافة إلى ضمير نَكِرة وجواب «لولا» محذوف دل عليه «تَغَالَيْن». أو تُقَدَّر: ما عَطِشْنَ، أو ما شَرِبْنَ الماء.

«أرَنَّ عليها قارِباً وانتحتْ له   طُوالَةُ أرساغِ اليدين نَحُوصُ»

و «أرَنَّ عليها قارِباً»: حالٌ منه، و «طُوالَهُ»: بالاضافة، لأنَّ الأَرساغ فاعلةٌ في المعنى.

(١) يُروى: «تغالين» من المغالاة، أي تماطلن. الديوان ص ١٨٢.
وردت في المخطوطة تعالين من العلو وفي الديوان: «تغالين».
(٢) انظر مذهب سيبويه في هذا الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤ حيث يقول: إن الضمير يرد بعدها متصلاً مجروراً.
(٣) قال الأخفش: الضمير، مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض من المرفوع كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. وقد ذكر رأي سيبويه السابق حيث يقول: هي جارّة للضمير مختصة به وموضع المجرور بها رفع على الابتداء. انظر مغني اللبيب ١/٢٧٤.
(٤) انظر رأي محمد بن يزيد المبرّد في لولاه ولولاك. المقتضب ٣/٧٣.

«فأوردَها من آخرِ الليل مَشْرَباً   بلائقَ خُضْراً ماؤهنَّ قَلِيصُ»

و «بلائقَ»: بَدَل مِن «مَشْرَباً»، و «ماؤُهنَّ قَلِيصُ»: جملة في موضع الصِّفة ل «بلائق»، ولا يَمْتَنِع أنْ يكون حالاً منها، لأنّها قَدْ وُصِفَتْ.

«فيشربْنَ أنفاساً وهنَّ خوائفٌ   وتُرْعَدُ منهنَّ الكُلَى والفَرِيصُ»

و «أنفاساً»: حال من ضمير الأُتُن في «يَشْرِبْنَ»، أي: نَفَساً بَعْدَ نَفَس. و «هنَّ خوائفٌ»: مبتدأ وخبر في موضع الحال منهن.

«فأصدَرَها تَعلُو النِّجادَ عَشِيَّةً   أقبُّ كمِقْلاءِ الوليدِ شَخِيصُ»

و «تَعلُو النِّجادَ»: جملة في موضع الحال من الهاء في «أصْدَرَها»، و «أقبُّ»: فاعل «بأصْدَر»، أي: حمارٌ أقبّ، ويُحتَمل أنْ يَعْمَل في «عَشِيَّة» «أصْدَر»، أو «تَعلُو».

«فجَحْشٌ على أدْبارِهنَّ مُخَلَّفٌ   وجَحْشٌ لدى مكَرِّهِنَّ وقِيصُ»

و «فجَحْشٌ»: مبتدأ، أي: منها جَحْشٌ مُخَلَّفٌ، ومنها جَحْشٌ وَقِيصٌ.

«لَدَى مكَرِّهِنَّ»: و «على» و «لدى»: مُتعلِّقان بظاهر، وقد يجوز أن يَتَعلَّقا بمحذوف، أي: بجحشٍ كائن على أدْبارِهنَّ مُخَلَّف، وجَحْش كائن لدى مكَرِّهِنَّ وقيص.

و «جحشٌ» معطوف على جحش الأول، على حدِّ عطف الجمل على الجمل، لا على حدِّ عطف المفرد على المفرد، وإنّما كان ذلك تقسيم وتَبْعِيض، ويَلْزَم ذِكْر حروف التَّبعيض مع كل واحد من القسمين، ولو عطفت الثاني على الأول كعطف المفرد على المفرد ولم تقدّر للثاني من الأضمار مثل ما قدَّرْتَه للأول، لصار القسمان قسماً واحداً، واحتجت إلى قسم آخر يستوفي ما تضمَّنه المُجْمَل الذي أردت تقسيمه، ومثله قوله تعالى[1]: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾.

«وأصدرها بادي النَّواجذ قارحٌ   أقبُّ ككرِّ الأندريِّ مَحِيصُ»

وموضع الكاف مِنْ «ككرِّ»: رَفْعٌ على الصِّفة.

(١) سورة هود، آية ١٠١.

وقال أيضاً: «المتقارب».

«تَطَاوَلَ ليلُكَ بالأَثْمُدِ ... ونامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ»

قوله: «تَطَاوَلَ ليلُكَ بالأَثْمُدِ»[١] ... بفتح الهمزة وضم الميم، هي الرواية الصحيحة.

وإن كان مفرداً فهو مما قد آسْتُدْرِك على سيبويه في الأبنية، وإلاّ فهو جمع ثمد[٢].

«وباتَ وباتَتْ لَهُ ليلةٌ ... كليلةِ ذي العائِرِ الأرمَدِ»

«وباتَ وباتت له ليلةٌ»..... «باتَ» الأولى: يُحْتَمل أن تكون تامّة، وأن يكون خبرها محذوفاً، أي: كئيباً، أو ساهراً... و «ليلةٌ»: اسم بات، وخبرها في «له». و «كَلَيْلَةِ».... «الكاف»: في موضع رَفْع على الصِّفة، أي: مِثْلُ لَيْلَةِ، ويجوز أن تكون الكاف حرفاً فتَتَعلّق باستقرارٍ محذوفٍ، أي: كائنة أو مُستقرّة.

و «ذو»: بمعنى صاحب، وَصْلَةٌ إلى الوَصْف بالأجناس، وأراد: وبات في ليلة، فنسب الفعل إليها مجازاً أو اتساعاً، كما يقال: نهاره صائمٌ، وليلة قائمٌ.

«وذلِكَ مِن نَبَإٍ جاءَني ... وأُنْبِئْتُه عن أبي الأَسْوَدِ»

«وذلِكَ مِنْ نَبَإٍ».... «ذا»: مبتدأ، واللام لتأكيد الأشارة، والكاف: للخطاب، ولا موضع له في الأعراب، وخبره محذوف، أي: ذلك الهَمُّ والوَجَعُ أو السَّهَرُ مِنْ أَجْلِ نَبَإٍ جاءَني.

«ولو عن نَثا غيرِهِ جاءَني ... وَجُرْحُ اللسانِ كجرحِ اليدِ»

و «كجُرْحِ»..... موضع «الكاف»: رَفْعٌ، أي: وجَرْحُ اللسانِ مِثْلُ جُرْحِ اليدِ.

«لَقُلْتُ من القولِ ما لا يزا ... لُ يُؤْثَرُ عنيَّ يَدَ المُسْنَدِ»

و «ما»: معمولة «لَقُلْتُ»، وهي نَكِرة موصوفة، و «يؤثر عنه»: جملة في موضع خَبَر «يَزالُ»، واسمها: مُضْمَر فيها ضمير «ما»، و «يَدَ»: ظَرْف، كما تقول: أَبَداً.

«بأَيِّ علاقَتِنا تَرْغَبُونَ ... أَعَنْ دمِ عمرٍو على مَرْثَدِ»

و «بأَيِّ علاقَتِنَا تَرْغَبُون»[٣]... جاز أن تَعْمَل الباء في الاستفهام، وإنْ كان لا يَعْمَل فيه ما

(١) يُروى: تطاول ليلى ولم أرقُد..... الديوان، ص ١٨٥.

(٢) الأَثْمُدُ: اسم مكان مفرد، والأثمد ما يتكحل به، والثمد: المكان يجتمع فيه الماء، والثمد مثله. انظر: لسان العرب، مادة (ثمد).

(٣) يروى: بأيِّ ظلامتنا ترغبون
الديوان، ص ١٨٦.

قَبْلَه، من حيث كان حرف الجرّ يتَّصلُ بما بعده، فيصير جزءاً منه، فيصير العامل في الاسم المُسْتَفْهَم عنه كأنه إنّما هو الفعل لا حرف الجرّ ومثله[١]: [الوافر]

بأيِّ الجيرتين أَجَرْتُموه

ومن أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ وعلامَ ارْتَحَلْتَ؟ ولِمَنْ قُلْتَ ذلك؟

ألا ترى أنَّك تقول: مَنْ ضَرَبْتَ، ولا تقول: ضَرَبْتَ مَنْ؟

وأي تكون استفهاماً، وشرطاً، وموصولةً، ومنادى، ووصفاً.

قال أبو عمرو[٢]: لم يَعْرِف آخرَ البيت أحد ممن سألته عنه.

وقال غيره: بأي شرط، وحرف الجرّ مُتعلِّقة بـ «يرغبون» و «عن»، مُتعلِّق بمُضْمَر، أي: تَرْغَبُون عن دمِ عمرٍو بدمِ مرثد.

«متى عهدُنا بطِعانِ الكُما ... ةِ والحَمْدِ والمجدِ والسُّؤْدَدِ»

و «متَى عهدُنا».... «متى»: خبر مُقَدَّم، وعهدُنا: مبتدأ.

«ومشدودةَ السَّكِّ موضونةً ... تضاءَلُ في الطيِّ كالمِبْرَدِ»

و «مشدودةً»: معطوف على ما قَبْلَه، و «تضاءَلُ»: جملة مِنْ صِفَتِها، وكذلك «تَفيضُ»[٣] ويُحْتَمل أن يكونا حالين، ولم يَتعرَّف مشدودة بالسَّكّ، لأنَّه فاعل في المعنى، فإضافته غير مَحْضَة.

«تَفيضُ على المرءِ أردانُها ... كفَيْضِ الأَتِيِّ على الجَدْجَدِ»

و «كفَيْضِ».... موضع «الكاف» نَصْبٌ على النعت بمصدر محذوف، أي: فيضاً كفَيْض.

«ومطَّرِداً كرِشاءِ الجَرو ... رِ مِن خُلُبِ النَّخْلَةِ الأجرَدِ»

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه: فلم يصلح لكم إلاّ الأداء انظر ديوان زهير/ ص ١٣٩.

(٢) هذه القصيدة رواها الطوسي عن ابن الأعرابي من رواية المفضل. وفيها رواية أبي حاتم عن الأصمعي. ورواها ابن الكلبي لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. ولم يرد أن أبا عمرو الشيباني قد روى هذا البيت على غير صورته. وكان أبو عمرو قد روى ديوان امرىء القيس وروايته ضائعة لم يكشف عنها بعد. انظر ترجمته في الفهرست، ص ٧٤-٧٥.
وقال ابن النديم: ديوان امرىء القيس: رواه أبو عمرو والأصمعي وخالد بن كلثوم ومحمد بن حبيب، وصنعه من جميع الروايات السكّري فجود فيه، وصنعه أبو العباس الأحول ولم يتمّه، وعمله ابن السكّيت.
الفهرست، ص ١٧٧.

(٣) من البيت التالي لهذا البيت.

و « مطّرِداً »: معطوف على ما قَبْلَه. والأجرد[1]: من صفة « الرِّشاء ».

و « مِن خُلُب »..... « مِنْ »: موضعها الصِّفة أو الحال، أي: كائناً من خُلُب.

« وذَا شُطَبٍ غامضاً كَلْمُه   إذا صابَ بالعظْم لم يَنْأَدِ »

و « ذَا شُطَبٍ »: مردود على ما قَبْلَه، أي: وأعددتُ سيفاً ذا شُطَب.

« ٣٣ »

وقال أيضاً[2]: « الكامل »

« ماذا يشقُّ عليك مِن ظُعُنٍ   إلاَّ صِباك وقِلَّةُ العقلِ »

قوله: « ماذا يشقُّ عليك »..... إنْ جَعَلْتَ « ما » و « ذا » اسماً واحداً استفهاماً في موضع رَفْعٍ بالابتداء، فـ « يشقُّ عليك »: جملة في موضع خبر، تقديره: أيُّ شيءٍ شاقٍ عليك مِن ذِكْرِ ظُعن، وإن جَعَلْتَ « ذا » بمعنى الذي « فما » مرفوعة بالابتداء، و « ذا » خبرها، و « يشقُّ عليك » صِلَة الّذين، والعائد مُضْمَر، ولا موضع لهذه الجملة، لأنّها من تمام الاسم، كالدّال من « زيد ».

و « إلاّ صباك »: استثناء منقطع.

ومَنْ رَوَى « وقِلَّةٌ » بالرفع، جعل « ذا » زائدة، و « ما »: نفياً، وصباك: فاعل يشقُّ.

« يا رُبَّ غانيةٍ صرمتُ حبالَها   ومَشيتُ متَّئِداً على رِسلي »

و « يا رُبَّ غانيةٍ »..... المنادى: محذوف، و « متَّئِداً »: حال من التاء في مَشيتُ.

« لا أستقيدُ لِمَنْ دَعَا لِصباً   قسراً ولا أصطادُ بالخَتْلِ »

و « قسراً »: مصدر في موضع الحال، أي: مقسوراً.

والمصدر الذي يقع موقع الحال يكون على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة سماعٌ لا يقاس عليها، وذلك[3]: « كأرْسَلَها العراكَ »، وطَلَبْتُه جُهْدي، وما ضارعها.

والحال في الحقيقة عند أبي علي[4]: الأفعال التي وقعت هذه موقعها، نحو: تَعْتَرِك، وتَجْتَهِد.

(١) رسمت مصحّفة بالصاد، كذا: الأصرد.

(٢) انتقل الشارح بعد أن أنهى رواية الأصمعي من نسخة الطوسي التي تنتهي بالقصيدة رقم (٢٨) إلى رواية المفضل من نسخة الطوسي مما لم يروه الأصمعي، فنقل منها القصائد التالية: ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢..... ولم يتمها، وانتقل بعدها إلى زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول..... وترك منها قصيدتين، وبدأ بالثالثة. انظر. ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، ص١، ١٥١، ٢٣٢.

(٣) سبق أن استشهد المؤلف بهذا القول، وهو جزء من بيت للبيد، تمامه:

فأورَدَها العراكَ ولم يَذُدْهَا   ولم يشْفَق على نغص الدّخال

انظر: ديوان لبيد، ص٨٦

(٤) انظر: رأي أبي علي الفارسي في هذه القضية في: الكافية في النحو للأسترا باذي ٢٠٢/١.

والنكرة لا يقاس عليها عند بعضهم، وذلك بشرط أن يكون مما يسوّغ بها الفعل: كقتلته صبراً، وأتيته ركضاً، أو كَلَّمْتُه مُشافهةً، لأنَّ القتل يتنوَّع، وكذلك المشي والكلام يتنوّعان أنواعاً.

« متوسِّداً عضباً مضارِبُه   في متنه كَمَدَبَّةِ النَّمل »

و « متوسِّداً »: حال، أو صفة، أو خَبَر بعد خَبَر. و « عضباً »: مفعول به بمتوسِّد.

و « مضاربُه »: فاعل بعَضْب، أي: عَضِبَتْ مضاربُه. وموضع الكاف من « كمَدَبَّة »: رَفْعٌ بالابتداء، أو بالاستقرار، أي: في مَتْنِه طرائقُ مِثْلُ مَدَبَّةِ النَّمل، أو كائِنَةٌ في مَتْنه مِثْلَ مَدَبَّةِ على حَدِّ ارتفاع الأسماء بالصفات التي تكون صفات لِمَا قَبْلَها رافعة لما بعدها، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه.

والفرق بين هذا الوجه والوجه الأول أنَّ المحذوف الذي يَتعلَّق به صِفَة، وأنَّ الجملة في القول الأول تُقدَّر تقدير جملة، مُركَّبة من مبتدأ أو خبر ونائب مناب صفة، وتُقدَّر في القول الثاني تقدير جملة مِنْ فعل وفاعل ونائب مناب صفة، وعلى هذا قياس كلّ ما يَرِدُ عليك من هذا النوع.

ومن النحويين من يرى أنَّ الاسم في هذا النوع لا يَرْتَفِع بالابتداء، وإنَّما يَرْتَفِع بالاستقرار، لأنَّ الاستقرار قد اعتمد. وإنَّما يَقْبُح رفع الاسم بالاستقرار إذا لم يَعْتَمِد على ما قَبْلَه، نحو: في الدار زيدٌ.

ومنهم مَنْ يرى رفعه بالابتداء وإن اعْتَمَد.

« يُدعى صقيلاً وهو ليس له   عهدٌ بتمويهٍ ولا صَقْلِ »

و « صقيلاً »: مفعول ثان لـ « يُدعى ».

« عفَتْ الديارُ فما بِهَا أهْلي   ولَوَتْ شموسُ بشاشةِ البَذْلِ »

و « بِهَا أهْلي »: مرفوع بالاستقرار، لأنَّه قد اعتمد على نفي، أو: مبتدأ وخبر، فالباء مُتعلِّقة بمحذوف.

« نَظَرتْ إليك بعينِ جازئةٍ   حوراءَ حانيةٍ على طِفْلِ »

و « نَظَرتْ إليك »..... قد تقدَّم أنَّ النظر بمعنى الالتفات، يتعدّى بإلى، تقول: نظرت إلى زيد، أي: التفتُّ إليه، وبمعنى التفكر يتعدّى بفي، قال الله تعالى[1]: ﴿أَوَ لَمْ يَنْظُروا في

(١) سورة الأعراف، آية ١٨٤.

مَلَكُوتِ السَّمٰوات والأرض﴾ أي: أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا وتكون بمعنى الإبصار، وبمعنى الانتظار فيتعدَّى بغير حرف جرّ تقول: نظرت زيداً، أي: أَبْصَرْتُهُ. ونظرت زيداً: أي: أنْتَظَرْتُهُ. قال تعالى[1]: ﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِس مِنْ نُورِكُم﴾، أي انْتَظِرُونَا، وقال الشاعر[2]:

فـإنَّكُمَـا إنْ تَنْظُـرَانِـي سـاعـةً ....

«أقبلـتُ مُقْتَصِـداً وراجَعَنِـي حِلمـي وسُـدّد للنـدى فِعْلي»

و «مقتصداً»: حال من التاء في أَقْبَلْتُ.

«اللـه أنْجَـحُ مـا طلبـتُ بـه والبِـرُّ خيرُ حقيبـةِ الرَّحْـلِ»

و «ما طلبتُ به»: موصولة مخفوضةٌ بالأضافة إليها.

«ومـن الطَّـريقـةِ جـائـرٌ وهُـدىً قَصْـدُ السَّبيـل[3] ومنـهُ ذُو دَخَـلِ»

و «مِنَ الطَّرِيقةِ جائرٌ».... ارتفع «جائرٌ» بالابتداء، وخبره قَبْلَه، و «قَصْدُ»: بدل مِنْ «هدىً»، وقال «منهُ» فَذَكَّر الضمير، لأنَّ الطريقة والطريق واحد[4] وفي القرآن[5]: ﴿وأنْ لَوْ استَقَامُوا عَلَى الطَّرِيْقَةِ﴾.

«وأخـي إخـاءٍ ذي محافَظَـةٍ سَهْـلِ الخَليقَـةِ مـاجِـدِ الأَصْـلِ»

«وأخي إخاء»: مخفوضٌ بواو رُبَّ.

«نَـازَعْتُـهُ كـأْسَ الصَّبُـوح ولَـمْ أعْمِـلْ مَجِـدَّةَ عِـذْرَةِ الرَّجُـلِ»

و «نَازَعْتُهُ»: جوابها والعامل فيها. و «الرَّجْلِ»: أراد الرَّجُلِ بضم الجيم، فَخَفَّفَ ضرورة.

«إنِّـي بحَبْلِـكِ وَاصِـلٌ حَبْلِـي وبِـرِيشِ نَبْلِـك رَائِشٌ نَبْلِـي»

و «بَرِيشِ نَبْلك رَائِشٌ».... «رَائِشٌ»: معطوف على واصلٌ، وفَصَل بين حرف العطف، والمعطوف بالمجرور والمضاف إليه[6]، أراد: ورائشٌ نَبْلي بِرِيشِ نَبْلِك، وجاز لَمَّا كانت النيَّة مِن

---

(١) سورة الحديد، آية ١٣.

(٢) هو لامرىء القيس تمامه:

فـإنَّكُمَـا إنْ تَنْظُـرَانِـي سـاعـةً مـن الدَّهـر يَنْفَعْنِـي لـدى أمّ جُنْدَبِ

وهو من القصيدة الثالثة في ديوانه، ص ٤١.

(٣) يُروى أيضاً: قصد المَحَجِّ. الديوان، ص ٢٣٨.

(٤) الطريق والطريقة مستعملان في اللغة. والطريق يؤنث ويذكر بدون التاء والطريقة مؤنثة بالتاء.

(٥) سورة الجن، آية ١٦.

(٦) سبق وأن تحدَّثنا عن موضوع الفصل بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول. للمزيد، انظر: الخصائص لابن جنّي ٢/٣٩٠-٤١١.

التأخير لكونه مفعولاً برائِش. وأضعفُ مِنْ هذا قول الآخر[1]:

يـومـاً تَـراهَـا كِشْبـهِ أرنبـة العَصْـب ويَـومـاً أديْمُهـا نَغِلاَ

ويجوز أن يكون رَائِش خَبَر «إنَّ» مُقدَّرة، ودلت عليها الأولى وقد تَقدَّم مِثلُ هذا في[2]:

طول عُمْرٍ ومَلْبَسَا

و «بحبلِك» الباء: مُتعلِّقة بواصِل.

«مـا لَـمْ أجِـدْكَ عَلَى هُـدَى أثَـرٍ يَقْـرُ ومَقصَّـكَ قـائـفٌ قَبْلِـي»

و «ما لَمْ أَجِدْكَ»...... ما: مصدريَّة ظرفيَّة.

«وشَمَـائِلي مَـا قَـدْ عَلِمْـتَ وَمَـا نَبَحَـتْ كِلابُـكَ طـارقـاً مِثْلِـي»

و «شَمَائِلِي»: مبتدأ، و «مَا قَدْ عَلِمْتَ»: الخَبَر، وتقديره: وشمائلي التي قد عَرِفْتَها، فَحَذَفَ العائد إلى «ما».

«٣٤»

وقال أيضاً: «الطويل»

«جَزِعتُ وَلَمْ أجْزَعْ مِنَ البَيْـنِ مَجْزَعَـا وَعـزَّيـتُ قلبـاً بـالكَـواعِـبِ مُـولَعَـا»

قوله: «جَزِعتُ وَلَمْ أَجْزَعْ»..... تقديره: جَزِعتُ مِنَ البَيْنِ مجزعاً ولم أَجْزَع مِنْ شيءٍ سِواه، فـ «كَمَجْزَعاً»: مصدر لِجَزَعْتُ، على زيادة الميم.

وقد قسم بعضهم المصدر ثلاثة أقسام: مبهماً، ومعدوداً، ومختصاً، فالمُبْهَم: النكرة التي لم توصف ولا حُدِّدت بهاء، والمعدود: ما فيه هاء التأنيث، والمُخْتَص: المعرفة، والنكرة الموصوفة والمضافة، فالمبهم لتوكيد الفعل، والمختص لبيان نوعه، والمعدود لعدّ مراته.

و «بالكَواكِب»: الباء مُتعلِّقة بـ «مُولَع».

«وأصبحـتُ وَدَّعـتُ الصِّبـا غير أَنَّنِـي أُراقِـبُ خَلاَّتِ مـن العيش أرْبعـا»

---

(١) البيت للأعشى الكبير، ديوانه، ص ٢٦٩، وروايته: أردية الخِمْس.... والشاهد فيه أنه فصل بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو (ها) من تراها.

انظر: الخصائص لابن جني ج٢ ص٣٩٥ و ٣٩٦.

(٢) هو لامرىء القيس من القصيدة الثالثة عشرة، وتمامه:

ألا إنَّ بَعْـدَ العُـدْم للمـرء قِنْـوةً وبعـد المشيـب طُـولَ عُمْـرٍ ومَلْبَسَـا

ديوان امرىء القيس، ص ١٠٨.

و «وَدَّعتُ»: جملة في موضع خبر أَصْبَح، أي: مُوَدِّعاً. و «غير»: استثناء، و «أَرْبع»: بدل من «خَلَّات» أو صفة.

«فمنهنَّ قَولِي للنَّدامَى تَرفَّعُوا   يُداجون نَشَّاحاً من الخمر مُتْرَعَا»

و «مِنهنَّ قَولِي»: مبتدأ وخبر، «فمِنْ»: مُتعلِّقة بخبر محذوف، و «مِنَ الخَمْر»: مُتعلِّقة بـ «مُتْرَع».

«ومِنْهُنَّ رَكْضُ الخَيْلِ تَرْجُم بالقنا   يبادِرْن سِرْباً آمِناً أَنْ يُفَزَّعَا»

و «تَرْجُم»، و «يُبادِرْن»: جملتان موضعها نَصْبٌ على الحال من «الخَيْل»، و «أَنْ يُفَزَّعا»، أراد: مِنْ أَنْ، فأَسْقَطَ الخَافِض.

«ومِنْهُنَّ نَصُّ العِيسِ واللَّيْلُ شامِلٌ   تَيَمَّمُ مَجْهُولاً مِنَ الأَرْضِ بَلْقَعَا»

و «الليلُ شامِلٌ»: جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال. و «تَيَمَّمُ»: جملة في موضعِ الحال مِن العيس.

«خَوارِجَ مِن بَرِّيَّةٍ نحو قَرْيَةٍ   يُجَدِّدْن وصلاً أو يُقَرِّبْن مَطْعَمَا»

و «يُجَدِّدْن»: جملة موضعها الحال من الضمير في «خوارجَ»، أي: مماثلة.

«ومِنْهُنَّ سَوْقِي الخَوْدَ قَدْ بَلَّها النَّدى   تُراقِبُ مَنْظُومَ التَّمائِمِ مُرْضَعَا»

و «قَدْ بَلَّها النَّدى»: جملة في موضع الحال جارية على «الخَوْدَ»، و «تُراقِبُ»: جملة في موضع الحال مِنَ «الخَوْد» أيضاً، والعامل فيها: خبر المبتدأ المحذوف الذي تعلَّقت به «مِنْهُنَّ».

ويجوز أن يكون «تُراقِب»: حالاً من الهاء ويكون العامل «بَلَّ»، و «مَنْظُوْم»: صِفَة لموصوف، أي: صبيّاً منظومَ التَّمائم.

«يَعِزُّ عَلَيْهَا ريبَتي وَيَسُوؤُهَا   بُكَاهُ فَتَثْنِي الجِيدَ أَنْ يَتَضَوَّعَا»

و «أَنْ يَتَضَوَّعا».... «أَنْ»: مفعول له، أراد: تَثْني الجيدَ مَخافَةَ أَنْ يَتَحرَّكَ ابنُها.

«بعثتُ إليها والنُّجُومُ طَوالِعٌ   حِذَاراً عليها أَن تَقُومَ فَتَسْمَعَا»

و «النُّجُومُ طوالِعٌ»: جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، "والواو بمعنى «إذ»، و «حِذَاراً»: مفعول من أجله، أي: بعثت إليها للحِذار ومِنْ أجل الحِذار، ويقال له: مفعول له، ولا يكون إلاّ مصدراً، وغير مشتقّ من لفظ الفعل المذكور، لأَنَّه عِلَّةٌ لوقوع ذلك الفعل، ولا

يكون الفعل عِلَّةً لنفسه. ويَنْتَصِب بالفعل الذي قَبْلَه، وهو جواب لِمَ[1].

قال سيبويه[2]: انتصبَ لأنَّه مفعول له كأنَّه قيل له: لِمَ فَعلتَ كذا؟ فقال: لِكَذَا، ولكنَّه طَرَح «اللام» فعمل فيه ما قَبْلَه.

وذكر أبو إسحاق الزَّجَّاج[3] أنَّه يَنْتَصِب بفعل مُضْمَر مِنْ لَفْظِه تقديره: أُحَاذِره حِذاراً، وجئته أُكْرِمه إكراماً له.

وقال غيره[4]: يَنْتَصِب انتصابَ المصدر في المعنى.

وقال بعضهم: شرائطه ثلاث[5]: أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل عن الفعل المعلل، ومُقارناً له في الوجود. فإن فَقَدَ شيئاً منها فاللام كقولك: جئتك لأكرامك زيداً.

ويكون معرفة ونكرة، كقوله[6]: «الرجز»

يَرْكَبُ كلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ .... البيت

و «أَنْ تَقُومَ»..... أي: مِنْ أَنْ تَقُومَ، فأَسْقَط، ومفعول «بعثتُ»: محذوف، أي: بعثتُ إليها رسولاً.

«فجاءَتْ قطوفَ المَشْيِ هائِبَةَ السُّرَى   يُدافِعِ رُكْنَاها كَواعِبَ أَرْبَعَا»

و «قطوفَ»: حال من الضمير في «جاءَتْ»، ولم يَتَعرَّف «قطوف» فيما أُضيفت إليه، لأنَّ التقدير: قطوفاً في المَشْي، أو قطوفاً مَشْيُها.

وكذلك «هيابَةَ» و «أربعاً»: بدل من كواكب أو صفة.

«يُزَجِّيها مَشْيَ النَّزِيفِ وَقَدْ جَرَى   صُبَابُ الكَرَى في مُخِّه فتقطعا»

و «يُزَجِّيها»: جملة من صفة «كَواكِب»، و «مَشْيَ»: مصدر مُشَبَّه به محمول على معنى الفعل الذي قَبْلَه لا على لفظه، لأنَّه إذا قال: يُزَجِّيها، فقد قال: يسوقها سوقاً، أو كأنَّه قال:

(١) للمزيد من التفصيل في موضوع المفعول لأجله أو له وشروطه. انظر: الكافية في النحو ١/١٩١. وانظر: الكتاب سيبويه ١/٣٦٧ - ٣٧٢ حيث يسميه ما ينتصب من المصادر لأنه عذر. وانظر همع الهوامع ٣/١٣١-١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ١/٣٦٩-٣٩٠ و ٣/١٢٦، ١٥٤.

(٣) ذهب الزجاج فيما نقله عنه ابن عصفور إلى أنَّه ينتصب بفعل مُضْمَر من لفظه، فالتقدير: لمن جئت إكراماً لك: أكرمتك اكراما لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به. فلذلك لم يظهر.
انظر: همع الهوامع ٣/١٣٣.

(٤) هذا الرأي للكوفيين حيث يرون أنَّه ينتصب انتصاب المصادر. انظر: همع الهوامع ٣/١٣٣.

(٥) للمزيد من التفصيل في شروطه انظر الكتب التي وردت في الهامش رقم ١ من هذه الصفحة.

(٦) هو للعجاج يليه: مخافةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
انظر: ديوانه، تحقيق: عزة حسن، ص ٢٣٠.

يُمْشِيها مشياً مِثلَ مَشي، فيكون كـ « قَعَد زيدٌ جلوساً » وتبسَّمت وميضَ البَرق، وقوله تعالى[1] ﴿صُنْعَ اللَّه﴾ ﴿كتابَ اللَّه عليكم﴾[2].

وهو عند سيبويه[3] منصوبٌ بما دَلّ عليه مَشي، أي: يُزَجِّيها ويُمشيها مَشْي النَّزيف.

وأبو عثمان وأبو العباس يُعْمِلان فيه يُزَجِّي لأنَّه بمعناه، وكذلك العامل في جُلوس « قَعَد » وفي وَمِيْض « تَبَسَّم »، لأنه في أَوْمَضَتْ وَمِيضَ.

قال أبو علي: ووجه قول سيبويه أنّ هذا الظاهر لا يَعْمَل فيه، ولا يكون مصدراً له، كما لا يكون محمولاً على فعل آخر.

« وَقَدْ جَرَى صُبَابُ »: جملة في موضع الحال.

« تَقُولُ وَقَدْ جَرَّدْتُها مِنْ ثِيابِها كَمَا رُعْتَ مَكْحُولَ المدامِعِ أَتلَعَا »

وكذلك[4]: و « قد جَرَّدْتُها ».

« أَجِدَّكَ لَوْشَيْءٌ أَتانَا رَسُولُهُ سِواكَ وَلكِنْ لم نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا »

« أَجِدَّكَ لَوْ شَيْءٌ »..... « لَوْ »: على أربعة أَضْرُب[5]: تكون امتناعاً لامتناع، وتكون شرطية بمعنى أن، وتكون تمنِّياً، كقوله تعالى[6]: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾، وتكون للتَّقليل، كقوله تعالى[7]: ﴿ولَوْ « عَلَى » أَنْفُسِكُم﴾، وفي الحديث[8]: (ولو بِشِقِّ تَمْرَة).

وجِدّكَ[9]: خَفْضٌ بواو القسم، « شيٌّ »: فاعل بفعل مُضْمَر دَلَّ عليه الظاهر، لأنَّ لو لا يَلِيها إلّا الفعل ظاهراً أو مُضْمَراً لِمَا فيها مِنْ معنى الشرط.

و « سِواكَ »: استثناءٌ، وقيل: إنَّه ظرف، وجواب « لو »: حُذِف، تقول: عندي رَجُلٌ سِواك،

(١) سورة النمل، آية ٨٨.
(٢) سورة النساء، آية ٢٣.
(٣) سبق ذكر رأي سيبويه في موضع آخر من هذا الكتاب.
(٤) أي جلة في موضع الحال.
(٥) انظر « لو » وتفصيلاً عنها في: الكتاب لسيبويه ٢٣٤/٤ والمقتضب ٧٥/٣-٧٦ ومغني اللبيب ٢٥٥/١-٢٧٢ وشرح المفصل ٧/٩.
(٦) سورة الشعراء، آية ١٠٢.
(٧) سورة البقرة، آية ١٦٧.
(٨) هذا جزء من حديث شريف وتمامه: لا تَرُدّي المسكين ولو بشقّ تمرة.
ويُروى أيضاً: فليتق أحدكم النار ولو بشقّ تمرة. انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف، الجزء الأول، ص ٢٨٠.
(٩) رواية الديوان: أجدّك.
والرواية هنا: وجدّك.

أي: مَكانَك. وجواب « لو » حُذِف لِمَا في الكلام عليه من الدليل وتقديره: لما جئناه دفعناه...... ودَلَّ عليه قوله: « لم نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا » وسدَّت مسدَّ جواب القَسَم، إذ لا بُدَّ له من جواب، ولا تُسْتَعْمَل الجملة الأولى بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه، وهو الجواب ونظيره الشرط وجوابه، فالجملتان بمنزلة جملة واحدة، وجواب القسم في النفي: لا و ما، وإن اجتمعا، وقد تُحْذَف « لا »، وفي الأيجاب: إن الخفيفة والثقيلة واللام، ولا تدخل اللام على فعل ماضٍ حتى يكون معها « قَدْ » ظاهراً أو مقدَّراً، وإذا دخلت على مضارع لزمتها نون التوكيد، وقد لا تَلْزَم عند بعضهم، ويجوز التَّعاقُب على رأي.

« فبتنا تَصُدُّ الوحْشُ عَنَّا كأَنَّنَا قَتِيلان لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا »

و « تَصُدُّ الوحْشُ عَنَّا كأَنَّنَا قَتيلان »..... يجوز أن تكون الجملة الأولى خبر « كأَنَّنَا »، و « كأَنَّنَا قَتِيلان »: حال، أو خَبَر بعد خَبَر، وأن تكون الثانية: خبراً، والأولى: حال سببيَّة، و « لَمْ يَعْلَمْ لَنَا »: جملة في موضع الصِّفة السببيَّة لقتيلان.

« إذَا أَخَذَتْها هِزَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكَتْ بِمَنْكِبِ مِقْدامٍ على الهَوْلِ أَرْوَعَا »

و « بِمَنْكِبِ مِقْدامٍ ».... أي: رَجُلٍ مِقْدَامٍ، و « أَرْوَع »: مِنْ صِفَتِه، وقد ذكرتُ مِن الأصول وتَعلُّق المجرورات والظروف ما يُستَدَلّ به على ما يأتي، فلا تَذْكُر منها بعد إلاَّ ما كان مشكلاً.

الملحق والفهارس

(١) «ملحق»
شواهد شعر امرىء القيس في كتب النحو واللغة

(١) قافية الباء

(١) مَــرَسَّعَـــةٌ بيـــن أرســـاغِـــهِ ... بـــه عَسَـــمٌ يَبْتَقـــى أرْنَبَـــا

ديوان امرىء القيس ص ١٢٨

شرح شواهد شروح الألفية للعيني ج١ ص ٥٤٦، الحيوان للجاحظ، ج٦ ص ٣٥٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج١ ص ٢٠٨، لسان العرب، مادة (رسع) و (عسم)

(٢) أجَـــارتَنـــا إنَّ المزارَ قـــريـــبُ ... وإنِّـــي مُقيمٌ مـــا أقـــام عِسَيـــبُ

ديوانه ص ٣٥٧.

مجالس ثعلب ص ٥٤٠، ومغني اللبيب ص ٣٠٤، حاشية الدمنهوري على متن الكافي ص ٧٥.

(٣) قَـدْ أشهَـدُ الغَـارَةَ الشَّعْـواءَ تَحْمِلُني ... جَرْدَاءُ مَعْروقَـةُ اللَّحْيَيْـن سُـرْحُـوبُ

ديوانه، ص ٧٥.

الأنصاف لابن الأنباري ج١ ص ٢٢٣، مغني اللبيب ص ١٧٤ حاشية الدمنهوري ص ٤٢، ٤٦، ٩٤.

(٤) وَيْلُمِّهَا مِـن هَـواءِ الجَوِّ طَـالبَـةً ... وَلا كَهَـذَا الّذي في الأرضِ مَطْلُـوبُ

ديوانه، ص ٢٢٧.

كتاب سيبويه ج١ ص ٣٥٣ و ج٢ ص ١٧٢، العمدة في محاسن الشعر ج١ ص ٦٠، خزانة الأدب ج٢ ص ١١٢.

(٥) كـأنَّ عيـونَ الوَحْشِ حَـولَ خِبـائِنَـا ... وَأَرْحُلِنـــا الجَزْعُ الَّذي لم يُثَقَّـــبِ

ديوانه، ص ٥٣.

شذور الذهب ص ١٥٦، معاهد التنصيص ج١ ص ١١٩.

(٦) خليلَـيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُنْـدَبِ   نُقَضِّ لُبـانـات الفـؤادِ المعـذَّبِ

ديوانه، ص ٤١.

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد، ج١ ص ٢٠٢.

(٧) فـإنْ تَنْأ عنهـا حِقبَـةً لا تُلاقِهـا   فـإنَّـك مِمَّا أحـدثـتْ بـالمجـرَّبِ

شرح شواهد شروح الألفية للعيني ج١ ص ١٢٦، التصريح بمضمون التوضيح ج١ ص ٢٠٢، همع الهوامع ج١ ص ١٢٧، الدرر اللوامع ج١ ص ١٠١، شرح الأشموني ج١ ص ١٥٢.

(٨) إذا ما جَـرَى شَـأْوَيْـن وابتـلَّ عِطْفُه   تَقـولُ هَـزِيـزُ الرِّيـح مَـرَّتْ بـأثْـأَبِ

ديوانه، ص ٤٩.

المقرَّب لابن عصفور ص ٦٤، شرح شواهد الألفية للعيني ج٢ ص ٤٣١، التصريح بمضمون التوضيح ج١ ص ١٢٦٢.

بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ لاحَـهُ   طِـرادُ الوَادي كُـلَّ شَـأْوٍ مُغَـرِّبِ

ديوانه، ص ٤٦.

كتاب سيبويه ج١ ص ٢١١.

تَبَصَّرْ خَليلي هَلْ تَـرَى مِـنْ ظَعَـائِـنٍ   سَوَالك نقبـاً بَيْـنَ حَـزْمَـيْ شَعَبْعَب

ديوانه، ص ٤٣.

شرح العيني ج٤ ص ٣٦٨، شرح الأشموني ج٣ ص ٢٧٤.

وقـالـت متى يُبْخَـل عليـكَ ويُعْتَلَـلْ   يَسُؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غـرامُـكَ تَـدْرَب

ديوانه، ص ٤٢.

مغني اللبيب ص ٢٩٨ شرح العيني ج٤ ص ٥٠٦، التصريح بمضمون التوضيح ج١ ص ٢٨٩، شرح الأشموني ج٢ ص ١٥.

(١٢) ألا لَيْتَ شِعْري كيف حادِثُ وَصْلِها   وكيـف تُـراعَـى وُصْلَـةُ المتغيِّـبِ

ديوانه، ص ٤٢.

همع الهوامع ج١ ص ١٣٦، الدرر اللوامع ج ١ ص ١١٤.

(١٣) فلمَّـا دَخَلْنـاه أَضَفْنـا ظُهـورَنَـا   إلى كـلِّ حـارِيٍّ جَـديـدٍ مشطَّـبِ

ديوانه، ص ٥٣.

شذور الذهب ص ٣٢٥ التصريح بمضمون التوضيح ج٢ ص ٢٣.

(١٤) نَمُشُّ بـأعْـراف الجِيـاد أكفَّنـا   إذا نحنُ قُمْنَا عـن شـواء مُضَهَّـبِ

ديوانه، ص ٥٤.

المصون للعسكري ص ١٩٢، والخصاص لابن جني ج٣ ص ٢٨٧.

(١٥) ألم تَـرَيـاني كُلَّما جئـتُ طـارقـاً   وجـدتُ بها طيبـاً وإن لم تَطَيَّـبِ

ديوانه، ص ٤١.

الخصائص لابن جنى ج٣ ص ٢٨١.

(١٦) خَفَـاهُـنَّ مِـنْ أَنْفـاقِهِـنَّ كـأَنَّمَا   خَفَـاهُـنَّ وَدْقٌ مِـنْ عَشِيٍّ مُجلِّـبِ

ديوانه، ص ٥١.

المحتسب لابن جني ج٣ ص ٤٨.

(١٧) وأعلمُ أنّني عمّـا قليـلٍ   سـأنْشَبُ في شَبَـا ظُفُـرٍ ونَـابِ

ديوانه، ص ١٠٠.

همع الهوامع ج٢ ص ٣٧، الدرر اللوامع ج٢ ص٤٠.

« قافية الدال »

(١٨) سَبوحاً جَموحاً وإحضارُهـا   كمَعْمعـةِ السَّعَـفِ المُوْقَـدِ

ديوانه، ص ١٨٧.

مجالس العلماء للزجاجي، ص ٢٨٤.

« قافية الراء »

(١٩) إذا ذُقْتَ فـاهَـا قلتَ طَعْمُ مُدامَـةٍ   مُعَتَّقَـةٍ مِمَّا يَجـيءُ بها التُّجُـرْ

ديوانه، ص ١١٠.

المقرّب، ص ٦٤، همع الهوامع ج ١ ص١٥٧، الدرر اللوامع ج ١ ص١٣٨ لسان العرب، مادة (تجر) التاج، مادة (تجر).

(٢٠) لَنِعْمَ الفتى تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ   طَرِيفُ بن مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

ديوانه، ص ١٤٢.

كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٣٦، شرح العيني ج ٤ ص ٢٨٠ همع الهوامع ج ١ ص ١٨١، الدرر اللوامع ج ١ ص ١٥٧ شرح الأشموني ج٣ ص ١٨٤.

(٢١) لعَمْرُكَ ما سَعْدٌ بِخُلَّةِ آثِمٍ   ولا نَأْنَإٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرْ

ديوانه ص ١١٢

مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٠.

(٢٢) يُفاكِهُنَا سَعْدٌ ويَغْدُو لجَمْعِنا   بمَثْنَى الزِّقاقِ المُتْرَعاتِ وبالجُزُرْ

ديوانه، ص ١١٣

همع الهوامع ج١ ص٢٧، الدرر اللوامع ج ١ ص٩.

(٢٣) فلمَّا استَطَابُوا صُبَّ في الصَّحْنِ نِصْفُهُ   وشُجَّتْ بماءٍ غيرِ طَرْقٍ ولا كَدِرْ

ديوانه، ص ١١١.

مجالس العلماء للزجاجي، ص ١٨.

(٢٤) دِيمَةٌ هَطْلاءُ فيها وَطَفٌ   طَبَقُ الأرضِ تحرّى وتَدُرّ

ديوانه، ص ١٤٤.

أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٤٠.

(٢٥) فلمَّا دَنَوْتُ تسدَّيتُها   فثوباً نسيتُ وثوباً أجُرّ

ديوانه، ص ١٥٩

كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٤، المحتسب لابن جني ج٢ ص١٤٢، أمالي ابن الشجري ج ١ ص٩٣، خزانة الأدب، ج١ ص ١٨٠ مغني اللبيب ص ٤٧٢، ٦٣٣، شرح العيني ج ١ ص ٥٤٥.

(٢٦) وَعَيْنٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مآقِيها مِنْ أُخُرْ

ديوانه، ص ١٦٦

المنصف لابن جني ج ١ ص ٨١، أمالي ابن الشجري ج١ ص ١٢٢، ١٢٣، ٢٥١.

(٢٧) أحارِ بنَ عَمرٍو كأنّي خَمِرْ   ويَعْدُو على المرء ما يأْتَمِرْ

ديوانه، ص ١٥٤

أمالي ابن الشجري، ج ٢ ص ٨٠، المقتضب للمبرد ج٣ ص ٢٣٤ شرح العيني ج ١

ص ٩٥، همع الهوامع ج ٢ ص ٨١، ١٤٣، الدرر اللوامع ج٢ ص١٠٤، ١٩٧:، ش، شرح الأشموني ج ١ ص ٣٢.

(٢٨) وَقَدْ رابَنِي قولُها: يا هَنا   هُ وَيحَكَ أَلْحَقْتَ شرّاً بشَرّ

ديوانه، ص ١٦٠

الجمل للزجاجي ص ١٧٥، المنصف ج ٣ ص ١٣٩، أمالي ابن الشجري ج ٢ ص١٠١، شرح المفصل ج ١ ص٤٨، ج١٠ ص٤٢، ٤٣، شرح العيني ج ٤ ص ٢٦٤، شرح الأشموني ج٤ ص ٣٣٤.

(٢٩) وأركبُ في الرَّوْعِ خَيفانَةً   كَسَا وجهَها سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

ديوانه، ص ١٦٣

مغني اللبيب، ص ٥٢٧.

(٣٠) إذا أقْبَلَتْ قلتَ دُبَّاءَةٌ   من الخُضْرِ مغموسةٌ في الغُدُرْ

ديوانه، ص ١٦٦.

مجالس العلماء للزجاجي ص ٩٥، خزانة الأدب ج٤ ص ٢٠

(٣١) إذا ركبوا الخيلَ واستَلْأَمُوا   تحرَّقتِ الأرضُ واليومُ قَرّ

ديوانه: ص ١٥٤

أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٧٣.

(٣٢) لا وأبيكِ ابنةَ العامر   يِّ لا يدَّعي القومُ أنّي أفِرّ

ديوانه، ص ١٥٤

المحتسب لابن جني ج ٢ ص٢٧٣، خزانة الأدب ج ٤ ص٤٨٩، مغني اللبيب ص ٢٤٩.

(٣٣) بَرَهْرَهَةٌ رُؤْدَةٌ رَخْصَةٌ   كخُرْعُوبَةِ البَانَةِ المنفطِرْ

ديوانه، ص ١٥٧

الأنصاف ج ٣ ص ٣١.

(٣٤) لها مَتْنَتانِ خَظَاتا كَمَا   أكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

ديوانه، ص ١٦٤

مجالس الزجاجي ص ١٠٩، شرح المفصل ج٩ ص٢٨، المقرّب لابن عصفور ص ١١٢، ١١٤، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ١٥٦، مغني اللبيب ص ١٩٧.

(٣٥) كأنَّ الحصَى مِنْ خَلْفِها وأمامِها إذا نجلتْه رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرا

ديوانه، ص ٦٤

شرح العيني ج ٤ ص ١٦٩

(٣٦) كأنَّ صليلَ المَرْوِ حينَ تُطيرُه صَليلُ زُيوفٍ يُنْتَقَدْنَ بعَبْقَرا

ديوانه، ص ٦٤

المحتسب لابن جني ج ٢ ص ٣٠٦، وأسرار البلاغة للجرجاني، ص ١٨٧.

(٣٧) بَكَى صَاحِبي لَمَّا رَأى الدَّرْبَ دُونَه وأيْقنَ أنَّا لاحِقَانِ بقَيْصَرَا

ديوانه، ص ٦٥

أمالي ابن الشجري : ٢ ص ٣١٧.

(٣٨) فقُلْتُ لـه لا تَبكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموت فنُعْذَرَا

ديوانه، ص ٦٦

كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٢٧، المقتضب ج ٢ ص ٢٨ جمل الزجاجي ص ١٩٧، خصائص ابن جني ج ١ ص ٢٣٦ شرح المفصل ج ٧ ص ٢٢، ٢٣، خزانة الأدب ج ٣، ص ٦٠١، شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٩٥.

(٣٩) على لاَحِبٍ لا يُهْتَدَى بمَنارِهِ إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطِيُّ جَرْجَرَا

ديوانه، ص ٦٦

الخصائص لابن جني ج ٣ ص ١٦٥، ٣٢١، أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٩٢، لسان العرب، مادة (سوف).

(٤٠) لقد أنْكَرتْني بَعْلَبَكُّ وأهلُها ولابنُ جُرَيْجٍ في قُرَى حِمْصَ أنْكَرا

ديوانه، ص ٦٨

المقتضب ج ٤ ص ٢٣

(٤١) أرَى أمَّ عمْرٍو دَمْعُها قد تحدَّرَا بكاءً على عَمْرٍو وما كان أصْبَرا

ويروى: «اعذرا»

ديوانه، ص ٦٩

شرح العيني ج ٣ ص ٦٦٨

(٤٢) كنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ استِعارَا

ديوانه، ص ١٤٧

كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤، المقرّب لابن عصفور ص ٨٨

(٤٣) رَاشَهُ مِنْ ريشِ ناهضةٍ ثُمَّ أمْهَاهُ عَلَى حَجَرِهْ

ديوانه، ص ١٢٥

المنصف ج ٢ ص ١٥٠، لسان العرب، مادة (مها)

(٤٤) رُبَّ رَامٍ مِنْ بَني ثُعَلٍ مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ في قُتَرِه

ديوانه، ص ١٢٣

شرح المفصل ج ١٠ ص ٣٦، ٣٧، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٦٦.

«قافية السين»

(٤٥) فلو أنَّها نَفسٌ تموتُ جَميعةً ولكنَّها نَفسٌ تَساقَطُ أنفُسَا

ديوانه، ص ١٠٧

شرح المفصل ج ٩ ص ٨.

(٤٦) وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامِياً بعد صِحَّةٍ لعلَّ مَنايانَا تحوَّلْنَ أبْؤُسَا

ديوانه، ص ١٠٧

مغني اللبيب ص ٢٢٨، همع الهوامع ص ١١٢، الدرر اللوامع ج ١ ص ٨٣، شرح الأشموني ج ١ ص ٢٢٩.

«قافية الصاد»

(٤٧) طواه اضْطِمار الشدِّ والبَطْنُ شازِبٌ مُعالًى على المَتْنَيْنِ فهو خَمِيصُ

ديوانه، ص ١٨٠

الخصائص ج ١ ص ٦.

«قافية الضاد»

(٤٨) وسِنٌّ كسُنَّيْقٍ سَناءً وَسُنَّماً ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجيرِ نَهُوضِ

ديوانه ص ٧٦

مغني اللبيب ص ١٢٦، همع الهوامع ج ٢ ص ٢٧، الدرر اللوامع ج ٢ ص ٢٧.

«قافية العين»

(٤٩) أجِدَّكَ لوشَيءٌ أتانَا رَسُولُهُ سِواكَ وَلَكِنْ لم نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

ديوانه، ص ٢٤٢

تأويل مشكل القرآن ص ١٦٦، شرح المفصل ج ٩ ص ٧، ٧٤، خزانة الأدب ج٤ ص ٢٢٧.

«قافية القاف»

(٥٠) وَرُحْنا بكابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وسطَنا تصوَّبُ فيهِ العَيْنُ طوراً وتَرتَقِي

ديوانه، ص ١٧٦

أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٢٩، ٨٢٦.

«قافية اللام»

(٥١) مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ

ديوانه، ص ١٩

الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٣٦٢، شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٦٩.

(٥٢) لمن زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بها العينانِ تنهَلُّ

ديوانه، ص ٤٧٣

المحتسب لابن جني ج ٢ ص ١٨٠، أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٢١، جمهرة اللغة ج ١ ص ١٩ همع الهوامع ج ١ ص ٥٠، الدرر اللوامع ج ١ ص ٢٤، لسان العرب، مادة (زلل).

(٥٣) قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوىَ بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ديوانه ص ٨

كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨، مجالس ثعلب ص ١٢٧، مجالس الزجاجي ص ٢٧٣ المنصف ج ١ ص ٢٢٤، المحتسب ج ٢ ص ٤٩، دلائل الأعجاز ص ٢٦٥، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٩٢، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٩، شرح المفصل ج ٤ ص ١٥، ج ٩ ص ٣٣، ٧٨، ٨٩، وج ١٠ ص ٢١. خزانة الأدب ج ٤ ص ٣٩٧. وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٢٤٣، ومغني اللبيب ص ١٦١، ١٦٣، ٣٥٦، وشرح العيني ج ٤ ص ٤١٤، والتصريح بمضمون التوضيح ج ٢ ص ١٣٦، وهمع الهوامع ج ٢ ص ١٢٩، والدرر اللوامع ج ٢ ص ١٦٦ وشرح الأشموني ٣/٣٠٩.

(٥٤) فتُوضِحَ فَالمِقْراةِ لم يَعْفُ رسمُها لِمَا نسجتْها من جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

ديوانه ص ٨، المنصف ج ٣/ ص ٢٥، مغني اللبيب ص ٣٣١ همع الهوامع ج ١/ ص ٨٧، الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٤، حاشية الدمنهوري: ٨١.

(٥٥) وُقُوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهُمْ يقولون لا تَهْلِكْ أسىً وتجمَّلِ

ديوانه ص ٩. حاشية الدمنهوري ص ٨١

(٥٦) وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ إن سَفَحْتُها وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ

ديوانه ص ٩. كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٤٨. المقتضب للمبرد ج ٣ ص ٢٩١، المنصف ج ٣ ص ٤٠، أسرار البلاغة ١٦٠ خزانة الأدب ج ٤ ص ٦١، ٣٨٩، مغني اللبيب ٣٥١، ٤٨٣ شرح شواهد المغني ٢٦٢، ٢٩٥ همع الهوامع ج ٢ ص ٧٧، ص ١٤٠ الدرر اللوامع ج ٢ ص ٩٢، ١٩٢، شرح الأشموني ج ٣ ص ١٢٢ لسان العرب مادة «هلل».

(٥٧) كدِينِكَ من أم الحُوَيْرِثِ قبلَها وجارتِها أمِّ الرَّبابِ بمأْسَلِ

ديوانه ص ٩، الأنصاف ج ١ ص ١٥١، خزانة الأدب ج ١ ص ٥٣٨.

(٥٨) إذا التفتتْ نَحوي تَضَوَّعَ ريحُها نَسِيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

ديوانه ص ١٥

المنصف ج ٣ ص ٢٠، ص ٧٥، مغني اللبيب ص ٦١٧

(٥٩) ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

ديوانه ص ١٠، شرح المفصل ج ٢ ص ٨٦، خزانة الأدب ج ٢ ص ٦٣ مغني اللبيب ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١ شرح شواهد المغني ١٤١ و ٢٤٧ التصريح بمضمون التوضيح ج ١ ص ١٤٤، همع الهوامع ج ١ ص ١٣٤ الدرر اللوامع ج ١ ص ١٩٩، شرح الأشموني ج ١ ص ١٤٤.

(٦٠) ويومَ عقرتُ للعَذارى مَطِيَّتي فيا عَجباً من رَحْلِهَا المتحمَّلِ

ديوانه ص ١١، مغني اللبيب ٢٠٩. شرح شواهد المغني ص ١٨٩.

شرح شواهد شروح الألفية للعيني ج ٤ ص ٥٨٦، التصريح بمضمون التوضيح ج ٢ ص ٢٧١.

(٦١) ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالت لكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

ديوان ص ١١، مغني اللبيب ٣٤٣، شرح شواهد المغني ص ٢٦٠ شرح شواهد الألفية للعيني ج ٤ ص ٣٧٤، التصريح بمضمون التوضيح ج ٢ ص ٢٢٧ شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٧٤.

(٦٢) تَقولُ وقد مَالَ الغبيطُ بنا معاً ... عَقَرتَ بَعيري يا امرأَ القَيسِ فانزلِ

ديوانه ص ١١. أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٩٣.

(٦٣) فمثْلكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرضِعاً ... فألهيتُها عن ذي تمائِم مُغْيَلِ

ديوانه ص ١٢. كتاتب سيبويه ١/٢٩٤، شرح شواهد الألفية ٣/٣٣٦ لسان العرب مادة (غيل).

(٦٤) فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ ... فألهيتها عن ذي تمائم مُحْولِ

شذور الذهب ص ٣٢٢، مغني اللبيب ص ١٣٦، ٣١١، التصريح بمضمون التوضيح ج ٢ ص ٢٢. الدرر اللوامع ج ٢ ص ٣٨، شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٣٢.

(٦٥) أفاطم مَهلاً بعضَ هذا التَّدلُّلِ ... وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صَرْمى فأجْمِلي

ديوانه: ١٢

أمالي ابن الشجري، ج ٢ ص ٨٤. مغني اللبيب: ١٣، شرح شواهد العيني ٤/٢٨٩. التصريح بمضمون التوضيح: ٢/١٨٩. همع الهوامع ١/١٧٢ الدرر اللوامع ١/١٤٧، شرح الأشموني ٣/١٢٧.

(٦٦) أغَرَّكِ منِّي أنَّ حبَّكِ قاتِلي ... وأنَّكِ مهما تأمري القلبَ يَفْعَلِ

ديوانه: ١٣، كتاب سيبويه ٢/٢ ، شرح المفصل ٧/٤٣. همع الهوامع ٢/٢١١، الدرر اللوامع ٢/٢٣٦.

(٦٧) ويوماً على ظَهْرِ الكَثِيبِ تعذَّرتْ ... عليَّ وآلت حَلْفَةً لم تَحلَّلِ

ديوانه ص ١٢، همع الهوامع ١/١٨٧ الدرر اللوامع ١/١٦١.

(٦٨) إذا ما الثريَّا في السماء تَعرَّضَتْ ... تَعرُّضَ أثناء الوِشاحِ المفصَّلِ

ديوانه ١٤، المصون: ٢٦. أسرار البلاغة: ١٦٣.

(٦٩) فجئتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثِيابَها ... لَدَى السِّترِ إلاَّ لِبْسةَ المتفضِّلِ

ديوانه ص ١٤، المقرّب: ٣٣، شذور الذهب: ٢٢٢، شرح شواهد الألفية للعيني ٣/٦٦، ٢٢٥. التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٦. همع الهوامع ١/١٩٤، ٢٤٧. الدرر اللوامع ١/١٦٦ و ٢٠٤ شرح الأشموني ٢/١٢٤.

(٧٠) تَجاوزتُ أحراساً وأهوالَ معشَرٍ ... عليَّ حِراصٍ لو يُشِرُّون مَقتلي

ديوانه ١٣: خزانة الأدب ٤/٤٩٦، مغني اللبيب ٢٦٦ شرح شواهد المغني ٢٢٣.

(٧١) فلمَّا أجَزْنا ساحَةَ الحيِّ وانتَحَى ... بنا بطنُ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

الديوان ١٥، المنصف ٣/٤١. الأنصاف ص ٤٥٧، خزانة الأدب ٤/٤١٣.

(٧٢) إذا قلتُ هاتِي نَوِّليني تمايلَتْ ... عَليَّ هَضيمَ الكشْحِ ريَّا المخلخَلِ

الديوان ص ١٥. شذور الذهب ص ٢٢.

(٧٣) وفَرعٍ يُغَشِّى المتْنَ أسودَ فاحمٍ ... أثيثٍ كقِنْوِ النَّخْلَةِ المتعثْكلِ

الديوان ص ١٦، المقرّب لابن عصفور ص ٤٨.

(٧٤) كبِكْرِ مُقَانَاةِ البياضِ بصُفْرةٍ ... غَذاها نَميرُ الماء غيرَ المحلَّلِ

الديوان ص ١٦، شرح المفصل ٦/٩١.

(٧٥) تَصُدُّ وتُبْدِي عن أسيلٍ وتَتَّقِي ... بناظرةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

الديوان ص ١٦. خزانة الأدب ٤/٢٤٤.

(٧٦) غدائرُهُ مستَشْزِرات إلى العُلَا ... تضلُّ المدارَى في مُثَنًّى ومُرسَلِ

الديوان ص ١٧، شرح شواهد العيني ٤/٥٨٧، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٧١، معاهد التنصيص ١/٤.

(٧٧) وتعطُو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنَّه ... أساريعُ ظَبيٍ أو مَساويكُ إسْحِلِ

الديوان ص ١٧. المنصفق ٣/٥٨، شرح المفصل ٦/٩٢ و ٧/١٤٤، حاشية ياسين على التصريح ٢/٨٥.

(٧٨) تَسلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجالِ عن الصِّبَا ... وليس صِبايَ عن هَواهَا بِمُنْسَلِ

الديوان ١٨، حاشية الدمنهوري ص ١٠٠.

(٧٩) ألاَرُبَّ خَصْمٍ فيك ألْوىَ ردَدْتُه ... نصيحٍ على تَعْذَاله غيرِ مؤتَلِ

الديوان ص ١٨، المنصف لابن جني ٣/٨٣.

(٨٠) وليلٍ كموْج البحْرِ أرخى سُدُولَهُ ... عَليَّ بأنواعِ الهُموم ليَبْتَلي

الديوان ص ١٨، مجالس العلماء ٢٧٣، مغني اللبيب ص ٣٦١، شرح شواهد المغني ص ٢٦٥، شذور الذهب ٣٢١ التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٢، شرح الأشموني ٢/٢٣٣.

(٨١) فقالتْ: يَمينُ اللّه مالَكَ حِيلةٌ ... وما إنْ أرَى عنك العَمَايَةَ تَنْجَلِي

الديوان ص ١٤. المقرب لابن عصفور ص ٢٧.

(٨٢) فقلت له لما تمطّى بجوْزه ... وأردَفَ أعجازاً وناءَ بكلكلِ

الديوان ص١٨، دلائل الأعجاز للجرجاني: ٥٤، ٢٣٢، ٢٩٥ شرح شواهد العيني ١٢٧/٤.

(٨٣) ألاَ أيّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي ... بصبحٍ وما الأصباحُ فيكَ بأمثلِ

الديوان ص١٨: أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١، شرح شواهد العيني ٣١٨/٤، التصريح ٢٠٢/٢ شرح الأشموني ٢١١/٣ معاهد التنصيص ٨٩/١.

(٨٤) فيالَكَ من ليلٍ كأنّ نجومَهُ ... بكلِّ مُغارِ الفتْلِ شُدّتْ بيَذبُلِ

الديوان ص١٩، خزانة الأدب ٥٥٩/١ ١٠٨/٤. مغني اللبيب ٢١٥، شرح شواهد المغني ١٩٥ - **شرح شواهد العيني** ٢٦٩/٤ همع الهوامع ٣٢/٢، الدرر اللوامع ٣١/٢، شرح **الأشموني** ٢١٧/٢.

(٨٥) خرجت بها تمشي تَجُرُّ وراءَنا ... على أثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

الديوان ص ١٤. شرح شواهد الشافية ٢٨٦، التصريح ٣٨٧/١. همع الهوامع ٢٤٤/١. الدرر اللوامع ٣٠١/١.

(٨٦) كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته ... ومن يَحْترِث حرثي وحرْثك يُهْزَلِ

خزانة الأدب ج ١ ص ١٣٤.

(٨٧) وقد أغتدي والطيرَ في وكَناتِها ... بمنجردٍ قيْدِ الأوابدِ هيْكَلِ

الديوان ١٩، الخصائص: ٢٢٠/٢، المحتسب ١٦٨/٢١، ٢٣٤/٢، شرح المفصل ٩٦/٢، ٥١/٣، ٩٥/٩، **خزانة الأدب** ٥٠٧/١، ١٧٩/٢، مغني اللبيب ٤٦٦ **شرح شواهد المغني** ٢٩٢.

(٨٨) مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبلٍ مُدْبرٍ معاً ... كجُلْمودِ صَخْرٍ حطّهُ السّيْلُ من عَلِ

الديوان ص١٩، الكتاب لسيبويه ٣٠٩/٢. المحتسب ٣٤٢/٢ شرح المفصل ٨٩/٤. المقرّب: ٤٦ شذور الذهب ١٠٧، شرح شواهد المغني ١٥٥ شرح شواهد العيني ٤٤٩/٣، التصريح ٥٤/٢، همع الهوامع ٢١٠/١. الدرر اللوامع ١١٧/١ حاشية الدمنهوري ٨١.

(٨٩) كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِه ... كما زلّتِ الصّفْواءُ بالمتنزّلِ

الديوان ص٢٠ حاشية الدمنهورية ٩١.

(٩٠) يُطيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَواتِهِ ... ويُلْوي بأثوابِ العَنيفِ المثقّلِ

الديوان ص٢٠، المقرب لابن عصفور ص ١٠٠.

(٩١) له أيْطَلا ظَبْيٍ وساقا نَعامَةٍ ... وإرخاءُ سِرْحانٍ وتقْريبُ تَتْفُلِ

الديوان ص ٢١ شرح المفصل ١١٢/٦.

(٩٢) وأنت إذا استَدْبَرْتَه سَدَّ فَرْجَهُ ... بِضافٍ فُوَيْقَ الأرضِ ليسَ بأعْزَلِ

الديوان ٢٣ أمالي ابن الشجري ١٣١/٢.

(٩٣) كأنّي غَداةَ البَيْنِ يَوْمَ تحمّلوا ... لدَى سَمُراتِ الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

الديوان ص٩، مجالس ثعلب ١٠١، المقرّب ٤٠، شرح شواهد العيني ٢٠١، همع الهوامع ٤٦/٢، الدرر اللوامع ٥٥/٢، شرح الأشموني ١٢٦/٣.

(٩٤) فألحَقَنا بالهادِياتِ ودونَهُ ... جواحِرُها في صَرّةٍ لم تَزَيَّلِ

الديوان ص٢٢. خزانة الأدب ٥٤٦/١.

(٩٥) فعادَى عِداءً بينَ ثَوْرٍ ونَعْجةٍ ... دِراكاً ولَمْ يُنْضَحْ بماءٍ فيُغْسَلِ

الديوان ص ٢٢. الأنصاف ٧٥/١ معاهد التنصيص ٢٥٤/١.

(٩٦) وظلَّ طُهاةُ اللّحْمِ مِنَ بَيْنِ مُنضِجٍ ... صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ معجَّلِ

الديوان ص٢٢. مغني اللبيب ٤٦٠ و ٤٧٤، شرح شواهد المغني (٢٩٠) شرح شواهد العيني ١٤٦/٤، شرح الأشموني ١٠٧/٣.

(٩٧) أحارِ تَرَى بَرْقاً كأنَّ وميضَهُ ... كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

الديوان ص ٢٤، كتاب سيبويه ٣٣٥/١، المقتضب ٢٣٤/٤ الخصائص ٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٨٨/٢. الأنصاف ٦٨٤ شرح المفصل ٨٩/٩.

(٩٨) قَعدتُ له وُصحْبَتي بَيْنَ حامِرٍ ... وبين إكامٍ بُعْدَ ما مُتأمَّلِ

الديوان ص٢٤، خزانة الأدب ١٢٠/٤، شرح شواهد الشافية ٣٩.

(٩٩) وأضْحَى يَسُحُّ الماءَ عن كلِّ فيقَةٍ ... يَكُبُّ على الأذْقانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ

الديوان ص ٢٤، المنصف ٢٠/٣

(١٠٠) كأنَّ أَبَاناً أفانِينَ وَدْقِهِ ... كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

الديوان ص٢٥، الخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣، المحتسب ١٣٥/٢، أمالي الشجري ٩٠/١، خزانة الأدب ٣٢٧/٢، ٦٣٩/٣ مغني اللبيب ٢٩٨.

(١٠١) وألقى بصحراء الغبيط بعاعه   نزول اليماني ذي العياب المحمّل
الديوان ص ٢٥ الخصائص ٢/١٢٦.

(١٠٢) كأنَّ سباعاً فيه غَرْقى غُدَيَّةً   بأرْجائه القُصوَى أنابيشُ عُنصُلِ
الديوان ص ٢٦. المنصف ٣/٧٥.

(١٠٣) كأنَّ دِثاراً حَلَّقتَ بلَبُونِه   عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ
الديوان ص ٩٤، الخصائص ٣/١٩١، الخزانة ٤/٤٧١. مغني اللبيب ٢٤٢. شرح شواهد المغني (٢١٠). شرح شواهد العيني ٤/١٥٤. التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٥٠. شرح الأشموني ٣/١١١.

(١٠٤) دَعْ عنكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِه   ولكنْ حديثاً ما حَديثُ الرَّواحِلِ
الديوان ص ٩٤. المقرّب ٤١، المغني ١٥٠، ٥٣٢ شرح شواهد المغني (١٥١). شرح شواهد العيني ٣/٣٠٧ همع الهوامع ٢/٢٩، الدرر اللوامع ٢/٢٤.

(١٠٥) ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي   وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي
الديوان ص ٢٧. الخصائص ٢/٢٢٧، أمالي ابن الشجري ١/٢٧٤. شرح المفصل ٧/١٥٣، مغني اللبيب ١٦٩ شرح شواهد المغني ١٦٦، شرح شواهد العيني ١/٤٣٣، التصريح ١/٣٣، همع الهوامع ٢/٨٣، الدرر اللوامع ٢/١٠٧ شرح الأشموني ١/١٥١، ٢/٢١٩.

(١٠٦) وهل يَعِمَنْ من كان أحدَثُ عَهْدِهِ   ثلاثين شهراً في ثلاثةِ أحوالِ
الديوان ص ٢٧، شرح الأشموني ٢/٢١٩. الخصائص ٢/٣١٣ المغني ١٦٩، شرح شواهد المغني ١٦٦ همع الهوامع ٢/٣٠ الدرر اللوامع ٢/٢٦.

(١٠٧) ألا زَعَمَتْ بَسْباسةُ اليومَ أنّني   كَبِرْتُ وألّا يُحْسِنَ اللَّهوَ أمثالي
الديوان (٢٨) الخصائص ٢/٤٢٣، أمالي ابن الشجري ١/٢٨٩.

(١٠٨) كذبْتِ، لقد أُصبى على المرء عِرْسَهُ   وأمنَعُ عِرْسي أن يُزَنَّ بها الخالي
الديوان ٢٨، الخصائص ٣/٢٠٦. حاشية الدمنهوري ٤١ و ٩٣.

(١٠٩) ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ   بآنسةٍ كأنَّها خطُّ تِمثالِ
الديوان ٢٩، المقرّب ٤٢، المغني ١٣٥ و ٥٨٧، شواهد المغني ١٣٤ التصريح ٢/١٨، همع الهوامع ٢/٢٦. الدرر اللوامع ٢/١٨.

(١١٠) ومِثْلِكِ بيضاءِ العَوارِضِ طَفْلةٍ   لَعوبٍ تُنَسِّيني إذا قمتُ سِرْبالي
الديوان ٣٠، المنصف ١/٩٣، المغني ٤٧٢.

(١١١) تَنَوَّرْتُها من أذْرِعاتٍ وأهلُها   بيَثْرِبَ أدْنَى دارِها نظرٌ عالِ
الديوان ٣١، كتاب سيبويه ٢/١٨، المقتضب ٣/٣٣٣، ٤/٣٨، شرح المفصل ١/٤٧، ٩/٣٤ خزانة الأدب ١/٢٦، شرح شواهد العيني ١/١٩٦، التصريح ١/٨٣ همع الهوامع ١/٢٢، الدرر اللوامع ١/٥، شرح الأشموني ١/٩٤.

(١١٢) نظرتُ إليها والنُّجومُ كأنَّها   مَصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لقُفَّالِ
الديوان (٣١)، همع الهوامع ١/٢٤٦، الدرر اللوامع ١/٢٠٢.

(١١٣) فقالَتْ سَباكَ اللَّهُ إنَّكَ فاضِحي   ألستَ تَرَى السُّمّارَ والناسَ أحْوالِ
الديوان (٣١)، همع الهوامع ١/٢٠١، الدرر اللوامع ١/١٧٠.

(١١٤) فقُلتُ يَمينَ اللَّهِ أبْرَحُ قاعِداً   ولو قَطَّعُوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصالي
الديوان ٣٢، كتاب سيبويه ٢/١٤٧، المقتضب ٢/٣٢٦ الجمل للزجاجي: ٨٥ الخصائص ٢/٢٨٤، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩. شرح المفصل ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤ خزانة الأدب ٤/٢٠٩ و ٢٣١، المغني: ٦٣٧، شرح شواهد المغني ١١٨ شرح شواهد العيني ٢/١٣ التصريح: ١/١٨٥، همع الهوامع ٢/٣٨ الدرر اللوامع ٢/٤٣، شرح الأشموني ١/٢٢٨.

(١١٥) حلفتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ   لَنَامُوا فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ
الديوان ٣٢، شرح المفصل ٩/٢٠، ٢١، ٩٧ المقرّب ٤٤ خزانة الأدب ٤/٢٢١. مغني اللبيب ١٧٣، ٤٣٦، ٦٣٦ شرح شواهد المغني. (١٦٨). همع الهوامع ١/١٢٤ و ٢/٤٢ الدرر اللوامع ١/٩٦. ٢/٤٨.

(١١٦) وصِرْنا إلى الحُسْنَى ورَقَّ كلامُنا   ورُضْتُ فذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ
الديوان ٣٢، المقتضب ١/٧٤. المحتسب ٢/٢٦٠ خزانة الأدب ٤/٢٤.

(١١٧) أيقتُلُني وقد شَغَفْتُ فُؤادَها   كما شَغَفَ المَهْنُوءَةَ الرجلُ الطَّالي
الديوان ٣٣. المحتسب ١/٣٣٩.

(١١٨) وهل يَعِمَنْ إلاَّ سعيدٌ مُخَلَّدٌ   قليلُ الهمومِ ما يَبيتُ بأوجالِ
الديوان ٢٧، المحتسب ٢/١٣٠.

(١١٩) وبيتِ عَذارَى يَوْمَ دَجْنٍ وَلَجْتُه   يُطِفْنَ بجَمّاءِ المَرافِقِ مِكْسالِ

الديوان ٣٤، المحتسب ٢/٢٢٣.

(١٢٠) يَغِطُّ غَطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُهُ   ليقتُلَني والمرءُ لَيْسَ بقَتّالِ

الديوان ٣٣، دلائل الأعجاز ٨١.

(١٢١) أيقتُلني والمَشْرَفيُّ مُضاجِعي   ومَسْنُونةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغْوالِ

الديوان ٣٣، دلائل الأعجاز ٨٠، معاهد التنصيص ١/١٣٤.

(١٢٢) وليس بذي رُمْحٍ فيطعُنني بِهِ   وليس بذي سَيْفٍ وليْسَ بنَبّالِ

الديوان ٣٣ الكتاب لسيبويه ٢/٩١. شرح المفصل ٦/١٤ المقتضب ٣/١٦٢، مغني اللبيب ١١١. شرح شواهد المغني ١١٧، شرح شواهد العيني ٤/٥٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٣٧ شرح الأشموني ٢/٢٠٠.

(١٢٣) كأنّيَ لَمْ أرْكَبْ جَواداً لِلَذَّةٍ   ولَمْ أتَبَطَّنْ كاعِباً ذاتَ خَلْخَالِ

الديوان ٣٥. التصريح ١/١١٢، حاشية يس على التصريح ١/٢٢٠.

(١٢٤) ولَمْ أسْبَأ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولَمْ أقُلْ   لخيْلِيَ كُرّي كَرَّةً بعدَ إجْفالِ

الديوان ٣٥، حاشية يس على التصريح ١/٢٢٠.

(١٢٥) كأنّي بفَتْخاءِ الجَناحَيْنِ لِقْوَةٍ   صَيُودٍ مِن العِقْبانِ طأطأتُ شِمْلالِ

الديوان ٣٨، الخصائص ١/١١ و ٣/١٤٥ لسان العرب (شمل).

(١٢٦) تخطّفُ خِزّانَ الشَّرَبَّةِ بالضُّحَا   وقد حَجَرتْ منها ثعالبُ أوْرالِ

الديوان ٣٨، المنصف ٣/٥٧.

(١٢٧) كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيابساً   لَدَى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

الديوان ٣٨، المصون للعسكري ٦٦. المنصف ٢/١١٧ دلائل الأعجاز ٦٦ و ٣٣٩. أسرار البلاغة ٢٢٠ و ٢٢٧ مغني اللبيب ٢١٨ و ٣٩٢ و ٤٣٩. شرح شواهد المغني ٢٠٣ و ٢٧٧ شرح شواهد العيني ٣/٢١٦. التصريح ١/٣٨٢ معاهد التنصيص ١/١٦١.

(١٢٨) فلو أنَّ أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

الديوان ٣٩، الكتاب ١/٤١، المقتضب ٤/٧٦ الخصائص ٢/٣٨٧، الأنصاف ٨٤. شرح المفصل ١/٧٨ و ٧٩ المقرّب ٣٣. خزانة الأدب ١/١٥٨ و ١٢١.

ر الذهب ٢٢٧ معني اللبيب ٢٥٦ و ٥٠٨ . شرح شواهد المغني ٢١٩ و ٢٩٧ شواهد العيني ٣/٣٥. همع الهوامع ٢/١١٠، الدرر اللوامع ٢/١٤٤، شرح ني ٢/٩٨ و ٤/٤٠.

(١٢٩) ولكنّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أمْثالي

الديوان ٣٩، الأنصاف ٤٨. شرح المفصل ١/٧٩ و ٨/٥٧ مغني اللبيب ٢٥٦ و ٢٦٩. شرح شواهد المغني ٢١٩. التصريح ١/٢٢٥ همع الهوامع ١/١٤٣. الدرر اللوامع ١/١٢٢.

(١٣٠) قُولاَ لِدُودانَ عبيدِ العَصَا   ما غَرَّكُمْ بالأسَدِ الباسِلِ

الديوان ١١٩، ٢٥٦. أمالي ابن الشجري ١/٢٦٤.

(١٣١) نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى ومَخْلُوجَةً   لَفْتَكَ لأمَيْنِ على نابِلِ

الديوان ١٢٠ و ٢٥٧. مجالس ثعلب ١٧٢. الخصائص ٣/١٠٣ و ١٦٦.

(١٣٢) صَمَّ صَداها وَعَفا رَسْمُها   واسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السائِلِ

الديوان ١١٩ و ٢٥٥. الخصائص ٣/٧٦.

(١٣٣) فاليومَ أسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثماً مِنَ اللّهِ ولا واغِلِ

الديوان ١٢٢ و ٢٥٨، الكتاب ٢/٢٩٧. نوادر أبي زيد ٣١٣ الخصائص ١/٧٤ و ٢/٣١٧، ٣٤٠ و ٣/٩٦. المحتسب ١/١٥ و ١١٠ شرح المفصل ١/٤٨. المقرب ١١٦، خزانة الأدب ٣/٥٣٠ شذور الذهب ٢١٢. التصريح ١/٨٨، همع الهوامع ١/٥٤، الدرر ١/٣٢.

(١٣٤) عدو عينيك وشانيهما   أصبح مشغولاً بمشغول

الهمع ١/١٢٠ الدرر ١/٩٠، شرح الأشموني ١/٢٤١.

« قافية الميم »

(١٣٥) جالت لِتَصْرَعَني فقلت لها اقْصِري   إنّي امْرُؤٌ صَرْعِي عليك حَرامُ

الديوان ١١٦، أمالي ابن الشجري، ١/٢٧. المغني ٦٧١ شرح شواهد المغني ٣٢٤.

(١٣٦) تيمَّمت العَيْنَ التي عند ضارجٍ   يَفِيُّ عليها الظِّلُّ عَرْمَضُها طامِ

الديوان ٤٧٥. ابن الشجري ١/١٣٩.

(١٣٧) تَخْدِي على العِلاّتِ سامٍ رأسُها   رَوْعاءُ مَنْسِمُها رَثِيمٌ دامِ

ديوانه ١١٦ أمالي ابن الشجري ١/٣٧.

(١٣٨) عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَا   نَبْكي الدِّيَار كَمَا بكى ابنُ خِذامِ

الديوان ١١٤، شرح المفصل ٨٩/٨. العمدة ٥٤/١ الخزانة ٢٣٤/٢ و ٢٣٥. همع الهوامع ١٣٤/١، الدرر ١١١/١.

(١٣٩) خالي ابنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَه   وأَبو يَزيدَ ورَهْطُه أَعْمَامِي

الديوان (١١٨) همع الهوامع ١٤٦/١، الدرر ٢٠٣/١.

«قافية النون»

(١٤٠) قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وعِرْفَانِ   ورَسْمٍ عَفَتْ آياتُهُ منذُ أَزْمَانِ

الديوان ٨٩، مغني اللبيب ٣٣٥ شرح شواهد المغني (٢٥٤) شرح شواهد العيني ٣١٩/٣.

التصريح ١٧/٢، الهمع ٢١٧/١، الدرر ١٨٦/١، شرح الأشموني ٢٢٩/١. حاشية الدمنهوري ٤١ و ٧٤.

(١٤١) فسحَّت دُمُوعِي في الرِّدَاءِ كأَنَّها   كُلىً مِنْ شَعِيبٍ ذات سَحٍّ وتَهْتَانِ

الديوان ٩٠، الخصائص ٨٣/٢.

(١٤٢) إذا المَرْءُ لم يَخْزُنْ عليه لِسانَه   فَلَيْس على شيءٍ سِواهُ بِخَزَّانِ

الديوان ٩٠. معاهد التنصيص ٩٨/٢.

(١٤٣) كَتَيسِ الظِّباءِ الأَعْفَرِ انْضَرجتْ لَهُ   عُقابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَماريخِ ثَهْلاَنِ

المنصف ١٢/٣، الديوان ٩٢.

(١٤٤) مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُم   وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

الديوان ٩٣، الكتاب ٤١٧/١ و ٢٠٣/٢. المقتضب ٤٠/٢ الجمل للزجاجي ٧٨، شرح المفصل ٧٩/٥ و ١٥/٨ و ١٩ المغني ١٢٧ و ١٣٠، شرح شواهد المغني ١٢٩. التصريح ٣٠٩/٢ همع الهوامع ١٣٦/٢. الدرر اللوامع ١٨٨/٢.

(١٤٥) فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فيا رُبَّ بُهْمَةٍ   كَشَفْتُ إذا ما اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ

الديوان ٨٦، الهمع ٢٨/٢، الدرر ٢٢/٢.

(١٤٦) حَمَلْتُ ردينيّاً كأَنَّ سِنانَهُ   سَنا لهبٍ لم يتَّصِل بدخانِ

دلائل الإعجاز ١٨٩، معاهد التنصيص ١٦٥/١. ونسب في المؤتلف إلى عميرة بن جعل.

«قافية الياء»

(١٤٧) أَلاَ إلاَّ تَكُن إِبِلٌ فمِعْزَى   كأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِها العِصِيُّ

الديوان ١٣٦، حاشية الدمنهوري ٤٨ و ٧٣.

(١٤٨) وكأنّها بين النساء سبيكة   تمشي بشدة بينها فتعي

المنصف ٢٠٦/٢، المحتسب ٢٦٩/٢ الهمع ٥٣/١ الدرر اللوامع ٣١/١، شرح الأشموني ٣٤٩/٤ لسان العرب (عي).

(١٤٩) اعفُ ما استطعت فالكريم الذي   يألف الحلم إن جفاه بَذِي

همع الهوامع ٨٢/١ الدرر اللوامع ٥٦/١.

(٢) فهرس الأعلام

(٣) فهرس الآيات القرآنية

سورة البقــرة

سورة/ آل عمران

سورة النساء

سورة المائــدة

سورة الأنعــام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة ابراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الأسراء

سورة الكهف

سورة مريم

(٤) فهرس الحديث والأثر والامثال واللغات

أ ـ الحديــث

ب ـ الامثــال

حـ ـ اللغات

(٥) فهرس الشواهد الشعرية

(٦) فهرس القضايا النحوية والصرفية

(٧) فهرس القصائد

(٨) مصادر التحقيق ومراجعه

الإتقان في علوم القرآن للسيوطي،
تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م.

الأزهية في علم الحروف للهروي،
حققه: عبدالمعين الملوحي، دمشق ١٩٧١م.

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي،
تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م.

أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري،
حققه: محمد عبدالمنعم خفاجي، القاهرة ١٩٥٤، وحققه مصطفى السقا، القاهرة ١٩٢٩م.

أصول النحو العربي،
محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٧٣م.

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس،
تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج،
تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٩٦٣م.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي،
حققه: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ١٩٧٤م.

الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي،
دار المعارف، حلب، سورية (د. ت)

أمالي الزجاجي،
تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٢هـ.

الأمالي الشجرية لابن الشجري،
دار المعرفة للطباعة، بيروت (د. ت)

امرؤ القيس،
طاهر أحمد مكي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي،
حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠-١٩٥٥م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،
لابن الأنباري، حققه: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة؛ ١٩٦١م

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري،
حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٧م.

الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي:
تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف ١٩٦٩م.

الإيضاح في علل النحو للزجاجي،
تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، ١٩٥٩.

البحر المحيط لأبي حيان النحوي،
مكتبة النصر الحديثة، الرياض (د. ت)

البرهان في علوم القرآن لمحمد بن عبدالله الزركشي،
تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، عيسى البابي الحلبي (د. ت)

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي،
تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٥م.

البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري،
حققه: طه عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠م.

تاريخ الأدب العربي،
كارل بروكلمان، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ وما بعدها.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي،
طبعة القاهرة ١٣٤٩هـ.

التأويل النحوي في القرآن الكريم،
عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض ١٩٨٤م.

التبصرة والتذكرة للصيمري،
حققه: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق ١٩٨٢م.

التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري،
تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة الحلبي، القاهرة (د. ت)

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك،
تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٩٦٨م.
تفسير ابن عطيه،
تحقيق: أحمد الملّاح، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ١٩٧٤م
تفسير الطبري المسمّى: جامع البيان عن تأويل أي القرآن،
حققه: محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر
تفسير القرآن العظيم لابن كثير،
دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د. ت)
تفسير القرطبي،
دار الكتاب العربي للطباعة، ١٩٦٧م.
تكملة الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي،
طبعة الجزائر ١٩٨٤م.
التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار،
طبعة أسبانيا ١٨٨٦م.
تهذيب اللغة للأزهري،
تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية للتأليف ١٩٦٤م.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،
حققه: عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية.
جمهرة أشعار العرب للقرشي،
طبعة دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك،
دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت)
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية،
لعبد القادر البغدادي، المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩هـ.
الخصائص لابن جني،
تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر (د. ت)
ديوان الأعشى الكبير،
حققه محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر ١٩٥٠م.

ديوان أبي دؤاد الإيادي،
حققه غوساف فون غرنباوم، ترجمة: إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
ديوان امرىء القيس،
حققه: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.
ديوان حسان بن ثابت،
حققه: عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨١م.
ديوان الخنساء،
حققه: أنور أبو سويلم، دار عمار ١٩٨٨م.
ديوان ذي الرمة،
حققه: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الايمان، بيروت، ١٩٨٢م.
ديوان زهير بن أبي سلمى،
حققه: أحمد زكي العدوي، دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.
وحققه: فخر الدين قباوة، دار الآفاق ١٩٨٢م.
ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،
حققه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
ديوان طرفه بن العبد،
حققه: درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥م.
ديوان العجاج،
حققه: عزة حسن، دار الشروق، بيروت.
ديوان علقمة الفحل،
حققه: درية الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب العربي، حلب ١٩٦٩م.
ديوان عنترة،
حققه: محمد سعيد مولوي، دمشق ١٩٧٠م.
ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.
ديوان لبيد بن ربيعة،
حققه: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء الكويت ١٩٦٢م.
ديوان النابغة الجعدي،
حققه: عبدالعزيز رباح، دمشق ١٣٨٤هـ.

ديوان النابغة الذبياني،
حققه: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي،
حققه شوقي ضيف، القاهرة ١٩٤٧م.
رسالتان لآبن الأنباري،
مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٧م.
رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي،
تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٥م.
سر صناعة الإعراب لابن جني،
حققه: مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٤م.
شرح الأشعار الستة لأبي بكر عاصم البطليوسي،
حققه: ناصيف عواد، وزارة الأعلام، العراق ١٩٧٩م.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،
حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
شرح التسهيل لابن مالك،
حققه: عبدالرحمن السيد، الأنجلو المصرية (د. ت)
شرح التصريح على التوضيح للأزهري على ألفية بن مالك في النحو لابن هشام،
دار احياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت)
شرح الرضي على الكافية في النحو للاسترباذي،
دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)
شرح شافية ابن الحاجب للاسترباذي،
حققه: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام،
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر
شرح الشعراء الستة للشنتمري،
حققه: ديردوف، المانيا،
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ١٩٧٤م.

شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس،
دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)
شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري،
حققه: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
ضياء السالك إلى أوضح المسالك،
حققه: محمد عبدالعزيز النجار،
شرح قطر الندى وبلّ الصّدَى لأبن هشام،
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
شرح المفصل لأبن يعيش.
إدارة الطباعة بالمنيرية، القاهرة.
الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها لابن فارس.
حققه: مصطفى الشويجي، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٤م.
العصر الجاهلي،
شوقي ضيف، دار المعارف بمصر (د. ت)
العقد الثمين في شرح دواوين الشعراء الستة الجاهليين،
نشرة آلورد، ليدن، ١٨٧٠م.
الفهرست، لابن النديم،
مطبعة دانشكاه، طهران (د. ت).
الكتاب لسيبويه،
حققه عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م.
لسان العرب لابن منظور،
طبعة بولاق، وعنها طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
اللمع في العربية لابن جني،
حققه: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
مجمع الأمثال للميداني،
حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٩٥٥م

مجموعه اشعار الجاهليين،
للبارون دي سلان، باريس ١٨٣٨م.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني،
حققه: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٩٦٩م.
المخصص لابن سيدة،
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٩١٦م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي.
حققه: محمد أحمد جاد المولى، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
مسألة تذكير قريب لابن هشام،
حققها: عبدالفتاح الحموز، دار عمار ١٩٨٥م.
مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب،
حققه: ياسين السواس، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٤م.
معاني القرآن للفراء،
حققه: عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
معاني القرآن وإعرابه للزجاج،
حققه: عبدالجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية بيروت.
معجم الشعراء الجاهليين،
عفيف عبدالرحمن، دار العلوم، الرياض ١٩٨٣م.
معجم شواهد العربية،
عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٧٢م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام،
حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
مفتاح العلوم للسكاكي،
دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)
المفصل في صناعة الاعراب للزمخشري،
طبعة القاهرة ١٣٦٣هـ.

المقتضب للمبرد،
حققه: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٣٨٨هـ.
المعرب لابن عصفور،
حققه: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧١م.
الممتع في التصريف لابن عصفور،
حققه: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ١٩٧٠م.
المنصف لابن جني،
حققه: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٤م.
المؤتلف والمختلف للآمدي،
تحقيق: عبدالستار فراج، مصر ١٩٦١م.
النشر في القراءات العشر لأبن الجزري،
طبعة دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي،
حققه: عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، دار البحوث العلمية، بيروت (د. ت)
الوفيات لابن قنفذ أحمد بن حسن بن علي،
حققه: عادل نويهض، دار الآفاق، بيروت ١٩٨٣م.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان،
حققه: إحسان عباس، دا ر صادر، بيروت ١٩٧٧م.

فهرس الكتاب

موافقة دائرة المطبوعات والنشر
رقم الاجازة المتسلسل ١٩٩١/١١/٥٦٩

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية
١٩٩١/١١/٦١٦